السيد عبد المجيد تبون
يُجسد أهم كبرى إصلاحاته..

في غرة نوفمبر..
يوم تلاقي التاريخ
مع إرادة التغيير..
يُعدل الدستور

في يوم 12 يونيو 2021..
يُعيد الكلمة بالفعل للشعب
باعتباره مصدر كل سلطة

مجلس الأمة

إصدار خاص
جويلية 2021

الجزائريون يقولون كلمتهم الفصل..
ورئيس الجمهوريـــة يؤكد:

«لا صوت فوق
صوت الشعب»

19 ديسمبر 2019 ... 12 جوان 2021..

541 يوما من الإنجازات والتحديات

تعيين حكومة أيمن بن عبد الرحمان

حكومة جديدة للجمهورية الجديدة
.. التمكين بالفعل لأجيال الاستقلال
من تدبير الشأن العام

مجلس الأمة
19 ديسمبر 2019 ... 12 جوان 2021..
541 يوما من الإنجازات والتحديات

## بالتغيير ملتزمون وعليه قادرون

عقب أدائه اليمين الدستورية.. رئيس الجمهورية:
"لقد تحملت مسؤولية كبرى.. وإنني أدعوكم جميعا لكي تكونوا سندا لي،
ساعدوني وشجعوني إذا أصبت، وقوموني وصوبوني إذا جانبت الصواب..كونوا
الجدار المنيع الذي يقويني ويحميني، لجزائر لا يظلم فيها أحد"

# 541 يوما من الإنجازات والتحديات

12 يونيو 2021..
موعد مع التغيير

يرسم خارطة الطريق
ويحدد صدارة الملفات

يُرسي دعائم ومبادئ بناء
الجزائر الجديدة

يُجسد كبرى إصلاحاته

541 يوما
من الانجازات والتحديات

في لحظات تاريخية.. يُعيد
رفات الأشاوس ويفتتح مسجد
الجزائر الأعظم

إشادة وعرفان

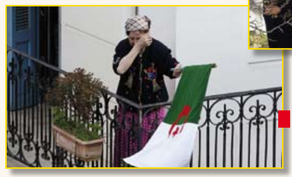

541 يوما..
ما هي إلا البداية..

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
**السيد صالح قوجيل**
رئيس مجلس الأمة

مسؤول النشر
**عيسى بورقبة**

رئيس التحرير
**سليم رباحي**

مستشارو التحرير
**احمد فيصل طالب،**
**د. بنت طاعة الله (سعاد) بكار**
**كريمة بنود**

هيئة التحرير
**رضوان لعمش،**
**سمير براحيم،**
**محمد الامين طالب**

الصور: المصلحة التقنية
لمجلس الأمة

الإخراج:
**عبد الرحمان بوشايب**

الطباعة: **المؤسسة الوطنية**
**للنشر والاشهار (anep) رويبة**

ر.ت.م.د: 2641 - 1112
الإيداع القانوني: 98 - 1223
العنوان: 7، شارع زيروت يوسف
الهاتف: 59 60 74 021
الفاكس: 83 60 74 021
البريد الالكتروني:
revue•majliselouma.dz

## حب الوطن من الإيمان:
## علامة فارقة مسجلة لـ 541 يوما من التحديات والإنجازات

من مظاهر احترام وتقدير المحطات التاريخية العظيمة في حياة الدول، حفظها للأجيال القادمة من خلال توثيقها وتحليلها واستنباط العبرة والقدوة من أحداثها وصانعيها..

وقد عرفت الجزائر في الفترة الممتدة من 12 ديسمبر 2019 إلى 12 جوان 2021 زخما من أحداث وطنية هامة، دشنت مسارا إصلاحيا واعدا بدأ بحراك مبارك أفضى إلى انتخاب السيد عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية لتبدأ الخطوة الحاسمة الأولى نحو بناء الجزائر الجديدة .

541 يوما مرت منذ تجديد العهد مع جزائر قوية وآمنة ومستقرة، بلا فساد ولا كراهية، تجسد في انطلاق الوفاء بالالتزامات التي تضمنها برنامج سياسي شامل وجامع، يهدف إلى تحقيق النماء الاقتصادي وتنويع مصادره و ترقية السلم الاجتماعي وإعادة الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، وقبل هذا المحافظة على مكانة الجزائر إقليميا ودوليا و تكريس مواقفها المشرفة تجاه القضايا العادلة في العالم .

لقد اتسمت هذه المرحلة التاريخية الحاسمة بمجموعة إصلاحات جذرية بدءا من مراجعة الدستور وطرحه على الاستفتاء الشعبي في الفاتح من نوفمبر، لتكون ذكرى وطنية مزدوجة تشترك في الرمز إلى حرية الشعب وسيادته في اتخاذ القرارات التي تحدد مصيره ، إلى مراجعة قانون الانتخابات الذي أكد معالم التغيير السياسي المنشود، وصولا إلى تنظيم انتخابات تشريعية مسبقة تمت بكل ديمقراطية وشفافية و حرية ونزاهة اختار فيها المواطنون ممثليهم تحت إشراف سلطة وطنية عليا للانتخابات، ليكون البرلمان ثاني لبنة تؤسس لجزائر جديدة ديمقراطية شعبية تحترم فيها الحقوق ويسود فيها اختيار الشعب..

كل هذه الأحداث الوطنية الهامة تشكل مرحلة ساطعة من تاريخ الجزائر، ارتأى مجلس الأمة بتوجيه من المجاهد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، أن يحفظها ويوثقها في إصدار خاص من مجلة المجلس، تثري مكتبته وتكون شاهدا على مرافقته كمؤسسة شعبية وطنية لمسار الإصلاح الشامل الذي انطلق بقوة و عزم وإصرار، يستلهم الثقة واليقين من إخلاص و حكمة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون.

لقد واكب مجلس الأمة برئاسة المجاهد صالح قوجيل، في هذه الفترات الفارقة من تاريخ الأمة مسيرة الدولة الجزائرية في تناغم وتكامل مؤسساتي، لبنته الأساس خدمة الشعب الجزائري الأبي من أجل تحقيق طموحاته وآماله في مستقبل واعد، تتدافع فيه جميع الأجيال لتجسيد مبادئ ومثل ثورة الأول من نوفمبر 1954 الخالدة، من خلال المثابرة والعمل لتغدو الجزائر دولة أولى وأمة رائدة في محفل الدول والأمم بإذن الله سبحانه وتعالى...

وإذا جاز الوقوف اليوم على واقع الحال ببلادنا، وفي خضم ابتلاء البشرية بوباء كوفيد- 19 فإن بلادنا بخير، وهي بين أيادي أمنة...

وعليه، فإننا نشد على أيدي العاملين في هذا الوطن في مختلف المجالات والميادين... فالعمل بإيمان للذود عن عرضنا وأرضنا، والعمل للنهوض بدارنا الكبيرة "الجزائر" فرض عين على كل الجزائريات والجزائريين.. لتكريس الجمهورية الجديدة... جمهورية للجميع.. جمهورية للمؤمنين بقدر الجزائريات والجزائريين بالريادة والسيادة... و541 يوما من عهدنا هذا... ستبقى الخطوات الأولى لعهد فخور بماضيه، ومدرك واعي بحاضره وتواق لمستقبل كبير إن شاء الله عنوانه "حب الوطن من الإيمان".

**عيسى بورقبة**
**مسؤول النشر**

## تبني إستراتيجية وقائية استباقية ناجحة لمحاصرة كورونا..

## إنتصارا للحق.. رئيس الجمهورية:

"الشرعية الشعبية
الانتخابية لحل
الأزمة الليبية"

"القضية الفلسطينية
مقدسة عندنا..
ولن نشارك في الهرولة
نحو التطبيع ولن نباركها"

# كلمة تقديمية للسيد رئيس مجلس الأمة

تمر خمس مائة وواحد واربعين يوما على بزوغ فجر التغيير في الثاني عشرة من شهر جوان ونحن نحط أسطر هذه الكلمة لهذا العدد الخاص، من اعتلاء رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون سدة الحكم بعد ان شهدت البلاد انتخابات رئاسية صنع فيها الشعب الجزائري الحدث بقراره وبتلبيته نداء الوطن، معيدا الجزائر الى سبيل الشرعية الدستورية ومجسدا مبدأ السيادة الشعبية.

لقد كانت الاستحقاقات الرئاسية شفافة ونزيهة لم يطعن فيها أحد، تميزت بالتنافس الديمقراطي بين كل المترشحين الذين قبلوا بالنتائج التي افرزتها الصناديق، وحضروا مراسيم تنصيب الرئيس المنتخب، وهو ما يعد في حد ذاته تتويجا للرسوخ الديمقراطي الذي تعيشه البلاد

وأكبر منتصر في هذه الانتخابات الرئاسية التي حملت الاستثناء في طياتها منذ مرحلة التحضير الى غاية الإعلان عن النتائج، هي الجزائر التي خرجت بعزيمة وتحدي كبيرين، مرة أخرى، من أزمة ناهزت العشرين سنة شهدت البلاد خلالها انحرافات وتجاوزات لم يكن مقبولا استمرارها...

وضع كارثي جعل الشعب الكريم، يستشعر بسريرته وضميره أنه لابد من وثبة وطنية لوقف انهيار الدولة ومؤسساتها، وانتفض في اليوم المشهود، يوم 22 فبراير2019، في هبة شعبية وتلاحم مع الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة ... حيث وقف الى جانب الشعب حاميا له ومرافقا إياه طوال تلك الفترة ومحافظا على الطابع السلمي للحراك، الى ان أوصل البلاد الى بر الأمان.

لذلك نقول بكل قناعة، أن يوم الوغى كان فعلا يوم 12 ديسمبر 2019 حينما انتصرت الجزائر في معركة الحفاظ على ذاتها وإسقاط كل المراهنات على إدخالها مرحلة الفوضى، لتتكرس بعد ذلك الديناميكية التي انبثقت عن الحراك الأصيل والرامية لبناء جمهورية جديدة تسودها القيم الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة إستنادا الى الانتخابات كآلية أساسية لإسناد السلطة في البلاد.

من هذا المنطلق يلاحظ أن السيد الرئيس منذ انتخابه أقدم على عدد من الخطوات التي تبين مدى حرصه على التجاوب مع تطلعات الشعب الجزائري نحو التغيير، ولعل اهم تلك الخطوات إصداره القرار المتضمن اعتبار تاريخ 22 فبراير 2019 يوما وطنيا للأخوة والتلاحم بين الشعب وجيشه لإرساء دعائم الديمقراطية وتخليده، ليبقى أحد المحطات التاريخية الكبرى في مسار الشعب الجزائري على مدى تاريخه الحافل بالمآثر والانتصارات.

كما التزم السيد الرئيس بعدد من الوعود الانتخابية من أبرزها إجراء التعديل الدستوري في غرة نوفمبر، يوم تلاقى التاريخ مع إرادة التغيير الذي جعله كأرضية يرتكز عليها لإحداث التغيير الديمقراطي السلس من خلال إعادة النظر في فلسفة وأساليب الحوكمة السياسية والاقتصادية، ذلك ما دفعه الى التركيز على أخلقة الحياة العمومية في جانبها السياسي والاقتصادي، وهو ما يظهر جليا في هذه الحقبة الزمنية الأولى من عهدته الرئاسية.

وبعد العودة الميمونة لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون الى أرض الوطن مكللا بفضل الله ومشيئته بكامل الصحة والعافية بعد إصابته بوباء كوفيد 19، باشر السيد الرئيس ثاني كبرى محطة ضمن مسار التغيير ومجسدا لوعد أخر من وعوده الانتخابية، ألا وهو تعديل قانون الانتخابات،

وفق منطق تكافؤ الفرص امام كل الجزائريين للوصول الى المؤسسات المنتخبة وبهدف جعل البرلمان عين ولسان الشعب، الذي يمتلك السيادة في اختيار ممثليه بكل حرية وبلا وساطة.

ولأن تاريخنا سيظل في طليعة انشغالات الجزائر الجديدة، فلم يفوت السيد الرئيس أي فرصة ليؤكد عن عدم تفريط الجزائر وقيادتها عنه في علاقتها الخارجية، فقد اضطلعت الدولة بمسؤوليتها اتجاه ملف الذاكرة بأقصى درجات الجدية والمثابرة.

ولم يكن لنا ان نختم هذه الأسطر دون ان نعرج على ما أنجزته الدبلوماسية الجزائرية بقيادة السيد الرئيس، وأخص بالذكر في هذا الشأن مواقف الجزائر الثابتة اتجاه القضية الفلسطينية المقدسة والقضية الأم بالنسبة لنا، والتي من اجلها رفض السيد الرئيس المشاركة في التطبيع مع الكيان الإسرائيلي ولم يباركه تيمنا بان لا حل للقضية الفلسطينية الا بقيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، وكذلك الأمر بالنسبة لقضية الصحراء الغربيةباعتبارها أخر مستعمرة في إفريقيا والتي يتطلب حلها تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره و فق ما تفتضيه الشرعية الدولية.

ليبقى الأمل كبيرا والطموحات أكبر في المضي قدما بمسار التغيير والتجديد حتى تحقق الأهداف المرجوة وتلبى تطلعات الشعب الجزائري نحو حياة أفضل.

فالجزائر تعيش مرحلة إعادة بناء الذات وهي محطة مفصلية في تاريخها الحديث تتميز بعدد من التحديات والرهانات داخليا وخارجيا، ذلك ما يفرض علينا جميعا توحيد الصفوف وتحديد الأولويات وفق ما يخدم المصالح الحيوية والعليا للبلاد.

عاشت الجزائر حرة سيدة أبية...

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار...

صالح قوجيل
رئيس مجلس الأمة

## مع بزوغ فجر يوم 12 جوان 2021..

# خطوة أخرى على طريق الجمهورية الجديدة

## سبت التغيير..

موعد مع التغيير.. هذا ما عاشته الجزائر في اللحظات الأولى من بزوغ فجر يوم 12 جوان 2021. ففي إستشارة شعبية ثالثة منذ حراك فبراير 2019، والأولى منذ التصديق على مشروع تعديل الدستور، والقانون العضوي المتعلق بالنظام الانتخابي الجديد، الجزائريون يقولون كلمتهم الفصل.. ورئيس الجمهورية يؤكد أن «لا صوت فوق صوت الشعب».

إنتخابات تشريعية مثلت لبنة أخرى وُضعت في مسيرة التغيير وبناء الجزائر الجديدة، من خلال إنتخاب هيئة تشريعية منبثقة عن إرادة الناخبين، الذين لبوا نداء الواجب الوطني واختاروا بكل حرية، مرافقة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون في إرساء التغيير من خلال المشاركة في الانتخابات للوصول إلى هيئة شرعية تكون في مستوى تطلعات الشعب.

ولأول مرة في تاريخ البلاد، وصل عدد قوائم الترشح للتشريعيات 2400 قائمة فيما تم قبول 22.554 ملف من طرف الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات.

ويكون بهذا رئيس الدولة قد أوفى بالتزاماته الانتخابية، والدستورية، والقانونية بخصوص المسار الانتخابي الذي تم التوافق عليه بين معظم الأطراف السياسية باستثناء من استثنى نفسه.

## رئيس الجمهورية يؤدي واجبه الانتخابي

أدى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، يوم السبت 12 جوان 2021، واجبه الانتخابي على مستوى مدرسة أحمد عروة بسطاوالي (غرب العاصمة) في إطار الانتخابات التشريعية ل12 يونيو.

## الأسرة الموقّرة للسيّد رئيس الجمهورية وهي تؤدي واجبها الانتخابي

أدت حرم رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، يوم السبت 12 جوان 2021 بالجزائر العاصمة، واجبها الانتخابي في إطار تشريعيات 12 يونيو وذلك بمدرسة أحمد عروة باسطاوالي غرب الجزائر العاصمة.





اللبنة الأخيرة في التغيير ستكون المحليات قريبا.. الرئيس تبون:

# بناء جزائر ديمقراطية أقرب إلى المواطنين مما مضى

أكد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خلال تأدية واجبه الإنتخابي أن الإنتخابات التشريعية تمثل «ثاني لبنة في مسار التغيير وبناء جزائر ديمقراطية أقرب للمواطن مما مضى»، قائلا بالمناسبة، «أنا شخصيا كرئيس وحتى كمواطن، أؤمن إيمانا قويا بالمادة 7 من الدستور التي تنص على أن السلطة للشعب يمارسها من خلال من ينتخبه».

وقال الرئيس تبون، في تصريح له أمام وسائل الإعلام عقب انتهائه من التصويت في إطار تشريعيات 12 يونيو، «مثل كل المواطنين، أديت واجبي الانتخابي وهذه اللبنة الثانية في التغيير وفي بناء جزائر ديمقراطية أقرب إلى المواطنين مما مضى»، قبل أن يضيف، بأن «الموعد المقبل الذي سيكون مع الانتخابات الولائية والبلدية يعد اللبنة الأخيرة في هذا المسار»، مشيرا إلى أن هذه الانتخابات «ستنظم عن قريب».

كما تابع يقول «أنا شخصيا كرئيس وحتى كمواطن، أؤمن إيمانا قويا بالمادة 7 من الدستور التي تنص على أن السلطة للشعب ويمارسها من خلال من ينتخبه».

### من إختاروا خيار المقاطعة أحرار شريطة أن لا يفرضوا ذلك على الغير

واعتبر رئيس الجمهورية أن «من اختاروا خيار المقاطعة أحرار في موقفهم.. شريطة أن لا يفرضوا هذا القرار على الغير». وشدد في هذا الإطار على أن «الكل أحرار في هذه البلاد، لكن في ظل احترام الآخر»، موضحا في ذات السياق، بأن «الديمقراطية تقتضي أن الأغلبية تحترم الأقلية لكن القرار يظل بيدها».

وبعد أن ذكر بأن الانتخاب يعد «واجبا وطنيا»، تطرق الرئيس تبون إلى التوقعات الخاصة بنتائج هذه الاستحقاقات، حيث قال «سبق لي وأن صرحت بأن نسبة المشاركة لا تهمني، ما يهمني هو أن من سيفرزهم الصندوق يحوزون الشرعية الشعبية التي تمكنهم غدا من ممارسة السلطة التشريعية». غير أنه سجل بالمقابل، تفاؤله حول المشاركة الشعبية، مستدلا في ذلك بما تنقله وسائل الإعلام في تغطياتها الصحفية المتواصلة لمجريات عملية الاقتراع عبر العديد من ولايات الوطن، والتي تبين «إقبال الشباب والنساء على هذه الاستحقاقات».

واسترسل رئيس الجمهورية، يقول «أنا دائما متفائل خيرا مهما كانت نسبة المشاركة»، لافتا إلى أن نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية تكون عادة أقل من تلك المسجلة في الانتخابات الرئاسية والاستحقاقات الأخرى.

وعن الأطراف التي دعت إلى تأجيل الانتخابات، أجاب الرئيس تبون «هناك أشخاص يفرضون إملاءات دون أن نعرف من يمثلون وليس بإمكان شخص أو مجموعة، فرض إملاءاتها لتطبق على شعب بأكمله»، ليضيف أن "هؤلاء أحرار في تصريحاتهم، لكن الشعب كان راغبا في هذه الانتخابات وهو ما كان».

### الحكومة سيتم تشكيلها بقرار يتماشى مع الديمقراطية الحقة

من جانب آخر، ذكر رئيس الجمهورية بأنه سيتم اتخاذ «قرار يتماشى مع الديمقراطية الحقة، بخصوص تشكيل الحكومة الجديدة، سواء تمخضت التشريعيات عن أغلبية برلمانية أو رئاسية»، مذكرا بأن الدستور قد فصل في الاحتمالين المطروحين، أي فوز أغلبية برلمانية أو أغلبية موالية لبرنامج الرئيس و«في كلتا الحالتين سنتخذ قرارا يتماشى مع الديمقراطية الحقة».

## رئيس مجلس الامة يؤدي واجبه الإنتخابي

أدى رئيس مجلس الامة صالح قوجيل، يوم السبت 12 جوان 2021 واجبه الإنتخابي في إطار الانتخابات التشريعية، وذلك على مستوى مدرسة «حديقة الحرية» بالجزائر العاصمة.

## بعد أدائه واجبه الإنتخابي المجاهد صالح قوجيل يؤكد:

# نعيش اليوم استكمال مسار بناء المؤسسات

**أدى المجاهد السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يوم السبت 12 جوان 2021، بمدرسة حديقة الحرية بالجزائر العاصمة، واجبه الانتخابي بمناسبة الانتخابات التشريعية. وعقب أدائه لواجبه الانتخابي صرح السيد صالح قوجيل لوسائل الاعلام الوطنية والدولية بما يلي:**

«في هذا اليوم المشهود، لا يسعني إلا القول والتأكيد بأننا نعيش تجسيد شعار أول نوفمبر ألا وهو مبدأ «من الشعب والى الشعب»... هذا المبدأ وصلنا بموجبه إلى المرحلة الثالثة في سياق مراحل بناء الجزائر الجديدة بعد المرحلة الأولى المتمثلة في الانتخابات الرئاسية التي جرت في 12 ديسمبر 2019 والمرحلة الثانية التي عرفت الاستفتاء على تعديل الدستور يوم أول نوفمبر 2020... كما أن كل هذا تم طبقا وتطبيقا للمادتين 7 و8 من الدستور اللتان تنصان على أن الشعب هو مصدر السيادة والشرعية ووفاءا من السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية لالتزامات برنامجه الانتخابي التي شرع في تجسيدها مباشرة غداة انتخابه رئيسا للجمهورية، والتي أساسها بناء الدولة في إطار الجمهورية الجديدة...و على هذا الأساس، نحن اليوم نعيش مسار استكمال بناء المؤسسات التي ستليها خطوات أخرى، على غرار الانتخابات المحلية التي ستكون اخر لبنة في بناء الهرم المؤسساتي للدولة افقيا وعموديا...

يجب التذكير ان كل ما تم القيام به هو في صالح وفي فائدة الشعب وتلبية وتجاوبا مع رغباته ومع مطالب الحراك المبارك والأصيل وهو ما يؤكد عودة اول نوفمبر ومبادئه وفاء للعهد الذي قطعناه مع الشهداء... وعلى الشعب الجزائري ان يساير ويرافق مسعى السيد رئيس الجمهورية وأن يعمل على كشف وفضح مناورات اعداء وطننا في الداخل وخاصة في الخارج، ...(الناس التي تأكل الخبز المسموم ...(Le pain empoisonné politiquement parlant... وذلك تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس اركان الجيش الوطني الشعبي... هذا الجيش الذي حافظ على سلمية الحراك ورافقه لمدة عامين كاملين وعمل على أن لا تراق نقطة دم واحدة وعلى ألا يصاب أي جزائري بأذى، وما علينا الا مقارنة مظاهرات الحراك بما يجري خلال المظاهرات التي تجري في الدول العظمى والتي تسمى بالديمقراطيات العريقة. ان الفضل كل الفضل في هذا يرجع إلى الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة... وهو الجيش الذي اختار أن يكون شعبيا غداة الاستقلال واختار هذه التسمية لتأكيد ارتباطه الوثيق بالشعب والوطن، وهو يؤدي مهامه الدستورية طبقا لهذا المبدأ...

في الأخير، أتمنى كل النجاح لهذا الاستحقاق، وموعدنا إن شاء الله تعالى مع مراحل ومحطات أخرى في إطار بناء الجزائر الجديدة. تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.»

## ... ويصرح لقناة الجزيرة:

# هذا يوم مشهود في تاريخ الجزائر

هذا يوم مشهود في تاريخ الجزائر تقام فيه الانتخابات التشريعية، والتي تمثل المرحلة الثالثة في مسار استكمال بناء الجزائر الجديدة بعد الانتخابات الرئاسية، والاستفتاء حول الدستور.

أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أن الجزائر ستبقى متخندقة في صف الشعب الفلسطيني وأن موقفها ثابت تجاه القضية الفلسطينية، وهو غير قابل للمساومة.

كما أحيي الشعب الفلسطيني بالضفة والقطاع وفي القدس، وأجدد له دعم الجزائر قيادة وشعبا، وكذا افتخارنا ببسالته وشجاعته، وأجدد له مؤازرتنا له في كفاحه ضد الاحتلال الصهيوني، لأن بلد المليون ونصف مليون شهيد يشعر بمسؤولية كبيرة تجاه هذا الشعب المناضل.

## الفريق سعيد شنقريحة يؤدي واجبه الانتخابي

أدى رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق سعيد شنقريحة، يوم السبت 12 جوان 2021، واجبه الإنتخابي في إطار تشريعيات 12 يونيو، وذلك على مستوى متوسطة أحمد باي ببلدية واد قريش بالجزائر العاصمة.

## رئيس المجلس الدستوري يؤدي واجبه الإنتخابي

أدى رئيس المجلس الدستوري، كمال فنيش، يوم السبت 12 جوان 2021، واجبه الإنتخابي في إطار تشريعيات 12 يونيو، وذلك على مستوى مدرسة المأمون بالابيار بالجزائر العاصمة.

## رئيس المجلس الد ستوري: «التصويت بقوة هو السبيل الوحيد لبناء جمهورية جديدة تحترم فيها الحريات»

الانتخابات التشريعية «المواطنين الى الذهاب بقوة إلى صناديق الاقتراع لأنه السبيل الوحيد لضمان التغيير المنشود و العبور الى الجمهورية الجديدة التي تسود فيها الديمقراطية وتحترم فيها الحريات الاساسية وحقوق المواطن والانسان».

كما أوضح في ذات السياق أن «قانون الانتخابات الحالي الذي يكرس نظام القائمة المفتوحة يسمح للمواطن بالتصويت على المترشح الذي يمثله أحسن تمثيل وهو الأمر الذي قضى على مظاهر الفساد التي كانت سائدة آنذاك والتي أدت بالمترشحين الى شراء الاصوات في ظل نظام القائمة المغلقة المعمول بها سابقا».

وعن الدور المنوط للمجلس الدستوري في إطار التشريعيات أوضح السيد فنيش أن «المسؤولية تتمثل في السهر على نزاهة وشفافية العملية الانتخابية و الاعلان عن النتائج النهائية للاقتراع و الفصل في الطعون»، مشيرا الى أن «مدة الرد على الطعون لن تتجاوز عشرة أيام.»

وفي تصريح للصحافة عقب انتهائه من التصويت، أعرب السيد فنيش عن أمله في أن ينتخب الشعب الجزائري ب»قوة للمضي قدما بالجزائر الجديدة»، معتبرا بالمناسبة بأن نظام الانتخابات المعمول به في هذه التشريعيات «قضى على نظام القائمة المغلقة التي أدت بنا الى الفساد».

ودعا رئيس المجلس الدستوري عقب إدلائه بصوته على مستوى ابتدائية «المأمون» ببلدية الابيار في إطار

## الوزير الأول يؤدي واجبه الإنتخابي

أدى الوزير الأول، عبد العزيز جراد، يوم السبت 12 جوان 2021، واجبه الإنتخابي في إطار الانتخابات التشريعية، وذلك على مستوى مدرسة أعمر حيدة بدالي ابراهيم بالجزائر العاصمة.

# المجلس الدستوري يعلن عن النتائج النهائية لتشريعيات 12 جوان 2021

**وفقا لأحكام الدستور والقانون العضوي المتعلق بالنظام الانتخابي، أعلن المجلس الدستوري مساء يوم الأربعاء 23 جوان 2021، عن النتائج النهائية لتشريعيات 12 جوان 2021، مؤكدا فوز حزب جبهة التحرير الوطني بالمرتبة الأولى بعد حصوله على 98 مقعدا. وقد حلت حركة مجتمع السلم في المرتبة الثانية بـ 65 مقعدا ثم حركة مجتمع السلم ب 58 مقعدا.**

### نسبة المشاركة بلغت 23 بالمائة

بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 12 جوان 23 بالمائة، حسب النتائج النهائية التي أعلن عنها مساء يوم الأربعاء 23 جوان 2021، رئيس المجلس الدستوري، السيد كمال فنيش.

وحسب ما أعلن عنه المجلس الدستوري، فقد بلغ عدد الناخبين 5622401 وعدد الاصوات المعبر عنها بـ4610652 فيما قدرت نسبة المشاركة في الاقتراع ب23 بالمائة في الوقت الذي تم فيه الغاء 1011749 ورقة انتخاب.

قبول 48 طعنا أفضى إلى تعديل المقاعد بعدد من الدوائر الانتخابية

وقد سجل المجلس الدستوري، وفقا لتوضيحات رئيسه كمال فنيش في خضم إعلانه عن النتائج النهائية لتشريعيات 12 جوان، إيداع «361 طعنا» من طرف مترشحين و أحزاب سياسية شاركوا في هذا الموعد الانتخابي، ليقوم، عقب مداولات استمرت خمسة أيام، برفض 13 منها لـ»عدم استيفائها للشروط الشكلية».

ومن ناحية الموضوع، درس المجلس الدستوري «348 طعنا، رفض 300 منها لعدم كفاية أدلة الإثبات أو لعدم التأسيس، فيما تم قبول 48 منها».

وتبعا لذلك، لفت السيد فنيش إلى أن تصحيح وإلغاء النتائج المسجلة في بعض مكاتب التصويت التابعة للدوائر الانتخابية التالية: المسيلة وبسكرة وبشار وتلمسان والجلفة وبومرداس، «وإن غيرت بعض الأرقام، إلا أنها لم تمس بتوزيع المقاعد» بها.

وعلى النقيض من ذلك، ترتب عن إلغاء النتائج بدوائر انتخابية أخرى تعديل توزيع المقاعد في القوائم الفائزة، حيث خص السيد فنيش على سبيل المثال لا الحصر باتنة والجزائر وبجاية وسكيكدة وسيدي بلعباس.

وفي سياق ذي صلة، أوضح السيد فنيش بأن دراسة محاضر النتائج المؤقتة، التي سلمت له من قبل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات يوم 17 جوان، تم من قبل قضاة و مستشارين من المحكمة العليا و مجلس الدولة الذين عكفوا على التدقيق في النتائج المدونة فيها، عبر إجراء مراقبة يدوية و أخرى باستعمال تطبيق معلوماتي أعد لهذا الغرض من قبل مصالح المجلس الدستوري.

وذكر رئيس المجلس الدستوري بأنه و بعد الرجوع إلى محاضر الفرز والإحصاء البلدي ومحاضر تركيز الأصوات، قامت الخلية المركزية، حسب ما ينص عليه القانون، بمقارنة النتائج المحصل عليها، فيما تمت الاستعانة بمراقبة ثالثة في حالة وجود فارق.

كما لفت ذات المسؤول إلى أنه و «حرصا منه على الشفافية التامة، لم يتردد المجلس الدستوري في نقل صناديق الاقتراع للتحقيق فيها في عدة ولايات على غرار باتنة و بسكرة و المسيلة و سوق أهراس و تلمسان والبويرة والجلفة و النعامة».

كما أنه و»سعيا منها إلى المساهمة في أخلقة الحياة السياسية، مارست ذات الهيئة رقابتها على شروط الترشح غير المتوفرة في بعض المترشحين خاصة منهم المسبوقين قضائيا و المتهربين من دفع الضرائب».

### 67.81 بالمائة من التشكيلة الجديدة للمجلس الشعبي الوطني من ذوي المستوى الجامعي

بلغت نسبة المترشحين الفائزين في تشريعيات 12 جوان 2021 من ذوي المستوى الجامعيي 67.81 بالمائة، أي ما يمثل 276 نائب من أصل ال407 الذين يتشكل منهم المجلس الشعبي الوطني، حسب النتائج النهائية التي أعلن عنها رئيس المجلس الدستوري، السيد كمال فنيش، مساء يوم الأربعاء 23 جوان 2021، وفقا لأحكام الدستور والقانون العضوي المتعلق بالنظام الانتخابي.

وحسب نفس النتائج، فقد بلغت نسبة تواجد العنصر النسوي في التشكيلة الجديدة للهيئة التشريعية 8.10 بالمائة، أي ما يمثل 33 امرأة، فيما بلغت نسبة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 40 سنة 32.92 بالمائة، أي ما يمثل 134 مقعدا.

### توزيع عدد المقاعد على الأحزاب السياسية والأحرار الأوائل على القائمة

فيما يلي قائمة عدد مقاعد المجلس الشعبي الوطني الخمس عشرة الأوائل التي تحصلت عليها الأحزاب السياسية والقوائم الحرة حسب النتائج النهائية للانتخابات التشريعية ليوم 12 جوان التي أعلن عنها المجلس الدستوري :

| القوائم الأولى الفائزة | عدد المقاعد المحصل عليها |
|---|---|
| حزب جبهة التحرير الوطني | 98 |
| حركة مجتمع السلم | 65 |
| التجمع الوطني الديمقراطي | 58 |
| جبهة المستقبل | 48 |
| حركة البناء الوطني | 39 |
| المستقلة-غيليزان | 4 |
| صوت الشعب | 3 |
| أبناء الشعب - تيارت | 3 |
| السبيل - وهران | 3 |
| البركة - برج بوعريريج | 3 |
| المشعل - البليدة | 3 |
| نداء الوطن سيدي بلعباس | 3 |
| القائمة الحرة: الأمل والمستقبل - بجاية | 3 |
| حزب الحرية والعدالة | 2 |
| التأصيل - باتنة | 2 |
| طبنة - باتنة | 2 |
| جبهة العدالة والتنمية | 2 |
| حزب الفجر الجديد | 2 |

### رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، يستلم إستقالة السيد الوزير الأول وحكومته

تبعًا لإعلان المجلس الدستوري النتائج الرسمية والنهائية لإنتخاب نواب المجلس الشعبي الوطني،بتاريخ 12 ذي القعدة 1442، الموافق لـ 23جوان 2021، قدم الوزير الأول السيد عبد العزيز جراد إستقالة الحكومة لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، يوم 24 يونيو 2021، وذلك طبقا لأحكام المادة 113 من الدستور.

وقبل السيد الرئيس الاستقالة وكلف السيد عبد العزيز جراد، بتصريف أعمال الحكومة

## مجلس الأمة يشيد بمجريات الإنتخابات التشريعية...

**أصدر مكتب مجلس الأمة، برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يوم الأربعاء 16 جوان 2021 بيانًا، هذا نصّه:**

إنّ مكتب مجلس الأمة، برئاسة السّيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، وإذ يعرب عن ارتياحه للانسيابية التي ميّزت مجريات العملية الانتخابية لتشريعيات 12 جوان 2021، فإنّه يُثمن الدور الذي اضطلعت به السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ويتوجه بالتهنئة لمواطنينا، كفاء مساهمتهم في إرساء ركيزة إضافية وفي بلوغ مرحلة متقدمة من إستكمال البناء المؤسساتي، ودعامة أخرى من دعائم الجمهورية الجديدة التي يُرسيها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون...

لقد أثبت الجزائريات والجزائريون – كما كان دأبهم –، لمّا يتعلق الأمر بمصلحة الجزائر، مرجعيتهم وولاءهم لوطنهم... وعليه، فإن مكتب مجلس الأمة لا يستغرب كلما خطت الجزائر خطوات في إطار استكمال بناء مؤسساتها وتحصين جبهتها الداخلية... تطل علينا مجددا أصوات من الخارج، آخرها برلمانية اشتراكية بمجلس الشيوخ الفرنسي غيرُ سويّ منطقُها السياسي... في سلسلة حلقات تجتر نفسها من مسرحية رديئة وبائسة الإخراج، اعتادت التهجم على الجزائر بجعلها وقودا لأجندتها الداخلية الدنيئة دناءة حنينها إلى ماضي استعماري مقيت، عبر سلوك نهج أسلافها الاشتراكيين الاستداريين إبان الحقبة الكولونيالية من أمثال «غيمولي» و«لاكوست» الذين دحرتهم تضحيات وبطولات الشعب الجزائري الأبي... هاته النائب الاشتراكية الحالمة المتوهمة والتي لا تزال تحسب أن الشأن الداخلي الجزائري شأناً يعنيها... ينبغي لها أن تعلم يقيناً بأن الجزائريات والجزائريين بشتى أطيافهم الفكرية ومشاربهم السياسية، قد وازنوا بين العقل والعاطفة، وبين الحقيقة والسراب، فكانت الصحوة والرؤية الثاقبة ثمرة الحراك المبارك الأصيل التي تكللت بإجراء الانتخابات الرئاسية منذ 18 شهرا، والتي شهد لها القريب والبعيد... لتجيء الانتخابات التشريعية هاته لتؤكد لمثل هذه النائب ومعها منابر رخيصة أخرى بأن الجزائر الجديدة بقيادة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، لا تخضع لأية مساومة أو ابتزاز، وأضحت تتبنى الرأي المستقل والطرح العقلاني، ولا تتبنى الموقف الانبطاحي أو الاستسلامي، وهي تعرف جيدا ما تريده وعلى أيّ سكة تسير دونما إلتفات إلى استنتاجاتهم المشبوهة وغير الموضوعية...

كما أن الجزائر لا تكترث لما يصدر من مثل هكذا تصريحات تشبّعت بجرعات متلاحقة من منصات التضليل والتبرير التي انكبّت على النفخ في أمور غير حقيقية وفق توجيهات تهدف إلى صناعة آمال غير واقعية وافتعال بطولات ورقية مزيفة...»

بيان صحفي صادر عن مكتب مجلس الأمة

الأربعاء 16 جوان 2021

أصدر مكتب مجلس الأمة، برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، اليوم الأربعاء 16 جوان 2021 بيانًا، هذا نصّه:

"إنّ مكتب مجلس الأمة، برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، وإذ يعرب عن ارتياحه للانسيابية التي ميّزت مجريات العملية الانتخابية لتشريعيات 12 جوان 2021، فإنّه يُثمن الدور الذي اضطلعت به السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ويتوجه بالتهنئة لمواطنينا، كفاء مساهمتهم في إرساء ركيزة إضافية وفي بلوغ مرحلة متقدمة من إستكمال البناء المؤسساتي، ودعامة أخرى من دعائم الجمهورية الجديدة التي يُرسيها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون...

لقد أثبت الجزائريات والجزائريون – كما كان دأبهم –، لمّا يتعلق الأمر بمصلحة الجزائر، مرجعيتهم وولاءهم لوطنهم... وعليه، فإن مكتب مجلس الأمة لا يستغرب كلما خطت الجزائر خطوات في إطار استكمال بناء مؤسساتها وتحصين جبهتها الداخلية... تطل علينا مجددا أصوات من الخارج، آخرها برلمانية اشتراكية بمجلس الشيوخ الفرنسي غيرُ سويّ منطقُها السياسي... في سلسلة حلقات تجتر نفسها من مسرحية رديئة وبائسة الإخراج، اعتادت التهجم على الجزائر بجعلها وقودا لأجندتها الداخلية الدنيئة دناءة حنينها إلى ماضي استعماري مقيت، عبر سلوك نهج أسلافها الاشتراكيين الاستداريين إبان الحقبة الكولونيالية من أمثال «غيمولي» و«لاكوست» الذين دحرتهم تضحيات وبطولات الشعب الجزائري الأبي... هاته النائب الاشتراكية الحالمة المتوهمة والتي لا تزال تحسب أن الشأن الداخلي الجزائري شأناً يعنيها... ينبغي لها أن تعلم يقيناً بأن الجزائريات والجزائريين بشتى أطيافهم الفكرية ومشاربهم السياسية، قد وازنوا بين العقل والعاطفة، وبين الحقيقة والسراب، فكانت الصحوة والرؤية الثاقبة ثمرة الحراك المبارك الأصيل التي تكللت بإجراء الانتخابات الرئاسية منذ 18 شهرا، والتي شهد لها القريب والبعيد... لتجيء الانتخابات التشريعية هاته لتؤكد لمثل هذه النائب ومعها منابر رخيصة أخرى بأن الجزائر الجديدة بقيادة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، لا تخضع لأية مساومة أو ابتزاز، وأضحت تتبنى الرأي المستقل والطرح العقلاني، ولا تتبنى الموقف الانبطاحي أو الاستسلامي، وهي تعرف جيدا ما تريده وعلى أيّ سكة تسير دونما إلتفات إلى استنتاجاتهم المشبوهة وغير الموضوعية...

كما أن الجزائر لا تكترث لما يصدر من مثل هكذا تصريحات تشبّعت بجرعات متلاحقة من منصات التضليل والتبرير التي انكبّت على النفخ في أمور غير حقيقية وفق توجيهات تهدف إلى صناعة آمال غير واقعية وافتعال بطولات ورقية مزيفة..."

## ...ويدعو إلى الإلتفاف حول رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون ومسعاه الوطني

كما جدّد مكتب مجلس الأمة يوم الثلاثاء 22 جوان 2021، تهانيه إلى المواطنات والمواطنين على تحليهم بروح المواطنة الحقّة وتغليبهم المصلحة العليا للوطن على ما دونها من اعتبارات... داعياً إلى مواصلة التمسك بقيم ومُثل الفاتح من نوفمبر الخالدة، وتوحيد ورصّ الصف الوطني، وإلى الالتفاف حول رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، ومسعاه الوطني، ومعه مختلف مؤسسات الدولة ورموزها... والعمل على درء الجهات المعادية للجزائر... كما أكّد مكتب مجلس الأمة عزم الجزائر الوطيد على تثبيت دعائم السلم الدائم في محيطها الإقليمي، بحزم وحكمة، بما يضمن لشعوب المنطقة العيش في سلام ورخاء..

رئيس الجمهورية يتلقى مكالمة هاتفية من الرئيس الأسبق اليامين زروال:

## تثمين إحترام إرادة الشعب لاختيار ممثليه في البرلمان

تلقى رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون يوم 24 جوان 2021 مكالمة هاتفية من رئيس الجمهورية الأسبق اليمين زروال، ثمن فيها المستوى الذي بلغته الجزائر في احترام إرادة الشعب، باختيار ممثليه في المجلس الشعبي الوطني، حسب ما أفاد به بيان لرئاسة الجمهورية.

وجاء في البيان : **«تلقى رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون أول أمس مكالمة هاتفية من أخيه الرئيس الأسبق المحترم اليمين زروال، ثمن فيها المستوى الذي بلغته الجزائر في احترام إرادة الشعب، في اختيار ممثليه في المجلس الشعبي الوطني، وهو ما يُسرع في استرجاع الثقة المفقودة بين المواطن والسلطة، رغم ما سجل من عزوف».**

## السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تؤكد وفاءها بالتزاماتها الدستورية

أكدت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات يوم الأحد 13 جوان 2021، في بيان لها بخصوص سير تشريعيات 12 جوان 2021، أنها "اوفت بما تعهدت والتزمت به" وفقا للدستور والقانون العضوي للانتخابات، بتوفير كل الشروط والضمانات التي مكنت من إنجاح هذا الموعد الانتخابي .

وأكدت السلطة أن الشعب الجزائري عبر يوم 12 جوان 2021، عن رايه الانتخابي في جو سلمي تميز بالديموقراطية واحترام الإجراءات الصحية وفقا لما املاه البرتوكول الصحي الوقائي الذي تم اعداده لهذا الاستحقاق.

واعتبرت السلطة أن الادعاءات التي تصدر عن بعض الجهات لا اساس لها من صدق او مصداقية، وأنها " تمس بأخلاق الدولة وصون بناء الجمهورية و دعوة مبطنة لزرع الفوضى والتشكيك". وأمام كل القوائم تجدد السلطة بانها" أهل للأمانة و أنها قادرة عليها امام الله والشهداء والوطن والتاريخ وبكل شفافية تعرضها امام الشعب ليتبين الصادق من المفتري.

## رئيس البرلمان العربي يشيد بإتمام الانتخابات البرلمانية في الجزائر

أشاد صاحب المعالي السيد عادل بن عبد الرحمن العسومي، رئيس البرلمان العربي، يوم 13 يونيو 2021، باتمام الانتخابات البرلمانية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التي جرت يوم السبت الموافق 12 يونيو 2021، مهنئاً قيادة وحكومة وشعب الجزائر، بمناسبة هذا الاستحقاق السياسي الهام.

وقال رئيس البرلمان العربي أن اتمام هذه الانتخابات يمثل مرحلة مهمة في مسيرة التطور الديمقراطي وتعزيز المشاركة السياسية في جمهورية الجزائر، ويمثل خطوة ضرورية إلى الأمام.

وأثنى رئيس البرلمان العربي على قدرة الشعب الجزائري على اجتياز هذا الاستحقاق الديمقراطي إلهام، وتجاوز كافة التحديات، في ظل القيادة الحكيمة لفخامة الرئيس عبد المجيد تبّون رئيس الجمهورية، معرباً عن ثقته في قدرة أعضاء المجلس الشعبي الوطني الجزائري الجدد، في تحمل المسئولية الكبيرة التي أولاها إياهم الشعب الجزائري، متمنياً لهم خالص التوفيق والسداد.

الأمين العام لإتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، السيد محمد قريشي نياس، يهنيء الجزائر على نجاح الانتخابات التشريعية لـ 12 جوان 2021

والأمين العام لرابطة مجلس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، السيد عبد الواسع يوسف، يهنيء السيد صالح قوجيل ، رئيس مجلس الأمة بمناسبة نجاح الانتخابات التشريعية لـ 12 جوان 2021.

## تعيين حكومة أيمن بن عبد الرحمان: حكومة جديدة للجمهورية الجديدة

# .. التمكين بالفعل لأجيال الاستقلال من تدبير الشأن العام

**عين رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، أيمن بن عبد الرحمان، وزيرا أول وكلفه بمواصلة المشاورات مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني لتشكيل الحكومة.**

"طبقا لأحكام الدستور، ولا سيما المادة 91، الفقرتان 5 و7 منه، عين يوم الأربعاء 30 جوان 2021 رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، السيد أيمن بن عبد الرحمان، وزيرا أول، وكلّفه بمواصلة المشاورات مع الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني لتشكيل الحكومة، في أقرب وقت ممكن".

كما عين رئيس الجمهورية, السيد عبد المجيد تبون, يوم الأربعاء 7 جويلية 2021 ، أعضاء الحكومة الجديدة التي يرأسها الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان،
وجاء في البيان الذي قرأه الناطق الرسمي باسم رئاسة الجمهورية بالنيابة, سمير عقون, أنه و"طبقا لأحكام المواد 91, 103, 104 و 105 من الدستور و باقتراح من السيد الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان، عين السيد عبد المجيد تبون, رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة, وزير الدفاع الوطني, بموجب المرسوم 21/ 281 المؤرخ في 26 ذي القعدة 1442 هـ الموافق ل 7 جويلية 2021 أعضاء الحكومة الآتية أسماؤهم:

- الوزير الأول و وزير المالية أيمن بن عبد الرحمان
- وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج رمطان لعمامرة.
- وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: كمال بلجود
- وزير العدل حافظ الأختام: عبد الرشيد طبي.
- وزير الطاقة و المناجم: محمد عرقاب.
- وزير الانتقال الطاقوي و الطاقات المتجددة: بن عتو زيان
- وزير المجاهدين وذوي الحقوق: العيد لبيقة .
- وزير الشؤون الدينية والأوقاف: يوسف بلمهدي.
- وزير التربية الوطنية: عبد الحكيم بلعابد.
- وزير التعليم العالي والبحث العلمي: عبد الباقي بن زيان.
- وزير التكوين والتعليم المهنيين: ياسين مرابي.
- وزيرة الثقافة و الفنون: وفاء شعلال.
- وزير الشباب والرياضة: عبد الرزاق سبقاق
- وزير الرقمنة و الإحصائيات: حسين شرحبيل
- وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية: كريم بيبي تريكي
- وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة: كوثر كريكو.
- وزير الصناعة: أحمد زغدار.
- وزير الفلاحة والتنمية الريفية: عبد الحميد حمداني.
- وزير السكن والعمران والمدينة: محمد طارق بلعريبي.
- وزير التجارة وترقية الصادرات: كمال رزيق.
- وزير الاتصال: عمار بلحيمر
- وزير الأشغال العمومية: كمال ناصري.
- وزير النقل: عيسى بكاي
- وزير الموارد المائية و الأمن المائي: كريم حسني.
- وزير السياحة والصناعة التقليدية : ياسين حمادي.
- وزير الصحة : عبد الرحمان بن بوزيد .
- وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: عبد الرحمان لحفاية.
- وزيرة العلاقات مع البرلمان: بسمة أزوار.
- وزيرة البيئة: سامية موالفي.
- وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية: هشام سفيان صلواتشي.

وزير الصناعة الصيدلانية: عبد الرحمان لطفي جمال بن با أحمد

- الوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالمؤسسات المصغرة: ياسين ضيافات
- الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة: ياسين المهدي وليد
- الأمين العام للحكومة: يحيي بوخاري.

## السيد أيمن بن عبد الرحمان يستلم مهامه الجديدة كوزير أول

**استلم السيد أيمن بن عبد الرحمن، يوم الأربعاء 29 جوان 2021 بقصر الحكومة، مهامه الجديدة كوزير أول، وهذا خلفا للسيد عبد العزيز جراد، وذلك عقب تعيينه من طرف رئيس الجمهورية.**
**وقد عين الرئيس تبون أيمن بن عبد الرحمان وزيرا أول وكلفه بمواصلة المشاورات مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني لتشكيل الحكومة في «أقرب وقت ممكن»، حسب ما أفاد به، في بيان لرئاسة الجمهورية.**

### بورتريه الوزير الأول، وزير المالية السيد أيمن بن عبد الرحمان

من مواليد 30 أوت 1966 بالجزائر العاصمة، بدأ الوزير الأول، وزير المالية السيد بن عبد الرحمان مساره المهني بوزارة المالية سنة 1991، حيث شغل على التوالي منصب مفتش مالي على مستوى المفتشية العامة للمالية (2000–1991) ثم مفتشا عاما للمالية سنة 2004 فمفتشا عاما رئيسا للمالية سنة 2006.

إلى غاية مارس 2010، تولى السيد بن عبد الرحمان منصب نائب مدير للرقابة على مستوى المفتشية العامة للمالية قبل أن يعين رئيس قسم رقيب لدى بنك الجزائر من 2010 إلى 2019 ثم محافظا لهذه المؤسسة ما بين نوفمبر 2019 و جوان 2020. وعين وزير للمالية في 23 جوان 2020.

عيّنه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وزيرا أول، خلفا للوزير الأول السابق عبد العزيز جراد في 30 جوان 2021، ووزيرأول، وزير المالية في 7 جويلية 2021

الوزير الأول، وزير المالية السيد أيمن بن عبد الرحمان من خريجي المدرسة الوطنية للإدارة بالجزائر، تخصص اقتصاد ومالية، وحائز على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية والمالية وعلى عدة شهادات في المانجمنت والتدقيق.



## ورئيس مجلس الأمة السيد صالح قوجيل يهنئه بالنباسة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مجلس الأمة

الرئيس

إلى السيد أيمن بن عبد الرحمن
الوزير الأول

يسعدني وأنتم تتقلدون مهامكم الوطنية السامية الجديدة أن أتوجه إليكم بخالص التهاني، مباركًا لكم جدارتكم بثقة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون بتقليدكم المستحق منصب الوزير الأول.

وإنكم إذ تتولون هذه المسؤولية الرفيعة إنما تُسندكم فيها حصيلة مشرفة، من خلال المواقع والمهام العديدة التي تقلدتموها والتي طبعتها الكفاءة والجدية والالتزام الوطني مما جعلكم من رجالات الدولة الموثوق بهم للمهمات الكبرى، وأهلكم للتقدير والاحترام...

وإنني لعلى ثقة تامة في أن إيلاءكم اليوم هذه المسؤولية الوطنية وفي هذه المرحلة الخاصة يُعدُّ تقديرًا سديدًا يرمي إلى تسخير رصيد الخبرة والتجربة التي اكتسبتموها، ووضعه في صلب الجهود الوطنية المخلصة المتظافرة لمجابهة الرهانات الحالية لاسيما التحديات المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا، عبر الجمهورية الجديدة التي يرسي دعائمها السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون...

وأغتنم هذه السانحة التي جاءت في ظلال موعد إحياء الذكرى التاسعة والخمسين لاستعادة السيادة الوطنية وعيد الشباب، التي نُحييها شعبنا الكريم بفخر واعتزاز صونًا لوديعة شهداء ثورة التحرير المظفرة... لأقدم لكم أصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء مجلس الأمة خالص التهاني... وأؤكد لكم بأنكم ستجدون منا كل العون، والحرص على الحوار والتشاور، ترجمةً لقناعتنا بمبدأ التنسيق والتكامل المؤسساتي، ولما يخدم شعبنا الأبي التواق إلى غد واعد... داعيًا المولى عز وجل أن يعينكم ويوفقكم على أداء هذه المسؤولية الوطنية النبيلة السامية.

صالح قوجيل
رئيس مجلس الأمة

مع مطلع فجر التغيير
بعد الإنتخابات التشريعية
لـ 12جوان 2021

# 541
# يومـــا من الإنجـــازات والتحديات

## في أول خطاب له للأمة..
## السيد عبد المجيد تبون ينتصر للحراك ولصاحب «السيادة» الشعب ويرسم.. خارطة الطريق ويحدد صدارة ملفات بناء الجزائر الجديدة

بحلول يوم 12 جوان 2021، موعد الانتخابات التشريعية، يكون قد مر خمس مائة وواحد وأربعين (541) يوم، من العهدة الدستورية لرئاسة السيد عبد المجيد تبون، وتوليه رسميا سدة الحكم في 19 ديسمبر 2019، بعد الاستحقاقات الرئاسية الاستثنائية التي صنع فيها الشعب الجزائري مستقبل الجزائر بقراره يوم 12 ديسمبر 2019، بتلبيته نداء الواجب الوطني المقدس، الذي أعاد الجزائر إلى سكة الشرعية الدستورية والشرعية الشعبية التي لم يطعن فيها أحد، لتستعيد بذلك البلاد الأمل في جزائر «جديدة» بعيدا عن المستقبل الغامض التي كادت أن تقع في غياباته..

وأكبر منتصر في هذه الاستحقاقات الرئاسية، التي حملت الاستثناء في كل شيء، من بدايتها إلى آخر محطة، هي الجزائر التي خرجت مرة أخرى من أزمتها، بروح التحدي والتبصر. وإن هذا النجاح الكبير، ما هو إلا ثمرة من ثمار الحراك الشعبي المبارك، الذي بادر به الشعب الكريم، عندما استشعر بسريرته وضميره أنه لابد من وثبة وطنية لوقف انهيار الدولة ومؤسساتها.

وتم تأجيل الانتخابات الرئاسية لأول مرة، يوم 19 أفريل 2019، بسبب الوضع المبهم الذي لم يكن يساعد على تنظيمها. كما لم تُجرى الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة، يوم 4 جويلية 2019، لغياب مترشحين، ما دفع حينذاك برئيس الدولة السيد عبد القادر بن صالح إلى مباشرة حوار قصد التوصل إلى تنظيم انتخابات رئاسية، ليتم في خضم ذلك وضع هيئة وطنية للوساطة والحوار.

ولم يكن حال التشظّي بين مؤيّد ومعارض للانتخابات الرئاسية، التي ميزت المشهد السِّياسي ألجزائري، سوى عارض مِن أعراضِ أزمة الثقة، التي ورثها الجزائريون عن فترة الحُكم السابق.

وقالت القوة الصامتة، في يوم الوغى الموافق لـ 12 ديسمبر 2019، كلمتها ونجح السيد عبد المجيد تبون في امتحان الشعب بانتخابه رئيسا للجمهورية.

وفي أول خطاب للأمة، عقب أدائه اليمين الدستورية بقصر الأمم، رسم رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، يوم 19 ديسمبر 2019، خارطة «الجزائر الجديدة» وحدد الركائز الأساسية التي سيعمل على تشييدها «يد في يد» مع جميع الجزائرين «بكل أطيافهم» لبناء «جمهورية جديدة قوية ومهيبة الجانب»، وذلك بطي صفحة الخلافات والتشتت والتفرقة، التي تُعد من عوامل الهدم والتدمير؛ باعتبار «الجزائر، اليوم، بحاجة إلى ترتيب الأولويات؛ تفاديا لمآلات مجهولة العواقب».

رئيس الجمهورية ينجح في إمتحان الشعب..

# القوة الصامتة تقول كلمتها وتُفشل الأجندات المُتربصة بالجزائر

قالت القوة الصامتة، في يوم الوغى الموافق لـ 12 ديسمبر 2019، كلمتها وفوتت على المتربصين بالبلاد والعباد فرصة تحقيق أغراضهم الدنيئة التي تخدم أجندات خارجية. ونجح السيد عبد المجيد تبون في امتحان الشعب بانتخابه رئيسا للجمهورية.

وتكون بذلك هذه الانتخابات قد جنبت الجزائر الدخول في دوامة اللااستقرار، فانتخاب السيد عبد المجيد تبون كان بمثابة مُنعرج حاسم كان لزاما على البلاد المرور به، لاستعادة الامل، سيما وأن رئيس الجمهورية الجديد دعا، منذ توليه منصب الرئاسة، الى خطاب جامع استبعد من خلاله جميع أشكال التهميش والاقصاء. مُعلنا عن مراجعة عميقة للدستور ومواصلة مكافحة الفساد، ومد يده «للحراك المبارك» لجزائر جديدة حلم بها الشهداء الأبرار، بالأمس، ويحلم بها، اليوم، كلّ الجزائريين الأخيار والأحرار.

## السيد عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية بنسبة 58.13 بالمائة

أصدر المجلس الدستوري، مساء يوم الاثنين 16 ديسمبر 2019، بيانا بخصوص النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية التي جرت الخميس 12 ديسمبر 2019، هذا نصه الكامل :

«بعد الانتهاء من عملية انتخاب رئيس الجمهورية الذي جرى يوم 12 ديسمبر 2019، تسلم المجلس الدستوري، طبقا للقانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات مجموع محاضر تركيز النتائج التي أعدتها اللجان الانتخابية الولائية واللجنة الانتخابية للمقيمين في الخارج، وكذا الوثائق الانتخابية ذات الصلة.

بعد الدراسة والتحقيق في النتائج المدونة في المحاضر، لاسيما محاضر الإحصاء البلدي للأصوات ومحاضر الفرز، و بعد تصحيح الأخطاء المادية، ونظرا لعدم تلقي أي طعن، ضبط المجلس الدستوري نتائج انتخاب رئيس الجمهورية، كما يلي:

**النتائج النهائية للاقتراع على مستوى التراب الوطني:**

الناخبون المسجلون: 23559853
الناخبون المصوتون: 9675515
نسبة المشاركة: 41.07 %
الأصوات الملغاة: 1244925
الأصوات المعبر عنها : 8510415

**النتائج النهائية العامة للاقتراع (بما فيها المواطنين المقيمين في الخارج):**

الناخبون المسجلون على مستوى التراب الوطني: 23559853
الناخبون المصوتون: 9755340
نسبة المشاركة على مستوى التراب الوطني: 41.07%
نسبة المشاركة العامة: 39.88 %
الأصوات الملغاة: 1244925
الأصوات المعبر عنها: 8510415

أما الأصوات التي تحصل عليها كل مترشح، فإنها جاءت، مرتبة ترتيبا تنازليا كما يلي:

– السيد تبـون عبد المجيد: 4047523 بنسبة 58.13 %.
– السيد بن قرينة عبد القادر: 1477836 بنسبة 17.37 % .
– السيد بن فليس علي:897831 بنسبة 10.55 %.
– السيد ميهوبي عزالدين:619225 بنسبة 7.28 %.
– السيد بلعيد عبد العزيز:568000 بنسبة 6.67 %.

– اعتبارا أنه، ووفقا للفقرة الثانية من المادة 85 من الدستور، يتم الفوز في الانتخاب لرئاسة الجمهورية بالحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين المعبر عنها،

– واعتبارا أن المترشح عبد المجيد تبون قد تحصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها.

– وبالنتيجة:

يعلن المجلس الدستوري السيد عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ويباشر مهمته فور أدائه اليمين، طبقا للمادة 89 من الدستور.

وأشير إلى أن الإعلان المتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية، سينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

يعتبر المجلس الدستوري أن الانتخابات الرئاسية قد جرت في ظروف حسنة، مما سمح لجميع الناخبين بممارسة حقهم الدستوري كاملا واختيار مرشحهم الذي يرونه مؤهلا لقيادة البلاد، كما يؤكد صحة الانتخاب ونزاهته وشفافيته وفقا للضمانات التي يكفلها الدستور والقانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات والنصوص التطبيقية ذات الصلة.

يهنئ المجلس الدستوري الشعب الجزائري على انجاح هذا الموعد الانتخابي المصيري، ويتوجه الى رئيس الجمهورية المنتخب بتهانيه متمنيا له كل التوفيق والسداد في أداء مهامه النبيلة».

بورتريه رئيس الجمهورية
السيد عبد المجيد تبون

## مسيرة مميّزة وإلتزامات قوية

ولد السيد عبد المجيد تبون، بتاريخ 17 نوفمبر 1945 بمشرية في ولاية النعامة. ثمانية أشهر بعد ولادته، تنقلت عائلته من ولاية النعامة للعيش في ولاية سيدي بلعباس بسبب مضايقات وتعسف المستعمر الفرنسي ضد والده بسبب خطاباته الوطنية، بالنظر إلى انتمائه إلى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

بدأ عبد المجيد تبون مسيرته الدراسية بالمدرسة الابتدائية "أفيونس" بولاية سيدي بلعباس ثم المدرسة الحرة للأئمة.

في سنة 1953، أرسله والده إلى البيض لمزاولة دراسته في الطور الابتدائي التي أتمها باجتيازه امتحان مسابقة الطور المتوسط (السنة السادسة) سنة 1957، بعدها درس في الثانوية الجهوية (الإسلامية الفرنسية) المعروفة باسم "المدرسة" ثم في ثانوية بن زرجب.

تحصل سنة 1965 على شهادة البكالوريا وتقدم لاجتياز مسابقة الدخول إلى المدرسة الوطنية للإدارة، الدفعة الثانية المسماة باسم "دفعة الشهيد البطل العربي بن مهيدي".

من بين 600 مترشح، كان عبد المجيد تبون من بين 37 مترشح فقط الذين فازوا بالمسابقة، ليتخرج من المدرسة الوطنية للإدارة سنة 1969.

بدأ عبد المجيد تبون مساره المهني من عاصمة ولاية بشار، التي كانت تسمى آنذاك بالساورة وتضم كلا من بشار، تندوف وأدرار، مع انقطاع عن المهنة لسنتين استجابة لأداء واجب الخدمة الوطنية (1969 – 1971)

بدأ إداريا، ثم مكلفا بمهمة، ليتم ترقيته إلى أمين عام بولاية الجلفة حديثة النشأة آنذاك عام 1974، بعدها تم تحويله سنة 1976 في المنصب نفسه لولاية أدرار، بعدها إلى ولاية باتنة سنة 1977، ثم إلى ولاية المسيلة سنة 1982.

في 1983 تم تعيين عبد المجيد تبون واليا على أدرار، بعدها واليا بتيارت سنة 1984، ثم واليا في تيزي وزو سنة 1989.

سنة 1991 التحق عبد المجيد تبون بحكومة سيد احمد غزالي كوزير منتدب مكلف بالجماعات المحلية، قبل أن يترك الحكومة سنة 1992، ويستقر وعائلته سنة 1994 بأدرار.

تم استدعاؤه مجددا للحكومة نهاية عام 1999 لشغل منصب وزير الاتصال والثقافة، ثم وزيرا منتدبا مكلفا بالجماعات المحلية، للمرة الثانية في مساره المهني، قبل تعيينه عام 2001 وزيرا السكن والعمران إلى غاية 2002.

استدعي من جديد سنة 2012، إلى منصب وزير السكن والعمران والمدينة، كما تولى عبد المجيد تبون أيضا منصب وزير التجارة بالنيابة سنة 2017، وبعدها تم تنصيبه وزيرا أول بتاريخ 24 ماي 2017

ترشح عبد المجيد تبون لانتخابات 12 ديسمبر، تحت شعار «بالتغيير ملتزمون وعليه قادرون»، وتضمن برنامجه الانتخابي 54 التزاما لتأسيس «جمهورية جديدة».

## بيان مجلس الأمة حول نتائج الانتخابات الرئاسية ليوم 12 ديسمبر 2019

«يتقدم السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، بخالص التهنئة والتبريك للشعب الجزائري إثر نجاح الانتخابات الرئاسية ليوم 12 ديسمبر 2019.. وهو التاريخ الذي ستحفظه الذاكرة الوطنية في سجل انتصارات الأمة..

كما يتقدم بهذه المناسبة بخالص التهاني إلى السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية المنتخب، متمنيًا له التوفيق والسداد في المهام السامية الموكلة له.. والشكر موصول أيضًا إلى المترشحين الذين تقدموا إلى الشعب الجزائري عبر هذا الاستحقاق والذين أبانوا عن روح مسؤولية عالية مقرونة برغبة بيّنة في خدمة الشعب والوطن..

وفي هذا المجال، يثمن السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، الدور الكبير الذي قامت به السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، كما يشيد بجهودها من أجل إنجاح هذا الاستحقاق التاريخي.

السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، وإذ يهنئ الجزائريات والجزائريين بالنجاح المحقق كخطوة أولى في مسار بناء الجزائر الجديدة.. فإنه يهنئ كل المصالح التابعة للدولة التي سهرت على توفير أسباب نجاح الاستحقاق وتأمين العملية الانتخابية وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة، وقيادته المجاهدة... الذي أوفى بما عاهد به الشعب الجزائري حيث عمل منذ بداية الحراك الشعبي على تأمينه ومرافقته ليصل به اليوم إلى مبتغاه النبيل عبر الوفاء بالالتزام الدستوري وتمكين الشعب من ممارسة حقه السيد باعتباره مصدر كل السلطات في اختيار رئيس للبلاد.. لنعيش اليوم ثمرة هذا الوعد الصادق بنجاح شعبنا الكريم في اجتياز استحقاق وطني هام، بتضافر جهود المخلصين والغيورين على بلادنا من أجل إخراج الجزائر من مضيق أزماتها إلى بر الأمان بالتسلح باليقظة والحكمة والتبصر.. وفاء لمثل ثورة نوفمبر المجيدة وشهدائنا الأبرار..

تحيا الجزائر،

يعيش الشعب الجزائري

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.»





عقب أدائه اليمين الدستورية..

# رئيس الجمهورية يُحدد مفاتيح التغيير وصدارة ملفات بناء الجزائر الجديدة

في أول خطاب للأمة، عقب أدائه اليمين الدستورية بقصر الأمم، رسم رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، يوم 19 ديسمبر 2019، خارطة «الجزائر الجديدة» وحدد الركائز الأساسية التي سيعمل على تشييدها «يد في يد» مع جميع الجزائرين «بكل أطيافهم» لبناء «جمهورية جديدة قوية ومهيبة الجانب»، وذلك بطي صفحة الخلافات والتشتت والتفرقة، التي تُعد من عوامل الهدم والتدمير؛ باعتبار «الجزائر، اليوم، بحاجة إلى ترتيب الأولويات؛ تفاديا لمآلات مجهولة العواقب».

وقال السيد الرئيس، في خطاب له بعد أدائه اليمين الدستورية أن «الجزائر اليوم تحتاج في هذه الأوقات الحساسة إلى ترتيب الأولويات تفاديا لمآلات مجهولة العواقب وبناء عليه كنت قد أعلنت أن الدولة ستكون مصغية للتطلعات العميقة والمشروعة لشعبنا نحو التغيير الجذري لنمط الحكم والتمكين لعهد الجديد قوامه احترام المبادئ الديمقراطية ودولة القانون والعدالة الاجتماعية وحقوق الانسان».

واضاف أن «الأوضاع التي تمر بها البلاد تفرض علينا أكثر من أي وقت مضى أن نحسن حوكمتنا بمعالجة نقاط الضعف لبلدنا وإيجاد الظروف اللازمة لإعادة بعث النمو الاقتصادي وضمان إعادة النهوض ببلدنا وإرجاعها لمكانتها بين الأمم».

وأوضح رئيس الجمهورية أنه لرفع هذه التحديات «يتوجب علينا أن نتجاوز معا وبسرعة الوضع السياسي الراهن للخوض في القضايا الجوهرية للبلاد عبر انتهاج استراتيجية شاملة مبنية على رؤية سياسية واضحة تهدف الى استعادة الشعب لثقته في دولته والالتفاف حولها بغية ضمان استقرارها ومستقبلها»، مشيرا إلى أن هذه الاستراتيجية «تهدف الى استعادة هيبة الدولة من خلال الاستمرار في مكافحة الفساد وسياسة اللاعقاب وممارسات التوزيع العشوائي للريع البترولي».

## «طي صفحة الخلافات ووضع اليد في اليد من أجل بناء جمهورية جديدة»

دعا رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، إلى «طي صفحة الخلافات والتشتت والتفرقة» وإلى «وضع اليد في اليد من أجل بناء جمهورية جديدة قوية ومهيبة الجانب»، مؤكدا أن «جزائر اليوم تحتاج إلى ترتيب الأولويات تفاديا لمآلات مجهولة العواقب».

وحث السيد الرئيس في أول خطاب له للأمة، عقب أدائه اليمين الدستورية بقصر الأمم، الجزائريين على «طي صفحة الخلافات والتشتت والتفرقة التي هي عوامل الهدم والتدمير»، مضيفا أن «اللّه عز وجل قد أمرنا بنبذ الخلاف والتنازع حتى لا تنفشل وتذهب ريحنا»، وأكد بالقول «إننا جميعا جزائريون ليس فينا من هو أفضل من الآخر إلا بقدر ما يقدمه من عمل خالص للجزائر».

وأوضح رئيس الجمهورية، في هذا الصدد، «إننا اليوم ملزمون جميعا أينما كنا وأينما وجدنا ومهما تباينت مشاربنا الثقافية والسياسية، بوضع اليد في اليد من أجل تحقيق حلم الآباء والأجداد وتحقيق حلم شباب الحاضر وأجيال المستقبل، في بناء جمهورية جديدة قوية مهيبة الجانب، مستقرة ومزدهرة، مسترشدين في ذلك ببيان ثورة نوفمبر الذي كلما انحرفنا عنه إلا وأصابتنا عوامل التفرقة والتشتت والضعف والهوان».

## «النجاح الكبير للإستحقاق الرئاسي هو ثمرة من ثمار الحراك الشعبي المبارك»

وأكد السيد الرئيس، أن العمل السياسي الذي يعتمده «يستمد روحه من مبادئ ثورة أول نوفمبر التي هي مصدر إلهامنا وعزمنا والمرجع

الثابت لكل السياسات التي ننتهجها والمتطلعة إلى جزائر جديدة ومنيعة تتحقق فيها بإرادة الشعب، دولة المؤسسات ويعلو فيها الحق والقانون وتتبوأ فيها كفاءات من الشباب مواقع المسؤولية لتحقيق الوثبة النوعية المبتغاة على درب النهضة الشاملة».

وشدد رئيس الجمهورية، على أن «جزائر اليوم تحتاج في هذه الأوقات الحساسة، إلى ترتيب الأولويات، تفاديا لمآلات مجهولة العواقب»، مشيرا إلى إعلانه سابقا أن «الدولة ستكون مصفية للتطلعات العميقة والمشروعة للشعب نحو التغيير الجذري لنمط الحكم والتمكين لعهد جديد قوامه احترام المبادئ الديمقراطية ودولة القانون والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان».

وفي ذات السياق، أبرز السيد الرئيس أن الشعب الجزائري «لبى نداء الواجب الوطني يوم 12 ديسمبر الماضي وأعاد الجزائر إلى سكة الشرعية الدستورية والشرعية الشعبية التي لم يطعن فيها»، معتبرا أن «النجاح الكبير للاستحقاق الرئاسي هو ثمرة من ثمار الحراك الشعبي المبارك الذي بادر به الشعب عندما استشعر أنه لابد من وثبة وطنية لوقف انهيار الدولة ومؤسساتها».

وعبر السيد الرئيس عن شكره للمواطنين الذين «أسهموا في نجاح المسار الديمقراطي الحر والشفاف وعلى وضعهم الثقة في شخصه»، منوها بـ«المجهودات الجبارة للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات التي تمكنت في ظرف وجيز من كسب الرهان وتنظيم انتخابات نزيهة وشفافة»، كما تقدم بالشكر للمترشحين الآخرين خلال الرئاسيات.

## إستراتيجية شاملة لتجاوز الوضع السياسي الراهن واستعادة ثقة الشعب

ولدى حديثه عن الوضع الراهن، أكد رئيس الجمهورية، أن «الأوضاع التي تمر بها البلاد تفرض علينا أكثر من أي وقت مضى أن نحصن حوكمتنا لمعالجة نقاط الضعف ببلدنا، وخلق الظروف اللازمة لإعادة بعث النمو الاقتصادي وضمان إعادة النهوض ببلدنا وإرجاعها لمكانتها بين الأمم والتي لم تكن لتتصرف عنها أبدا».

وقصد التصدي لهذه التحديات، شدد السيد الرئيس على ضرورة «تجاوز معا وبسرعة الوضع السياسي الراهن للخوض في القضايا الجوهرية للبلاد عبر انتهاج استراتيجية شاملة، مبنية على رؤية سياسية واضحة تهدف لاستعادة ثقة الشعب في دولته والالتفاف حولها بغية ضمان استقرارها ومستقبلها».

وتهدف هذه الاستراتيجية، قال رئيس الجمهورية، إلى «استعادة هيبة الدولة من خلال الاستمرار في مكافحة منتظمة للفساد وسياسة اللاعقاب وممارسات التوزيع العشوائي للريع البترولي»، مضيفا أن هذه الخطوة تهدف أيضا لـ«إطلاق سياسة اجتماعية ثقافية من أجل خلق بيئة ملائمة لازدهار شبابنا والتنمية الاقتصادية من خلال مشاريع منشآت قاعدية كبرى وتشجيع الاستثمار المنتج وتنويع النسيج الصناعي عبر ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنويع النشاط الاقتصادي الذي يخلق الثروة ويوفر مناصب الشغل».

وأوضح رئيس الجمهورية، أن هذه الاستراتيجية «ستكون مدعومة بسياسة خارجية مكيفة مع مصالح بلدنا الاستراتيجية والاقتصادية ومناسبة مع المتطلبات الظرفية والسياق الجيوسياسي»، مستطردا بالقول أن هذه النظرة «من شأنها تجسيد الالتزامات التي قطعتها على نفسي والتي سيكون تنفيذها على منهجية عمادها الحوار والتشاور».

وفي هذا الإطار، قال السيد الرئيس، «إننا اليوم مقبلون على تضحيات جسام من أجل بناء الجمهورية الجديدة بناء على الالتزامات التي صوت عليها الشعب بشفافية وسيادة»، مذكرا بأهم تلك الالتزامات و«على رأسها تعديل الدستور الذي هو حجر الأساس لبناء الجمهورية الجديدة».

## تعديل الدستور «في الأشهر أو الأسابيع المقبلة»

وجدد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، التزامه بتعديل الدستور «خلال الاشهر أو الأسابيع المقبلة»، مذكرا بأهم التزاماته وعلى «رأسها تعديل الدستور الذي يعد حجر الأساس لبناء جمهورية الجديدة والذي سيكون خلال الاشهر المقبلة إن لم أقل الأسابيع المقبلة الاولى، بما يحقق مطالب الشعب المعبر عنها في الحراك».

وأوضح أن الدستور الجديد «سيقلص من صلاحيات رئيس الجمهورية ويحمي البلد من الحكم الفردي ويضمن الفصل بين السلطات ويخلق التوازن بينها وسيشدد مكافحة الفساد ويحمي حرية التظاهر».

كما التزم بأخلقة الحياة السياسية وإعادة الاعتبار للهيئات المنتخبة من خلال قانون انتخابات جديد، يمنح فرصة أكبر للشباب، خاصة الجامعيين، للترشح لها.

## إعادة تنشيط الاقتصاد الوطني و تعزيزه

وجدد رئيس الجمهورية، تأكيده على العمل لتحقيق كافة الالتزامات التي تعهد بها أمام الشعب الجزائري، مبرزا حرصه على إعادة تنشيط الاقتصاد الوطني و تعزيزه .

واعتبر السيد الرئيس إصلاح النظام الضريبي ضروري لتحقيق الإقلاع الاقتصادي حيث قال «سنقوم بإصلاح عميق للنظام الضريبي(..) نحرص على إقرار تحفيزات ضريبية وجبائية لضمان دفع للاقتصاد الوطني وخصوصا نسيج المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة « .

وتابع رئيس الجمهورية يقول «سنعمل أيضا على تخفيف الأعباء الضريبية على المؤسسات من القطاعين العمومي والخاص وذلك من خلال وضع آليات خاصة كفيلة بتحقيق هذا الهدف كما سنحرص على تعزيز الاقتصاد المعرفي الخلاق للثروة ومناصب الشغل « .





جدد رئيس الجمهورية تأكيده على ضرورة ربط الجامعة بعالم الاقتصاد لضمان استغلال أفضل وأنجع للبحث العلمي في التنمية والتطوير الاقتصادي، مبرزا حرص الدولة أيضا على تعزيز قطاع الطاقة أكثر والعمل على تطوير استثماراته خصوصا في مجال الطاقات المتجددة .

## الإرتقاء بالمستوى المعيشي للمواطن ودعم قدرته الشرائية خصوصا الطبقة المتوسطة والهشة

في هذا الصدد، قال السيد الرئيس «سنعمل على تشجيع قطاع الطاقة و خصوصا الطاقات المتجددة والنظيفة(..) من الضروري ايضا تعزيز تواجدنا الطاقوي في القارتين الآسوية والاوروبية وتعزيز صادراتنا الطاقوية خصوصا من الطاقات المتجددة « .

وعلى صعيد الجبهة الاجتماعية، قال السيد الرئيس أن الدولة ستعمل جاهدة على الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطن ودعم قدرته الشرائية خصوصا الطبقة المتوسطة والهشة.

كما جدد تأكيده على «إلغاء الضريبة على أصحاب الدخل الضعيف» وفق ما التزم به في مشروعه أمام الشعب الجزائري الذي يتضمن 54 التزاما وعد بتحقيقها خلال عهدته الرئاسية.

وفي قطاع السكن أكد الرئيس حرص الدولة على القضاء على أزمة السكن حيث قال « لن نرضى أن يبقى الجزائري يعيش في كوخ أو بناء هش».

## تجديد موقف الجزائر «الرافض بقوة» لكل محاولات التدخل في شؤونها الداخلية

كما جدد السيد الرئيس التأكيد على موقف الجزائر «الرافض بقوة» لكل محاولات التدخل في شؤونها الداخلية، مشيرا إلى أن الجزائر «ستظل تنأى بنفسها عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول».

مُشيرا، في ذات السياق، أن الجزائر «ستظل تنأى بنفسها عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما ترفض بقوة محاولات التدخل في شؤونها الداخلية مهما كانت تلك المحاولات»، مبرزا أن «الجزائر تمد يدها لجميع الدول للإسهام في محاربة الإرهاب العالمي والجريمة والمنظمة والعابرة للحدود والمخدرات وكل الآفات الاجتماعية العالمية بهدف الإسهام بفعالية في تحقيق السلم والامن العالميين».

## تأكيد على مواقف الجزائر اتجاه القضايا العربية

من جهة أخرى، قال السيد الرئيس أن بناء الصرح المغرب العربي الذي حلم به الأباء والأجداد «سيضل في قائمة اهتمامات الدولة الجزائرية»، مبرزا أن الجزائر «تسعى جاهدة للحفاظ على حسن الجوار وتحسين العلاقات الأخوية والتعاون مع كل دول المغرب العربي».

ودعا السيد الرئيس، الدول العربية دون استثناء الى «تعزيز علاقات الأخوة والتعاون ورص الصف ونبذ الفرقة لتجاوز المحن والمصائب التي تشهدها المنطقة العربية في الآونة الاخيرة تحت مسميات مختلفة»، قائلا في ذات السياق، «إننا نتطلع بشوق لنرى أشقاءنا في سوريا والعراق واليمن قد تجاوزوا محنتهم، وإننا على استعداد للإسهام في تيسير سبل تحقيق ذلك بصدق وإخلاص وحسن نية، الجزائر لن تدخر أي جهد في سبيل إصلاح الجامعة العربية بصفتها المظلة الجامعة لكل العرب والمعبرة عن وحدتهم ووحدة مصيرهم».

وفي هذا الصدد، أكد رئيس الجمهورية، أن قضية الصحراء الغربية هي «مسألة تصفية استعمار مسجلة لدى الأمم المتحدة والاتحاد

الافريقي وينبغي أن تظل بعيدة عن تعكير العلاقات مع الأشقاء»، مضيفا «الجزائر ستسعى للحفاظ على حسن الجوار وتحسين علاقات الأخوة والتعاون مع دول المغرب العربي. ولن يصدر منها ما يسوءهم أو يعكر صفوهم».

وعن القضية الفلسطينية، شدد الرئيس على أنها «من ثوابت السياسة الخارجية للدولة الجزائرية، وسوف نظل مثلما كنا منذ الأزل سندا لإخواننا الفلسطينيين، لن نتأخر في الاستجابة إلى ندائهم وسوف نقف مع نضالهم حتى استرجاع حقهم المشروع في بناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وتحقيق حق العودة»، داعيا المجتمع الدولي إلى «تحمل مسؤوليته التاريخية اتجاه الشعب الفلسطيني الذي يواجه قوة استعمارية غاشمة، وذلك بتطبيق كل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالشرعية الدولية».

وبذات المناسبة، قال رئيس الجمهورية، «لا ينبغي لنا ونحن نقف بشموخ على طريق تأسيس الجمهورية الجديدة، أن ننسى إخواننا في دول الساحل الافريقي»، مؤكدا أن الجزائر ستبذل المزيد من الجهود للإسهام في استقرار منطقة الساحل وتعزيز التنمية فيها وتفعيل علاقات التعاون أكثر، كما ستبذل الدبلوماسية الجزائرية مزيدا من الجهد من أجل تطبيق ميثاق السلم والمصالحة في جمهورية مالي الشقيقة الذي تم التوقيع عليه في الجزائر العاصمة وسوف تظل الجزائر بابا مفتوحا ويدا ممدودة لهم لمساعدتهم على تجاوز خلافاتهم»..

# من مفاتيح رئيس الجمهورية للتغيير الجذري

- إعادة النظر في منظومة الحكم من خلال إجراء تعديل عميق على الدستور
- إعادة النظر في القانون العضوي المتعلق بالانتخابات
- أخلقة الحياة السياسية عبر تكريس الفصل بين المال والسياسة ومحاربة الرداءة في التسيير
- قيام دولة القانون التي تضمن استقلالية القضاء وترقية الديمقراطية التشاركية الحقة التي تمنح فرص الرقي الاجتماعي والسياسي للجميع

- تنفيذ نموذج اقتصاد قوي مبني على التنويع، متحرر من العوائق البيروقراطية، يستقطب الثروة ويمتص البطالة، لاسيما لدى الشباب
- تحقيق الأمن الغذائي بما يضع الجزائريين في منأى عن التبعية للخارج كما يحررها من التبعية للمحروقات، خاصة عبر تشجيع الطاقات البديلة والمتجددة والعمل على تصديرها وتعزيز التواجد الطاقوي وإعادة إطلاق المشاريع الكبرى لتصدير الطاقة المتجددة...
- وضع خطط استعجالية لتطوير الزراعة، لاسيما الصحراوية، والصناعة الغذائية والصيد البحري، النهوض بقطاع السياحة

- العناية اللازمة بالمجال الاجتماعي، وإعطائه الأولوية المطلقة للارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطن الجزائري، حيث أن الدولة ستكون إلى جانب الطبقة المتوسطة والطبقة الهشة من مجتمعنا لتوفر لهما العيش الكريم،
- رفع القدرة الشرائية لجميع المواطنين
- إلغاء الضريبة على أصحاب الدخل الضعيف،
- وضع خطة صحية متكاملة تكفل العلاج اللائق للمواطنين، مع دراسة كيفية الرفع من حصة قطاع الصحة في الناتج المحلي الاجمالي قصد التمكن من تشييد مراكز استشفائية ومستشفيات جامعية جديدة تستجيب للمعايير الدولية ولتحسين البنى التحتية الموجودة

- لا حياد عن واجبي التضامن وحسن الجوار بل الواجب الاستمرار في ترقيتهما من خلال تعاون يهدف إلى تحقيق تكامل جهوي مفيد لكل الأطراف
- رفض التدخل في شؤون الدول الأخرى والتصدى بكل قوة لأي محاولة للتدخل في شؤونها الوطنية
- التزام الجزائر بالسلم والأمن في منطقتها وفي المغرب العربي وفي افريقيا والعالم
- الدعم الدائم للقضايا العادلة، لاسيما القضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية

- على الدبلوماسية الجزائرية اعطاء للعالم صورة عن الجزائر الجديدة
- جزائر جديدة تثق في نفسها وفي امكانياتها وفي مستقبلها
- جزائر جديدة فخورة بماضيها وانجازاتها
- جزائر جديدة واعية بالصعوبات التي تواجهها، لكنها مصممة على تجاوزها
- جزائر متمسكة بمبادئها وعازمة على استعادة المكانة التي تليق بها في المنطقة وفي العالم

- التزام الدولة بحماية المواطنين
- تعزيز العدالة وسلطان القانون لتقوية المسار الديمقراطي وإعادة هيبة الدولة، لتكون عادلة وتحمي الضعفاء بعد تفشي ظاهر ة الاختطاف الغريبة عن مجتمعنا، والمأساة التي انجرت عنها

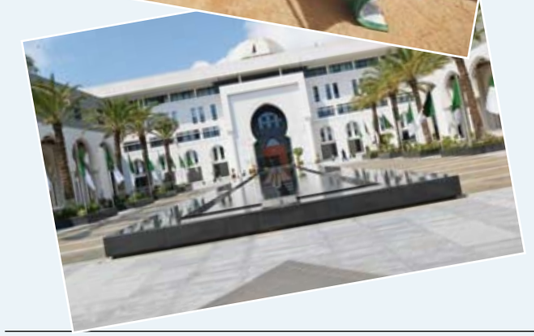





# مسار التغيير في الجزائر بين المُنجَز والمأمُول على ضوء مرور سنة ونصف من إنتخاب السيد رئيس الجمهورية

بقلم البروفيسور ساحل مخلوف

مستشار لدى السيد رئيس مجلس الأمة

مرت سنة وبضعة أشهر على تولي رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، زمام السلطة في البلاد، وقبل الحديث عما تحقق خلال هذه الفترة، ينبغي التذكير والتأكيد ان أهم مكسب تحقق مع العهدة الرئاسية الحالية هو العودة للشرعية الدستورية والقانونية التي افتقدت بعد استقالة الرئيس السابق تحت ضغط الحراك الأصيل، مما يعني أن هذه الانتخابات جنبت دخول الجزائر في دوامة المراحل الانتقالية.

فالرئيس عبد المجيد تبون قد أعلن فور انتخابه عن إصلاحات عميقة من خلال مد يده للحراك المبارك، الا ان الظروف العامة التي صاحبت هذه الفترة كانت صعبة، وقد يبدو أنها حقا فترة مثقلة بالأحداث الصعبة، بداية باستمرار تراجع أسعار النفط الى جانب وجود تحديات خارجية كبيرة ميزت الوضع الإقليمي والدولي.

وما زاد في تعقيد مهمة الرئيس الثامن للجزائر، ظهور أزمات غير متوقعة، أبرزها انتشار فيروس كورونا وتعطيل الحياة الاقتصادية للبلد، ما فاقم الأزمة الاجتماعية بفعل ارتفاع معدلات البطالة وازدياد الفقر.

ورغم كل ذلك عمل السيد رئيس الجمهورية منذ فوزه بالانتخابات الرئاسية الجزائرية في ديسمبر 2019 على المضي قدما في تجسيد وعوده الانتخابية وعلى رأسها تحقيق التغيير الذي نادى به الحراك الشعبي، وبناء الجزائر الجديدة واستعادة الثقة المفقودة بين الحاكم والمحكوم من خلال التركيز على ورشتين أساسيتين الأولى سياسية والثانية اقتصادية.

## الورشة السياسية كأرضية أساسية لبناء الجمهورية الجديدة

أصر السيد الرئيس منذ اداءه اليمين الدستورية على أهمية طرح مشروع تعديل الدستور والوصول به إلى محطة الاستفتاء الأخيرة، مقدرا أنه وسيلة العبور نحو الجزائر الجديدة وأساس الإصلاحات التي وعد بها.

فمنذ الخطاب الذي وجهه إلى الأمة بتاريخ 19 ديسمبر2019 بمناسبة أدائه اليمين الدستورية، أعلن السيد رئيس الجمهورية عن إرادته في تعديل الدستور من أجل تمكين الجزائر بالانخراط في ديناميكية تحديثية واعدة تتدعم بموجبها التعددية السياسية وتعزز بها الصرح المؤسساتي والممارسة الديمقراطية في البلاد، ثم المضي قدما في المسيرة التنموية الشاملة والهادفة إلى بلوغ مكانة مرموقة بين الشعوب والأمم.

لذلك وضع التعديل الاخير معالم دستورية تتوافق مع الديناميكيات السياسية والمجتمعية التي تشهدها بلادنا طوال الأشهر الأخيرة، حتى يتسنى للبلاد الارتكاز عليها من أجل ترسيخ ديمقراطي وطني متناغم مع بناء مؤسساتي منسجم ومتجذر في أعماق تاريخنا العريق والمعاصر خصوصا ثورة نوفمبر المجيدة، كما يكرس الاعتزاز بهويتنا الوطنية بمكوناتها الثلاث وهي الاسلام والعربية والأمازيغية.

كما كان الهدف الرئيسي المراد بلوغه من وراء هذه الخطوة السياسية المعتبرة، تزويد الأمة بدستور توافقي يستجيب لتطلعات الشعب، لذلك اتضح أن المقاربة التي اختارها السيد رئيس الجمهورية كانت ترمي إلى جعل الدستور المعدل حجر الزاوية في بناء الجزائر الجديدة التي يأملها الجميع.

ويظهر أيضا أن مبادرة التعديل الدستوري جاءت كإستجابة لمطالب الجزائريات والجزائريين المتعلقة بإجراء تغييرات عميقة في أنماط الحوكمة السياسية والاقتصادية للبلاد، وفي مقدمتها الاعتماد على دستور عصري يعيد النظر في فلسفة الحوكمة وتأطير الشأن العام ويفتح أفاقا جديدة وفق ما يكون عاكسا لأمال وتطلعات الشعب الجزائري بكافة طبقاته وأطيافه.

في هذا السياق حريٌ بنا التذكير، أن رئيس الجمهورية المنتخب من طرف الشعب والمالك لكامل السيادة والتفويض كي يختار سبيلا أخر غير ذلك الذي يقضي بإخضاع مشروع التعديل الدستوري للنقاش العام، ثم عرضه على البرلمان وأخيرا تقديمه للاستفتاء الشعبي، ورغم ذلك، فضل السيد الرئيس تبني المسار الذي يضمن الوصول إلى وضع دستور توافقي، يكون بمثابة الدستور المرتبط بالجزائر ومستقبلها وليس مرتبطا برجل واحد أو بحقبة زمنية محددة.

لذلك يتعين التأكيد وللتاريخ، أن عرض الوثيقة الأولية المتضمنة مشروع التعديل الدستوري للنقاش الواسع في الجزائر كان أمراً جد إيجابي وَجَبَ تثمينه، نقاشٌ أفرز مقترحات عديدة لمختلف الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني. ذلك ما يُفيد بأن السلطة العليا في البلاد عبرت عن إرادة صريحة وقوية كي تعطي للشعب فرصة التعبير عن تطلعاته وأماله بكل سيادة وديمقراطية.

وبالعودة إلى التعديل الدستوري، يتضح جليا أنه حمل في طياته الكثير من المؤشرات الإيجابية، التي تدل على وجود إرادة سياسية في إحداث التغيير الجذري في مجالات الحقوق الأساسية والحريات العامة والفصل المتوازن بين السلطات الثلاث وتكريس إستقلالية القضاء والحرب على الفساد وغيرها من المسائل.

ففي الجانب المتعلق بالحقوق الأساسية والحريات العامة ، يمكن القول أن الجزائر باتت مسايرة للتوجهات العالمية الجديدة في الأنساق الفقهية والفلسفية لحقوق الإنسان ، حيث تم التوسع بشكل ملفت في المصفوفة الدستورية الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان و حرياته الأساسية ، من بينها نذكر على سبيل المثال لا الحصر النص على عدم تقييد الحقوق الاساسية والحريات العامة إلا بموجب قانون ولأسباب مرتبطة بحفظ النظام العام، و تكريس عدد من المبادئ كمبدأ الأمن القانوني وحماية المرأة من كل اشكال العنف و تجريم التعذيب والاتجار بالبشر ، و هو ما يعد عنصرا ايجابيا ينبغي تثمينه.

فالتعديل الدستوري كان على درجة كبيرة من الأهمية تماشيا مع ما يعكس الإرادة السياسية للتوجه نحو جزائر أكثر ديمقراطية وأكثر حداثة تحترم فيها ليس فقط القيم المتوارثة عبر الأجيال والقيم النوفمبرية، بل تحترم فيها أيضًا القيم العالمية زيادة على انه جاء مقترنا بديناميكية التغيير التي تشهدها بلادنا منذ بداية العهدة الرئاسية الحالية.

من جهة أخرى اتضحت نية التوجه نحو جمهورية جديدة تحكمها

مجموعة من القيم والمبادئ التي تعبر عن وجود تغيير عميق في البلاد، حينما تم التأكيد خلال الأشهر الأولى من العهدة الرئاسية الحالية، على وجوب أخلقة الحياة السياسية و تمسك الجزائر بالعمل للوقاية من الفساد ومكافحته وفقا للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها، بالإضافة الى التركيز على ضمان الشفافية في تسيير الشؤون العمومية، الى جانب ما يعزز تكريس الديمقراطية التشاركية في البلاد من خلال سعي الدولة الى تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية. كل هذا تضمنته الديباجة التي تم اثرائها بموجب التعديل الدستوري الأخير.

وما يلاحظ في هذا الباب المرتبط بالورشة السياسية، أن كل هذه المتغيرات التي سبق الإشارة اليها شكلت الحجر الأساس للخطاب الرئاسي في أكثر من مناسبة وتكرس جانب معتبر منها دستوريا وعمليا بوضوح، علما أن الاحكام الدستورية المستحدثة أو المعدلة مؤخرا، ستكون لها إنعكاسات مباشرة على المنظومة القانونية الوطنية، ذلك ما ظهر جليا مثلا في القانون العضوي المتضمن نظام الانتخابات الذي تم إصداره بموجب الأمر رقم 01-21 المؤرّخ في 26 رجب عام 1442 الموافق 10 مارس سنة 2021.

لقد جاء هذا القانون بحق منسجما مع التدابير التي اوجدها المؤسس الدستوري في التعديل الأخير خصوصا ما يتعلق بإعادة الإعتبار للمؤسسات المنتخبة وما يفيد تمكين الشباب و الجامعيين منهم خاصة ، من الولوج للعمل السياسي اعترافا بالطاقة الهائلة التي تشكلها هذه الفئة وبتطلعاتها وقدرتها على رفع التحديات، ما سيجعل من الواضح مشاركة الشباب فعليا في عملية البناء والمحافظة على مصالح الأجيال القادمة.

وعليه فالاتجاه العام المأمول نحو بناء جزائر جديدة، مرتبط كذلك بضرورة تعميق الممارسة الديمقراطية وترقية المواطنة وتعزيز دور النخب والكفاءات في مؤسسات الدولة والمجتمع، الى جانب الشروع في تعديل قوانين أخرى تتكامل بعضها البعض مثل القانون المتعلق بالأحزاب السياسية وقانون الولاية وقانون البلدية وغيرها من النصوص.

## الورشة الإقتصادية كدعامة للإستقرار المجتمعي

يتصل المستوى الثاني من التحليل في هذا المقال بالورشة الاقتصادية التي أولاها السيد رئيس الجمهورية أهمية كبيرة في السنة الأولى لعهدته، إدراكا منه بأن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي هو أساس الاستقرار الشامل، بل أكثر من ذلك فإن تجسيد كل هذه الأبعاد في سياق تصور استراتيجي متعاضد ( Une perception stratégique s –nergique) مرتبط ارتباطا وثيقا بالمفهوم الحديث للأمن القومي الشامل للبلاد وفق ما تقترحه الدراسات الأمنية النقدية الحديثة، حيث يتطلب هذا المفهوم تكثيف جهود عصرنة الجيش وتعزيز احترافيته وتطوير الصناعة العسكرية، و تنمية القدرات في مجال الدفاع السيبراني، الى جانب تحقيق المضامين الأخرى للأمن في بعده الاقتصادي و الاجتماعي و الفكري و الثقافي الخ.

إن البلاد قد دخلت في ديناميكية تغيير شاملة انطلقت بشكل ضروري وأكيد، تهدف إلى إحداث التغيير المنشود، وهو ما تسعى الى تحقيقه السلطات العليا في البلاد، بالشكل الذي يترجم التطلعات الشعبية ويحافظ على إستقلالية القرار السياسي للبلاد في كل المجالات.

ومن اهم الأليات التي تم الارتكاز عليها لتفعيل الورشة الاقتصادية نذكر تلك اللقاءات التي تمت في إطار اشغال لقاء الحكومة - الولاة، بالعاصمة في شهري فيفري و اوت 2020 ،حيث خصص الأول لعرض التوجيهات و الخروج بالتوصيات الضرورية لتفعيل التنمية وطنيا و محليا، ليأتي اللقاء الثاني لتقييم مدى الالتزام بتطبيق توجيهات السيد الرئيس و كذا مدى الالتزام بتنفيذ توصيات اللقاء الفارط ، حيث طالب السيد الرئيس في توجيهاته بوجوب الاعتماد على الاستباقية والمبادرة للعمل في تحقيق مشاريع التنمية المحلية كما إنتهج في خطابه لغة المصارحة و المساءلة و التحذير من التردد و التأخر في الاستجابة لمطالب و احتياجات المواطنين خصوصا في ما بات يصطلح عليه بمناطق الظل التي تشهد تعطل صارخ لمسار التنمية الوطنية بها.

وما يستخلص من هذا التوجه هو أن التنمية المحلية أضحت تشكل أحد الأهداف الاستراتيجية التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ذلك ما تبين بوضوح من خلال القرارات المتخذة خلال الاجتماعات المختلفة لمجلس الوزراء لإعطاء دفع للتنمية الاقتصادية المحلية سواء عن طريق تقريب الإدارة من المواطن وتحديثها وفك العزلة عن المناطق الفقيرة والمهمشة وربط المناطق الصناعية والفلاحية بالطاقة وتدعيم نسيج المؤسسات المتوسطة والصغيرة لمضاعفة فرص الشغل وتحقيق قيمة مضافة للإقتصاد الوطني.

علاوة على ذلك فقد حازت الورشة الاقتصادية حصة معتبرة من عمل الحكومة المستمد مرجعيته من التزامات وبرنامج رئيس الجمهورية، ذلك ما يظهر في المحاور الكبرى التي تضمنها مخطط عمل الحكومة ، حينما أكد انه يرمي الى بعث الاقتصاد الوطني والاهتمام بالعنصر البشري في سبيل بناء جمهورية جديدة و كذلك الاهتمام بالجالية الجزائرية في الخارج وإشراكها في مسار التجديد الوطني ، إضافة الى تنويع مصادر التمويل التي ستخصص من خلالها الاغلفة المالية لتنفيذ المخطط وتبني مقاربة التجديد الاقتصادي من خلال تحقيق الأمن الغذائي، الانتقال الطاقوي، والاقتصاد الرقمي.

كما تم التفكير في ضرورة اختيار الاليات المناسبة والفعالة لتجسيد مخطط عمل الحكومة في المجال الاقتصادي عبر تفعيل الإصلاح المالي والضريبي. وطمأنة المتعاملين الاقتصاديين مع اهمية وضع خريطة وطنية للاستثمار وفتح فضاءات جديدة للعقار الصناعي سيما في مناطق الهضاب والجنوب.

إن جل المتغيرات التي سبق الإشارة لها ضمن ما يتعلق بالورشة الاقتصادية تكتسي أهمية في سبيل تحقيق الإقلاع الاقتصادي، كما يتطلب تحقيق هذا الهدف في ذات الوقت الارتكاز على معايير الكفاءة والتقييم والنجاعة والرشادة في اختيار أنماط التسيير المناسبة ومن ينقذها.

## التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الجزائرية خلال السنة الأولى من العهدة الرئاسية

شكل محور السياسة الخارجية هو الأخر أولوية بالنسبة للسيد رئيس الجمهورية بغية إعطاء وتيرة أكثر حيوية ونفس قوي لتحرك الجزائر خارجيا، والعمل على إعادة إحياء المبادرة ضمن السلوك السياسي الخارجي للبلاد، خصوصا تجاه الملفات والقضايا التي تتصل بجوارنا الجيوسياسي والجيو أمني المباشر على غرار منطقة الساحل والفضاء المغاربي والقارة الافريقية والفضاء الاوروميتوسطي.

ومباشرة عقب أدائه اليمين الدستورية وجه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون خطابا للأمة عاد فيه للسياسة الخارجية للبلاد، من خلال الحديث أولا على ماهية الدبلوماسية الجزائرية، في الجمهورية الجديدة، مؤكدا انها «ستضع نصب أعينها، مصلحة الجزائر أولا، ومصلحة جاليتنا حيثما كانت وأينما وجدت». كما ذكر في ذات المناسبة ببعض المبادئ التي تقوم عليها سياسة بلادنا الخارجية كرفضها التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما ترفض بالمقابل وبقوة محاولات التدخل في شؤونها الداخلية، إضافة إلى حرصها على بناء علاقات صداقة وتعاون.

من هذا المنطلق، عملت الجزائر خلال هذه الفترة الأولى من العهدة الرئاسية على التحرك دبلوماسيا بشكل فعال في مختلف المستويات وانتهجت مقاربة المبادرة وليس الاكتفاء برد الفعل، ذلك ما تبين مع قضية الصحراء الغربية، من خلال الجهود التي ما فتئت تبذلها الدبلوماسية الجزائرية في الفضاء الإفريقي فضلا عن جهودها على مستوى مجلس الأمن الدولي بعد ان ذكرت مرارا وتكرارا بانها ليست طرفا في هذا النزاع وان القضية هي قضية تصفية إستعمار وقدمت مقاربة واضحة ودقيقة من أجل دعم حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

كما عملت الجزائر على تأكيد ارادتها في بذل المزيد من الجهد في سبيل تحقيق استقرار ليبيا والحفاظ على وحدتها الشعبية والترابية، وعبرت أيضا في العديد من المناسبات عن موقفها الداعم للحل السياسي والمصالحة البينية في ليبيا.

ولم تتخلف يوما الجزائر عن تجديد وتأكيد واجب دعمها للقضية الفلسطينية، ذلك ما عبر عنه السيد رئيس بقوة حينما عاد خلال لقاء مع بعض مسؤولي وسائل الإعلام الوطنية، تم بثه الاحد 20 سبتمبر 2020، مبرزا فيه وقائلا «أن مواقف الجزائر «ثابتة» إزاء القضية الفلسطينية» وأنها قضية مقدسة بالنسبة إلينا والى الشعب الجزائري برمته»، منتقدا ذات السياق الى « الهرولة للتطبيع (مع الكيان الصهيوني) والتي لن نشارك فيها ولن نباركها».

من جانب اخر، تميزت السنة الأولى من العهدة الرئاسية بتعزيز الجزائر من تحركها نحو منطقة الساحل وبشكل أخص تجاه الشقيقة مالي، مبينة استعدادها لبذل مزيدا من الجهد للإسهام في استقرار منطقة الساحل وتعزيز التنمية فيها، وتفعيل علاقات التعاون الأمر الذي يفسر تعبيرها في عدة مناسبات عن تمسكها بتنفيذ اتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر.

## خلاصة القول

**إن مشروع بناء الجمهورية الجديدة الذي يسعى السيد رئيس الجمهورية التي تحقيقه بمعية مختلف مؤسسات الدولة ومكونات المجتمع، يستند لا محال على التعديل الدستوري العميق وكل الخطوات الهادفة الى تحقيق الإقلاع الاقتصادي المبني على العلم والمعرفة والانتقال الطاقوي، كما يتطلب هذا المشروع الهام ايضا رؤية استراتيجية دقيقة وشاملة والعمل وفق أجندة محددة مع وجوب تحلي مختلف مكونات المجتمع بالواقعية والتركيز على القضايا الجوهرية للأمة ذات الصلة بالدعائم المستدامة للدولة.**

مجسدا سيادة "فخامة الشعب" ومُعتمدا على أقوى سند.. الجيش الوطني الشعبي

# رئيس الجمهورية يُرسي دعائم ومبادئ بناء الجزائر الجديدة

**دشن رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، بعد استحقاقات 12 ديسمبر 2019، فترة حكمه بحزمة من الإصلاحات السياسية التي شكلت خريطة طريق لتجسيد التغيير الذي نادى به الحراك الشعبي.**

واعتمادا على الجيش الوطني الشعبي، أقوى سند الذي يحضى بالثقة الكاملة من رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع، وفق المهام الدستورية المنوطة به والمتمثلة في السهر على المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد وسلامتها الترابية بكل احترافية ومهنية بعيدا عن السياسة.. استهل رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون عمله بمواصلة المتابعات القضائية ضد رموز الفساد؛ كأرضية لتهيئة الأجواء العامة، واسترجاع الثقة الشعبية المهزوزة في مؤسسات الدولة. كما جسد كبرى التزاماته بتعديل الدستور والمباشرة في تعديل قانون الانتخابات.. هذا إلى جانب مباشرته لجملة من الاصلاحات والالتزامات التي تعهد بتحقيقها خلال حملته الانتخابية، منها ما تم تجيسده على أرض الواقع ومنها من هو على قيد التحقيق..

انجازات.. وتحديات.. سمتان ارتبطتا بالعهدة الرئاسية السيد عبد المجيد تبون.. الذي واكب السرعة القصوى على كل الجبهات من ارث كارثي للبلاد على العديد من الأصعدة، من جهة، وجائحة كورونا التي خلفت ندوبا اقتصادية دائمة في أنحاء العالم، من جهة أخرى.

غير ان هذه الانجازات والتحديات ما كان لها أن تتجسد في أرض الواقع دون الدعائم وجُملة من المبادئ وأسلوب حكم تميز به السيد الرئيس والذي انعكس جليا في أسلوبه القيادي باستشارته المكثفة للمجلس الأعلى للأمن بشأن جميع المسائل المتعلقة بالأمن القومي.. وتعيينه حكومة تقنوقراطية.. واستناده على المجتمع المدني في مساره السياسي.. وأخذه بمبدأ الشورى واعتبار الرأي الآخر.. وبنائه جسور تواصل مباشرة مع الشعب، من جهة، عبر صفحته على التويتر، وتواصله مع مختلف وسائل الإعلام والتعرض بكل شفافية لمختلف القضايا الوطنية التي تهم المواطن وكذا القضايا الدولية لتنوير الرأي العام ونبذ الاشاعات والمعلومات المغلوطة.

## رئيس الجمهورية..

- يستند على الجيش الوطني الشعبي أقوى سند
- يُفعّل مجلس الأعلى للأمن
- يعين حكومة «تكنوقراطية»
- يُعول على المجتمع المدني في مساره السياسي
- بالتشاور والأخذ بالرأي الآخر.. يُرسي مبادئ قيادية
- يمد جسور التواصل وتنوير الرأي العام

أقوى سند لرئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع

# الجيش الوطني الشعبي الحصن الحصين والدرع المنيع الذي تتحطم عليه كل المحاولات المعادية.. حفاظا على وديعة الشهداء الأبرار

في علاقة ممتازة مع الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، يَعتَبر رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، السيد عبد المجيد تبون، منذ توليه مقاليد الحكم ان الجيش هو أقوى سند له، وأنه الدرع الواقي، وصمام الأمان.. وأن مؤسسة الجيش في الجزائر الجديدة، هي واسطة العقد بينها وبين جيش التحرير الوطني.. وأنه حامي الحمى وحامي الدستور والحدود..

فلم يفوت رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، السيد عبد المجيد تبون، منذ توليه مقاليد الحكم وعزمه على بناء الجزائر الجديدة، فرصة إلا وأشاد من خلالها ببواسل الجيش الوطني الشعبي وعلى الدور البطولي الذي أدوه حفاظا على مؤسسات الدولة وإنقاذ البلاد من السقوط في غيابات المجهول.

شهادة تعكس جليا، مدى الثقة والانسجام الكاملين بين الرئيس والجيش الوطني الشعبي، فالجيش الوطني الشعبي يتمتع بثقة رئيس الجمهورية المطلقة، كونه الراعي الأمثل لهذا الائتمان، ماضيًا، حاضرًا ومستقبلاً، كيف لا وقد وفّق الجيش في أحلك أيام المأساة الوطنية عندما كانت الدولة الجزائرية تتداعى في الحفاظ على أسسها وأركانها وتثبيت وجودها.

فلا يختلف اثنان على أن تمسك الجيش الوطني الشعبي، بمقتضيات الدستور جنب بلادنا الوقوع في مخطط استهداف الدولة الوطنية في الصميم، وأثبت بذلك أنه جيش جمهوري حريص فقط على أداء المهام الدستورية المنوطة به والمتمثلة في السهر على المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد وسلامتها الترابية بكل احترافية ومهنية بعيدا عن السياسة..

فلا أحد يمكنه تنكر الموقف الثابت والدور المشرف للجيش الوطني الشعبي على إفشال جميع مخططات العصابة، في المرحلة الأخيرة الهامة من تاريخ الجزائر، بوقوفه إلى جانب الشعب ومرافقته له لتحقيق مشروعه الوطني منذ أن خرج في هبته الشعبية يوم 22 فيفري 2019.

**صقور.. وعيون ساهرة** لا تعرف النوم تحرس الجزائر أرض الشهداء. ففي كل الظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر، سجّل الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، بأحرف من ذهب، حصائل ووقفات، ورفع التحدّي، مدافعا عن حلم بناء الجزائر الجديدة باحترافية.

حرب استباقية إستراتيجية اعتمدها الجيش الوطني الشعبي، اعتمادا على اشاوسه الاحرار، أثبتت جدواها في الميدان في أكثر من مرة وموقع، مؤكدة للمغامرين وأصحاب النوايا السيئة، أن الجزائر خط أحمر، وحدودنا لا تقبل المساس، وأن حماية الأمن الوطني والوحدة الترابية فرض عين.

## «جيش .. شعب، خاوة .. خاوة»

ففي معادلة الاستقرار الوطني، يبرز الجيش الوطني الشعبي دوما، رقما أساسيا، مؤديا بوفاء مهامه الدستورية، لاعبا أولى الأدوار في الخروج من تعقيدات الأزمات والطوارئ، مترجما عقيدة اعتمدها، استنادا الى مرجعية نوفمبر، بوصلته التي لا تخطئ الهدف، مرافقا الشعب في بلوغ الانفراج.

وأبطلت عبارة رددها المواطنون، عبر مختلف جهات القطر الوطن، حُملت في القلب ورُسخت في الذاكرة: «جيش .. شعب، خاوة .. خاوة»، مفعول أخطر مؤامرة استهدفت الدولة الوطنية وعمق نظامها الأمني وسيادتها، والتي لقنت تجار الأزمات درسا، وأفشلت مخططاتهم في المساس بالأمن والسلم الوطنيين.





## الحصن الحصين والدرع المنيع

تمسك الجيش الوطني الشعبي منذ ظهور "الحراك"، في 22 فبراير 2019، بمرافقته المنقذة التي جاءت لتعارض العهدة الخامسة للرئيس السابق، التي اقترنت بالاستحواذ على السلطة من خلال القوى غير الدستورية، وتطالب بإصلاحات عميقة وتنقذ البلد من مخاطر مؤكدة.

كما أكدت قيادة الجيش الوطني الشعبي عن تمسكها التام بالمطالب المشروعة للشعب، مشيدة "بالحس المدني الكبير والوعي والنضج والوطنية الفريدة التي ميزت المظاهرات السلمية "للحراك" والتي أبهرت العالم إذ لم تشهد سقوط قطرة دم واحدة بالرغم من حجمها الكبير.

من جهته، أعرب الشعب عن دعمه وتمسكه بجيشه من خلال رفعه لشعارات "الجيش الشعب خاوة خاوة" و"سلمية سلمية"، عبر ربوع التراب الوطني، والتي تترجم الارادة في القيام بإصلاحات عميقة بالبلد، لكن بالسهر الشديد على حفظ استقراره ووحدته.

### رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون يقرر ترسيم 22 فبراير.. "يوما وطنيا للأخوة و التلاحم بين الشعب و جيشه من أجل الديمقراطية"

قرر رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الأربعاء 19 فبراير 2020، تخليدا للذكرى الأولى للحراك الشعبي المبارك، إعلان يوم 22 فبراير من كل سنة "يوما وطنيا للأخوة و التلاحم بين الشعب و جيشه من أجل الديمقراطية".

وجاء في المرسوم الذي وقعه السيد الرئيس و أعلنه أثناء لقائه الدوري مع وسائل الإعلام الوطنية الذي بث على شاشات التلفزيون مساء يوم الخميس 20 فبراير 2020، بأن يوم 22 فبراير يخلد الهبة التاريخية للشعب في الثاني والعشرين من فبراير 2019، ويحتفل به عبر جميع التراب الوطني من خلال تظاهرات و أنشطة تعزز أواصر الأخوة واللحمة الوطنية، وترسخ روح التضامن بين الشعب وجيشه من أجل الديمقراطية"

وصدر المرسوم الرئاسي رقم 47-20 الموافق لـ19 فبراير 2020، المتضمن ترسيم تاريخ 22 فبراير يوما وطنيا للأخوة و التلاحم بين الشعب و جيشه من أجل الديمقراطية" في العدد 9 من الجريدة الرسمية الموافقة لـ19 فبراير سنة 2020.

## تثبيت الفريق السعيد شنقريحة في منصب رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي

**أشرف رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الخميس 2 جويلية 2020، على تقليد اللواء السعيد شنقريحة رتبة فريق، وتم يوم الجمعة 3 جويلية 2020، تثبيت الفريق السعيد شنقريحة في منصب رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي.**

**وكان الفريق شنقريحة يشغل منصب رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي بالنيابة منذ 23 ديسمبر 2019 عقب وفاة نائب وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق أحمد قايد صالح.**

### بورتريه رئيس أركان الجيش الشعبي، الفريق السعيد شنقريحة

من مواليد 1 آوت 1945 بالقنطرة، ولاية بسكرة، متحصل على شهادات عسكرية في التكوين الأساسي، الدروس التطبيقية، دروس النقباء لسلاح المدرعات، دروس قائد سرية دبابات، دروس القيادة والأركان وكذا الدراسات العليا الحربية.

تقلد السعيد شنقريحة عدة مناصب في الجيش الوطني الشعبي، فبقوام المعركة البرية تقلد وظيفة قائد كتيبة دبابات القتال بلواء مدرع بالناحية العسكرية الثالثة، رئيس أركان لواء مدرع بالناحية العسكرية الثالثة، قائد لواء مدرع بالناحية العسكرية الثالثة ورئيس أركان فرقة مدرعة بالناحية العسكرية الخامسة.

كما أسندت له أيضا مهام قائد المدرسة التطبيقية لسلاح المدرعات بالناحية العسكرية الخامسة وقائد فرقة مدرعة بالناحية العسكرية الثانية، نائب قائد الناحية العسكرية الثالثة وقائد الناحية العسكرية الثالثة.

رقي اللواء السعيد شنقريحة سنة 1998 إلى رتبة عميد ثم إلى رتبة لواء سنة 2003. وشغل منصب قائد القوات البرية منذ سبتمبر 2018 قبل تعيينه رئيسا للأركان الجيش الوطني الشعبي بالنيابة يوم 23 ديسمبر 2019 عقب وفاة نائب وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق أحمد قايد صالح.

قلد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، اللواء السعيد شنقريحة رتبة فريق يوم الخميس 2 جويلية 2020، وتم تثبيته يوم الجمعة 3 جويلية 2020، رئيسا لأركان الجيش الوطني الشعبي.

حاز اللواء السعيد شنقريحة الذي شارك في الحملة العسكرية بالشرق الأوسط بمصر على وسام الجيش الوطني الشعبي من الشارة الثالثة ووسام مشاركة الجيش الوطني الشعبي في حروب الشرق الأوسط (1967 و1973) ووسام الاستحقاق العسكري وكذا وسام الشرف.

االفريق السعيد شنقريحة متزوج وأب لستة أولاد.

## الجيش الوطني الشعبي بلغ درجة من "الاحترافية" والمهنية جعلته بعيدا تماما عن السياسة

أكد رئيس الجمهورية في مقابلة مع مسؤولي بعض وسائل الاعلام الوطنية بثت مساء يوم الاثنين 1 مارس 2021، على القنوات التلفزيونية والإذاعية الوطنية أن «الجيش الوطني الشعبي بلغ درجة من الاحترافية والمهنية جعلته بعيدا تماما عن السياسة. هو جيش منضبط ويطبق تعليمات رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني».

وأوضح أن «الجيش الوطني الشعبي هو أقوى سند لي، وهو حامي الحمى وحامي الدستور والحدود، ولولاه لتمكن الإرهابيون من اختراق المسيرات الشعبية».

ونفى السيد الرئيس وجود صراع بينه وبين المؤسسة العسكرية، مؤكدا في ذات السياق بأنه لن يخذل الشعب الذي وضع ثقته في شخصه.

من جانب آخر، أكد الرئيس تبون أن الجزائر «قوة ضاربة في افريقيا وجيشنا قوي وسنحافظ على امتدادنا الاستراتيجي في افريقيا أو في غيرها».

وتابع قائلا أن الجزائر «تعمل حاليا على استعادة قوتها ودورها الريادي على المستوى الاقليمي في ظل احترام سيادة الآخرين دون التخلي عن سيادتها ومواقفها».

وخلص رئيس الجمهورية الى أن الجزائر «ليست محمية لأي دولة»، مشيرا الى أن هناك دولة في المنطقة «تطبق ما يملى عليها».





## مجلة الجيش: «الانسجام الكامل» بين رئيس الجمهورية والجيش الوطني الشعبي

وكانت مجلة الجيش قد أبرزت في عددها لشهر مارس 2020 "الانسجام الكامل" الموجود بين رئيس الجمهورية، والجيش الوطني الشعبي و"الثقة المطلقة" التي يوليها بصفته القائد الاعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، لمؤسسة الجيش انطلاقا من "دورها في الحفاظ على مؤسسات الدولة وانقاذ البلاد من محاولات النيل منها".

وأكدت المجلة في افتتاحيتها أنه "منذ انتخابه على رأس الجمهورية، أظهر السيد عبد المجيد تبون ثقته المطلقة في مؤسسة الجيش الوطني الشعبي، حيث أكد في العديد من المناسبات على الدور الذي أداه الجيش الوطني الشعبي في الحفاظ على مؤسسات الدولة وإنقاذ البلاد من محاولات النيل منها"، مشيرة الى أن "شهادة رئيس الجمهورية تعكس مدى الثقة والانسجام التام بين الرئاسة والجيش الوطني الشعبي".

وتابعت المجلة، في هذا السياق، أن الجيش الوطني الشعبي "يتمتع بثقة رئيس الجمهورية، كونه الراعي الامثل لهذا الائتمان، ماضيا، حاضرا ومستقبلا"، مبرزة أن الجيش "وفق في أحلك أيام المأساة الوطنية عندما كانت الدولة الجزائرية تتداعى في الحفاظ على أسسها وأركانها وتثبيت وجودها".

كما اشارت الافتتاحية الى أن "الانسجام الكامل بين رئيس الجمهورية والجيش الوطني الشعبي والاهتمام الذي يوليه القاضي الاول للبلاد للأمن والدفاع الوطنيين، نابعة من إيمانه الراسخ بضرورة عصرنة قوات الجيش الوطني الشعبي ليتسنى لها أداء مهامها الدستورية وبلوغ الجاهزية الدائمة لمواجهة كل التهديدات المحتملة ورفع مختلف التحديات الامنية".

## مشاركة الجيش خارج الحدود للدفاع عن السيادة الوطنية

لعل أبرز ما ميز السنة الأولى من عهدة رئيس الجمهورية؛ إدراج مشاركة الجيش الوطني الشعبي خارج الحدود في التعديل الدستوري الجديد، الذي لا يعني البتة الدخول في تكتلات عسكرية موجهة ضد دول بعينها، أو استغلاله من الدول العظمى لسحق الشعوب الضعيفة أو تحوله إلى "دركي المنطقة"، إنما هو استعداد دائم للدفاع عن السيادة الوطنية ومصالح الجزائر، في ظل الظروف الإقليمية الراهنة والمستجدات الطارئة.

والمتمعن في ما جاء في الدستور بهذا الخصوص، يسجل أن مشاركة الجيش الجزائري تتم في إطار منظمات دولية وإقليمية، إلى جانب اشتراط مصادقة البرلمان الجزائري بأغلبية الثلثين، علما أن العقيدة العسكرية من خلال دساتير الجمهورية، لم تتغير ولم تكن هناك مادة أو بند يمنع مشاركة الجيش في عمليات حفظ الأمن وإحلال السلام في العالم، حيث لم تدخر جهدا من أجل الاستجابة لدعوات المجموعة الدولية المتمثلة في منظمة الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الإقليمية.

كما سبق للجزائر أن دعيت في العديد من المناسبات، للمساهمة في مهام وعمليات حفظ السلم في مناطق مختلفة من العالم، سواء تحت راية الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي، وهو ما يعد اعترافا بمدى احترافية الجيش الجزائري، والاحترام الذي تحظى به الجزائر على الساحة الدولية.

أعطت القيادة العليا للجيش في هذا السياق، أمثلة حية عن عمليات حفظ السلام التي خاضها الجيش الجزائري في عدة دول، على غرار "أنغولا، كمبوديا، هايتي، الكونغو الديمقراطية، أثيوبيا، بوروندا"، ناهيك عن أول مشاركة لقوات من الجيش الوطني الشعبي خارج حدودها، وذلك في الحروب العربية الإسرائيلية في 1967 و1973.

## رئيس مجلس الأمة: مساهمة الجيش الوطني الشعبي مكنت بلدنا دائمًا من تجنب الانزلاق نحو غدٍ غير مؤكد

بمناسبة اليوم الوطني للشهيد الذي يصادف ال18 فبراير من كل سنة و الذكرى الثانية لليوم الوطني للأخوة و التلاحم جيش امة من اجل الديمقراطية أكد السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، في حوار مع مجلة الجيش في عددها رقم 692 الصادر شهر مارس أن مساهمة الجيش الوطني الشعبي مكنت بلدنا دائمًا من تجنب الانزلاق نحو غدٍ غير مؤكد.

فصرح رئيس مجلس الأمة ، في هذا الصدد، بالقول أن « فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والتي ناهزت 20 عاما... والحقيقة أن البلاد شهدت خلال هذه الفترة انحرافات وتجاوزات مدمرة في جوانب متعددة... وهو ما يفسر خروج الشعب منتفضاً ضدها ورافضاً لها في مظاهرات سلمية وحضارية، وقف الجيش خلالها إلى جانب الشعب مرافقا إياه طوال تلك الفترة وحافظ على طابعها السلمي والدليل أن قطرة دم واحدة لم تسل، والغريب أن البعض يتغاضى عن هذه الجزئية المهمة جدا، ومن ورائها الموقف التاريخي للجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة»... «ولن أتوقف عن القول والتذكير بأن مساهمة الجيش الوطني الشعبي، قد مكنت بلدنا دائمًا من تجنب الانزلاق نحو غدٍ غير مؤكد.»

للإستشارة بشأن جميع المسائل المتعلقة بالأمن القومي

# رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع يُفعـــل المجلس الأعلى للأمن

**منذ توليه مهامه رسميا رئيسا للجمهورية، عكف رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، على تفعيل المجلس الأعلى للأمن الهيئة الاستشارية المسؤولة وفقا للدستور عن إسداء المشورة لرئيس الجمهورية بشأن جميع المسائل المتعلقة بالأمن القومي، والتي تم تأسيسه بموجب المادة 125 من دستور 1976.**

**وقد قرر رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون عقد اجتماعات للمجلس الأعلى للأمن بصفة دورية وكلما اقتضى الوضع ذلك.**

ترأس السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، وزير الدفاع الوطني، القائد الأعلى للقوات المسلحة، عدة اجتماعات مع أعضاء المجلس الأعلى للأمن، لتقييم الوضع العام للبلاد على المستويات الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والتطورات الأخيرة في المحيط الإقليمي المباشر والدولي.

فكانت للمجلس الأعلى للأمن، في أول اجتماع له، يوم الخميس 26 ديسمبر 2019، جلسة درس خلالها الأوضاع في المنطقة وبوجه الخصوص على الحدود الجزائرية مع ليبيا ومالي، حيث قرر في هذا الاطار جملة من التدابير يتعين اتخاذها لحماية حدودنا واقليمنا الوطنيين وكذا إعادة تفعيل وتنشيط دور الجزائر على الصعيد الدولي، خاصة فيما يتعلق بهذين الملفين، وبصفة عامة في منطقة الساحل والصحراء وفي افريقيا.

## إستراتيجية استباقية للتصدي لكوفيد - 19

وعلى ضوء تفشي جائحة كوفيد19-، كان لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، وزير الدفاع الوطني، القائد الأعلى للقوات المسلحة عدة إجتماعات مع أعضاء المجلس الأعلى للأمن لدراسة وتقييم جائحة كوفيد19-، أعطى السيد الرئيس خلالها تعليمات صارمة للحفاظ على درجة عالية من الحيطة واليقظة، وأمر بتعبئة حثيثة لكافة القطاعات المعنية قصد مجابهة أي احتمال.

في ذات السياق، أمر رئيس الجمهورية أعضاء المجلس الأعلى للأمن بالشروع في العمل على إعداد مخطط عمل لمرحلة ما بعد كوفيد19- يراعي مختلف الأبعاد الصحية والاقتصادية والاجتماعية. كما ألح رئيس الجمهورية بشكل خاص على أهمية التضامن مع الذين تضرروا كثيرا بفعل آثار هذه الجائحة.

## القضايا الأمنية تتصدر الاجتماعات

كان اجتماع المجلس الأعلى للأمن برئاسة السيد عبد المجيد تبون، القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني، يوم الاثنين 3 آوت 2020، بمقر رئاسة الجمهورية، فرصة لبحث تراكم عدد من الإختلالات الخطيرة التي أثرت سلبا في الأسابيع الأخيرة على حياة المواطن واتخذت في بعض الأحيان شكل أعمال تخريبية بغرض عرقلة السير الحسن للاقتصاد الوطني ومؤسسات البلاد.

ألح، في ختام الاجتماع، رئيس الجمهورية على الإسراع في فتح تحقيقات معمقة في أسباب هذه السلوكات التي كانت وراء حرائق الغابات، وانقطاع التزويد بالكهرباء والماء الصالح للشرب، والاختفاء المفاجئ للسيولة في المراكز البريدية، وتخريب قارورات وخزانات الأكسيجين في المستشفيات، حتى يتم تحديد مسؤوليات الجهات الفاعلة بدقة.

كما كان للسيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، يوم الثلاثاء 06 أفريل 2021، اجتماعا دوريا للمجلس الأعلى للأمن خصص لتقييم الوضع العام للبلاد على المستويين السياسي والأمني.

درس خلاله ما سجل من أعمال تحريضية وانحرافات خطيرة من قبل أوساط انفصالية، وحركات غير شرعية ذات مرجعية قريبة من الإرهاب، تستغل المسيرات الأسبوعية.

وفي هذا الإطار، شدد السيد الرئيس على أن الدولة لن تتسامح مع هذه الانحرافات التي لا تمت بصلة للديمقراطية وحقوق الانسان، مسديا أوامره بالتطبيق الفوري والصارم للقانون ووضع حد لهذه النشاطات غير البريئة والتجاوزات غير المسبوقة، لاسيما تجاه مؤسسات الدولة ورموزها والتي تحاول عرقلة المسار الديمقراطي والتنموي في الجزائر.



## رئيس الجمهورية يضرب بيد من حديد ويقرر إدراج "رشاد" و"الماك" ضمن التنظيمات الإرهابية

كان للمجلس جلسة يوم 18 ماي 2021، تناول خلالها الأفعال العدائية والتحريضية المرتكبة من قبل ما يسمى بحركتي (رشاد) و(الماك)، التي ترمي إلى زعزعة استقرار البلاد والمساس بأمنها، واتخذ في هذا الإطار قرارا يقضي بوضعهما ضمن قائمة المنظمات الإرهابية، والتعامل معهما بهذه الصفة.

## خصص لتقييم التحضيرات المتعلقة بالتشريعيات.. الرئيس تبون يترأس اجتماعا للمجلس الأعلى للأمن

## ضمان حق الناخب في الإدلاء بصوته بحرية

ترأس رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، عبد المجيد تبون، يوم الثلاثاء 8 جوان 2021، اجتماعا للمجلس الأعلى للأمن خصص لتقييم التحضيرات المتعلقة بالانتخابات التشريعية المقررة يوم السبت 12 جوان 2021.

وبعد أن استمع السيد الرئيس لمداخلات أعضاء المجلس الأعلى للأمن، أسدى تعليمات لوزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، ومسؤولي الأجهزة الأمنية، لضمان تأمين العملية الانتخابية، لاسيما مكاتب الاقتراع، وفق أحكام القانون المنظم والمؤطر للانتخابات الذي يضمن حق الناخب في الإدلاء بصوته بكل حرية، ويُجرّم أي تعدٍّ على هذا الحق المكرس دستوريا.

وتأكيدا لأهمية هذا الموعد الانتخابي الهام، أكد السيد الرئيس أن كل الضمانات الدستورية والقانونية والتنظيمية كفيلة بحماية الإرادة الشعبية ونزاهة العملية الانتخابية، تجسيدا لأحكام المادتين 7 و8 من الدستور.

## تعديل المادة 87 مكرر من قانون العقوبات

وقع رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أمرا رئاسيا يعدل ويتمم الأمر رقم 156-66 المؤرخ في 8 جوان سنة 1996 والمتضمن قانون العقوبات.

ووفقا لما جاء في العدد الأخير من الجريدة الرسمية، فقد تضمن الأمر تعديل المادة 87 مكرر وإضافة في تحديد الأغراض من الأفعال التي «تعبر فعلا ارهابيا أو تخريبيا، كل فعل يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي عن طريق أي أمر».

وأضيف إلى 13 فعلا سابقا «السعي بأي وسيلة الوصول إلى السلطة أو تغيير نظام الحكم بغير الطرق الدستورية، أو التحريض على ذلك والمساس بأي وسيلة بالسلامة الترابية أو التحريض على ذلك.»

كما تم إضافة المادة 87 مكرر 13 التي جاء فيها بأنه تنشأ قائمة وطنية للأشخاص والكيانات الارهابية التي ترتكب أحد الأفعال المنصوص عليها في المادة 87 مكرر الذي يتم تصنيفهم «شخصا ارهابيا» أو «تنظيما إرهابيا» من قبل لجنة تنصنيف الأشخاص والكيانات الإرهابية.

وبحسب المادة 87 مكرر 14 فإنه يترتب على التسجيل في القائمة المنصوص عليها في المادة 87 مكرر 13 من هذا القانون حظر نشاط الشخص أو الكيان المعني وحجز و أو تجميد أمواله والاموال المتأتية من ممتلكاته.

لتحقيق الانجازات ومواجهة التحديات..

# رئيس الجمهورية يعين حكومة "تكنوقراطية"

**حافظ رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، مما يستشف من تشكيلة "حكومة" الوزير الأول السيد عبد العزيز جراد..الأولى،والمعدلة..على الصبغة "التكنوقراطية" لأغلبية الطاقم الحكومي، من خلال تركيزه على ثلاث عناصر: الكفاءة والشباب والمرأة من باب إضفاء التوازن والابتعاد عن ثقافة "الكوطة الحزبية" التي ميزت الحكومات السابقة للبلاد.**

ففي يوم السبت 28 ديسمبر 2019، عيّن رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، أيام بعد أدائه اليمين الدستورية، الأكاديمي والدبلوماسي، السيد عبد العزيز جراد وزيراً أول.

وعقب تكليفه تشكيل الحكومة، قال الوزير الأول "نحن أمام تحد كبير لاسترجاع الثقة في مجتمعنا، وبرنامج السيد الرئيس يمكننا من العمل لمصلحة الجزائر"

لتصريف الأعمال، يُذكر أن السيد عبد المجيد تبون كان قد كلف فور توليه مهامه رسميا رئيسا للجمهورية، يوم الخميس 19 ديسمبر 2019، وزير الشؤون الخارجية السيد صبري بوقدوم وزيرا أولا بالنيابة، كما كلف أعضاء الحكومة المعينين من قبل رئيس الدولة السيد عبد القادر بن صالح، بالاستمرار في مهامهم، إلى أن عين السيد عبد العزيز جراد، وزيرا أول.

## بورتريه الوزير الأول السيد عبد العزيز جراد

من مواليد 12 فبراير 1954 بمدينة خنشلة.. متزوج وأب لأربعة أطفال، وتحصل على شهادة ليسانس في العلوم السياسية من معهد العلوم السياسية بالجزائر في سنة 1976 وعلى شهادة دكتوراه في العلوم السياسية بجامعة باريس في سنة 1981.

كما أن الوزير الأول، السيد عبد العزيز جراد، متحصل على رتبة أستاذ جامعي منذ 1992 ودرس في عدة مؤسسات جامعية بالجزائر وفي الخارج، بالإضافة إلى إسهامه في تكوين عدة أساتذة وإطارات للدولة.

وتولى السيد عبد العزيز جراد عدة مسؤوليات، منها مدير المدرسة الوطنية للإدارة ما بين 1989 و1992 ومستشار دبلوماسي برئاسة الجمهورية في سنة 1992 وأمين عام لرئاسة الجمهورية (1995-1993) ومدير عام للوكالة الجزائرية للتعاون الدولي (1996-2000) وأمين عام لوزارة الخارجية ما بين سنة 2001 و2003.

كما أصدر الوزير الأول عدة مؤلفات ومقالات في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

## رئيس الجمهورية يعين أعضاء الحكومة الجديدة

في يوم الخميس 2 جانفي 2020، أعلن الوزير الأول السيد جراد عن تشكيلة الحكومة التي ضمت وزراء سابقين وشخصيات معروفة وأكاديميين. وتكونت الحكومة من 28 وزيرا (منهم 5 نساء) و7 وزراء منتدبين و4 كتاب دولة.

يُذكر أن الوزير الأول، السيد عبد العزيز جراد، سبق له أن استقال من حزب جبهة التحرير الوطني قبل أن يعين في منصب الوزير الاول بعدة سنوات.

## مهام صعبة لرفع تحديات الارث القديم

مؤسسات وإدارات مصدومة من حدة وحجم الفساد الذي أثر بعمق على الفضاء السياسي والإداري، والذي أدى إلى الاستيلاء على مراكز القرارات الاقتصادية والمالية لفائدة مصالح شخصية وخاصة ووضعية مالية جد هشة للبلد، تعاني من اختلالات عميقة على الصعيد الداخلي والخارجي

انخفاظ احتياطات صرف الجزائر أزيد من 116 مليار دولار بين سنتي 2014 و2019

عجز الخزينة العمومية بلغ معدله مستوى 10 بالمائة من الناتج الداخلي الخام

هشاشة الوضع الاجتماعي من خلال فوارق التنمية المحلية وتسجيل اختلالات خطيرة فيما يخص حصول المواطنين على خدمات عمومية قاعدية

جائحة كوفيد- 19.. وتأثيرها السلبي على الموارد من العملة الصعبة ويزيد من حدة الصعوبات المتعلقة بالميزانية...

## زرع دم جديد في الحكومة

## عبد العزيز جراد وزيرا أولا.. مغادرة 6 وزراء وتعيين 9 آخرين

في سياق إضفاء ديناميكية جديدة على الشأن العام، جدّد رئيس الجمهورية يوم الثلاثاء 23 جوان 2020، الثقة في السيد عبد العزيز جراد، وقد عرف التعديل الحكومي مغادرة 6 وزراء وتعيين 9 آخرين، حيث عين عبد المجيد عطار على رأس وزارة الطاقة خلفا لمحمد عرقاب، الذي عين على رأس وزارة المناجم المستحدثة، كما عين أيمن عبد الرحمان الذي كان محافظا للبنك المركزي على رأس وزارة المالية، خلفا لعبد الرحمان راوية، في حين عين محمد حميدو على رأس وزارة السياحة خلفا لحسين مرموري.

وشملت التغييرات أيضا وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حيث عين عبد الباقي بن زيان على رأسها خلفا لشمس الدين شيتور الذي عين على رأس وزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة وهي حقيبة جديدة، كما عين منير خالد براح على رأس وزارة الرقمنة والإحصائيات، أما شريف عوماري فقد غادر وزارة الفلاحة ليحل محله عبد الحميد حمدان.

كما عين محمد شريف بلميهوب وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول مكلف بالاستشراف، خلفا لبشير مصيطفى،في حين عين سمير شعابنة وزيرا منتدبا مكلفا بالجالية خلفا لرشيد بلادهان، فيما عينت سليمة سواكري وزيرة مكلفة بالنخبة الرياضية خلفا لنورالدين مرسلي.

وعرف التعديل الحكومي ترقية الوزارة المنتدبة للصناعة الصيدلانية إلى وزارة مع الاحتفاظ بعبد الرحمان لطفي جمال بن باحمد على رأسها، في حين تم تغيير اسم الوزارة المنتدبة المكلفة بالحاضنات إلى المؤسسات المصغرة، مع الإبقاء على الوزير المنتدب نسيم ضيافات، كما أضيفت المؤسسات الناشئة إلى مهمة الوزارة المنتدبة المكلفة باقتصاد المعرفة برئاسة ياسين المهدي وليد.

وتم الإبقاء على بقية الطاقم الحكومي في سياق ضمان استمرارية العمل الحكومي وتجديد الثقة في المشرفين على القطاعات التي سايرت اصعب الظروف التي أفرزها الحجر الصحي، حيث سبق لرئيس الجمهورية أن أكد خلال لقائه الأخير بممثلي وسائل الإعلام الوطنية أنه من السابق لأوانه إصدار الأحكام على عمل الحكومة، بالنظر إلى الظروف الصحية التي تشهدها البلاد على غرار دول العالم الاخرى، مما أدى إلى إرجاء الكثير من البرامج وخطط العمل.

للتذكير خلال المشاورات من أجل تشكيل الحكومة قبل السيد سمير شعابنة حقيبة وزير منتدب مكلف بالجالية الوطنية في الخارج من دون ان يصرح انه يحوز على جنسية مزدوجة، فطلب، على اثر ذلك، من السيد شعابنة، الامتثال الى الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم 17-01 المؤرخ في 10 يناير 2017 المحددة لقائمة المسؤوليات العليا و الوظائف السياسية و التي يشترط حصول عليها الجنسية الجزائرية دون سواها و التخلي عن الجنسية الأجنبية. وامام رفضه، وبقرار من رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون فقد تم الغاء تعيين السيد سمير شعابنة كوزير منتدب مكلف بالجالية الوطنية في الخارج وتبعا لذلك فلم يعد عضوا في الحكومة.

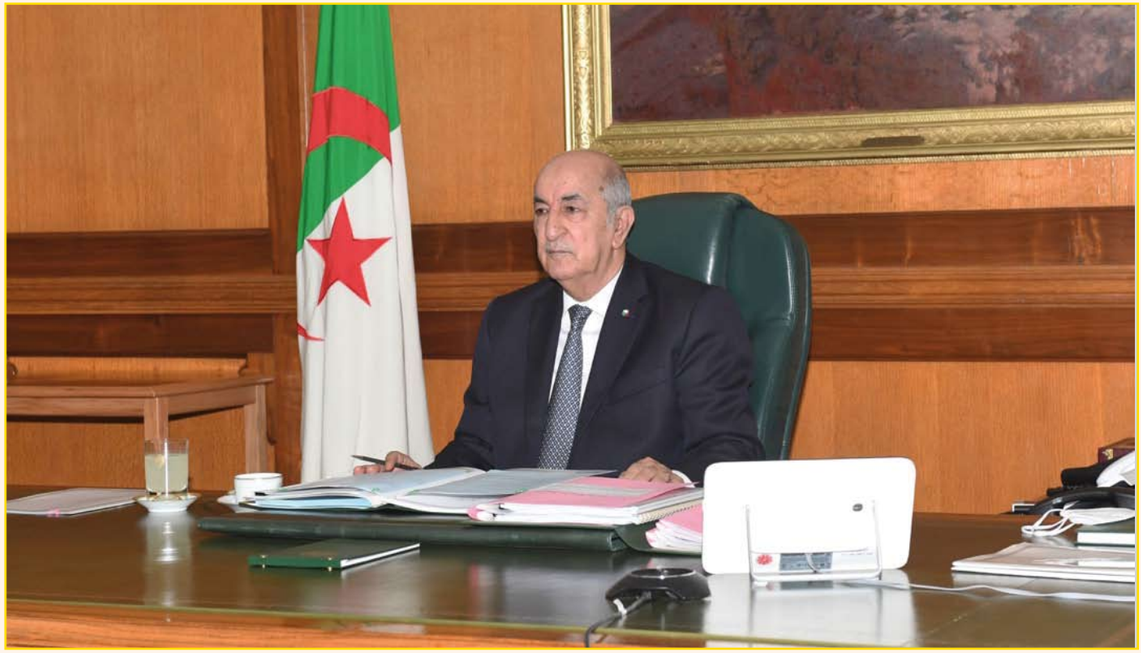

## إنهاء مهام وزراء

يذكر أن رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون قد وقع يوم 29 جويلية 2020، مرسوما يتضمن إنهاء مهام السيد أحمد شوقي فؤاد عاشق يوسف، بصفته وزيرا للعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. وكلّف رئيس الجمهورية وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة السيدة كوثر كريكو بالقيام بمهام وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالنيابة. إلى أن عين رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، يوم الاربعاء 1 أكتوبر 2020، بعد استشارة الوزير الأول، السيد الهاشمي جعبوب وزيرا للعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

كما أنهى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، يوم 9 جانفي 2021، مهام السيد لزهر هاني بصفته وزيرا للنقل. وتم تكليف السيد فاروق شيعلي، وزير الأشغال العمومية للقيام بمهام وزير النقل بالنيابة.

## ينتقد الحكومة قبل مغادرته الجزائر للعلاج..
## رئيس الجمهورية يؤكد: "الحكومة فيها وعليها"

وقبل مغادرته البلاد إلى ألمانيا للعلاج في 12 جانفي 2021، كان رئيس الجمهورية قد قدم ملخصا تقييميا لأداء المؤسسات والأجهزة في حضور المسؤولين عليها، وكان تقييم الرئيس إيجابيا لأداء بعض المؤسسات تتقدمها المؤسسة العسكرية، إلا أنه في الوقت ذاته انتقد جهرا وزراء في الحكومة حيث قال رئيس الجمهورية، قبيل مغادرته التراب الوطني، وهو يودع الوزير الأول عبد العزيز جراد وكبار مسؤولي الدولة بمطار بوفاريك العسكري، أن "الحكومة فيها وعليها"، وهو الانتقاد الثاني من نوعه الموجه للحكومة، بعد الذي كان مع تقييم عمل الحكومة خلال مجلس الوزراء المنعقد يوم 3 جانفي 2021، حيث اعتبر الرئيس أن "التقييم والأداء الوزاري لسنة 2020 يتراوح عموما بين الإيجابي والسلبي".

## التركيز على فعالية الحكومة في الميدان
## عبد العزيز جراد وزيرا أولا.. تغييرات في 7 حقائب.. إنهاء مهام 11 وزيرا..قدوم 6 جدد وتقليص الحقائب من 39 إلى 34 وزارة

أجرى رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، يوم الأحد 21 فبراير 2021، التعديل الحكومي الثاني والذي وعد به خلال خطابه يوم الخميس 18 فبراير 2021، حيث جدد الثقة في عدد الوزراء الذين كان تقييمهم إيجابيا فيما أطاح بالوزراء الذين كان تقييمهم سلبيا.

أبقى السيد الرئيس على السيد عبد العزيز جراد وزيرا أولا، والسيد صبري بوقدوم، وزيرا للشؤون الخارجية، والسيد كمال بلجود وزيرا للداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

كما جدد رئيس الجمهورية الثقة في عدد من وزراء الحقائب السيادية مثل السيد بلقاسم زغماتي وزيرا للعدل، حافظا للأختام، والسيد أيمن بن عبد الرحمان وزيرا للمالية.

وألغى السيد الرئيس وزارتين منتدبتين وكتابة دولة، وأدمج المناجم في وزارة الطاقة، وألحق النقل بوزارة الأشغال العمومية.

كما انهى رئيس الجمهورية مهام وزير الصناعة، ومنح ثقته في مدير وكالة عدل السيد طارق بلعريبي ليصبح وزيرا للسكن والعمران والمدينة. وتم الابقاء على السيد كمال رزيق وزيرا للتجارة والسيد عمار بلحيمر وزيرا للإتصال، ناطقا رسميا للحكومة. أما السيد كمال ناصري فقد كلفه الرئيس بوزارة للأشغال العمومية والنقل.

واستعان السيد الرئيس بالمستشار السابق في الرئاسة السيد محمد علي بوغازي كوزيرا للسياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي. فيما عادت وزارة البيئة للسيدة دليلة بوجمعة.





رئيس الجمهورية يؤكد:

## التغيير الحكومي العميق سيحدث بعد الانتخابات التشريعية القادمة

أكد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أن التغيير الحكومي العميق المنتظر سيحدث بعد الانتخابات التشريعية القادمة.

وقال رئيس الجمهورية في مقابلة مع مسؤولي بعض وسائل الاعلام الوطنية بثت مساء يوم الاثنين 1 مارس 2021، على القنوات التلفزيونية والإذاعية الوطنية: "لم أرد تغيير الحكومة كلها احتراما للشعب، فنحن على أبواب انتخابات تشريعية التي لا يفصلنا عن موعدها سوى شهرين أو ثلاثة"، مضيفا أن هناك تغييرا حكوميا سيحدث مباشرة بعد التشريعيات "وفقا لما ستفرزه هذه الاستحقاقات".

وبخصوص التعديل الحكومي الجزئي الأخير، أوضح الرئيس تبون أنه طال بعض القطاعات كالطاقة والصناعة التي "لم تظهر بوادر عملها في الميدان، خاصة تلك التي لها علاقة مباشرة بالحياة اليومية للمواطنين".

وأضاف في ذات السياق أن أداء الحكومة كان يتراوح بين الايجابي والسلبي، خاصا بالذكر 5 أو 6 وزراء "كثر الحديث بشأنهم حتى في قضايا أخلاقية"، مشيرا الى أن أعضاء الحكومة الأولى قد تم اختيارهم " تلبية لمطالب الحراك المبارك الأصيل الذي كان يطالب بتغيير مؤسساتي".

وقال في هذا الصدد: "لقد حاولت بقدر المستطاع تعيين وجوه جديدة والتزمت بذلك من خلال تعيين وزراء شبان و 5 وزراء من داخل الحراك وقد بدأ عمل البعض منهم يعطي نتائج إيجابية في الميدان".

## الرئيس تبون ينهي مهام وزير البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية

أنهى رئيس الجمهورية، السيد المجيد تبون، يوم الثلاثاء 27 أفريل 2021، مهام وزير البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، السيد إبراهيم بومزار، حسب بيان لمصالح الوزير الأول.

## توجيهات قيادية تُسدى للطاقم الحكومي

**لاسترجاع ثقة المواطن التي ضيعتها الوعود الجوفاء والممارسات السلبية، أسدى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خلال الاجتماعات الدورية لمجلس الوزراء، والتي كانت تعقد بوتيرة اجتماعين شهريا الا استثنائيا، السادة الوزراء توجيهات قيادية صارمة وبنائة من أهمها:**

■ "تجنبوا الخرجات الميدانية الاستعراضية "

■ "التواصل المباشر مع المواطنين، لأن النوايا الصادقة، لا تكفي للحفاظ على ثقة المواطن إذا لم تكن متبوعة بإنجازات ملموسة في الميدان"

■ "كونوا الاذن الصاغية لانشغالات للمواطنين ومتطلباتهم، من خلال سلك نهج الحوار والتشاور والحرص كل الحرص على خدمة الدولة والشعب، ولا يمكن الوصول لذلك إلا من خلال التحلي بالسلوك المثالي المطلوب وبالإيمان الراسخ بواجب الحفاظ على المال العام ومكافحة السلوكات البيروقراطية واحترام التزامات الدولة"

■ "إحداث القطيعة مع الممارسات السابقة، لأن المواطنين ينتظرون تحقيق الالتزامات، التي وعدهم بها، حتى يشعروا بالتغيير في حياتهم اليومية"

■ "الشعب سيحكم عليكم في الميدان من خلال تطابق أقوالكم مع أعمالكم، فكونوا القدوة بالصدق في القول والإخلاص في العمل، ونكران الذات، وتذكروا دائما ونحن على أبواب الإحتفال بعيد الاستقلال، أنكم مهما قدمتم من تضحيات، فلن تساوي أبدا قطرة دم زكية واحدة سالت من جسم شهيد من شهداء ثورة التحرير المباركة، أو الواجب الوطني بعد الاستقلال."

■ "وجوب السهر على تجسيد مجمل الالتزامات المتخذة من أجل استرجاع ثقة شعبنا في قادته بالتركيز في هذا الشأن على مسعى براغماتي يقوم على التشاور والصراحة والشفافية والصرامة، ويكون موجها بشكل حصري لتحقيق المصلحة العامة."

■ "العزم على إحداث القطيعة مع ممارسات الماضي وترقية نماذج حكامة جديدة تكون في مستوى تطلعات شعبنا"

■ "استرجاع ثقة المواطن في مؤسساته وانخراطه في الأعمال وإسهامه التام والصادق في انجاز برامجنا التنموية مرهونة أساسا بتجسيد التزاماتنا".

■ "تقييم ممارسة المهام والصلاحيات سيكون من الآن فصاعدا على أساس المسؤولية والمساءلة الملازمتين لها مع التركيز أساسا على مستوى التكفل الفعلي باحتياجات وانشغالات المواطنين عموما والمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين خصوصا."

# المصادقة على مخطط عمل الحكومة

## ..في إجتماع إستثنائي لمجلس الوزراء

ترأس يوم الخميس 6 فيفري 2020، رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، السيد عبد المجيد تبون، اجتماعا استثنائيا لمجلس الوزراء، خصص للمصادقة على مخطط عمل الحكومة قبل عرضه على المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، طبقا للمادة 94 من الدستور.

وفي تعقيبه على مشروع مخطط العمل المعروض، طلب السيد رئيس الجمهورية من الحكومة التركيز على التوزيع العادل والمتساوي للتنمية على المستوى الوطني، وتشجيع أرباب العمل القادرين على خلق مناصب الشغل، بتحفيزات ضريبية تحثهم على المساهمة في امتصاص البطالة. وهنا دعا رئيس الجمهورية إلى إعادة النظر في منظومة الضرائب بالتعجيل برقمنتها، وأن يمتد ذلك إلى إدارة الجمارك، للتخلص من آفة التهرب الضريبي والتهريب التي تنخر الاقتصاد الوطني وتغذي الممارسات الفاسدة، وتزيد في تبعيتنا لعائدات المحروقات.

وألح رئيس الجمهورية على ضرورة إعطاء الأولوية المطلقة لتحويل المواد الأولية الوطنية، بدل تصديرها بصفة تلقائية في شكلها الخام، نظرا للدور الذي تلعبه في خلق الثروة ومناصب الشغل. وفي هذا الصدد أكد استعداد الدولة لتشجيع أي مشروع في الصناعات التحويلية بنسبة تمويل قد تصل إلى 90 %، وإعطاء الأولوية في منح العقار الصناعي لهذا المشروع.

ثم وجه السيد الرئيس الحكومة للمزيد من الاهتمام بالمجتمع المدني، بمساعدته على تنظيمه في جمعيات تعتمد دون تباطؤ، لأنها تشكل بوتقة التطور والتنمية، كما أمر بتشجيع الأعمال الخيرية والأعمال التطوعية، باعتبارها رافدا مهما يحث على المنافسة السلمية على التضامن وتقوية اللحمة الوطنية.

وجدد الرئيس دعوته للوزراء المختصين إلى ضرورة تشديد الرقابة على استيراد المواد المغشوشة بوضع مخابر عصرية متعددة التقنيات في منافذ البلاد، لمراقبة جودة المواد المستوردة، والتأكد من صلاحيتها، ولا سيما تلك الموجهة للاستهلاك أو الاستعمال في قطاع البناء، كما أمر وزير التجارة بمنع استيراد اللحوم الجافة.

وبعد ذلك، أبدى السيد الرئيس ملاحظة بشأن عدم دقة بعض الأرقام المتداولة في الميدان الاقتصادي، وأكد بأن الاقتصاد لا يقوم على التقديرات، وإنما على إحصائيات دقيقة، وطلب من الوزير المختص الإعداد الفوري لعملية إحصاء شامل للسكان حتى تبنى سياسة التخطيط الوطني على أسس صحيحة مما يساعد على معرفة حجم الاستهلاك الوطني يوميا، وبذلك نستطيع تكييف استهلاكنا وواردتنا وفق حاجياتنا الحقيقية، كما وجه بإنشاء شبكة تفاعلية للإحصائيات تمتد عبر مجموع التراب الوطني من البلدية إلى الوزارة المختصة بالإحصاء لتسهيل عملية التحكم في الاقتصاد.

## ..على مستوى البرلمان

## من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية.. مجلس الأمة يصادق على مخطط الحكومة

صادق أعضاء مجلس الأمة، يوم الأحد 16 فبراير 2020، بالأغلبية، على لائحة تأييد مخطط عمل الحكومة، وذلك طبقا للمادة 94 من الدستور الجزائري.

وقد جرت المصادقة عقب رد الوزير الاول عبد العزيز جراد، على الانشغالات التي طرحها أعضاء مجلس الامة خلال جلسة المناقشة، في جلسة علنية ترأسها رئيس المجلس بالنيابة، السيد صالح قوجيل.

يذكر أن بعد المجلس الشعبي الوطني قد صادق على مخطط الحكومة يوم 13 فبراير 2020.





# مجلس الأمة يواكب اصلاحات السيد الرئيس.. يدرس ويناقش ويصادق على مشاريع القوانين التي بادرت بها حكومة الوزير الأول السيد عبد العزيز جراد

بالنظر للمسار المُتبع منذ انتخاب السيد عبد المجيد تبون رئيساً للجمهورية في إعادة بناء الدولة وتمكينها من كل الأدوات القانونية التي تضبط عبرها ممارسات المؤسسات والأفراد في إطار بعث الجمهورية الجديدة...

في تكامل بين السلطة التشريعية والحكومة، ما كان لمجلس الأمة، غرفة العقلاء، إلا أن يواكب ركب اصلاحات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، ويدرس ويُناقش ويُصادق خلال دورته البرلمانية العادية 2019-2020 والدورة البرلمانية العادية 2020-2021، على مجموعة مهمة من القوانين، عززت المنظومة التشريعية الوطنية، وقبل ذلك المصادقة على مخطط عمل الحكومة وذلك على النحو التالي:

**صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الخميس 23 أبريل 2020، على نص قانون الوقاية من التمييز وخطاب الكراهية، وقانون العقوبات؛**

## مشروع قانون يتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما؛

أكد رئيس الجمهورية في الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء يوم الأحد 23 فيفري 2020، مشروع قانون الوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما ردا على محاولات تفتيت المجتمع الجزائري وصيانة الوحدة الوطنية وأخلقة الحياة السياسية والعامة وصونها من الانحراف

## مشروع قانون يعدل ويتمم الأمر رقم 66 - 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات؛

خلال الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء، أكد رئيس الجمهورية، يوم الأحد 19 أفريل 2020، بأن مشروع قانون العقوبات، وهو أخلقة المجتمع والإدارة، والحد نهائيا من الممارسات التي شوهت الدولة، ونالت من نزاهة إطاراتها على أن يكون ذلك ضمن دولة قوية وعادلة يزول فيها اللبس بين الحرية والفوضى. وأضاف بأننا عازمون على بناء ديمقراطية حقيقية باعتبارها مطلبا شعبيا لا رجعة عنه، ينال في ظلها كل ذي حق حقه كيفما كان موقعه الاجتماعي. وهنا لاحظ السيد الرئيس "بأن مثل هذه الديمقراطية التي سنبنيها معا لا تساعد أولئك الذين عاثوا في الأرض فسادا وكدسوا ثروات مشبوهة واستفادوا من امتيازات غير مستحقة بوسائل شتى." .. "إن الديمقراطية الحقة لا تبنى إلا في ظل دولة قوية بعدالتها وانسجامها الوطني، ونحن مصممون على بناء هذه الدولة بمرجعيتها النوفمبرية، أما الدولة الضعيفة، فلا تبنى فيها إلا ديمقراطية مزيفة تفتح الباب على مصراعيه على الفوضى والدوس على القانون، وتوظيف الدولة للأغراض الخاصة، ويؤسفني أن أقول أننا نعيش بعض هذه الفوضى التي تطال أحيانا المس بأسس الوحدة الوطنية، والتواطؤ مع بعض الشبكات الأجنبية المعادية للبلاد."

**القوانين التي بادرت بها حكومة الوزير الأول السيد عبد العزيز جراد خلال الدورة البرلمانية العادية 2019-2020:**

بعد تنصيب السيد عبد المجيد تبون، رئيسا للجمهورية يوم 19 ديسمبر 2019، عاد البرلمان بغرفتيه إلى أشغاله التشريعية لمناقشة ودراسة والمصادقة على مجموعة من القوانين التي بادرت بها حكومة الوزير الأول السيد عبد العزيز جراد والتي تم عرضها ومناقشتها والمصادقة عليها خلال الاجتماعات الدورية لمجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون.

وقد كان للسيد الرئيس، بالمناسبة، مجموعة من الملاحظات والتوجيهات والتعقيبات على نصوص مشاريع القوانين المقترحة.. نعرض ما جاء حولها مع كل مشروع قانون..

**أما يوم الثلاثاء 2 جوان 2020، فقد صادق أعضاء مجلس الأمة على مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020.**

## مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020

وجه السيد رئيس الجمهورية يوم الأحد 10 ماي 2020، خلال اجتماع استثنائي بتقنية التواصل المرئي عن بعد لقراءة ثانية لعرض وزير المالية الخاص بالمشروع التمهيدي لقانون المالية التكميلي لسنة 2020 بإخضاع قاعدة 51/49 لنصوص تنظيمية شفافة تجنبا لأي تأويل أو إلتباس في الحفاظ على الثروة الوطنية، كما أعطى تعليمات باتخاذ إجراء مماثل بخصوص استعمال حق الشفعة على أن يكون من اختصاص الوزير الأول بعد دراسة عميقة من طرف الخبراء، وكذلك الشأن بالنسبة لأي تنازل عن الأسهم بين الشركات الأجنبية الناشطة بالجزائر.

وينطلق المشروع التمهيدي الذي تمت المصادقة عليه من إعادة ضبط بعض الأحكام المدرجة في قانون المالية 2020 قصد تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين وتحسين المردود الجبائي للدولة والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية الجادّة وتشجيع ومرافقة مبادرات التضامن الوطني وإنعاش الاقتصاد الوطني بالتركيز أساسا على إنشاء الشركات الناشئة وتطويرها بمنحها جملة من الامتيازات الجبائية وتنويع أدوات التمويل الموجهة لها.

**وكانت المصادقة يوم الثلاثاء 30 جوان 2020، على مشروع قانون ويتعلق الأمر بمشروع القانون المتضمن اعتماد 8 ماي يومًا وطنيًا للذاكرة.**

## مشروع القانون المتضمن اعتماد 8 ماي يومًا وطنيًا للذاكرة

أكد رئيس الجمهورية لدى تعقيبه، على العرض الذي قدمه وزير المجاهدين وذوي الحقوق حول المشروع التمهيدي لقانون يتضمن اعتماد الثامن ماي يوما وطنيا للذاكرة، تجسيدا لقرار رئيس الجمهورية بمناسبة إحياء الذكرى الـ75 لمجازر 8 ماي 1945 في اجتماع لمجلس الوزراء بتقنية التواصل المرئي عن بعد، يوم الأحد 31 ماي 2020، أن الاهتمام بالذاكرة الوطنية من جميع جوانبها ليس مدفوعا بأي نزعة

ظرفية وإنما هو واجب وطني مقدس لا يقبل أي مساومة، وسوف يظل في مقدمة انشغالات الدولة لتحصين الشخصية الوطنية، وفي صميم الوفاء لشهداء ثورة نوفمبر المجيدة، والمجاهدين الأخيار.

وقال إنه من حق الجزائريين أن يكون لهم يوم وطني للذاكرة مشددا على أنه لا مساومة على تاريخنا ونخوتنا الوطنية، ودعا إلى رفع العلم الوطني فوق كل منزل في المناسبات التاريخية، لأن القاسم المشترك بين الجزائريين هو حب الوطن والتمسك ببيان أول نوفمبر وتقديس الشهداء.

## أعضاء مجلس الأمة يُصوّتون على مشروع القانون المتعلّق بالتنظيم الإقليمي للبلاد

## 10 ولايات جديدة للتكفل باحتياجات المواطنين وخلق الحركية الاقتصادية

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الخميس 05 ديسمبر 2019 خلال جلسة علنية على مشروع القانون المُعدّل والمُتمّم للقانون رقم 09-84 المؤرخ في 4 فبراير 1984 المتعلّق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، الجلسة ترأسها السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، وحضرها السيد صلاح الدين دحمون، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية وكذا السيد فتحي خويل، وزير العلاقات مع البرلمان.

بناءً على الدستور، لاسيما المادة 135 (الفقرة الأولى) منه؛ وبمقتضى المادة 5 من القانون العضوي رقم 16-12، المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، الذي يحدّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ افتتح مجلس الأمة، صبيحة اليوم الأربعاء 02 سبتمبر 2020، دورته البرلمانية العادية 2020-2021 التي كانت له فيها المصادقة على القوانين التالية:

**صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الخميس 1 أكتوبر 2020، على خمسة (5) نصوص قوانين على النحو التالي:**

## النص المتضمن الموافقة على الأمر رقم 20-01 المؤرخ في 30 يوليو سنة 2020 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 66 - 156 المؤرخ في 8 جوان سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات (التعديل ينصب على حماية السلك الطبي)

ألح السيد رئيس الجمهورية يوم 26 جويلية 2020، خلال الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء الذي انعقد عبر تقنية التواصل المرئي، على الصرامة التي يجب توخيها في التعامل مع الأعمال الإجرامية التي تستهدف مستخدمي قطاع الصحة، وأمر بإيلاء عناية خاصة لطلبات التعويض في الحالات المتعلقة بالإضرار بالممتلكات العامة، كما كلف السيد وزير العدل بتضمين الإطار القانوني المنتظر اعتماده الحالات الخاصة بالأعمال الإجرامية التي يتم ارتكابها بتحريض من الغير.

وأشار السيد الرئيس إلى أنه تم رصد عدد من الانتهاكات التي تم ارتكابها مقابل تحفيزات مالية من أوساط خفية في تصرفات غريبة تماما عن قيم الشعب الجزائري وتلك القيم التي تحكم السلك الطبي.

**القوانين التي بادرت بها حكومة الوزير الأول السيد عبد العزيز جراد خلال الدورة البرلمانية العادية 2020-2021**

يهدف هذا النص إلى وضع نظام عقابي ملائم لحماية مستخدمي قطاع الصحة أمام تزايد الإعتداءات التي يتعرضون لها خلال تأدية مهامهم، ردع التصرفات المؤدية إلى المساس بكرامة المرضى والنيل من الاحترام الواجب نحو الأشخاص المتوفين عبر نشر الصور والفيديوهات، ردع انتهاك حرمة الأماكن غير المفتوحة أمام الجمهور داخل المؤسسات الاستشفائية، والردع المشدد لأعمال تخريب الأملاك والتجهيزات الطبية.

## والنص المتضمن الموافقة على الأمر رقم 20 - 04 المؤرخ في 30 غشت سنة 2020 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 66 - 155 المؤرخ في 8 جوان سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية؛

نوه السيد الرئيس خلال اجتماع مجلس الوزراء ليوم الأحد 30 أوت 2020 فيما يتعلق بتعديل قانون الإجراءات الجزائية بما ورد في هذا المشروع من تدابير للرفع من مردودية القضاء الجزائي بإنشاء قطبين جديدين مالي واقتصادي تكيفا مع التعقيدات والتحولات التي أصبحت تتسم بها الجريمة، والتي تقتضي تكييف وسائل وآليات التصدي لها.

## والنص المتضمن الموافقة على الأمر رقم 20-03 المؤرخ في 30 غشت سنة 2020 والمتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها؛

أسدى السيد رئيس الجمهورية، يوم الاحد 30 آوت 2020، عند المصادقة على قانون الوقاية من عصابات الاحياء ومكافحتها التوجيهات التالية:

- التشديد على مكافحة تفشي ظاهرة النشاط الإجرامي لعصابات الأحياء التي عرفت تناميا في السنوات الأخيرة، خاصة في المدن الكبرى بسبب ضعف سلطة الدولة، مما يقتضي الزيادة في إجراءات الردع القانوني لحماية المواطنين وممتلكاتهم من هذه العصابات الإجرامية التي يستخدم فيها المال الفاسد لخلق البلبلة وترهيب السكان وترويج المخدرات.
- منع استيراد أو بيع أو حيازة أو استعمال أو صناعة السلاح الأبيض من سيوف وخناجر قصد تزويد عصابات الأحياء به.
- استثناء استفادة المعاقبين من هذه العصابات من إجراءات العفو.
- إقرار تدابير قانونية لحماية الأجهزة الأمنية بمختلف أسلاكها المكلفة بمواجهة هذه العصابات.

وفي هذا الشأن، أمر السيد رئيس الجمهورية بتكثيف عمل اللجنة الوطنية واللجان المحلية المستحدثة في مشروع الأمر المعروض للنقاش، وإشراك المجتمع المدني في محاربة هذه الجريمة التي تتراوح عقوبة الحبس المقترحة بشأنها من خمس سنوات إلى المؤبد في حالة القتل بالإضافة إلى الغرامة المالية التي تصل إلى مليوني دج.

## والنص المتضمن الموافقة على الأمر رقم -20 02 المؤرخ في 30 غشت سنة 2020، الذي يعدل ويتمم القانون رقم 18 - 11 المؤرخ في 2 يوليو سنة 2018 والمتعلق بالصحة

أكد السيد الرئيس خلال اجتماع مجلس الوزراء ليوم الأحد 30 أوت 2020، أن سوق الدواء في الجزائر لابد أن يتكيف مع المقاربة الاقتصادية الجديدة الهادفة إلى تشجيع الإنتاج الوطني بتوفير العملة الصعبة والعناية بصحة المواطن. وفي هذا الشأن أمر السيد الرئيس بما يلي:

- مرافقة شركة صيدال بشكل خاص لاستعادة ريادتها في إنتاج الأدوية واسترجاع حصتها السابقة من السوق الوطنية والتي كانت 30 بالمئة قبل أن تنخفض إلى 10 بالمئة بفعل التلاعبات لصالح الاستيراد.
- إعطاء الأولوية لرفع الإنتاج الوطني لصناعة الأدوية وتقليص فاتورة الاستيراد بـ 400 مليون دولار نهاية السنة الجارية.
- إيلاء الوكالة الوطنية للصناعة الصيدلانية التي أصبحت تحت وصاية وزارة الصناعة الصيدلانية صلاحيات لضبط وتنظيم السوق وتنمية الصناعة الصيدلانية.
- إضافة مادة في المشروع المعروض للنقاش لمراقبة مخزون الأدوية لمنع الاستيراد العشوائي الذي يلاحظ في تداول الأدوية التي انتهت صلاحيتها أو يتم تكديسها بدل إتلافها.
- التصدي للمخابر واللوبيات المتورطة في عمليات استيراد أدوية بطريقة سرية لمحاربة الإنتاج الوطني وتهريب العملة الصعبة.
- التركيز على فتح المجال أمام الشباب والمؤسسات الناشئة لولوج عالم الصناعة الصيدلانية وتصدير منتوجاتهم.
- تشديد الرقابة بالتنسيق مع دول الجوار خاصة في الجنوب أمام مهربي المهلوسات والمخدرات المستعملة أحيانا كسلاح لزعزعة أمن واستقرار الدول.

**والنص المتضمن الموافقة على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرّة القارية الإفريقية، الموقع بكيغالي في 21 مارس سنة 2018.**

أعطى السيد الرئيس، خلال اجتماع مجلس الوزراء ليوم الأحد 30 أوت 2020، بعد التصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والبروتوكولات الملحقة به، انسجاما مع التوجه الاستراتيجي لسياستنا الخارجية، توجيهات إلى الوزراء المختصين تحت إشراف الوزير الأول للاستفادة من تجارب التبادل الحر التي عرفتها الجزائر مع المجموعات الإقليمية الأخرى للتأكد من المنشأ الأصلي الإفريقي للسلع والبضائع المتداولة في منطقة التبادل الحر، والتي لا يجب أن تقل نسبة إدماجها عن 50 % حتى لا تسرب إلى السوق الوطنية، وعلى حساب الإنتاج المحلي مواد مصنوعة خارج القارة الإفريقية.

والجدير بالذكر أن هذا الاتفاق الذي يدخل حيز التنفيذ في فاتح شهر جانفي 2021، سيمكن المتعاملين الاقتصاديين من ولوج الأسواق الافريقية مستفيدين من جهود بلادهم في تعزيز البنية التحتية للقارة، سواء من خلال الطريق الصحراوي أو بتحديث شبكة السكك الحديدية ومشروع بناء ميناء الوسط الحمدانية، ومن شأن ذلك أن يرفع حجم التبادل التجاري خارج المحروقات مع القارة الإفريقية الذي لا يزيد حاليا عن 3 % سنويا.

**ويوم الخميس 26 نوفمبر 2020، كان لأعضاء مجلس الأمة موعدا في جلسة علنية، للمصادقة على نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2021 ونص القانون المتعلق بالوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص ومكافحتها.**

## القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2021 ونص القانون المتعلق بالوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص ومكافحتها

في تعقيبه على مشروع القانون، أكد السيد الرئيس في اجتماع مجلس الوزراء ليوم الأحد 4 أكتوبر 2020 على:

– التزام الدولة بحماية المواطنين وتعزيز العدالة وسلطان القانون لتقوية المسار الديمقراطي وإعادة هيبة الدولة، لتكون عادلة وتحمي الضعفاء بعد تفشي ظاهرة الاختطاف الغريبة عن مجتمعنا، والمأساة التي انجرت عنها.

– لا ينبغي أن يكون القانون مجرد تكملة للترسانة القانونية الموجودة أصلا.

وفي هذا السياق، أمر بـ:

– فرض أقصى العقوبات، مع عدم تخفيفها أو الاستفادة من العفو، مهما كانت أسبابها وخلفيات الاختطاف.

– الفصل في القانون بين القضايا المتعلقة بالحالة المدنية مثل حالات اختطاف الأبناء المترتبة عن الزواج المختلط وبين قانون الحماية ومكافحة الاختطاف تجنبا للتمييع.

– إعطاء جمعيات المجتمع المدني دورا أساسيا في محاربة هذه الآفة الدخيلة على المجتمع الجزائري من خلال التأسيس كطرف مدني.

**وفي يوم الإثنين 28 ديسمبر 2020، أعضاء مجلس الأمة يصادقون بالإجماع على نص القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2018**

## القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2018 وقانون المالية لسنة 2021

أمر السيد الرئيس في اجتماع مجلس الوزراء يوم الأحد 4 أكتوبر 2020 على:

– تجنب فرض الضرائب التي ليس لها تأثير على حجم الميزانية والاستمرار في تخفيف الأعباء على المواطنين حفاظا على مناصب الشغل.

– مراقبة الدعم الموجه للقطاع الفلاحي، لا سيما في عمليات الاستصلاح الكبرى، وهذا بعد سنوات من التطبيق دون تقييم للحصيلة أو توفير البيانات اللازمة في هذا المجال، والتحقيق في ملفات الدعم الموجهة لمختلف الشعب الفلاحية.

– وضع حد للتبذير والتبديد والتواطؤ في مختلف الشعب وإبرام عقود نجاعة مع المربين مقابل الدعم.

– ضرورة إيجاد الإطار القانوني الملائم لمحاصرة ظاهرة الاحتيال باسم الوظائف العليا في الدولة وتشديد أقصى العقوبات على ممارسي هذا النوع من الاحتيال الذي أوقع ضحايا حتى بين الإطارات السامية.

– إنشاء مذابح على الحدود الجنوبية (تينزاواتين وبرج باجي مختار)، خاصة مع مالي والنيجر لتزويد السوق الوطنية باللحوم بدل استيرادها من جهات أخرى كونها تدخل في إطار المقايضة.

– توسيع قائمة المواد الخاضعة لنظام المقايضة.

– إقرار إعفاءات جبائية تصل إلى خمس سنوات لفائدة المؤسسات الناشئة.

– ضرورة الاستغلال الأمثل للصناديق الخاصة والاستغناء عما هو غير ضروري.

– مراجعة شروط تسجيل العقارات بعد صفقات البيع ووضع قانون رادع للغش والتهرب الضريبي منعا لتبييض الأموال ومحاربة للفساد.

– تشديد المراقبة في مجال الضريبة على الثروة الحقيقة لرفع الضبابية باعتبارها أكبر عائق للرقمنة.

– تشجيع صغار المستثمرين وحاملي المشاريع في إطار المؤسسات الناشئة، لأنهم المصدر الرئيسي لتحقيق الاكتفاء الذاتي وخلق مناصب الشغل.

– تجنب فرض أي ضرائب أو رفعها على مهنيي الصيد البحري.

– التوجه الجاد نحو بناء السفن البحرية بالشراكة مع الأجانب الذين أبدى بعضهم استعدادا تاما في هذا المجال، خاصة من بلدان حوض المتوسط.

– أمر وزير الصناعة عاجلا بضرورة الفصل في دفاتر الشروط بين الأدوات الكهرومنزلية والأجهزة الإلكترونية، مع الوصول إلى نسب إدماج وطني تصاعدية تصل 70 %.

– تشجيع المؤسسات الناشئة على خوض شراكات مع مؤسسات تكنولوجية عن طريق المناولة خاصة في مجال صناعة الهواتف النقالة لدفع نسب الإدماج الوطني في الإنتاج.





# رئيس الجمهورية يُعول على المجتمع المدني في مساره السياسي

**توجه السيد رئيس الجمهورية منذ حملته الانتخابية لتغيير نمط وشكل الوعاء السياسي الذي يستند إليه بعد تعبيره مرارا وتكرارا عن عدم حاجته لتأسيس حزب سياسي يسانده في المحطات الكبرى، وإبدائه رغبة في الاعتماد على نسيج مدني، وكان مستشارا مكلف بملف المجتمع المدني لدى الرئيس عبد المجيد تبون خطوة تترجم اهتمام هرم السلطة بالنسيج المدني كوعاء شعبي وسياسي في المحطات القادمة.**

وقال السيد الرئيس "أنا رئيس انتخبني الشعب، وسأكون رئيسا لكل الجزائريين وانتمائي الآن لجميع الأحزاب الجزائرية، ولتفادي تجارب ماضية، نتوجه إلى الاعتماد ودعم المجتمع المدني ليكون شريكا ومساعدا على نقل البلاد إلى المرحلة الجديدة المنشودة"

ومنذ اعتلائه سدة الحكم، ركز رئيس الجمهورية في العديد من المناسبات على الدور المنوط بالمجتمع المدني المدعو إلى الاضطلاع بدور أساسي وحاسم في مشروع تشييد الجزائر الجديدة.

كما أكد رئيس الجمهورية على الإرادة السياسية القوية لقيادة البلاد من أجل تحقيق التغيير، ودعا إلى دعم وانضمام المواطنين من أجل تحقيق المسعى، وعليه بات من الضروري أن يلعب المجتمع المدني دوره قصد إضفاء حركية على المجتمع، وهو ما يتم ترجمته في فتح المجال لإنشاء عدد كبير من الجمعيات المدنية التي تعمل من أجل الصالح العام وستستفيد من مساعدات الدولة.

وكان رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، قد أدرج المسألة ضمن التعهدات الـ54 التي أطلقها خلال حملته الانتخابية، بتركيزه على دعوة مختلف الفئات الاجتماعية إلى "التأطير والتنظم في مجتمع مدني حر وناشط، كفيل بتحمل مسؤولياته كسلطة مضادة وأداة الدعوى العمومية في خدمة المواطن والأمة، في إطار تنفيذ خارطة طريق خاصة بالشباب، بغية تحضيره لتحمل مسؤولياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المستقبل".

## المجتمع المدني هو الحليف الأول لتحقيق استقامة الدولة

اعتبر رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في كلمة له خلال إشرافه على انطلاق الطبعة الثانية من اجتماع الحكومة بالولاة، يوم الأربعاء 12 آوت 2020، المجتمع المدني "الحليف الأول" لتحقيق استقامة الدولة، مشددا على ضرورة توفير كل الدعم والتسهيلات للمنظمات المدنية ومساعدتها على تنظيم صفوفها.

وسُجل لرئيس تبون إصراره على مرافقة منظمات المجتمع المدني، قائلا بهذا الخصوص: "ألح للمرة الألف على إدماج المجتمع المدني و مساعدته في تنظيم صفوفه".

كما توجه رئيس الجمهورية للولاة والمنتخبين المحليين داعيا إياهم إلى توفير كل التشجيعات والتسهيلات والمساعدات للجمعيات المدنية التي تريد تنظيم نفسها وخلق كل الهيئات على المستوى الوطني و الولائي أو الجهوي.

### رئيس الجمهورية: هناك أطراف يزعجها دسترة بيان أول نوفمبر والمجتمع المدني

في كلمة ألقاها خلال زيارته إلى مقر وزارة الدفاع الوطني، أشار السيد الرئيس إلى أن دسترة بيان أول نوفمبر والمجتمع المدني أزعج بعض الأطراف، مضيفا: "إن الطريق التي سلكناها هي الطريق الصحيح، لأننا إذا ابتعدنا عن بيان أول نوفمبر ذهبت ريحنا"

## دستور 2020: تأسيس لـ"تغيير عميق" في دور ومكانة المجتمع المدني

أعطى الدستور الجديد، مكانة مُهمة للمجتمع المدني، اذ تم استحداث مرصد وطني خاص به لتفعيل نشاطه، ورفعت العقبات أمام النشاط الجمعوي الذي سيمارس بمجرد التصريح.

وذكر مصطلح "المجتمع المدني" في الوثيقة ست مرات ولأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة يذكر في الديباجة، وهوما يُبرز الأهمية التي أوليت له، حيث ينتظر منه أن يلعب أدوارا محورية في ظل الجزائر الجديدة.

ونصت الوثيقة في ديباجتها أن الشعب الجزائري ناضل ويناضل دائما في سبيل الحرية والديمقراطية ومتمسك بسيادته واستقلاله الوطنيين. ويعتزم أن يبني بهذا الدستور مؤسسات أساسها مشاركة كل المواطنين والمجتمع المدني، بما فيه الجالية الجزائرية بالخارج، في تسيير الشؤون العمومية والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وضمان الحرية لكل فرد، في إطار دولة القانون، جمهورية وديمقراطية(...) ".

ومن هذا المنطلق جاءت المادة 10 من الدستور، التي تنص على أن الدولة "ستسعى إلى تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية". كما جاءت المادة 16 للتأكيد على دور المجتمع المدني في ترقية التسيير الديمقراطي ونصت على أن الدولة "تشجع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، لاسيما من خلال المجتمع المدني".

وتعتبر هذه الإضافات الدستورية "تكريسا لارادة فعلية" في ترقية المجتمع المدني في سياق تعزيز بناء مجتمع ديموقراطي تعود فيه الكلمة إلى المواطن، وفق تصريحات جامعيين وممثلين عن جمعيات، متفقين على أن الدستور الذي زكاه الاستفتاء الشعبي في الفاتح نوفمبر تضمن موادا جديدة "تراعي المكانة المستحقة للمجتمع المدني وتؤكد دعم وتشجيع الدولة لدوره في التسيير التشاركي للشأن العام".

وأن هذه المواد الجديدة "تتسجم وتطلعات المواطنين المتعلقة بأخلقة العمل الجمعوي وفرض منطق الرقابة والمتابعة وتكافؤ الفرص داخل المجتمع في شكل يضمن محاربة كل أشكال الإقصاء" لافتا من جانب أخر إلى "أنها تحرر فعاليات الحركة الجمعوية من كل القيود".

وأن هذه المواد "تقترح بوضوح مكاسب معنوية جديرة بالإشادة لفائدة الناشطين في المجتمع المدني" ما يستدعي "تغيير الممارسات السابقة التي طبعتها في أغلب الأحيان المناسباتية وغياب التأثير والفعالية وتغييب للأدوار التي يفترض أن تلعبها المنظمات الجمعوية داخل المجتمع".

## رئيس الجمهورية: "إنطلقنا بتنظيم المجتمع المدني"

أشار رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في خطاب للأمة يوم الخميس 18 فبراير 2021، أن الدستور الجديد أدرج "كل ما طالب به الحراك وكرس حرية مطلقة فردية وجماعية، حيث أصبح التصريح يكفي لتأسيس الأحزاب والجمعيات"، كما تم الانطلاق في "تنظيم المجتمع المدني وإعطاء الكلمة له حتى يكون فعّالا وجزءا لا يتجزأ من الدولة، وسيعلو صوت المجتمع المدني اليوم ومستقبلا، بعدما كان مهمّشا في السابق"

## صدور المرسوم الرئاسي المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني في الجريدة الرسمية

صدر في العدد 29 والمؤرخ في 18 أبريل 2021 للجريدة الرسمية المرسوم الرئاسي رقم –13921 مؤرخ في 29 شعبان عام 1442 الموافق 12 أبريل سنة 2021، المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني الذي يمثل "إطارا للحوار والتشاور والاقتراح والتحليل والاستشراف في كل المسائل المتعلقة بالمجتمع المدني وترقية أدائه".

ويحدد هذا المرسوم مهام المرصد الوطني للمجتمع المدني وفي صدارتها "المساهمة في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة"، كما أنه "يشارك مع المؤسسات الاخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية".

و من هذا المنظور، يتولى المرصد "تقييم أداء المجتمع المدني وتطويره على ضوء احتياجات المجتمع والإمكانيات المتاحة واقتراح تصور عام لدوره في التنمية الوطنية المستدامة ورصد الاختلالات التي تحول دون مشاركته الفعالة في الحياة العامة".

كما يضطلع أيضا بـ"إبداء التوصيات والاقتراحات في مجال ترقية مشاركة المجتمع المدني في وضع السياسات العمومية و تنفيذها (...) وفق مقاربة ديمقراطية تشاركية"، هذا إلى جانب مهام أخرى..

للإشارة، يرفع المرصد إلى رئيس الجمهورية تقريرا سنويا يتضمن تقييم وضعية المجتمع المدني ويضمنه اقتراحاته وتوصياته لتعزيز نشاط المجتمع المدني وترقيته.





# تواصل وتشاور

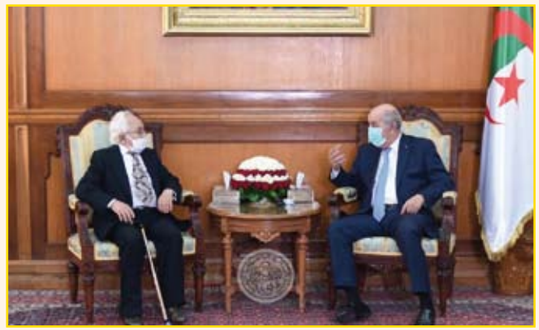

## بالتشاور والأخذ بالرأي الآخر..
# رئيس الجمهورية يُرسي مبادئ قيادية

### إضفاء الصبغة التشاركية مع شخصيات وطنية وتشكيلات سياسية..

فتح رئيس الجمهورية ورشة من الاستشارات مع شخصيات وطنية وقادة أحزاب سياسية وممثلين عن المجتمع المدني، حول الوضع العام في البلاد ومراجعة الدستور حتى يتكيف مع متطلبات بناء الجمهورية الجديدة، آخذا بعين الاعتبار المطالب الشعبية الملحة.

فكانت له سلسلة من اللقاءات، جمعته بقادة أحزاب وشخصيات وطنية، في إطار الحوار والتوافق الوطني، منهم من تنقل إليه شخصيا وإلى بيته ومنهم من استقبلهم على مستوى الرئاسة.

ويُعد هذا المسعى خارطة طريق اعتمدها الرئيس بغية التوصل إلى توافق وطني. فقد سبق للرئيس التأكيد بمجرد الإعلان عن فوزه بالاستحقاق الانتخابي أن يده ممدودة للعمل مع منافسيه في المعترك السياسي حول ما يخدم الجزائر المتّسعة للجميع، المتفتحة على الأفكار والمبادرات بلا استثناء، حيث صرح في خطابه أثناء تنصيبه رئيسا للجمهورية بقصر الأمم: « إنه لن يقوم بأي تهميش ولا إقصاء ولا أي نزعة للانتقام، من أجل جزائر جديدة».

مبادئ تعهد رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون الأخذ بها لإنشاء جمهورية جديدة هتفت بها حناجر المواطنين في مسيرات سلمية، يكون حجر الأساس الأول فيها ، تعديل وثيقة أسمى القوانين المسندة لأهل الاختصاص وفقهاء الشأن الدستوري، ويكمل هذا المسعى القانون الانتخابي محلّ التعديل أيضا..

فكانت لرئيس الجمهورية لقاءات مع الشخصيات الوطنية وقادة الأحزاب السياسية وممثلين عن المجتمع المدني التالي ذكر أسماؤهم:

- المجاهد عثمان بلوزداد عضو مجموعة 22 التاريخية
- رئيس الحكومة الاسبق أحمد بن بيتور
- الوزير السابق والناشط السياسي عبد العزيز رحابي
- رئيس الجمهورية يزور المجاهد والوزير الأسبق أحمد طالب الإبراهيمي في بيته للاطمئنان على صحته
- رئيس الحكومة الأسبق مولود حمروش
- الرئيس السابق للجنة الوطنية للوساطة والحوار، السيد كريم يونس
- السيد جيلالي سفيان، رئيس حزب جيل جديد
- المجاهد يوسف الخطيب
- السيدة زهور ونيسي
- الوزير الأسبق السيد علي هارون
- السيد عبد الرزاق مقري رئيس حركة مجتمع السلم
- رئيس حزب طلائع الحريات بالنيابة
- وفدا عن حزب جبهة المستقبل
- وفدا عن حزب جبهة العدالة والتنمية
- وفد من الأمانة الوطنية لمنظمة المجاهدي
- وفدا عن حركة البناء الوطني
- وفدا عن حزب حركة الاصلاح الوطني
- وفد المنظمة الوطنية لأبناء المجاهدين
- المجاهد والوزير الأسبق السيد دحو ولد قابلية
- ممثلين عن مبادرة قوى الإصلاح الوطني
- رئيس الحكومة الأسبق السيد عبد العزيز بلخادم
- رئيس المجلس الإسلامي الأعلى السيد بوعبد الله غلام الله

## رئيس الجمهورية يستقبل المجاهد الرمز عثمان بلوزداد

استقبل رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون يوم 28 ماي 2020، المجاهد عثمان بلوزداد، أحد الرموز الأوائل لثورة التحرير، وآخر أعضاء مجموعة 22 التاريخية التي خططت لتفجير ثورة نوفمبر التحريرية الباقين على قيد الحياة.

وأطلع السيد الرئيس المجاهد بلوزداد على الوضع العام في البلاد والخطوات التي يجري تنفيذها لبناء الجمهورية الجديدة في إطار الاحترام الكامل لبيان أول نوفمبر 1954 (بيان انطلاق الثورة) خاصة في بعديه الديمقراطي والاجتماعي، واستمع إلى آراء المجاهد الكبير للاستفادة من تجربته النضالية الطويلة.

وأبدى المجاهد بلوزداد ارتياحه لهذا اللقاء وثمن تصميم رئيس الجمهورية على حماية السيادة الوطنية والدفاع عن ثوابت الأمة ونشر العدالة الاجتماعية والاعتناء بالذاكرة الوطنية، وقال إن ذلك هو في صميم الوفاء لتضحيات الشهداء الأبرار والمجاهدين الأحرار وبيان أول نوفمبر التاريخي.

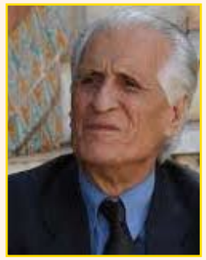

سابقة في مسيرة الرئيس الأسبق خلال العشرين سنة الأخيرة..

## لقاء «ودي» يجمع بين رئيس الجمهورية والرئيس الأسبق اليامين زروال

تشرف رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون يوم الاثنين 15 جوان 2020، باستقبال الرئيس الاسبق والمجاهد السيد اليامين زروال الذي ابى الا ان يقوم بزيارة ودية للسيد رئيس الجمهورية نظرا للروابط القديمة والقوية جدا كلها مودة واحترام متبادل».

وعقب استقباله، أدلى الرئيس الأسبق اليامين زروال، بتصريح للتلفزيون الجزائري، أكد فيه أنه لمس ومنذ بداية الحملة الانتخابية للرئيس عبد المجيد تبون، وإلى غاية اليوم، إرادة صادقة لبناء الجزائر الجديدة التي حلم بها كل الجزائريين والشهداء الأبرار.

وتعتبر زيارة الرئيس الأسبق، اليامين زروال، إلى مقرّ الرئاسة، سابقة في مساره خلال العشرين سنة الأخيرة، منذ مغادرته كرسي الرئاسة سنة 1999، حيث فضل منذ ذلك التاريخ، الابتعاد عن الواجهة، وسجل غيابه عن حضور المناسبات والاحتفالات التي نظمتها الرئاسة طيلة العشرين سنة الماضية.

ودائما ضمن مسار مواصلة عملية الإصلاح السياسي وبمجرد عودته، يوم الجمعة 12 فبراير 2021، سالما معافى إلى أرض الوطن من رحلته لاستكمال العلاج من آثار الإصابة بفيروس كورونا بألمانيا، واستئنافه النشاط رسميا والتحاقه بمكتبه برئاسة الجمهورية، فضل السيد الرئيس إضفاء الصبغة التشاركية مع التشكيلات السياسية. وقد جسدت اللقاءات، إرادة رئيس الجمهورية في الإسراع في تجسيد الرهانات المتبقية وفق السرعة القصوى..

فكان لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون لقاءات مع السادة:

• رئيس حركة البناء، عبد القادر بن قرينة،
• رئيس جبهة المستقبل عبد العزيز بلعيد،
• رئيس جيل جديد، جيلالي سفيان،
• رئيس حركة مجتمع السلم، عبد الرزاق مقري،
• رئيس حركة الإصلاح الوطني، فيلالي غويني،
• وفد من حزب جبهة القوى الاشتراكية يتشكل من الأمين الوطني الأول، يوسف أوشيش، وعضو الهيئة الرئاسية، حكيم بلعسل،
• السيد الطاهر بن بعيبش، رئيس حزب الفجر الجديد،
• السيد لمين عصماني،رئيس حزب صوت الشعب،
• السيد جمال بن عبد السلام، رئيس جبهة الجزائر الجديدة،
• السيد كمال بن سالم، رئيس حزب التجديد الجزائري،
• السيد الطيب زيتوني، الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، السيد عبد القادر سعدي، رئيس حزب طلائع الحريات بالنيابة،
• السيد بلقاسم ساحلي، الأمين العام للتحالف الوطني الجمهوري،

• السيدة فاطمة الزهراء زرواطي، رئيسة حزب تجمع أمل الجزائر،
• السيد أبو الفضل بعجي، الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني،
• السيد يزيد بن عائشة، الأمين العام لحركة النهضة،
• السيد محمد الداوي، رئيس حزب الكرامة بالنيابة،
• السيد موسى تواتي، رئيس الجبهة الوطنية الجزائرية،
• السيد منذر بودن، منسق تكتل المسار الجديد، مرفوقا بوفد يضم السيدة مريم بلقاسمي، السيد عبد الوهاب بلجلول، السيد الساسي هاشم، السيد عصام بحري، والسيدة منار فتني،
• السيد نور الدين بجبوح، رئيس اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية،
• السيد سليم لعباطشة، الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين،

ممثلو جمعيات ذات منفعة عامة:

• السيد عبد الرحمان حمزاوي، القائد العام للكشافة الإسلامية الجزائرية.
• السيد حسين خليد، رئيس الجمعية الجزائرية لمحو الأمية "إقرأ".

ممثلو جمعيات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة:

• السيد حيدر بولبنان، رئيس الاتحاد الوطني للمعوقين الجزائريين.
• السيد محمد علال، رئيس الفدرالية الوطنية للصم الجزائريين.

ممثلو جمعيات حماية المستهلك:

• السيد مصطفى زبدي، رئيس المنظمة الجزائرية لحماية وإرشاد المستهلك ومحيطه.
• السيد محفوظ حرزلي، رئيس الاتحاد الوطني لحماية المستهلك، والأمين العام للاتحاد العربي لحماية المستهلك، وعضو المنظمة الدولية والمكتب الإفريقي لحماية المستهلك.

دلالة على الإرادة الحقيقية لإعادة التقويم ضمن منهجية تشاركية.. رئيس مجلس الأمة:

## الرئيس تبون يريد توفير ضمانات سياسية وقانونية توافقية

جدّد مكتب مجلس الأمة، برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يوم الأربعاء 17 فبراير 2021 في اجتماعٍ لمكتب المجلس، موسعاً لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني، موقفه الثابت والداعم للمقاربة التشاورية المنتهجة من طرف رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي باشر مواصلة مهامه التاريخيةٍ والنبيلة بالانفتاح على مختلف الفاعلين... وهو ما يُعتبر مؤشراً ودلالة بالغة عن إرادة حقيقية للسيد رئيس الجمهورية، تتوخى جبرَ المُعضلة البُنيوية التي ميّزت السياسات العامة في الماضي، وإعادة التَقويم ضمن منهجية استشرافية تشاركية تبغي أخلقة الحياة العامة وتحقيق الحوكمة، من خلال توفير ضمانات سياسية وقانونية توافقية، تُعمّق أكثر الممارسة الديمقراطية.. الأمر الذي من شأنه إعادة الثقة للمواطن في مؤسسات الدولة وتعزيز التماسك الاجتماعي... وبمناسبة إحياء اليوم الوطني للشهيد، المصادف لـ 18 فبراير من كل سنة، فإنّ مكتب مجلس الأمة، برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يتوجّه بتحية احترام وخشوع لأولئك الذين ضحّوا بأرواحهم من أجل استقلال الجزائر وتحرير شعبها من براثن الاستدمار، فكرّمهم الله تعالى بآيات الثناء ومنحهم المجد والخلود... ،مما يستوجب على شاباتنا وشبابنا الأباة، أن يستلهموا في مثل هذا اليوم الخالد في الوجدان، العبر والدروس للاستمرار على درب بناء الجمهورية الجديدة، ومواصلة تعزيز مناعتنا ضد المخاطر الموجودة في محيطنا، والتصدي لها..

رئيس المجلس الدستوري:

## لقاءات رئيس الجمهورية مع ممثلي الأحزاب السياسية "إرادة حقيقية" لبناء الجزائر الجديدة

ثمن رئيس المجلس الدستوري، كمال فنيش، لدى نزوله ضيفا على الإذاعة الجزائرية يوم الاثنين 15 فيفري 2021، لقاءات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، مع ممثلي الأحزاب السياسية، باعتبارها تشكل «إرادة حقيقية» لإشراك جميع الفاعلين في تنفيذ أجندته السياسية الرامية إلى بناء الجزائر الجديدة.

وأوضح السيد فنيش أن هذه اللقاءات «تعكس الارادة السياسية الحقيقية للسيد رئيس الجمهورية لإشراك جميع الفاعلين في بناء الجزائر الجديدة وذلك في إطار الشفافية والنزاهة».

وفي ذات الصدد، أبرز السيد فنيش أن تجسيد مشروع الجزائر الجديدة «يستدعي تظافر جهود الجميع والوقوف إلى جانب السيد تبون ووضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار لتجاوز الوضعية الاقتصادية الراهنة ومجابهة التحديات الاقليمية والدولية»، منوها بالمساعي الرامية إلى تنمية مناطق الظل.

# نبذا للإشاعات والمعلومات المغلوطة.. رئيس الجمهوريـــة يمد جسور التواصل وتنوير الرأي العام

**جعل رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون من الاتصال إحدى دعائم الجمهورية الجديدة من خلال العناية الخاصة التي يوليها للقطاع ولمتهني الإعلام التقليدي والجديد، فبرنامج الرئيس يرتكز على ضرورة احترام الحق في المعلومة وحرية الممارسة في إطار آداب المهنة وأخلاقياتها وتوفير كل الظروف الكفيلة بتعزيز الاحترافية والمهنية لدى وسائل الإعلام والصحفيين.**

ومن بين أبرز ما يُحسب لصالح رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، مده جسور التواصل مع الرأي العام الوطني والدولي على مختلف الحقائق والمستجدات نبذا للشائعات والمعلومات المغلوطة وحتى يكون في تواصل مباشر مع الشعب الجزائري بلا وساطة.

وبدأت تظهر معالمها منذ ظهور نتائج الانتخابات حيث تقدم بالشكر الجزيل للشعب على الثقة التي وضعها في شخصه من خلال رسالة بعث بها على حسابه على التويتر.

وإيمانا منه بضرورة التواصل، فتح رئيس الجمهورية أبواب الرئاسة للإعلاميين، ودخلت الصحافة الوطنية مكتب رئيس الجمهورية، لأول مرة. واستحدث الرئيس مديرية عامة للاتصال في الرئاسة بإمكانيات بشرية وتقنية كبيرة.

وبهذه الخطوات الصائبة، عادت المعلومة الرسمية لمساراتها الإعلامية المرجعية كمصدر أساسي، وكسر السيد الرئيس نمط الإشاعة المبتدع في بعض وسائل الإعلام.

وبذلك يكون رئيس الجمهورية قد أرسى تقاليد جديدة، في التواصل مع الشعب والرأي العام عامة، وهو تقليد استحسنه الجزائريون، خاصة مهنيو القطاع، الذين وجدوا فيه، فرصة لتلقي المعلومات والمعطيات الموثوقة من المصدر بشكل مباشر. حيث عقد السيد الرئيس عدة لقاءات صحفية وطنية دورية خلال الأشهر التسعة فقط من توليه الرئاسة كما عقد سبع لقاءات صحفية مع كبرى وسائل الاعلام الدولية.

## إستحداث منصب وزير مستشار للإتصال، ناطق رسمي لرئاسة الجمهورية

كما إستحدث رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، يوم الأحد 29 ديسمبر 2019، منصبا جديدا ضمن مناصب الرئاسة، ويتعلق الأمر بمنصب وزير مستشار للاتصال، ناطق رسمي لرئاسة الجمهورية.

فقد عين رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، يوم الأحد 29 ديسمبر 2019، السيد بلعيد محند أوسعيد وزيرا مستشارا للاتصال ناطقا رسميا لرئاسة الجمهورية.

للإشارة، تقلد السيد بلعيد محند أوسعيد، الذي عينه رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، وزيرا مستشارا للاتصال، ناطقا رسميا لرئاسة الجمهورية، عدة مناصب ومسؤوليات طيلة مساره المهني.

من مواليد 20 جانفي 1947 بتونس من عائلة تنحدر من قرية بوعدنان بولاية تيزي وزو، السيد بلعيد محند أوسعيد حامل لشهادة ليسانس في القانون الدولي العام وكذا ديبلوم في العلوم السياسية.

وتولى الوزير المستشار للاتصال الناطق الرسمي لرئاسة الجمهورية عدة مناصب ومسؤوليات طيلة مساره المهني، الذي بدأه صحفيا بالتلفزيون الجزائري ثم مديرا عاما لجريدة الشعب و مديرا عاما لوكالة الانباء الجزائرية قبل ان يشغل منصب مدير المركز الجزائري للإعلام والثقافة ببيروت (لبنان).

كما تولى منصب سفير الجزائر بالبحرين و مدير للإعلام والصحافة والناطق الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية و كذا ممثل الجزائر لدى منظمة المؤتمر الاسلامي قبل ان يشغل منصب وزير الاتصال. السيد بلعيد محند أوسعيد متزوج و أب لثلاث بنات.

## توظيف وسائط التواصل الإجتماعي

يُبدي رئيس الجمهورية اهتماماً بتوظيف وسائط التواصل الاجتماعي كنمط جديد في الاتصال المباشر مع الجزائريين، فرئيس الجمهورية

له صفحة خاصة على تويتر يُعبر من خلاله على الكثير من القضايا ويبدي موقفه منها.. كما فتحت الرئاسة صفحة على الفايسبوك لنقل المعلومات المكتوبة والسمعية البصرية للمواطنين في لحظة حدوثها نصا، صوتا وصورة.

حيث أطلقت الرئاسة في 17 فبراير 2020 حساباً على موقع "فيسبوك"، كما أطلقت، يوم 13 جانفي 2021، حساب للرئاسة على "التويتر" تحت اسم Algerian Presidency.

وجاء في التغريدة الأولى عبر الحساب: "رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون يقدم التهاني للشعب الجزائري بمناسبة السنة الأمازيغية الجديدة، ويتمنى أن تكون سنة خير وبركة ورخاء".

## صفحة رسمية للرئاسة على "فايسبوك"

أطلقت رئاسة الجمهورية في فبراير 2020، صفحة رسمية لمصالحها على موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك". وقالت الرئاسة أن الصفحة أطلقت لدعم التواصل المستمر والفعال مع المواطنين.

ويمكن للمواطنين الوصول للصفحة عبر الرابط التالي:

https://www.facebook.com/AlgerianPresidency/

## ..وحسابا على تويتر

أعلنت المديرية العامة للاتصال برئاسة الجمهورية يوم 13 جانفي 2021، عن إطلاق حساب جديد على تويتر. وأوضحت الرئاسة في منشور على حسابها بموقع "فايسبوك"، أن الحساب يُعنى بالنشاط الرئاسي. وجاء الحساب الجديد تحت اسم:

Algerian Presidency

## المرسوم التنفيذي المحدد لممارسة نشاط الاعلام عبر الأنترنت لتعزيز الاطار التشريعي والتنظيمي للإعلام

بدعوة من رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، إلى تعزيز الاطار التشريعي والتنظيمي للإعلام في الجزائر والتسريع بتسوية أوضاع المواقع الإعلامية الإلكترونية الناشطة في البلاد، صدر في الجريدة الرسمية رقم 70، المرسوم التنفيذي رقم 20- 212 المؤرخ في 9 ماي 2020، المحدد لممارسة نشاط الاعلام عبر الأنترنيت ونشر الرد أو التصحيح عبر الموقع الالكتروني .

وقد حدد هذا المرسوم شروط نشاط الإعلام عبر الإنترنت، وتكون استضافته "موطنة حصريا ماديا ومنطقيا في الجزائر بامتداد اسم النطاق dz" .

كما يجب على المؤسسة المالكة لجهاز الإعلام عبر الإنترنت أن تصرح وتبرز مصدر الأموال المكونة لرأسمالها والأموال الضرورية لتسييرها، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما . كما يجب على كل جهاز للإعلام عبر الإنترنت مستفيد من دعم مادي مهما كانت طبيعته أن يكون له ارتباط عضوي بالهيئة المانحة للدعم، ويجب بيان هذه العلاقة مع " منع" الدعم المادي المباشر وغير المباشر الصادر عن أية جهة أجنبية.

ويتعين على مدير مؤسسة الاعلام عبر الأنترنت أن " ينشر مجانا وفي ظروف تقنية فعالة" كل تصحيح أو رد ويتم نشر الرد أو التصحيح في الصحافة الإلكترونية في نفس ركن النشر وبذات الطريقة والأسلوب واللغة والحجم الذي نشرت به المادة موضوع الرد أو التصحيح كما يتم أيضا نشر الرد أو التصحيح في خدمات السمعي البصري عبر الأنترنيت حسب نفس الشروط التقنية وبنفس شروط أوقات البث التي بث فيها البرنامج المتضمن "الاتهام المنسوب" ولا يمكن أن تتجاوز المدة القصوى للرسالة المتضمنة الرد دقيقتين

## اطلاق قنوات تلفزيونية لمد جسور التواصل

مُؤمن بمبدأ التواصل لنبذ الاشاعات والمعلومات المغلوطة أمر رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون بانشاء مجموعة من القنوات التلفزيونية خدمة للشعب..

فتم انشاء، تنفيذا لتعليماته، في السنة الأولى من توليه سدة الحكم، قناة تلفزيونية ل"المعرفة" وأخرى ل"الذاكرة"، تابعتان للمؤسسة الوطنية للتلفزيون وينتظر أن ترى قناة "برلمانية" وقناة "الشباب" النور في أقرب الأجال..





رئيس مجلس الأمة يؤكد:

**القناة البرلمانية ستكون منبر حقيقي للبرلماني لإبداء أرائه في إطار من الضوابط وتحديد المسؤوليات**

## قناة "المعرفة"

أنشأت قناة المعرفة، قناة فضائية جزائرية، من خلال قرار مجلس الوزراء بتاريخ 10 ماي 2020 برئاسة السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية. وتعد أول قناة تعليمية عمومية في الجزائر وسابع قناة عمومية تابعة للمؤسسة الوطنية للتلفزيون. يتوجه محتوى هذه القناة إلى التلاميذ من جميع المستويات التعليمية

وأشرف على إطلاق بثها التجريبي الوزير الأول السيد عبد العزيز جراد بتاريخ 19 ماي 2020 بمناسبة إحتفالات يوم الطالب المخلدة لذكرى إضراب الطلبة الجزائريين سنة 1956.

## قناة "الذاكرة"

قناة الذاكرة، قناة فضائية جزائرية، وهي ثامن قناة عمومية تابعة للمؤسسة الوطنية للتلفزيون الجزائري.

يعود إنشائها إلى تصريحات رئيس الجمهورية الجزائري عبد المجيد تبون الداعي للإهتمام بالذاكرة الوطنية، وتعد قناة الذاكرة أول قناة جزائرية في الجزائر تهتم بتاريخ الجزائر.

أشرف الوزير الأول، السيد عبد العزيز جراد، باسم رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، يوم السبت 31 أكتوبر 2020، على الإطلاق الرسمي لقناة "الذاكرة" التلفزيونية العمومية

## وقريبا.. قناة برلمانية تكون جسرا بين الشعب وممثليه

وتنفيذا لتعليمات وقرارات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، القاضية بإطلاق قناة برلمانية لتقريب المواطن من المؤسسة التشريعية وترقية ثقافة المواطنة والحس المدني؛ باعتبارها وسيلة للشفافية والتقييم والمشاركة المواطناتية في النشاط والحياة العامين.. ستشهد الأيام القريبة ميلاد قناة برلمانية جزائرية تكون جسرا بين الشعب وممثليه.

ألقى السيد رئيس مجلس الأمة اليوم الإثنين 05 أبريل 2021، كلمة بمناسبة فعاليات اليوم البرلماني الموسوم: «القناة البرلمانية: جسرٌ بين الشّعب وممثليه ورهان سياسيٌ – إعلامي ...» أبرز فيها أهمية الموضوع من منطلق أن القناة البرلمانية ستكون بمثابة منبر حقيقي لعضو البرلمان لإبداء أرائه في إطار من الضوابط وتحديد المسؤوليات، الأمر الذي من شأنه دعم وتقوية التواصل بين البرلمان وجموع المواطنات والمواطنين، معتبراً بأن القناة البرلمانية ستمكن من معالجة وإعطاء فهم أكثر للديمقراطية داخل المؤسسات المنتخبة، كما تجسد المفهوم الحقيقي للرقابة على الحكومة من طرف المنتخبين، إلى جانب تسليطها الضوء على نشاط ومناقشات أعضاء البرلمان بغرفتيه بما يعكس المفهوم الحقيقي لدور عضو البرلمان، وكذا فرصة للإطلاع على العمل الذي تقوم به الدبلوماسية البرلمانية وتأثيرها على الحياة العامة... ليعرج على عديد القضايا التي تهم الشأن الوطني وإلى التحديات المنتظرة... لافتاً إلى أن الجزائر تمر بمرحلة هامة بعدما نجحت في خوض غمار الرئاسيات وتعديل الدستور، فهي تستعد لتنظيم انتخابات تشريعية تنفيذا لبرنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في إطار استكمال مسيرة بناء الدولة بكل مؤسساتها وتجسيد مبدأ الدولة للجميع دون اقصاء، مشدداً على أهمية الحفاظ على استقلالية القرار السياسي باعتباره انعكاسا للاستقلال الحقيقي الذي هو مفخرة الجزائر... داعياً أعضاء المجلس إلى ضرورة الاستعداد الأمثل كي يكونوا في مستوى الحدث، ليوضح في ختام مداخلته بأن الجزائر تواجه حربا إعلامية تستدعي منا التسلح بكل الوسائل لمواجهتها، مضيفا بأن المكانة التي تحظى بها الجزائر على المستويين الاقليمي والدولي تفرض عليها ترقية وتطوير أدواتها الإعلامية لتكون سلاحاً يسمح بالتمكن أكثر من مواجهة هذه الحرب...

# نبذا للإشاعات والمعلومات المغلوطة..

## رئيس الجمهورية.. «الرجل الصلب» يضع النقاط على الحروف

خص رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون أسبوعية «لوبوان» الفرنسية بحديث «مطول»، نشر في عددها 2546 الموافق ليوم 3 جوان 2021، أجاب فيه على أسئلة الصحفيين ب»صراحة نادرة» دون تفادي «أي موضوع»، حسب الأسبوعية.

وطوال الحديث الذي أعده الصحفيان والكاتبان الجزائريان المقيمان بالجزائر كمال داود وعدلان مدي، تمحورت الأسئلة أساسا حول الساحة السياسية في الجزائر والإصلاحات السياسية والاقتصادية الجارية ودور الجيش الوطني الشعبي.

كما تم التطرق إلى العلاقات القائمة بين الجزائر وفرنسا وملف الذاكرة والقضايا الإقليمية لاسيما النزاع في الصحراء الغربية والوضع في الساحل.

**Confidences.** Abdelmadjid Tebboune le 24 mai, à Alger. « Reconnaître, c'est une forme de repentance. »

- مهمتي هي تمكين بلدي من استعادة عافيته
- الحراك الوحيد الذي أومن به هو الحراك الأصيل
- لولا الجيش لصارت البلاد أسوأ من سوريا وليبيا
- أرفض سطوة رأي الأقلية على الأغلبية
- سأحرص على مكافحة البيروقراطية بكل ما أملكه من قوة
- لا ينبغي التنكر لإجلاء أزيد من 80 ألف من رعاياها عبر العالم
- نحن لسنا شعبا متسولا.. بل شعب فخور يُبجّل شهداءه
- ضرورة تكريس الشراكة على أساس الندية
- تجربة الجزائر رائدة في مكافحة الإرهاب
- لا يمكن فتح الحدود مع طرف يهاجمك بشكل يومي
- هناك جيل في الصحراء الغربية أشرس من أجداده ويتطلع لتحرير أرضه
- الحل في مالي لا يكمن في مشاركة الجيش الجزائري
- التطبيع مع إسرائيل مرهون بإقامة دولة فلسطينية
- الجامعة العربية بحاجة إلى إصلاح كامل

حديث رئيس الجمهورية مع أسبوعية «لوبوان»

# لا بديل عن الإنتخابات.. وغلاة المغامرات يضيّعون وقتهم

**أكد رئيس الجمهورية، بخصوص تشريعيات الـ12 جوان المقبل، بأن "هناك إقبالا للشباب الجزائري على التشريعيات"، وأنه يعتقد بأنه ليس هناك خيار آخر أمام البلاد، مشيرا إلى أن "أولئك الذين يريدون دفع البلاد الى المزيد من المغامرات يضيّعون وقتهم".**

وأوضح السيد الرئيس، "أعلم أن هناك إقبالا على هذه التشريعيات، لاسيما لدى الشباب الذي كان يعزف في الماضي القريب عن تسجيل نفسه في القوائم الانتخابية"، مشيرا إلى أن "أكثر من 50 % من السكان تقل أعمارهم عن 30 سنة بالجزائر".

ولدى تطرقه إلى أهمية هذا الموعد الانتخابي، أكد رئيس الجمهورية، قائلا "ليس هناك مخرج آخر"، مضيفا أن "كل أولئك الذين يريدون جر البلاد نحو المغامرة بصدد تضييع وقتهم". وأردف قائلا "حتى عندما كنت مريضا وبلغت الإشاعات ذروتها إلى درجة إشاعة خبر وفاتي، كان أغلبية الجزائريين قلقون بما فيهم أولئك الذين لم يصوتوا لصالحي"..

وفسّر السيد الرئيس، تصرف الجزائريين "بكونهم لا يرضون للبلاد أن تبقى بعيدة عن مسار الشرعية"

L'Algérie aujourd'hui

Une économie fragile

Le fardeau du chômage

Covid, le boucler algérien

Plus de 50% de la population a moins de 30 ans en Algérie

Opposition et activistes dénoncent les arrestations dans les rangs du Hirak et les entraves au travail des médias...

Pourquoi Rachad (mouvement d'opposition en exil formé notamment des ex-FIS) et le MAK (Mouvement pour l'autodétermination de la Kabylie) ont-ils officiellement été déclarés mouvements terroristes?

Comment se présentent les élections législatives du 12 juin alors qu'une bonne partie de l'opposition a choisi de boycotter le scrutin?

En Kabylie, vous avez libéré la quasi-totalité des détenus du Hirak. Pourquoi ce rattachement actuellement?

« L'islamisme en tant qu'idéologie, celle qui a tenté de s'imposer au début des années 1990, n'existera plus jamais en Algérie. »

## الحراك الوحيد الذي أومن به هو الحراك الأصيل

أكد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أنه لا يؤمن إلا بالحراك "الأصيل والمبارك"، الذي تجاهل "الأصوات" التي كانت تدفعه للذهاب إلى مرحلة انتقالية.

وأضاف في حديثه لصحيفة "لوبوان" الفرنسية، "إنني لم أعد أستخدم هذه الكلمة لأن الأمور تغيرت"، قائلا بأن "الحراك الوحيد الذي أؤمن به هو الحراك الأصيل والمبارك الذي جمع بشكل عفوي ملايين الجزائريين في الشوارع"، قبل أن يضيف أن "هذا الحراك اختار طريق العقل بالذهاب إلى الانتخابات الرئاسية (12 ديسمبر 2019)، مؤكدا أن هذا الحراك "لم يستمع للأصوات الناعقة التي كانت تدفعه للذهاب إلى مرحلة انتقالية، واختار عشرة ملايين جزائري الذهاب للتصويت.

## أرفض سطوة رأي الأقلية على الأغلبية

شدد السيد الرئيس على أن "أقلية رفضت الانتخابات، وأعتقد أن لكل جزائري الحق في التعبير عن رأيه، لكنني أرفض إملاءات الأقلية."

كما أشار إلى أن رفض أدعياء الديمقراطية لصندوق الاقتراع وإرادة الأغلبية مع المطالبة بالتعيين، أمر يثير الاستغراب.

## الإدّعاء بوجود مقاطعة للتشريعيات، هو مجرد هالة إعلامية من خارج الوطن

وعن سؤال حول "جزء هام من المعارضة" التي قد تعتزم "مقاطعة الانتخابات" أشار رئيس الجمهورية، "ما لاحظته عبر كامل القطر الوطني لا يحمل على الاعتقاد بأن الجزائريين في معظمهم يعارضون الانتخابات التشريعية". واسترسل قائلا "تقولون جزءا هاما من المعارضة.. كم عددهم يا ترى؟ بالنظر إلى أدوات التقدير التي نحتكم إليها إذ يتعلق الأمر بأقلية تُعرف نفسها كأغلبية بفضل إعلام مبالغ فيه سيما ما وراء البحار"

## مهمتي هي تمكين بلدي من استعادة عافيته

وفي معرض رده على سؤال حول عهدة رئاسية أخرى محتملة، أشار السيد الرئيس إلى أنه لا يفكر في ذلك وأن مهمته تكمن في تمكين البلاد من استعادة عافيتها. "بكل صراحة، أنا لا أفكر في الأمر. إذ أن مهمتي هي تمكين بلدي من استعادة عافيته ومكافحة المحاباة والمحسوبية، وإعادة بناء المؤسسات وجعل الجمهورية ملكًا للجميع. نحن لازلنا في بداية عهدتي".

intimes, après cette bataille feutrée au sein même
l confie: *« Je n'ai plus rien à perdre parce que j'ai tout
s dit, ce n'est pas pour finir en autocrate. »* Abdelmadjid
ssume ses postes de ministre sous Bouteflika,
on bilan à l'Habitat par exemple, où il créa une
cès au logement pour la classe moyenne, *« piller
une société »*, selon lui. À ses yeux, il a servi l'État,
Bouteflika.
de la France, celui qui suivait en même temps les
ole coranique et de l'école française veut imposer
nuancée : pas d'hostilité automatique, mais pas
e suzerain à vassal. *« Il me respecte ceux qui le respectent,
ire aussi pour la diplomatie »*, souligne un proche.
as la première fois que Tebboune se prête au jeu
s questions-réponses, mais le dispositif est différent : une
interview longue et fouillée menée pour un grand hebdoma-
daire français par deux journalistes et écrivains algériens
vivant en Algérie. Au-delà de l'interview, c'est symboliquement
une intrusion dans *« l'unique et véritable centre du pouvoir en
Algérie »*, pour reprendre les mots d'un conseiller du palais.
L'interview est ouverte, sans filet, nous assure-t-on. Notre
photographe est autorisé à circuler
et à prendre ses propres photos, et
Tebboune s'y prête : debout, assis,
marchant, souriant ou conversant
de façon détendue. Ces gestes de
grande banalité pour des Occiden-
taux ont ici tout leur sens : le pays est
cyclicalement la proie de rumeurs
sur la maladie du président du mo-
ment, son état de santé, sa mobilité
physique et sa capacité à gérer le pays et ses crises. Il fallait des
réponses et aussi presque des « preuves de vie ». Après un long
café en « off », le « on » se fait dans le bureau du président.
Abdelmadjid Tebboune demande à mener l'entretien sans la
présence de ses équipes qui nous laissent presque seuls ■

**Le Point : Vous avez repris les rênes du pouvoir
neuf mois après la chute d'Abdelaziz Bouteflika,
lors de la présidentielle de décembre 2019:
dans quel état aviez-vous trouvé le pays ?**
**Abdelmadjid Tebboune :** Le pays était au bord du gouffre.
Heureusement qu'il y a eu le sursaut populaire, le Hirak au-
thentique et béni du 22 février 2019, qui a permis de stopper la
déliquescence de l'État en annulant le cinquième mandat, qui
aurait permis à la « issaba » *(le « gang », complément d'objet
et de lieux responsables, NDLR)*, ce petit groupuscule qui a pha-
gocyté le pouvoir et même les prérogatives de l'ex-président en
agissant en son nom, de gérer le pays. Il n'y avait plus d'institu-
tions viables, seuls comptaient les intérêts d'un groupe issu de
la kleptocratie. Il fallait donc reconstruire la République, avec
ce que cela implique comme institutions démocratiques.
**Touché par le Covid, vous avez été absent d'Algérie.
Cette absence a-t-elle affecté votre exercice du pouvoir?**
Affecté non. Retardé le programme des réformes, oui.
Mais nous avons réussi à faire en sorte que l'État fonctionne
en mon absence. Preuve en est que la réhabilitation des
institutions que j'ai entamée avait fonctionné. Par ailleurs,
j'ai pu faire le bilan sur mon environnement immédiat et
les projets que nous avons lancés. Certains ont pensé que
c'était le naufrage – et vous savez qui quitte le navire dans
ces cas-là –, mais j'ai pu constater, avec fierté, toute la fidélité
de l'armée, avec à sa tête le chef d'état major Saïd Chengriha.
Nous nous appelions tous les matins.
**Qu'est-ce que votre traversée du désert
entre 2017 et 2019 vous a appris sur le pouvoir?**
Pour avoir exercé un peu plus de cinquante ans au service de
l'État, depuis ma sortie de l'ENA en 1969, je sais qu'il est très
difficile de faire de l'opposition à l'intérieur même du système.
Pourtant, l'en ai fait, l'étais une sorte de mouton noir. On m'a
envoyé comme *wali* (préfet) aux postes où il y avait le plus de
problèmes. On m'avait collé une étiquette de « tête dure »,
parce que je ne me privais pas de dire ce que je pensais.
En 2017, j'étais déjà convaincu que l'Algérie allait droit dans
le mur, que si la déliquescence des institutions se poursuivait,
elle allait aussi impacter l'État-nation même, pas uniquement
le pouvoir. On ressemblait de plus en plus à une république ba-
nanière, où tout se décidait dans une villa sur les hauteurs d'Alger
*(à Ben Aknoun, lieu de rencontre des oligarques et de leurs relais du
pouvoir, NDLR)*. Les institutions étaient devenues purement
formelles, à l'exception de l'armée,
qui a pu sauvegarder sa stature.
Il fallait donc agir et j'ai proclamé,
entant que Premier ministre, devant
le Parlement, que le sahut viendrait
de la séparation de l'argent et du
pouvoir. Ma famille et moi en avons
payé le prix, mais cela fait partie du
risque de l'exercice du pouvoir.
Quand le pouvoir est gangrené
par les intérêts personnels, il se défend à sa manière. S'atta-
quer à ce système peut devenir mortel. Très dangereux.
**Comment le président peut-il mener des réformes
politiques sans un parti de soutien, sans l'adhésion
de l'opposition, sans société civile autonome,
et avec une administration héritée de l'ancien système?**
Une partie de l'administration, censée être neutre et servir
les administrés, s'est mise au service des lobbys de la klepto-
cratie, que l'on appelle à tort « oligarchie », car il s'agit plutôt
d'un groupe de voleurs.
Je n'ai pas été le candidat d'un parti, mais celui du peuple
et de la jeunesse, deux piliers sur lesquels je compte beaucoup.
Une multitude de nos partis ne sont pas représentatifs d'un
courant d'idées, mais sont construits autour d'une personne
qui s'éternise à leur tête, sans aucune volonté d'ouverture ou
de réforme... Attention, je ne dis pas que je ne crois pas en la
classe politique, mais elle représente peu de chose par rapport
à un peuple. Tous les partis réunis ne totalisent pas 800 000 mi-
litants, alors que nous sommes près de 45 millions d'Algériens!
Plus tard, peut-être, lorsque les institutions auront repris leur
place et leurs fonctions, libérées du diktat de l'argent sale, on
pensera à créer un parti présidentiel. Mais pas pour le moment.
**Vous dites « plus tard » : justement,
pensez-vous avoir besoin d'un second mandat?**
Très honnêtement, je n'y pense pas. Ma mission est de remettre
sur pied mon pays, lutter contre les passe-droits, reconstruire
les institutions et faire que la République appartienne à tout
le monde. Un autre mandat ? Je ne sais pas. On n'est qu'au début
de mon mandat.

**« Tous ceux qui veulent entraîner l'Algérie vers l'aventure sont en train de perdre leur temps. »**



وأضاف رئيس الدولة إننا "نجد كل شيء اليوم، فيما تبقى من الحراك، فهناك من يصرخون "دولة إسلامية!" وآخرون يهتفون "لا إسلام".. قد يكون المتظاهرون يعبرون عن الغضب، لكنه ليس الحراك الأصيل. وذلك غير متجانس للغاية.

وذكر، في ذات السياق، أنه "عندما كانت المسيرات، بعد الانتخابات الرئاسية، لا تزال تعد ما بين 20 إلى 25 ألف متظاهر عبر البلاد، كنت أول من مد يده إلى الحراكيين واستقبلهم".

## البعض يقترفون خطأ في الاعتقاد أن عفوي عن مساجين ضعفا

وأضاف أن "حكومتي الأولى، كانت تضم خمسة وزراء منهم". ثم بدأنا في إطلاق سراح سجناء لنصل إلى 120 شخص أطلق سراحهم. واستمر هؤلاء في التحريض والتهييج ولكنني واصلت مد اليد للجميع، مؤكدا بالقول "أظن أن ذلك فُسر على أنه ضعف. واعتبر البعض أننا في موقف صعب، لقد كانوا على خطأ".

وأشار، من جانب آخر، إلى أن "المتظاهر والشرطي الذي يحافظ على النظام العام هم أبناء نفس الجمهورية". وأكد رئيس الجمهورية "لا يحق لي أن أتركهم يتشابكان خاصة وأن الدعوات للعنف كانت واضحة وطالما كنا في مرحلة الأفكار لم تكن هناك مشكلة، لكن الدعوات إلى العنف، شيء آخر".

أما بالنسبة لمراسل صحيفة "ليبرتي" في تمنراست، فقد أشار رئيس الدولة إلى أنه "قام بتأجيج الوضع في معالجته لموضوع حساس للغاية" واصفا ذلك "بالأمر الخطير جدا".

## رشاد والماك اختارا أن يكونا في صف الإرهاب

وردا على سؤال حول تصنيف الجزائر لـ"رشاد" و"الحركة من أجل تقرير مصير منطقة القبائل" (ماك) كحركتين إرهابيتين، قال رئيس الجمهورية، "إنهم هم من اعتبروا أنفسهم كذلك". وتابع قائلا أن "رشاد" بدأت بالتجنيد في جميع الاتجاهات وإعطاء التعليمات لمواجهة الأجهزة الأمنية والجيش، أما "الماك" فقد حاولت القيام بعمليات باستعمال سيارات مفخخة. وأمام الدعوات إلى العنف فإن الصبر له حدود".

## الإسلام السياسي لا يزعجني..وإسلاموية التسعينيات انتهت

وعن سؤال حول احتمال انتخاب مجلس شعبي وطني "بأغلبية برلمانية إسلاموية"، أكد رئيس الجمهورية، أن "الإسلاموية كإيديولوجية تلك التي حاولت فرض نفسها مطلع التسعينيات في بلادنا، لن تكون موجودة أبدا بالجزائر". إلا أنه أوضح أن "الإسلام السياسي لم يعرقل نمو البلاد مثلما هو الحال في تركيا أو في تونس ومصر". لكن ـ كما قال ـ "هذا الإسلام السياسي لا يزعجني كونه لا يعلو على قوانين الجمهورية التي ستطبّق بحذافيرها".

# أنا مُرشح الشعب والشباب

أشار السيد الرئيس إلى أنه لم يكن مرشح حزب سياسي، بل مرشح الشعب والشباب اللذين يعتبرهما «ركيزتين» يعتمد عليهما كثيراً.

وقال في هذا الخصوص، «لم أكن مرشح حزب، بل مرشح الشعب والشباب، وهما ركيزتان أعول عليهما كثيرًا»، معربًا عن أسفه لكون «العديد من أحزابنا لا تمثل تيارًا من الأفكار، لكنها مبنية على شخص يخلد على رأسها، دون أي رغبة في الانفتاح أو الإصلاح»، مضيفا بقوله، «يجب الانتباه هنا، أنا لا أقول بأنني لا أؤمن بالطبقة السياسية، لكنها تمثل القليل مقارنة بالشعب.

## عند انتخابي وجدت الدولة على حافة الانهيار وبلا مؤسسات.. تحكمها جماعات مصالح

ذكر رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في مستهل حواره مع الأسبوعية الفرنسية «لوبوان»، بأن البلاد كانت على حافة الهاوية عندما تم انتخابه في 12 ديسمبر 2019، «ومن حسن الحظ حدثت هبّة شعبية وجاء الحراك الأصيل المبارك في 22 فيفري 2019، حيث مكّن ذلك من إيقاف انهيار الدولة وإلغاء العهدة الخامسة التي كانت ستمكن العصابة المنتفعة والتي استولت على صلاحيات رئيس الجمهورية من الاستمرار في حكم البلاد».

وأشار رئيس الجمهورية، إلى أن «مؤسسات الدولة لم تكن تحظى بالمصداقية والفعالية، حيث طغت مصالح جماعة أصحاب المال والمنافع الشخصية على مصالح الدولة»، وهو ما تطلب منه العمل بعد انتخابه على «إعادة بناء الجمهورية وما يتبعها من مؤسسات ديموقراطية» .

## مرضي لم يؤثر في أداء مهامي.. ولكنه أخّر برنامجي الإصلاحي

ونفى السيد الرئيس، أن يكون مرضه على إثر إصابته بفيروس «كوفيد 19» «قد أثر على أداء مهامه في إدارة شؤون البلاد خلال فترة تواجده بالخارج للعلاج، غير أنه اعترف في نفس الوقت بأن المرض عطّل برنامج الإصلاحات التي وعد بها، وقال «لقد نجحنا في أن نجعل مؤسسات الدولة تستمر في أداء مهامها وهو خير دليل على أننا نجحنا في إعادة الاعتبار لهذه المؤسسات».

## سجّلت بفخر وأنا مريض وفاء الجيش وعلى رأسه رئيس الفريق سعيد شنقريحة

كما أشار الرئيس إلى أنه تمكن من تقييم الوضع العام في البلاد والمشاريع التي تم إطلاقها، وذلك خلال فترة مرضه وعلاجه «فقد اعتقد البعض أنه كان الغرق- وأنتم تعرفون من يغادر السفينة في مثل هذه الحالات – لكنني لاحظت، بكل فخر، وفاء الجيش وعلى رأسه الفريق سعيد شنقريحة».

## في 2017 كنت على قناعة أن الجزائر كانت تتجه نحو الهاوية

وذكر الرئيس بمشواره المهني في خدمة الدولة، معتبرا أنه «بعد أن عمل ما يزيد عن 50 عامًا في خدمة الدولة»، منذ تخرجه من المدرسة الوطنية للإدارة في عام 1969، فإنه «من الصعب للغاية القيام بالمعارضة داخل النظام نفسه»، ومع ذلك، يقول «لقد فعلت ذلك.. تم إرسالي كوال إلى مناطق، حيث كانت هناك مشاكل كثيرة. وألصق بي اسم «الرجل الصلب»، لأنني لم أكن أتردد في قول ما أعتقده».

وتابع قائلا «لقد كنت فعلا على قناعة في 2017، بأن الجزائر كانت تتجه مباشرة إلى الهاوية، وأنه إذا استمر تدهور المؤسسات، فإن ذلك سيؤثر أيضًا على الدولة-القومية ذاتها، وليس السلطة وحدها».

## دفعت مع عائلتي في 2017 ثمن مبدئي القاضي بفصل المال عن السياسة

ليؤكد، في ذات الصدد، «كنا نشبه أكثر فأكثر، جمهورية من جمهوريات الموز، حيث كان كل شيء يتقرر في فيلا تقع في مرتفعات الجزائر العاصمة. فقد أصبحت المؤسسات شكلية بحتة، باستثناء الجيش الذي استطاع الحفاظ على مكانته»، لذلك كان علينا أن نتحرك وأعلنت، كوزير أول، أمام البرلمان، أن الخلاص سيأتي من الفصل بين المال والسلطة. ولقد دفعت أنا وعائلتي الثمن، لكن هذا يعد جزءا من مخاطر ممارسة السلطة».

## الجزائر مرّت بمرحلة كانت فيها مواجهة النظام فعلا خطوة قاتلة

واعتبر السيد الرئيس، في هذا السياق، أنه «عندما تبتلى السلطة بمصالح شخصية، فإنها تدافع عن نفسها بطريقتها الخاصة. ويمكن أن تصبح مهاجمة هذا النظام مميتة وخطيرة جدا».

## وصف الأوليغارشيا أرحم فالإدارة الجزائرية كانت بين أيادي مجموعة لصوص

واضاف السيد الرئيس، في ذات الصدد، أن «جزءًا من الإدارة، التي من المفترض أن تكون محايدة وتخدم المواطنين، وضعت نفسها في خدمة لوبيات الفساد، التي يطلق عليها خطأ «الأوليغارشية»، لأن الأمر يتعلق أكثر بمجموعة من اللصوص».

# لولا الجيش لصارت البلاد أسوأ من سوريا وليبيا

حرص رئيس الجمهورية، في حواره لأسبوعية «لوبوان» على الإشادة بقوة بدور الجيش الوطني الشعبي، واعتبر حضور هذه المؤسسة طبيعيا وإيجابيا، حيث فضّلت من البداية حماية سلمية الحراك الشعبي. واستطرد قائلا، «الجيش مؤسسة عصرية وذات احترافية ولولا ذلك لصارت وضعية البلاد أسوأ مما آلت إليه الأمور في كل من سوريا وليبيا»، مذكّرا بالدعوات التي صدرت عن بعض الديمقراطيين للجيش، بالتدخل عند انطلاق مسيرة الحراك الشعبي، ولكنه رفض واختار حماية سلمية الحراك».

ضمن هذا السياق، قال السيد الرئيس، «لو كانت مؤسسة الجيش تريد السلطة لفعلت ذلك خصوصا وأن ذلك كان مطلبا شعبيا من أجل وضع حد لمهزلة العهدة الخامسة، وإنقاذ مؤسسات الدولة من الانهيار، ولكنها رفضت الحكم ولن تفعل ذلك لأنها تؤمن وتلتزم بالشرعية».

وحرص الرئيس، على التذكير بأن «مؤسسة الجيش انسحبت نهائيا من الساحة السياسية منذ أواخر الثمانينيات.. وقد انتهت هذه الفترة التي كان فيها ضباط من الجيش يحوزون على العضوية في اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني»، قائلا في هذا الصدد «الجيش لم يعد يمارس السياسة».

سأحرص على مكافحة البيروقراطية بكل ما أملكه من قوة.. رئيس الجمهورية:

# ضرورة تكريس الشراكة على أساس الندية

كما أكد رئيس الجمهورية، على أن العلاقات «لا تبنى بمنطق الأسياد بل على أساس الندية»، قائلا في هذا الصدد «لديكم مصالح نعترف بها، وأنتم تدافعون عنها، ونحن لنا مصالح يجب أن ندافع عنها أيضا. كما يجب الخروج من خرافة أن المستثمرين الفرنسيين كان لهم حظ عاثر في الجزائر».

وذكر ببعض الأمثلة في شاكلة المجمعات الفرنسية «رونو» و«لوغراند» و«شنايدر»، الذين ازدهروا في الجزائر، «كما أن لافارج و«كنوف»، قاما حتى بالتصدير انطلاقا من الجزائر. بينما اكتسب بنك «بي ان بي باريبا» وشركة «أس جي» و«ناتكسيس» والقرض الفلاحي والشركة الفرنسية للطيران، حصصا في السوق، مضيفا أن ما يزيد عن 450 مؤسسة صغيرة ومتوسطة فرنسية تنشط بالجزائر، قبل أن يخلص الرئيس بالقول «بالنسبة للشراكة بين البلدين.. أعتقد أن الحصيلة سلبية».

## دربا من دروب المستحيل الاستثمار في الجزائر بعقلية فرض الحماية والوصاية على بلدنا

أوضح رئيس الجمهورية، بشأن ممارسة الأعمال ومقاييسها الخاصة باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بأن «بعض الدول تقبل بها، كونها لا تملك وسائل أخرى لاستحداث الشغل، الأمر الذي يجعلها تتحول إلى شبه محميات لدول أخرى، حيث يمكن على سبيل المثال منع مزاولة النشاط النقابي»، لكن تطبيق ذلك بالجزائر يعد «دربا من دروب المستحيل» لأن «هناك طلب دولة وحماية اجتماعية قوية بما يكفي، لكن الأمر غير مغري كثيرا».

وبخصوص القاعدة 51-49 التي تحكم الاستثمار الأجنبي والتي ألغيت بالنسبة لجزء هام من القطاعات وأبقي عليها استثنائيا بالنسبة للقطاعات الاستراتيجية أكد السيد الرئيس، أن هذه القاعدة، «لا تزعج أحدا»، عندما يتعلق الأمر بالاستثمار في مجال المحروقات، علاوة على أن الأمر يتعلق ببلد ميسور يتمتع بالملاءة المالية ويملك 45 مليون مستهلك».

Mi-avril, la cinquième session du Comité inter-gouvernemental de haut niveau franco-algérien (CIHN) a été reportée. Y a-t-il un agenda pour la reprise des contacts à un haut niveau?
La représentation française, composée au départ de dix ministres, avait été réduite à six, puis à quatre et enfin à deux ministres, pour discuter avec... dix ministres algériens!
Celui qui a pensé que cela pouvait se faire ainsi ne connaît rien ni à l'Algérie ni à la manière de travailler en bilatéral. La balle est dans le camp du gouvernement français pour organiser un autre rendez-vous.
Depuis le dernier CIHN, en décembre 2017, un seul projet économique (privé-privé) entre la France et l'Algérie, sur onze, a été concrétisé. Le dossier de Fusine Peugeot reste la tête morte ainsi que le partenariat entre Sanofi Pasteur et le groupe algérien Saidal... Comment redynamiser ces dossiers?
Je ne pense pas que le bilan soit aussi négatif. De plus, le CIHN n'est pas uniquement une rencontre d'affaires, nous nous réunissons aussi pour parler d'autres dossiers.
Notez que 80 % de l'activité de Sanofi en Afrique est réalisée en Algérie et il n'y a pas de contentieux avec cet associé. Le partenariat avec Saidal est en train de se concrétiser. Pour d'autres – comme Suez ou la RATP –, les partenariats battent de l'aile. Nous pourrions aller plus loin mais des lobbys français *liés nostalgiques de l'Algérie française et les réseaux mamarins, NDLR*), très puissants, criminalisent pratiquement le fait de travailler avec l'Algérie. C'est une réalité et pas un complexe de persécution.
Les relations ne se construisent pas de souverain à souverain, mais d'égal à égal. Vous avez des intérêts que nous reconnaissons, que vous défendez, et nous avons des intérêts que nous devons défendre. Il faut sortir du mythe que les investisseurs français ont été malheureux en Algérie. Renault, Legrand et Schneider ont prospéré. Lafarge et Knauf ont exporté. BNP, SG, Natexis, Crédit agricole, Air France... ont acquis des parts de marché aussi, plus de 450 PME françaises sont présentes en Algérie.
L'usine Peugeot va-t-elle ouvrir?
C'est un dossier en maturation. Le mérite de Peugeot, c'est de ne pas avoir accepté de verser de pot-de-vin *faute Bouteflika, NDLR*). Et pour cette raison, nous avons beaucoup de respect pour ce partenaire. Seulement, l'usine projette une production de 76 000 véhicules alors que l'Algérie consomme un minimum de 450 000 véhicules par an. Nous voulons aussi augmenter le

## مصنع "بيجو" في مرحلة النضج والشراكة بين "صيدال" و"سانوفي" قيد التجسيد

في سياق الحديث عن برامج ومشاريع الشراكة الاقتصادية، أشار رئيس الجمهورية، إلى أن ملف فتح مصنع «بيجو بالجزائر» هو في مرحلة النضج، في حين أن الشراكة بين «صيدال» و«سانوفي» يوجد قيد التجسيد.

وأوضح أن «الميزة الفارقة بخصوص «بيجو» هي أنه لم يقبل بدفع الرشوة. ولهذا السبب نكن لهذا الشريك الكثير من الاحترام». وأضاف أن مصنع «بيجو» يعتزم إنتاج 76 ألف سيارة في السنة فقط، في حين إن الجزائر تستهلك ما لا يقل عن 350 ألف سيارة في السنة. وذكر أن الجزائر تعتزم رفع نسبة الإدماج المتعلقة بهذه الصناعة إلى 35-30 في المائة.

ولدى تطرقه للشراكة بين مجمع «صيدال» والمجمع الفرنسي «سانوفي باستور»، أكد رئيس الجمهورية أن «80 في المائة من نشاط سانوفي في افريقيا يتم في الجزائر»، مضيفا أنه لا توجد «نزاعات مع هذا الشريك». وأقر بالصعوبات التي تواجه تجسيد الشراكة مع مؤسسات فرنسية أخرى مثل (سويز) و(أر أ تي بي)، حيث أوضح في هذا الشأن «كان بمقدورنا الذهاب بعيدا لكن جماعات ضغط فرنسية، أشد قوة، تجرم تقريبا العمل مع الجزائر. وهي حقيقة وليست عقدة اضطهاد».

## كل الإجراءات الضرورية اتخذت لطمأنة أرباب العمل الجزائريين

وعن سؤال حول الظروف التي ينشط فيها أرباب العمل الجزائريين، أجاب السيد الرئيس، بالقول «لقد بذلنا ما بوسعنا بل وأكثر لطمأنتهم.. لقد جمعنا مرتين أرباب العمل الجزائريين واتخذنا إجراءات في إطار قوانين المالية». وأضاف «الآن إذا كانت لأرباب العمل، أمور يلومون أنفسهم عليها فالذنب ليس ذنبي والعدالة اتخذت الوقت اللازم لمحاسبة المسؤولين عن نهب المال العام، لا نعبث في توجيه التهم لاحد».

## نرمي لاقتصاد يغطي إنتاج حاجياتنا

ولدى تطرقه لملف صناعة السيارات، تأسف الرئيس مرة أخرى للنموذج المطبق سابقا في الجزائر، حيث تم استيراد مجموعات (في مجال السيارات والصناعة الكهرومنزلية) لتركيبها بالجزائر «كلفت الدولة 3,5 مليار دولار لاستحداث بالكاد 400 منصب شغل»، قبل أن يردف قائلا «لقد قمنا بتزويد السوق بسيارات أبهظ ثمنا من تلك المستوردة.. وهو أمر منافي لقواعد الاقتصاد».

في ذات السياق، جدد السيد الرئيس، نداءه للمستثمرين الجادين الراغبين في الاستثمار في الصناعة الميكانيكية، مع احترام دفتر الشروط و ضمان نسب الإدماج المطلوبة. وأشار إلى أن «الراغبين في خوض مجال الصناعة الميكانيكية في ظل احترام دفتر الشروط مرحب بهم»، مؤكدا بقوله «بالنسبة للصناعات الخفيفة كالصناعة الكهرومنزلية، نسبة الإدماج يجب أن تبلغ في البداية 70 على الأقل». وخلص إلى القول إن «ما نصبوا اليه هو بناء اقتصاد تلبى فيه احتياجات بلادنا من خلال إنتاجنا الوطني».

## سأحرص على مكافحة البيروقراطية بكل ما أملكه من قوة

من جهة أخرى، أكد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، «أنه يعتزم مكافحة البيروقراطية بكل ما يملكه من قوة. حيث صرح قائلا «الوضع ليس بالكارثي إلى هذه الدرجة.. وإن كانت هناك بالفعل مشاكل وصعوبات، بل وأيضا حالات انسداد بسبب البيروقراطية التي سأحرص على مكافحتها بكل ما أملك من قوة». وأردف يقول «لقد بلغت رجال الأعمال والمؤسسات الناشئة بذلك، «البيروقراطية هي عدونا المشترك.. ما عدا ذلك فإن الناس مستمرون في العمل والاستثمار والبلاد لا تعرف حالة توقف».

## الجزائر ستحافظ على طابعها الاجتماعي لأنها إرادة الشهداء رحمهم الله

بخصوص إعادة النظر في سياسة الدعم العمومي أكد رئيس الجمهورية، على الشروع في تفكير وطني حول إصلاح هذه السياسة، يضم بشكل خاص النقابات والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمنتخبين، بعد إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية، مؤكدا أن الجزائر ستبقى دوما «دولة ذات طابع اجتماعي»، وأضاف في ذات الصدد، أن «المشروع جار إعداده، وأنا بصدد انتظار انتخاب المجالس من برلمان ومجالس محلية، لأجل الشروع في تفكير وطني، لاسيما مع النقابات والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمنتخبين»، مجددا التزام الدولة بالحفاظ على المكتسبات الاجتماعية التي كرّسها بيان أول نوفمبر 1954.

كما شدّد السيد الرئيس، على أن «الجزائر ستكون دولة اجتماعية على الدوام، ذلك لأنه مطلب أولئك الذين ضحوا من أجل هذا البلد، وقد دعا بيان أول نوفمبر 1954 إلى إنشاء دولة ديمقراطية واجتماعية.. تلكم هي أمنية شهدائنا». وأضاف يقول إن الدولة الاجتماعية ستبقى «مبدأ صالحا للطبقات المتوسطة والمستضعفة، لكن الأشد ثراء لن يكونوا معنيين بعد الآن بالدعم»، موضحا أنه في السنوات الأولى للاستقلال «كان المليونيرات يعدون على أصابع اليد الواحدة، أما اليوم فإن الجزائر تحصي منهم مئات الملياردريات».

# الرئيس: اغلاقنا للحدود ليس لمعاقبة المواطنين بل لحمايتهم

## لا ينبغي التنكر لإجلاء أزيد من 80 ألف من رعاياها عبر العالم

شدد السيد الرئيس على أن «اغلاقنا للحدود ليس لمعاقبة المواطنين بل لحمايتهم»، مذكرا أن الجزائر كانت أول بلد فرض تحاليل الكشف عن كوفيد في مطاراته واغلق رياض الأطفال والمدارس والمساجد ومنع الجماهير في الملاعب».

وأضاف: «اليوم نحصي حوالي 200 حالة يوميا في حين أن بلدانا أكثر تطورا تحصي 20.000 وحتى 30.000 حالة يوميا»، محذرا من «الفيروس الذي لا يزال موجودا في كل وقت ومن أن الأرقام يمكن أن ترتفع مجددا».

واعتبر أنه في «حال حصول ذلك سيلومنا الجزائريون عن بدء إعادة فتح الحدود»، مشيرا إلى أنه «في حال تدهور الوضع سنغلق الحدود مجددا».

ولدى تطرقه لعودة آلاف الجزائريين إلى البلد بعد فتح الحدود جزئيا في الفاتح يونيو، أوضح رئيس الجمهورية أن «فتح أو غلق الحدود يمليه المجلس العلمي حسب تطور الجائحة».

وذكر أنه حتى لما كانت الحدود مغلقة أجلت الجزائر «أزيد من 80.000 جزائري» وهذا على عاتق الدولة، مشيرا إلى أنه «ليس هناك أي بلد قام بذلك».

## إطلاق حملات تحسيسية كبرى للتلقيح

أعلن رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون عن إطلاق «حملات تحسيسية كبرى» حول التلقيح في إطار مكافحة جائحة فيروس كورونا.

و في حوار خص به الاسبوعية الفرنسية «لو بوان»، أوضح السيد الرئيس أن «وتيرة التلقيح تتماشى مع رغبة الجزائريين لأننا لا نريد أن نفرضه لكننا سنطلق حملات تحسيسية كبرى»، مضيفا أن كون الجزائر «لم تتأثر نسبيا كثيرا يجعل الناس يمتنعون عن التوجه لأخذ اللقاح».

وفي هذا السياق، ذكر أن «الجزائر شرعت في التلقيح في شهر يناير قبل كل البلدان الافريقية تقريبا. واللقاحات موجودة لمن يطلبونها».

voitures importées! Et tout cela pour créer à peine 400 emplois alors que le projet a coûté à l'État 3,5 milliards de dollars. Ça, ce n'est pas de l'économie! Ceux qui veulent se lancer dans la construction mécanique, en respectant les cahiers des charges, sont les bienvenus. Pour les industries légères, comme l'électroménager, l'intégration devraitêtre, au départ, d'au moins 70%.

Ce que nous voulons, c'est construire une économie dans laquelle les besoins de notre pays soient satisfaits par notre propre production.

**Des milliers d'Algériens attendent impatiemment leur retour en Algérie: après l'annonce de l'ouverture partielle du ciel prévue le 1er juin, quelles seront les prochaines étapes?**

L'ouverture ou la fermeture des frontières est dictée par le Conseil scientifique, suivant l'évolution de la pandémie. Si nous avons fermé les frontières, ce n'est pas pour sanctionner la population, mais pour la protéger. L'Algérie a été le premier pays à imposer les tests dans ses aéroports, à fermer les crèches, les écoles, les mosquées, à interdire le public dans les stades... Aujourd'hui, nous recensons environ 200 cas par jour, alors que des pays plus développés en sont à 20 000, voire 30 000 cas par jour. Mais le virus est là, et à tout moment, les chiffres peuvent remonter. Si cela arrive, les Algériens nous en voudront d'avoir commencé à rouvrir les frontières. Et si la situation se dégrade, nous refermerons.

Même avec les frontières fermées, nous avons rapatrié un peu plus de 80 000 Algériens. Aux frais de l'État. Aucun pays n'a fait ça.

**En parlant de la crise sanitaire, qu'en est-il du rythme des vaccinations? Y a-t-il eu un manque d'anticipation?**

L'Algérie a commencé à vacciner en janvier, avant presque tous les pays africains. Les vaccins sont justement là pourceux qui en font la demande. Quant au rythme de la vaccination, il suit le bon vouloir des Algériens, car nous ne voulons pas l'imposer. Mais nous allons lancer de grandes campagnes de sensibilisation, car le fait que l'Algérie ait été relativement peu impactée dissuade les gens d'aller se faire vacciner.

**L'Algérie se prépare à réformer sa politique de subvention des produits de première nécessité, avec un ciblage d'aides aux plus défavorisés: comment aborder ce virage dans un pays attaché au caractère social de son État?**

L'Algérie sera un État social advitam aeternam, parce que c'est une exigence de ceux qui se sont sacrifiés pour ce pays. La déclaration du 1er novembre 1954 préconisait la création d'un





# الرئيس: الجزائريون في إنتظار إعتراف شامل بجرائم فرنسا الإستعمارية

Exclusif. Le président algérien a reçu Kamel Daoud et Adlène Meddi pour un entretien exceptionnel. Relations avec la France, Macron, islamisme, Maroc, Turquie, Covid... Il n'a éludé aucun sujet.

PROPOS RECUEILLIS PAR KAMEL DAOUD ET ADLÈNE MEDDI

**alors que la Constitution interdit l'emprisonnement d'un journaliste qui exerce son métier?**

**Peut-on espérer une évolution positive de sa situation?**

Il a joué à tort un mauvais tour sur un sujet très sensible. Très grave.

**Le Parlement ne risque-t-il pas de se retrouver avec une majorité parlementaire – et donc gouvernementale – islamiste, comme au début des années 1990?**

Quelle est la définition de l'islamisme? L'islamisme en tant qu'idéologie, celle qui a tenté de s'imposer au début des années 1990 dans notre pays, n'existera plus jamais en Algérie. Maintenant, l'islam politique a-t-il bloqué le développement de pays comme la Turquie, la Tunisie, l'Égypte? Non. Cet islam politique-là ne me gêne pas, parce qu'il n'est pas au-dessus des lois de la République, qui s'appliquent à la lettre.

Pendant le Hirak, certains, y compris dans les rangs de ceux qui se prétendent démocrates, ont demandé à l'armée d'intervenir. Elle a refusé, préférant protéger le pacifisme du mouvement.

Si elle avait voulu prendre le pouvoir, elle l'aurait fait. C'était une demande populaire, le peuple l'appelait à faire cesser la comédie du cinquième mandat et la déliquescence de l'État. L'armée n'a pas pris le pouvoir et ne le prendra pas, parce qu'elle est légaliste.

**Les poursuites contre les oligarques ont traumatisé les milieux d'affaires en Algérie. Comment rassurer les patrons algériens?**

Nous avons déjà fait plus que le nécessaire pour les rassurer. Nous avons réuni, à deux reprises, les patrons algériens; nous avons pris

**« Macron a toute mon estime. C'est le plus éclairé d'entre tous. Les autres présidents avaient tous une histoire avec l'Algérie. »**

قد قال لجيسكار (الرئيس الفرنسي السابق) إننا نريد قلب الصفحة دون تمزيقها ولتحقيق ذلك يجب القيام بأفعال».

## نحن لسنا شعبا متسولا.. بل شعب فخور يُبجّل شهداءه

وردا عن سؤال متعلق «بالتعويضات» التي يجب أن تقدمها فرنسا، لاسيما فيما يخص التجارب النّووية التي قامت بها في الجنوب الجزائري ومخلفاتها، أكد السيد الرئيس، «نقدس شهداءنا كثيرا إلى درجة أن التعويض المالي سيكون بمثابة إهانة. فنحن لسنا شعبا متسولا،، نحن شعب فخور يُبجّل شهداءه».

## الطرف الفرنسي مطالب بتنظيف المواقع النووية

وطالب، في هذا الصدد، فرنسا «بتنظيف المواقع النّووية»، مؤكدا أن هذه العملية «قطعت شوطا كبيرا لأن التلوث الإشعاعي ما زال يخلّف ضحايا إلى غاية اليوم». واستطرد الرئيس، بقوله «فلتقم فرنسا بعلاج ضحايا التجارب النّووية،، فالعالم احتشد من أجل كارثة تشيرنوبيل، في حين أن التجارب النّووية في الجزائر تثير ردود أفعال قليلة بالرغم من أنها حدثت علنا وبالقرب من التجمعات السكنية».

## بنيامين ستورا حرر تقريرا وجهه لرئيسه

ولدى تطرقه لتقرير بنيامين ستورا، حول الاستعمار أوضح رئيس الجمهورية، أن «ستورا مؤرخ لم يتماد أبدا» وكان «دائما قريبا من الحقيقة»، مضيفا أنه «حرر تقريرا وجهه لرئيسه، لكنه لم يُرسل لنا».

## الرئيس ماكرون كان الأبعد في هذا الموضوع

وفي مقارنة بين مبادرات الرؤساء الفرنسيين القدماء وما فعله ايمانويل ماكرون اليوم، أقر السيد الرئيس أن «الرئيس ماكرون كان الأبعد في هذا الموضوع».

وأشار بقوله «نعم، ينبغي التذكير بذلك وتسجيله. وأنا أعرب للرئيس ماكرون عن كل تقديري. فهو الأكثر استنارة من بينهم جميعا. كان للرؤساء الآخرين جميعا تاريخ يربطهم بالجزائر». والقى السيد الرئيس اللوم على أولئك الذين «ينتقدون سياسة ماكرون تجاه الجزائر» قائلا «انهم يشكلون أقلية صغيرة».

وأكد رئيس الجمهورية «أنهم يحتفظون بأذنابهم، لكنهم منبوذون من طرف الرأي العام الفرنسي، لأن غالبية الشباب الفرنسي اليوم معنيين بدرجة أقل بالتاريخ الجزائري»، معتبرا أنه «إذا لم تتوصل الجزائر وفرنسا إلى مد جسور التواصل القوية بين البلدين تحت رئاسة ماكرون، فإن ذلك لن يتحقق أبدا، و سيحتفظ بلدانا على مر الدوام بالحقد المتبادل».

## الإعتراف هو شكل من أشكال الإعتذار

وفي سؤال حول الاصرار على «الاعتراف بالجرائم بدل الاعتذار»، أجاب رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون بأن «الاعتراف هو شكل من أشكال الاعتذار».

أكد رئيس الجمهورية، أن الجزائريين ينتظرون «اعترافا كاملا بكل الجرائم التي اقترفتها فرنسا الاستعمارية»، مؤكدا أن الاعتراف بجرائمها يعد شكلا من أشكال الاعتذار.

وذكر، في هذا السياق، بأنه «في تاريخ الاستعمار كانت هنالك ثلاث مراحل مؤلمة بالنسبة للجزائر»، مشيرا إلى «بداية الاستعمار مع إبادة دامت أربعين سنة لقبائل عن بكرة أبيها وقرى كاملة أبيدت ومحارق اقترفت. ثم أتت بعدها مرحلة النّهب حيث تمت مصادرة أراضي الجزائريين لتوزع على الأوروبيين». كما ذكر بـ«فظائع 8 ماي 1945 حيث سقط 45000 شهيد ثم حرب التحرير عندما حمل الجزائريون السلاح لتحرير البلاد».

## ما نريده هو تضميد جراح الذاكرة والإعتراف بها وإنهاء الخرافة

وأوضح السيد الرئيس، أن «كل هذا لا يعني جيل الرئيس ماكرون، ولا جيل المثقفين الفرنسيين الذين لا لوم عليهم»، وأشار إلى أن «الاعتراف بهذه الأفعال مهم للغاية،» متسائلا في ذات الصدد، «لماذا التمسك بالاعتراف بما تعرض له الأرمن واليهود ويتم تجاهل ما وقع في الجزائر؟».

وأكد رئيس الجمهورية، أن «ما نريده هو تضميد جراح الذاكرة والاعتراف بها. لنخرج من خرافة أن الجزائر أرض مباحة جلب الاستعمار لها الحضارة»، مشددا على أنه «ليست فرنسا فولتير وفرنسا التنوير التي نحكم عليها بل فرنسا الاستعمارية».

## تسوية المسائل الخلافية ستتيح صداقة مستدامة بين الأمتين

وأضاف رئيس الجمهورية، «لن ننسى أبدا العديد من الفرنسيين الذين التحقوا بمعركة الجزائريين واليوم ننحني أمام أرواحهم»، واعتبر تسوية المسائل الخلافية ستتيح «صداقة مستدامة بين الأمتين»، مذكرا في هذا الصدد «أن الرئيس الجزائري هواري بومدين، «كان

جدد موقف الجزائر بخصوص القضايا الدولية.. رئيس الجمهورية:

# الجامعة العربية بحاجة إلى إصلاح كامل

جدد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خلال المقابلة التأكيد على موقف الجزائر بخصوص عدد من القضايا الدولية، لاسيما القضية الصحراوية، الفلسطينية والوضع في دولة مالي، إلى جانب الحاجة الماسة لإجراء إصلاح كامل لجامعة الدول العربية.

## هناك جيل في الصحراء الغربية أشرس من أجداده ويتطلع لتحرير أرضه

وقال السيد الرئيس، بخصوص النزاع في الصحراء الغربية أنه «يتعين على المغرب العودة بسرعة إلى حل مقبول، يتوافق مع القانون الدولي»، فيما يتعلق بالنزاع في الصحراء الغربية، مشيرا، إلى أنه «قد سبق له وأن عبر قبل ثمانية أشهر لعدد من السفراء عن مخاوفه من «عودة جبهة البوليزاريو لحمل السلاح مرة أخرى، ومن أن صداما خطيرا قد يغير الوضع»، حيث أوضح أن «شباب الصحراء الغربية لا يشبهون شيوخها، فقد ولدوا في مخيمات تندوف وهم الآن في الأربعين من العمر، يرفضون هذا الوضع ويريدون استعادة أراضيهم». وبخصوص فتح عدد من الدول قنصليات لها في الأراضي الصحراوية المحتلة، أكد السيد الرئيس، أن «البعض يعتقد أنه بفتح قنصليات، يغلق ملف الصحراء الغربية، لكنهم مخطئون في ذلك».

وحول الموقف المنتظر من الرئيس الأمريكي الحالي، السيد جو بايدن، بخصوص اعتراف الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، بـ»السيادة» المزعومة للمغرب على الصحراء الغربية، تساءل رئيس الجمهورية قائلا: «كيف يمكن أن نفكر في تقديم أرض بأكملها وبكافة سكانها لملك أين احترام الشعوب؟» قبل أن يؤكد أن «هذا الاعتراف لا يعني أي شيء. فجميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالصحراء الغربية مقدمة من الولايات المتحدة. لا يمكننا العودة لفظيا عن كل ما فعلته واشنطن لإرضاء ملك».

وتساءل السيد الرئيس، في ذت الصدد، «لماذا يرفض المغرب استفتاء تقرير المصير»، ليجيب «إنهم يغيرون الواقع الاثني (تغيير التشكيلة الديموغرافية) وهذا له تداعيات، بحيث أنه يجعل الصحراويين داخل الصحراء الغربية أقلية مقارنة بالمغاربة الذين استقروا هناك.. في حالة التصويت لتقرير المصير، فإن المغاربة الذين يعيشون في الأراضي الصحراوية سيصوتون من أجل الاستقلال لأنهم لن يرغبوا في أن يكونوا مجددا رعايا للملك»، وقال إنه «من المفارقة أن تكون لديك أغلبية مغربية وأن ترفض التصويت على تقرير المصير».

## لا يمكن فتح الحدود مع طرف يهاجمك بشكل يومي

وفيما يتعلق بالعلاقات الجزائرية–المغربية، في سياق النزاع في الصحراء الغربية، أكد السيد الرئيس أن «الدور المشرف في هذه العلاقات يعود للجزائر. والقطيعة مع المغرب (وأنا أتحدث عن النظام الملكي، وليس عن الشعب المغربي الذي نحترمه)، يعود لفترة طويلة حتى أصبح أمرا مألوفا».

وأوضح أن «الصحراء الغربية كانت دائما موضع خلاف بين الجزائر والمغرب، ولكنها ليست سببا للحرب، وعلى المغرب الاحتكام للعقل: عدوه، مثلما هو الحال بالنسبة للجزائر، هو التخلف، والجزائر الأن في صدد التشييد، سواء بوجود المغرب أو بدونه».

ولفت في هذا الخصوص إلى أن «المغرب كان دائما هو المعتدي» قبل أن يؤكد قائلا «لن نهاجم جيراننا أبدا. سوف نرد إذا تعرضنا لهجوم، لكني أشك في أن يحاول المغرب ذلك، في ظل ما هو عليه ميزان القوى».

وحول مسألة الحدود المغلقة مع المغرب، أكد رئيس الجمهورية أنه «لا يمكن فتح الحدود مع طرف آخر يهاجمك بشكل يومي».

## والتطبيع مع إسرائيل مرهون بإقامة دولة فلسطينية

وردا على سؤال حول مسألة تطبيع عدد من الدول لعلاقاتها مع الكيان الصهيوني، أكد رئيس الجمهورية، أن «كل دولة حرة في تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، لكن الجزائر لن تفعل ذلك حتى تكون هناك دولة فلسطينية».

وأشار في هذا الصدد، إلى أن «هناك خطة سلام التزمت بها كل الدول العربية، ألا وهي: الأراضي مقابل السلام».

## الجامعة العربية بحاجة إلى إصلاح كامل

وتأسف السيد الرئيس لكون أنه «لم يعد هناك أي تماسك (عربي)»، مشددا في ذات السياق، على أن «الجامعة العربية بحاجة إلى إصلاح كامل، وهو ما نطالب به (الجزائر) منذ ثلاثين عاما».

## الحل في مالي لا يكمن في مشاركة الجيش الجزائري

وردا على سؤال بخصوص احتمال مشاركة الجيش الجزائري خارج حدود البلاد، لا سيما في مالي، ذكّر رئيس الجمهورية بأن «الدستور الجزائري يسمح الآن بهذا النوع من التدخل، غير أن الحل لا يكمن هنا»، وأضاف قائلا: «من خلال اتفاق الجزائر. نحن هنا لمساعدة باماكو، وهو ما نقوم به بالفعل عبر تدريب الجنود الماليين».

## العلاقات التركية في المنطقة المغاربية لا تزعجنا وتربطنا بها علاقة جيدة

على صعيد آخر، أوضح رئيس الجمهورية، أن «الخلاف بين تركيا وبعض الدول العربية، يرتبط بشكل أساسي بقضية الإخوان المسلمين»، قبل أن يؤكد أن «الجزائر تتمتع بعلاقات ممتازة مع الأتراك، الذين استثمروا قرابة 5 مليارات دولار في الجزائر دون أي مطالب سياسية في المقابل. وأولئك الذين أزعجتهم هذه العلاقة ما عليهم إلا أن يأتوا ويستثمروا عندنا».

## رئيس الجمهورية بشأن مكافحة الإرهاب: تجربة الجزائر رائدة

وفيما يتعلق بملف مكافحة الإرهاب، أوضح السيد الرئيس، أن «في إفريقيا وفي العالم العربي نحن قادة في مكافحة الإرهاب. وقد استفادت جميع الدول الغربية من هذه الخبرة، بما في ذلك الولايات المتحدة. لقد جنبنا فرنسا وبلجيكا وغيرهما، المآسي. نحن نفضل الحفاظ على سرية هذا التعاون، لأنه يتعلق بحماية أرواح بشرية في أوروبا وفي كل مكان».

## قوة مجموعة دول الساحل الخمس (جي5) وقوة (برخان).. حلول جزئية

أما عما إذا كانت قوة مجموعة دول الساحل الخمس (جي5) ترقى إلى مستوى مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، أكد رئيس الجمهورية أن «قوة مجموعة دول الساحل الخمس يمكن أن تكون أكثر فعالية، في حال توفر لها المزيد من الموارد (...)»، قبل أن يضيف قائلا: «أعتقد أيضا أن قوة مجموعة دول الساحل الخمس (جي5) وقوة (برخان) – الفرنسية» هي حلول جزئية». وأشار إلى، أن منطقة «الساحل تتكون من دول يقع على عاتق الجزائر الالتزام بالمساعدة في إعادة بنائها. إنه ليس مجرد برنامج لمكافحة الإرهاب».

## الجزائر بلد يسهل العيش فيه

على صعيد آخر، أشار رئيس الجمهورية إلى أن الجزائر بلد «يسهل العيش فيه» وأن «ثقافة التضامن لدينا استثنائية، كما رأينا ذلك خلال الأزمة الصحية: حيث ضاعف المواطنون المبادرات لمساعدة بعضهم البعض». كما أشار إلى أن الصحة والتعليم في الجزائر «مجانيان» وأنه «مقارنة بالدول المجاورة، كان لدينا عدد قليل من المجندين في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية، ولدينا عدد أقل من الحراقة، وفقًا لإحصاءات مراكز الاحتجاز في إسبانيا وإيطاليا».

وختم رئيس الجمهورية حديثه بالقول «يمكن أن نكون سعداء، لكن علينا أن نتحلى بالشجاعة لرؤية بلدنا بشكل مختلف.

# بكل قوة وصراحة.. أهم القضايا الوطنية والاقليمية في صلب حـــوار الرئيس تبون لقناة الجزيرة

**أجرى رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، مقابلة صحفية مع قناة "الجزيرة" القطرية، بثت مساء يوم الثلاثاء 6 جوان 2021، تطرق فيها الى الحراك المبارك الاصلي الذي انقذ الجزائر من "كارثة حقيقية، واضحة المعالم ووصل تقهقر الدولة الى درجة الذوبان" والذي انتصر "بفضل سلميته".**

**وتطرق الرئيس تبون الى عدد من الملفات العربية في مقدمتها القضية الفلسطينية والقضية الصحراوية وكذا الملف الليبي والمالي، والعلاقة الجزائرية الفرنسية.**

**وهذا ملخص ما صرح به السيد الرئيس..**

## في الشأن الداخلي..

رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون:

### الحراك "المبارك الأصيل" أنقذ الدولة من "الذوبان" والمسيرات الاخيرة "مجهولة الهوية"

أكد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في مقابلة صحفية مع قناة "الجزيرة" القطرية، أن الحراك "المبارك الأصيل" أنقذ الجزائر من كارثة واضحة المعالم"، مشيرا الى أن "تقهقر الدولة الجزائرية بلغ درجة الذوبان" والدولة كانت "تحت سيطرة عصابة".

وأضاف السيد الرئيس أن "13 مليون جزائري أنقذوا الجزائر من العهدة الخامسة وتمديد الرابعة" في إشارة الى حراك 22 فبراير 2019، مؤكدا أن "العصابة كانت ترغب في استغلال مرض الرئيس السابق للاستيلاء على السلطة لخمس سنوات أخرى، وتنهب ما تبقى من أموال الدولة، وربما كانت الأمور تنتهي بصورة عنيفة".

وقال، في هذا الصدد، أنه "بفضل وعي الشعب، الذي أدرك أن التغيير يأتي من الداخل وليس بالعنف أو الدم، تمكنت الجزائر من تجاوز مرحلة الخطر".

وأوضح الرئيس تبون أن "المسيرات الأخيرة مجهولة الهوية وغير موحدة لا فكريا ولا في المطالب ولا في الشعارات"، لافتا الى أن "خمسين ولاية جزائرية لا تشهد أي مسيرات في الفترة الأخيرة".

وبعد أن ذكر بأن الجزائر"شهدت أول ربيع عربي في أحداث أكتوبر 1988"، أكد رئيس الدولة أن الجزائر"تخلصت من الإسلام الإيديولوجي إلى غير رجعة"، وأن "التيار الإسلامي الناشط في الجزائر يختلف عن باقي التيارات الإسلامية في الدول الأخرى".

كما شدد بالمناسبة على أن "الحراك الأصيل انتصر بفضل سلميته تحت حماية مصالح الأمن والجيش".

ولدى تطرقه الى حجم الفساد الذي تم تسجيله خلال الفترة التي سبقت حراك 22 فبراير 2019، قال رئيس الجمهورية بأن "العصابة سرقت مئات الملايير من الدولارات وحولتها إلى الخارج، بعضها ظاهر وبعضها الآخر غير ظاهر".

وأشار في ذات السياق الى أن "حجم الفساد في الفترة السابقة كان كبيرا وإلى اليوم مازلنا نكتشف امتداداته الظاهرة وغير الظاهرة"، لافتا الى أن الدولة "استثمرت ما يقارب 1000 مليار دولار من بداية الألفينيات"، مؤكدا أن "خمسين شخصا فقط احتكروا الاستيراد في الحقبة الماضية وكانت لديهم السلطة المطلقة والقرار في اختيار من يحق له الاستثمار في الجزائر" وأن "الفساد كان عاما على كل المستويات وتحول في فترة ما إلى تقليد من تقاليد الدولة".

وأكد الرئيس تبون أن "العدالة حجزت واسترجعت جميع الممتلكات الظاهرة للعصابة وإرجاعها إلى خزينة الدولة"، معربا عن أمله في أن تعمل الدول الصديقة في أوروبا والعالم على "مساعدة الجزائر في اكتشاف واسترجاع الأموال.

### الجيش الجزائري بعيد عن السياسية وهو "جاهز لأي طارئ"

أوضح السيد الرئيس أن الجزائر تسعى "لتقوية جيشها بشكل أكبر"، مؤكدا، في هذا السياق، أن المناورات العسكرية الاخيرة للجيش الوطني الشعبي تندرج "في اطار مهنيته وجاهزيته لأي طارئ".

وأبرز رئيس الجمهورية، في السياق ذاته، أن "الجيش الوطني الشعبي ابتعد عن السياسية منذ 15 سنة" تقريبا، مشيرا الى أن "الجيش الجزائري مؤسسة دستورية تقدس دستور الدولة".

وجدد بالمناسبة التأكيد على أن العلاقة بين "الرئاسة والجيش هي علاقة طبيعية وليس هناك مشكل".

ولفت الرئيس تبون الى أن "الجيش الوطني الشعبي مؤسسة دستورية يقدس الدستور وهو حامي الحمى"، مشيرا الى انه تم الحفاظ على استقرار البلاد "بفضل قوة الجيش".

وذكر في هذا الشأن بأن "الجزائر ليس لها مديونية خارجية ومواقفها مستقلة ونظامها الاجتماعي مدستر"، مذكرا بالمكاسب المحققة في هذا المجال على غرار "دعم المواد الأساسية ومجانية الطب والتعليم" الأمر الذي يسمح –مثلما قال– "بالعيش الكريم للمواطن".

### أخطأ من قال إن الجزائر ستسقط بعد سوريا

وأعتبر في هذا الموضوع أن "الاستقرار مستمر في الجزائر، بفضل قوة جيشها"، وأنه قد "أخطأ من قال إن الجزائر ستسقط بعد سوريا".

ويرى الرئيس ان "مثل هذا السلوك يهدف إلى تطويق الجزائر لتسهيل اختراقها ولهذا السبب نسعى إلى تقوية جيشنا بشكل أكبر"، مشيرا الى أن المناورات العسكرية للجيش في الفترة الأخيرة جاءت "لضمان جاهزيته لأي طارئ".

## وفي الشأن العربي والإقليمي..

### رئيس الجمهورية: الجزائر تحمل مشعل الشعوب المضطهدة ولذلك يريدون اسكاتها

أكد رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، أن الجزائر تحمل مشعل فلسطين والصحراء الغربية وباقي الشعوب المضطهدة ولذلك يريدون اسكات صوتها.

وأبرز السيد تبون، أن الجزائر "مستهدفة منذ القدم" لأنها" تصدت لكل المؤامرات التي تحيط بالعالم العربي"، لافتا في السياق أنها "كانت الجمهورية الوحيدة التي ظلت صامدة في ظل التخريب الذي شهدته باقي الدول العربية التي عانت ما يعرف بالربيع العربي.

واسترسل في ذات السياق قائلا: " نحن مستهدفون أيضا لأننا بلد لا مديونية خارجية عليه وبالتالي مستقل القرار وصاحب سيادة".

## قضية الصحراء الغربية.. هي اليوم على مستوى اللجنة الأممية لتصفية الاستعمار

جدد الرئيس تبون التأكيد على أن "الجزائر ليس لديها اي مشكل مع الجار المغرب لكن يبدو ان المغرب لديه مشاكل مع الجزائر" داعيا لهذا الغرض المملكة المغربية "للجلوس الى طاولة الحوار لتطرح مشاكلها أما قضية الصحراء الغربية فهي ليست وليدة اليوم" بل منذ 40 سنة وهي اليوم على مستوى اللجنة الأممية لتصفية الاستعمار، مبرزا أن الأمم المتحدة تعتبر الصحراء الغربية "مستعمرة"، ولديها قوات في المنطقة المتمثلة في بعثة الامم المتحدة لتنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية "المينورسو".

وللفصل في هذا الموضوع، شدد الرئيس تبون على ان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية عضو مؤسس للاتحاد الإفريقي وكانت عضو من قبل في منظمة الوحدة الافريقية، مذكرا بأن هناك 75 دولة تعترف بالجمهورية الصحراوية.

مؤكدا، في ذات السياق، على أن "موقف الجزائر ثابت ولم يتغير من قضية الصحراء الغربية ولن تقبل بالامر الواقع مهما كانت الظروف".

وعن مسألة استقبال الجزائر للرئيس الصحراوي، ابراهيم غالي، صرح السيد تبون انه استقبل الزعيم الصحراوي "من قبل كرجل سياسي تم انتخابه من قبل الشعب الصحراوي" .

كما ذكر في هذا الشأن، أن الجزائر كانت لديها في السنوات الماضية علاقات طيبة مع جارتها المغربية وكانت الحدود مفتوحة بين البلدين".

## موقف الجزائر إزاء القضية الفلسطينية لا يتغير بالتقادم ولا بالتخاذل

شدد رئيس الجمهورية على أن موقف الجزائر ثابت "لا يتغير بالتقادم ولا بالتخاذل"، مذكرا بالاتفاق الموجود على مستوى الجامعة العربية، حيث اتفق كل العرب على "الأرض مقابل السلام، بما يعني قيام دولة فلسطين وبعدها السلم مع المحتل"، لكن، يقول الرئيس، أن اليوم "لا يوجد لا سلام ولا أرض"، مما يدعو للتساؤل عن جدوى التطبيع.

## لا أطماع للجزائر في ليبيا ومالي

وفيما يتعلق بالأزمة الليبية، ذكر رئيس الجمهورية أن الجزائر رفضت أن تكون طرابلس "أول عاصمة مغاربية وافريقية تقع بين أيدي مرتزقة، ولو حدث ذلك لكنا تدخلنا بصفة أو بأخرى، ولما كنا لنظل مكتوفي الأيدي"، مردفا "لما قلنا طرابلس خط أحمر حقيقة هي كذلك، ووصلت رسالتنا ولم يتم احتلالها".

وأوضح السيد تبون، أن الجزائر بعد ان غابت لسنوات عن الساحة الدبلوماسية عادت اليوم بفعالية، قائلا انها طالبت في مؤتمر برلين بتنظيم انتخابات عامة في ليبيا، تحت إشراف الأمم المتحدة لتكون بمثابة انطلاقة لدولة عصرية.

وأشار الرئيس تبون، إلى أن الأشقاء الليبيين "طلبوا رسميا أن تتم عملية المصالحة الليبية في الجزائر، وهذا ما أكده رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة، في زيارته الأخيرة، وهو أمر يشرفنا، لان الأشقاء الليبيين يعون جيدا ان الجزائر ليست لديها اي مطامع، ما عدا رد الجميل للشعب الليبي الذي وقف معنا أثناء الثورة المقدسة".

وعن الوضع في مالي، قال رئيس الجمهورية إنه "منذ استقلال الجزائر عام 1962، ونحن نتكفل بمشاكل مالي، كجيران وأشقاء، ففيها توجد قبائل نصفها جزائرية والنصف الآخر مالية، وهناك مشكل الشمال والجنوب المطروح بحدة"، مردفا "كنا دوما نتكفل بحسن نية، ولا نطالب بأي شيء في المقابل".

وأضاف "يبدو أن مالي مندرج في طوق الجزائر، فمالي والساحل بصفة عامة تزعزع بعدما حصل في ليبيا، وهناك قوافل طويلة وعريضة حاملة لسلاح ثقيل وخفيف متجهة نحو الساحل، تمثل عصابات تم رصدها بالأقمار الصناعية، لكن لم يقم أحد بإيقافها"، الأمر الذي يعني "تطويق الجزائر (...) لكن جيشنا مقدس وقوي، ويتقوى أكثر".

## ثلاث لوبيات بفرنسا ضد تسوية ملف الذاكرة مع الجزائر

أما بخصوص العلاقات مع فرنسا، أوضح رئيس الجمهورية أنه توجد في فرنسا "ثلاثة لوبيات، لا يتوافق أحدهم مع الآخر، وكل واحد يتخذ قراراته، اللوبي الأول يضم المعمرين الذين غادروا الجزائر بعد الاستقلال وقاموا بتغذية أحفادهم بروح الكراهية للجزائر والجنة التي فقدوها، والثاني يضم أناسا انتقاميين معهم ما كان يسمى بمنظمة الجيش السري التي قتلت الجزائريين، ولاتزال موجودة الى الآن في فرنسا، أما الثالث فيتكون من جزائريين اختاروا آنذاك الوقوف مع فرنسا".

وبشأن افتتاحية يومية "لوموند" الفرنسية المخصصة للجزائر، قال السيد عبد المجيد تبون إن المثل القائل "إذا أنت أكرمت اللئيم تمردا"، ينطبق عليها، مفسرا "يومية لوموند كانت ممنوعة في الجزائر، ومنذ رحيل مؤسسها هوبير بوف مري، انحرفت تماما،".

وأشار في هذا الصدد أنه هو الذي قام بإعادة هذه الجريدة إلى الجزائر" إلا أنها قامت "بعض اليد التي امتدت إليها، عن طريق نشر الأكاذيب، فالجزائر ليست تلك التي تتحدث عنها يومية لوموند".

## الإتصال الرئاسي
# اسلوب عصري و ثوري

بقلم سليم رباحي

مدير دراسات، مكلف بالاتصال بمجلس الأمة

منذ انتخابه كقاضي أول للبلاد اثر الانتخابات الرئاسية التاريخية التي شهدتها البلاد في 12 ديسمبر 2019، سعى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، دون هوادة و دون تردد او تأخير على تجسيد التزاماته الانتخابية الأربع و الخمسين في اطار ديناميكية ذات وتيرة متزنة لا بطيئة و لا متسارعة، مؤكدا بذلك حرصه الشديد على ايصال الجزائر الى بر الأمان و تحقيق اكبر واسمى التزام إتخذه امام الشعب خلال الحملة الانتخابية التي سلفت رئاسيات 2019 ألا وهو بناء الجزائر الجديدة.

ومن اجل تجسيد هذا الهدف الأسمى، عمل السيد رئيس الجمهورية على احداث قطيعة تامة و كاملة مع كل ممارسات الماضي والعادات التي تمت "ترقيتها" الى قواعد عمل وتعامل على مستوى اعلى هرم في السلطة، محدثا بذلك ثورة في قواعد التعامل و مذيبا جبل الجليد الذي تم تشييده بين المسؤول والمواطن. و اصدق دليل تعبيرا على ذلك، هو قيام السيد رئيس الجمهورية بانهاء العمل بقانون الصمت الذي شكل دوما السمة الأبرز لنظام الحكم في الجزائر، اذ ان كل شيء كان يقرر ويعتمد في السر وبعيدا عن الشعب الذي هو المصدر الحقيقي والوحيد لكل سلطة و شرعية و هي الصفة والامتياز اللذان عمل السيد عبد المجيد تبون على اعادتهما لاصحابها الشرعيين، المواطنون بمختلف أطيافهم دون اقصاء او تقليص بعيدا عن الشعارات الجوفاء والنصوص والقرارات و الخطب الرنانة التي كانت تبقى حبرا على ورق او حبيسة الأدراج.

بتبنيه لطريقة العمل هذه، اسس السيد عبد المجيد تبون و لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة، لاسلوب عمل جديد مبني على ثنائية التشاور و الاتصال. و ليس اصدق تعبيرا على هذه الطريقة الجديدة في التعامل من سعيه الى استشارة المجتمع المدني و السياسي حول مشروع تعديل الدستور اخذا بعين الاعتبار مقترحاتهم و ملاحظاتهم قبل صياغة النص النهائي الذي عرض على الاستفتاء الشعبي، و هذا اسلوب مغاير تماما للتعديلات الدستورية التي سبقته و التي تمت بمعزل عن الشعب.

ما يميز الرئيس عبد المجيد تبون هو حسه الاتصالي العالي. اذ يعمل عن قناعة و في إطار إحترام قواعد الممارسة الديمقراطية والتزاماته الانتخابية و خاصة تواضعا منه و احتراما للشعب الذي منحه ثقته، على جعل الجزائريات و الجزائريين على اطلاع بكل ما يتعلق بمؤسسة رئاسة الجمهورية خصوصا و البلاد عموما. معتمدا على لغة صريحة و مباشرة، لا يتوانى السيد رئيس الجمهورية في التعبير بكل عفوية و دون تحفظ عن ارائه و مواقفه فيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بالشأن الوطني و الجهوي و الأقليمي و الدولي ودون اي لبس.

في هذا الشأن، يمكن القول ودون مغالاة او مزايدة، بأن السيد عبد المجيد تبون رسخ نظام اتصالي جديد على مستوى رئاسة الجمهورية. وهي المؤسسة التي عودت المواطنات و المواطنين على اصدار لبيانات والمعلومات بطريقة شحيحة و خالية من اي معطيات او تفاصيل في اسلوب ستاليني لا يتناسب و النهج الديمقراطي الذي كان يتغنى به المسؤولون انذاك. اسلوب اعلامي اكثر منه اتصالي اذ ان المعلومة تسير في اتجاه واحد من باب "لا نريكم الا ما نرى" او ما نريد لكم نحن ان تروا.

وحتى تتلازم الافعال والأقوال، حرص السيد رئيس الجمهورية على الجزائريين بصفة دورية و بصراحة تامة على اطلاع الشعب الجزائري بتطورات حالته الصحية اثر اصابته بعدوى كورونا. طريقة الاتصال هذه، انهت و بصفة سرمدية سابقتها كما قطعت الطريق أمام كل التأويلات والإشاعات ، وأمام دعاة الفتنة و صناع الأخبار المغرضة والمغلوطة وكل من اعتادوا الاصطياد في المياه العكرة من اعداء الوطن في الداخل و الخارج.

الجديد ايضا الذي ادخله السيد عبد المجيد تبون على اسلوب اتصال رئاسة الجمهورية هو اللقاءات الشهرية التي دأب منذ توليه منصبه على عقدها مع وسائل الاعلام الوطنية العمومية و الخاصة و ذلك من أجل الحفاظ على التواصل مع الشعب و اطلاعه و من خلاله الرأي العام الدولي، بكل ما يتعلق بسياسة البلاد من قرارات ومشاريع وانجازات و كذا عثرات معتمدا لغة صريحة و بسيطة في متناول الجميع. هذه اللقاءات تشكل منهجية جديدة في الاتصال الرسمي عامة و الرئاسي خاصة الذي حصر لسنوات في بيانات مطولة و مبهمة او رسائل ظرفية مناسباتية لا تسمن و لا تغني من جوع، اذ يبقى متلقيها فاقدا للمعلومة و بعيدا عن الخبر الرسمي.

بالإضافة الى الاصلاح العميق الذي احدثه على مستوى الاتصال المؤسساتي عكف السيد رئيس الجمهورية على الرفع من مستوى اداء الاعلام العمومي خاصة السمعي البصري منه، بإنشاء قنوات موضوعاتية تلبية لمطلب شعبي و حاجات مجتمعية على غرار قناتي الذاكرة و المعرفة. كما عمل على تقنين الاعلام الالكتروني تماشيا مع متطلبات العصر الذي جعل التطور التكنولوجي الذي يعرفه هذا النوع من وسائل الاتصال هي الأكثر تداولا و استعمالا خاصة في اوساط الشباب، هاته الفئة من المجتمع التي يوليها السيد عبد المجيد تبون عناية خاصة جاعلا منها دعامة بناء الجزائر الجديدة.

# رئيس الجمهورية يجسد كبرى إصلاحاته..

## يعدل الدستور..

لدى أدائه اليمين رئيساً للبلاد في 19 ديسمبر 2019، تعهّد رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون بتعديل دستور 1996، ومَدّ يده إلى "الحراك المبارك" لبلورة خامس دستور على درب الانتقال إلى الجزائر الجديدة، وشكّل الاستفتاء على تعديل الدستور في الفاتح نوفمبر 2020، تجسيدًا لكبرى الأولويات التي سطرها الرئيس تبون، غداة انتخابه بهدف إرساء أسس "الجزائر الجديدة"، في إطار تجسيد التزاماته أمام الجزائريين وتحقيق أحد المطالب التي عبّروا عنها خلال الحراك الشعبي السلمي في 22 فيفري 2019.

كما تعهد السيد الرئيس، تجسيدًا لكبرى أولوياته، بتعديل القانون العضوي للانتخابات بما يتناسب مع التعديلات التي صادق عليها الشعب في استفتاء الفاتح نوفمبر 2020، الذي شرع في التحضير له، إذ شكل له رئيس الجمهورية لجنة برئاسة البروفيسور أحمد لعرابة، لتكييف مضامينه وتوجهه العام، مع ما جاء به دستور 2020، وأهمها على الإطلاق تكريس شفافية العملية الانتخابية ومحاربة المال الفاسد وضمان حد أكبر من استقلالية السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات مع تحييد الإدارة.



## ..وينظم الإنتخابات التشريعية

# رئيس الجمهورية يعدل الدستور.. ويجسد أولى كبرى إصلاحاته

**مباشرة بعد أدائه اليمين الدستورية، كانت أولى أولويات رئيس الجمهورية، فتح ورشة تعديل الدستور، على اعتبار أنه حجر الزاوية في الجمهورية الجديدة.**

**ورشة أسفرت عن تنظيم الاستفتاء في الفاتح من نوفمبر 2020، تزامنا مع الاحتفالات المخلدة للذكرى السادسة والستين لاندلاع الثورة التحريرية، ليتجسد من خلاله التحول من التحرير إلى التغيير الجذري الذي آمن به شهدائنا الأحرار، والذي طالب به الحراك الشعبي السلمي ويطمح إليه أبناء الجزائر الأبرار.**

**وجاءت ورشة تعديل الدستور بشكل أفقي؛ ما جعله يكتسي طابعا توافقيا وصبغة الإجماع الوطني، بحكم مشاركة مختلف فعاليات المجتمع المدني وشخصيات سياسية بآرائها واقتراحاتها، حتى تكون النسخة محل إجماع وطني، وتحقق الانسجام ولمّ الشمل الذي تقتضيه المرحلة.**

**ونجح السيد الرئيس، وبكل شفافية، بشهادة المتتبعين الذين أقروا بإجراء هذا الاستحقاق لأول مرة بعيدا عن التزوير، خلافا للمواعيد السابقة التي لم تخلوا من شكاوى مختلف التشكيلات الوطنية، في تحقيق هذا الإنجاز في ظرف وجيز، رغم الظروف الصحية الاستثنائية التي واجهت الجزائر والعالم.**

## رئيس الجمهورية يصدر قرارا بإنشاء لجنة خبراء مكلفة بصياغة مقترحات لمراجعة الدستور...

تجسيدا لالتزام كان السيد رئيس الجمهورية قد جعله على رأس أولويات عهدته في رئاسة الجمهورية، آلا و هو تعديل الدستور الذي يعد حجر الزاوية في تشييد الجمهورية الجديدة، من أجل تحقيق مطالب الشعب، أصدر رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، يوم الأربعاء 8 جانفي2020، قرارا بإنشاء لجنة خبراء مكلفة بصياغة مقترحات لمراجعة الدستور.

ترأسها الأستاذ أحمد لعرابة الذي يتمتع بمؤهلات في القانون، معترف بها وطنيا ودوليا، وتشكلت من كفاءات جامعية وطنية مشهود لها بذلك.

## ...و يتسلم مشروع تعديل الدستور من لجنة الخبراء

تسلم رئيس الجمهورية يوم الثلاثاء 24 مارس 2020، المشروع التمهيدي للتعديلات التي اقترحتها اللجنة في إطار المحاور السّبعة الواردة في رسالة تكليفها بهذه المهمة.

ونظرا للظروف التي كانت البلاد تمر بها بسبب جائحة كورونا، فقد تأجل توزيع المشروع التمهيدي لتعديل الدستور على الشخصيات الوطنية، وقيادات الأحزاب السياسية والنقابات وجمعيات ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، بهدف مناقشته وإثرائه إلى يوم 7 ماي 2020.

## رئيس الجمهورية: استفتاء الفاتح نوفمبر.. عودة الشعب ليعبر عن قناعته

وأوضح رئيس الجمهورية، أن استفتاء الفاتح نوفمبر هو «عودة للشعب ليعبر بصوته وبكل حرية وسيادة عن قناعته تجاه التعديلات الدستورية المطروحة والتي نتمنى أن تنال تزكية الشعب الجزائري، لنضع معا أسس جزائر جديدة عمادها السيادة الوطنية والتجسيد الحقيقي للعدالة الاجتماعية تطبيقا لمبادئ بيان أول نوفمبر ووصية الشهداء».

وتحدث رئيس الجمهورية عن «بعض المنزعجين» من دسترة بيان أول نوفمبر والمجتمع المدني، مؤكدا أن «الطريق التي سلكناه هي الطريق الصحيح، لأننا إذا ابتعدنا عن بيان أول نوفمبر ذهبت ريحنا». وأضاف أن «رسالة الشهداء ينبغي أن تحترم لأنهم ضحوا بالنفس والنفيس لحياة هذا الوطن وينبغي الوفاء لرسالتهم».

وأبرز السيد الرئيس أهمية ذكرى اندلاع الثورة التحريرية المباركة، التي «نستلهم منها روح الاستقلال وقوة الدولة بمؤسساتها الدستورية وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي»، مشيرا إلى أن «جيشنا باحترافيته وانضباطه المشهودان وهو فخرنا، ينبغي الاقتداء بنجاعته وانتصاراته في المجالات التي يشرف فيها بلادنا باستمرار، عسكريا وتكنلوجيا واقتصاديا وإنسانيا وحتى مهنيا».

## اللواء شنقريحة يثمن عاليا ما جاء في مسودة مشروع تعديل الدستور

**ثمن رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي بالنيابة، اللواء السعيد شنقريحة، يوم الثلاثاء 2 جوان 2020، عاليا، ما جاء في مسودة مشروع تعديل الدستور التي طرحتها رئاسة الجمهورية للنقاش.**

وقال اللواء شنقريحة لدى استقباله رئيس الجمهورية بمقر وزارة الدفاع الوطني، أن «إعداد مسودة الدستور من قبل مختصين في القانون الدستوري وفي وقت قياسي أيضا، كان من أهم الورشات» التي أطلقها الرئيس تبون منذ انتخابه رئيسا للجمهورية، وذلك نظرا «لأهمية الدستور الجديد في إعادة تنظيم الحياة السياسية في البلاد لتتلاءم مع متطلبات ومستجدات المرحلة الجديدة».

وبهذا الصدد، ثمن اللواء شنقريحة «عاليا» ما جاء في هذه المسودة، «سواء فيما يخص إمكانية تدخل الجيش الوطني الشعبي خارج الحدود الوطنية أو فيما يتعلق بتوازن السلطات، وكذا ما تعلق بالحريات الفردية وحقوق الإنسان».

وأكد أن طرح هذه المسودة للنقاش، «دليل قاطع على النية الصادقة والمخلصة للسلطات العليا للبلاد، بهدف تحقيق الإجماع الوطني المنشود في صياغة القانون الأول في البلاد ، آلا وهو الدستور».

وفي سياق متصل، خاطب رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي بالنيابة الرئيس تبون بالقول «لقد وفقتم بحق منذ انتخابكم رئيسا للجمهورية في تجسيد العديد من الوعود الانتخابية التي التزمتم بها أمام الشعب الجزائري، من خلال فتح العديد من الورشات الوطنية الهامة ومباشرة اعمال التغيير المنشود».

وشدد على أن «معالم الجزائر الجديدة أضحت تتضح اكثر فاكثر، بفضل الديناميكية الإيجابية التي شهدتها بلادنا في جميع المجالات والأصعدة»، مشيرا إلى أن هذه الديناميكية «أعادت الأمل لشعبنا الأبي واستعاد بفضلها المواطن ثقته في مؤسسات دولته».

# رئيس الجمهورية كرّس سابقة في تعديل الدستور.. مناقشة تاريخية واسعة

حظي، تحت قيادة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، تعديل الدستور بنقاش تاريخي غير مسبوق في الجزائر. وقد شارك في صياغة مقترحاته 5018 شخصية سياسية وأكاديمية ودينية بالاضافة إلى أحزاب سياسية ومنظمات وجمعيات وطنية ومحلية وشاركت فيها أيضا هيئات ومؤسسات رسمية الذين قدموا للجنة الخبراء مجموعة هائلة من الملفات و المذكرات وعددها (610).

وقد باشرت اللجنة عملية دراسة المقترحات و أعدّت لهذا الغرض جدولا مفصلا رصدت فيه أسماء و ألقاب كل المشاركين في الإثراء وصفاتهم و/أو إنتماءاتهم ومجمل المقترحات التي وردت منهم إبتداء من الديباجة إلى آخر مادة. وبأمر من رئيس الجمهورية نشرت لجنة الخبراء يوم الأربعاء 8 سبتمبر 2020، كل هذه المقترحات بكل شفافية، على موقعها الإلكتروني ليطلع عليها الجمهور.

كما أنشأت اللجنة، بالمناسبة، موقع الكتروني آخر وضحت، من خلاله، كل التعديلات التي طرأت على مواد الدستور ومقارنتها بمواد الدستور السابق، ليتضح للرأي العام المقترحات الجديدة والتغييرات الجوهرية التي تضمنها دستور 2020، عبر العنوان الإلكتروني:

**www.constitution2020.dz**

يذكر أنه كان لرئيس الجمهورية، يوم 27 جويلية 2020، لقاء مع الأستاذ لعرابة، رئيس لجنة الخبراء، الذي قدّم فيه عرضا عن أشغال اللجنة والمنهجية المعتمدة لدراسة الإقتراحات المتعلقة بالمشروع التمهيدي لمسودة الدستور، والتي بلغ عددها حوالي 2500، حتى تلك اللحظة، وردت من شخصيات وطنية، وقادة أحزاب سياسية، ونقابات وممثلي المجتمع المدني.

## إضفاء القدسية على بيان أول نوفمبر

استقبل رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، يوم 24 آوت 2020، السيّد محمد شريفي، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات الذي قدّم له عرضا عن استعدادات تنظيم الاستحقاقات الانتخابية المبرمجة، بدءا بالاستفتاء على مشروع تعديل الدستور.

خلال هذا اللقاء، وفي ضوء مشاورات السيد رئيس الجمهورية مع الجهات المعنية، تقرّر تحديد تاريخ أول نوفمبر 2020، موعدا للاستفتاء على تعديل الدستور.

## استدعاء الهيئة الناخبة

وطبقا للمادة 149 من القانون العضوي رقم 10-16 الصادر في 22 ذو القعدة 1437 هـ الموافق لـ 25 أوت 2016 والمتعلق بالنظام الانتخابي، وقع رئيس الجمهورية، يوم الثلاثاء 15 سبتمبر 2020، المرسوم الرئاسي رقم 250-20، المتضمن استدعاء الهيئة الناخبة ليوم الأحد 1 نوفمبر 2021، للإستفتاء على تعديل الدستور.

وتضمن المرسوم الرئاسي أيضا طبقا للمادة 14 من ذات القانون العضوي تحديد تاريخ المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية لـ 20 سبتمبر 2020 لمدة ثمانية أيام.

رئيس مجلس الأمة بالنيابة، السيد صالح قوجيل يؤكد: **الدستور الجديد سيستجيب لمعالم الجمهورية الجديدة، وسيكون جامعاً لكل الجزائريين وسيبقى للأجيال القادمة**

عرج رئيس مجلس الأمة بالنيابة، السيد صالح قوجيل، في اختتام الدورة البرلمانية الهادية 2020-2019، صبيحة يوم الخميس 09 جويلية 2020، على مسألة تعديل الدستور الذي بادر به السيد رئيس الجمهورية والذي قال بشأنه بأنه دستور يستجيب ومعالم الجمهورية الجديدة، سيكون جامعاً لكل الجزائريين وسيبقى للأجيال القادمة وذلك بالنظر للمنهج الذي تبناه السيد رئيس الجمهورية عبر إشراكه لمختلف الفعاليات الوطنية في إبداء رأيها...





# مجلس الأمة ينخرط في مسعى إحداث التغيير الجذري بتزكيته قانون تعديل الدستور

## إعتماد آلية التصويت مع المناقشة المحدودة

عملاً بأحكام المادتين 16 و 36 من القانون العضوي رقم 16- 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الناظم للعلاقات بين المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة والحكومة قرر مكتب مجلس الأمة، برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم الخميس 10 سبتمبر 2020 خلال اجتماع لمكتب المجلس، موسعاً للسادة رؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني ومكتب لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، ضبط الجدول الزمني للجلسات العلنية المخصصة لدراسة والمصادقة على نص القانون المتضمن التعديل الدستوري اعتماد آلية التصويت مع المناقشة المحدودة..

## الجمعة 11 سبتمبر 2020.. عرض نص القانون المتضمن تعديل الدستور

وبحضور السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، عقدت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي بمجلس الأمة الموسعة إلى أعضاء مكتب المجلس، ورؤساء وممثلين عن المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني، وكذا أعضاء المجلس غير المنتمين إلى مجموعات برلمانية في اليوم الأول من أشغال دراسة القانون العضوي المتعلق بتعديل الدستور، يوم الجمعة 11 سبتمبر 2020، بالقاعة الشرفية، اجتماعاً خُصص لعرض نص القانون المتضمن تعديل الدستور.

هذا الاجتماع حضره السيد عبد العزيز جراد، الوزير الأول، والسيد بلقاسم زغماتي، وزير العدل، حافظ الأختام، والسيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان، والأستاذ أحمد لعرابة، منسق لجنة الخبراء المكلفة بمراجعة الدستور، والأستاذ وليد العقون، مقرر لجنة الخبراء، والأسرة الإعلامية.

استمعت لجنة الشؤون القانونية لمجلس الأمة يوم الجمعة 11 سبتمبر 2020، إلى الكلمة الافتتاحية للسيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، السيد صالح قوجيل بعد المقدمة التي عرضها رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، الموسعة لدراسة مشروع القانون المتضمّن تعديل الدستور، السيد سليمان زيان.

ثم تابعت لجنة العرض الذي قدمه السيد عبد العزيز جراد، الوزير الأول حول نص القانون المتضمن تعديل الدستور. لتحيل الكلمة بعدها إلى رؤساء المجموعات البرلمانية لحزبي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي والثلث الرئاسي بمجلس الامة، الذين ثمنوا محتوى مشروع التعديل الدستوري بصفته يرسي قواعد دولة مؤسسات قوية وعادلة وديمقراطية بعيدا عن ممارسات الماضي.

وإلى نهاية أشغال يوم الجمعة أحيلت الكلمة لأعضاء مجلس الأمة للإبداء بآرائهم فيما يخص مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور وطرح انشغالاتهم وملاحظاتهم وانتقاداتهم واستفساراتهم.. التي رد عليها وزير العدل حافظ الاختام بلقاسم زغماتي واختتمت الجلسة واستأنفت يوم السبت.

## السبت 12 سبتمبر 2020.. مصادقة مجلس الأمة على الدستور

واصل مجلس الأمّة أشغاله لليوم الثاني في جلسة علنية، يوم السبت 12 سبتمبر 2020، بتقديم مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور من قبل الوزير الأول، السيد عبد العزيز جراد، وتقديم تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي والتصويت على مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور.

لتختتم أشغال اليوم الثاني بكلمة للوزير الأول السيد عبد العزيز جراد أشاد بمستوى المناقشة ثم نداء السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، لكل المواطنين والتشكيلات السياسية للمشاركة بقوة في استفتاء الفاتح نوفمبر لبناء دولة الجميع ودولة المستقبل.

وكان نواب المجلس الشعبي الوطني، قد صادقوا على مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور، يوم الخميس 10 سبتمبر 2020، خلال جلسة علنية ترأسها رئيس المجلس، السيد سليمان شنين، بحضور الوزير الأول، عبد العزيز جراد. وقبل ذلك، كان الوزير الاول عبد العزيز جراد قدم مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور، تلاه تقديم تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات بالمجلس. وكان الوزير الأول قد قدم، يوم الثلاثاء 8 سبتمبر 2020، أمام اللجنة القانونية والإدارية والحريات للمجلس الشعبي الوطني عرضا حول مضمون مشروع القانون الذي حظي بمناقشة من قبل أعضاء اللجنة وكذا مداخلات رؤساء المجموعات البرلمانية.

## رئيس مجلس الأمة يدعو إلى رص الصفوف والتمكين لمسعى رئيس الجمهورية

في مستهل اجتماع مكتب المجلس، موسعاً لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني، يوم الإثنين 28 سبتمبر 2020، أكد السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، بأن «الجزائر تعيش أُفقاً جديداً وواعداً ستتجلى معالمه بصورة أوضح بعد احتضان الشعب – بإذن الله – لمشروع تعديل دستور الجمهورية الجديدة... كما عبّر السيد رئيس مجلس الأمة أصالة عن نفسه ونيابة عن السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة عن تثمينه لمضامين خطاب السيد رئيس الجمهورية أمام الدورة 75 للجمعية العامة للأمم المتحدة والتي عكست موقف الجزائر الذي يتماشى بأمانة وأصالة مع مواقف الشعب الجزائري من أمهات القضايا في العالم... مهيباً بجموع المواطنات والمواطنين وجميع الفاعلين في مختلف المجالات إلى التحلي بمزيد من اليقظة لمجابهة كل من يتربص الدوائر بالجزائر.. وإلى رص الصفوف والتمكين لمسعى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون... لتعميق الممارسة الديمقراطية والعمل سوياً من أجل العبور بالجزائر إلى بر النمو والرفاه وتجسيد المطالب والآمال المشروعة للشعب الجزائري..»

يوم الوغى.. تلاقي التاريخ مع إرادة التغيير

## السيد الرئيس يؤدي واجبه الانتخابي بالوكالة

أدى رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، يوم 1 نوفمبر 2020، واجبه الانتخابي بالوكالة، حيث نابت عنه حرمه للإدلاء بصوته في الاستفتاء على مشروع تعديل الدستور، بمدرسة أحمد عروة باسطاوالي، لتواجد السيد الرئيس حينها بأحد المستشفيات المتخصصة بألمانيا لتلقي العلاج لاصابته بفيروس كوفيد- 19.

المجاهد السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، بعد تأديته لواجبه الانتخابي :

## إن الجزائر اليوم تشهد يوم الوغى... ونوفمبر يعود بكل مقوماته

أدلى السيد المجاهد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم 1 نوفمبر 2020 على إثر تأدية واجبه الانتخابي بمناسبة الاستفتاء حول مشروع التعديل الدستوري، وذلك بمدرسة «حديقة الحرية» بالعاصمة بتصريح لوسائل الإعلام الوطنية الحاضرة، هذا نصه:

«بمناسبة الذكرى السادسة والستين لاندلاع ثورة نوفمبر المباركة، أهني كل المواطنات والمواطنين بالاحتفال بأول نوفمبر... والذي يتزامن اليوم مع الاستفتاء حول نص من النصوص الهامة والمتعلقة بمستقبل البلاد... لذا فإن الجزائر – اليوم تشهد يوم الوغى ونوفمبر يعود – بكل مقوماته من أجل بناء جمهورية جديدة... وبهذه المناسبة أتمنى الشفاء العاجل لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ليعود من أجل استكمال مهامه النبيلة والتاريخية في الحياة السياسية للجزائر و التي تهدف إلى بناء الجزائر الجديدة... كما لا يفوتني أن أسدي خالص التحيات وأصدق التهاني للجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني، النوفمبري بحق وجدارة...

وفي الأخير تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار»





من نوفمبر التحرير إلى نوفمبر التغيير..

# نعم للدستـــــور

## بنسبة 66.80 بالمائة.. فوز «نعم» في استفتاء الدستور الجديد

أعلن رئيس المجلس الدستوري السيد كمال فنيش، مساء يوم الخميس 12 نوفمبر 2020، عن النتائج النهائية للاقتراع الخاص بالاستفتاء على مشروع تعديل الدستور.

وكانت النتائج على النحو التالي:

الناخبون المسجلون على مستوى التراب الوطني: 23.559.320

العدد الاجمالي للناخبين المسجلين بما في ذلك المقيمين بالخارج : 24.466.618

الناخبون المصوتون على مستوى التراب الوطني: 5.616.481

العدد الاجمالي للناخبين المصوتين بما في ذلك المقيمين في الخارج: 5.661.551

نسبة المشاركة:23.84 بالمائة

الاوراق الملغاة : 637.308

عدد الاصوات المعبر عنها: 5.024.239

المصوتون بنعم: 3.356.091 أي بنسبة 66،80 بالمئة

المصوتون بلا :1.668.148 أي بنسبة 33،20 بالمئة .

## دستور 2020: عهد ديمقراطي جديد

حمل التعديل الدستوري مجموعة من الآليات الدستورية الكفيلة بإحداث قطيعة نهائية مع الممارسات السابقة، فضلا عن تكريس التداول السلمي على السلطة والفصل الفعلي بين السلطات وإحداث التوازن بينها إلى جانب إضفاء المزيد من الانسجام على سير السلطة التنفيذية وإعادة الاعتبار للبرلمان، خاصة في وظيفته الرقابية لنشاط الحكومة.

وتَصدّر التعديل الدستوري المستفتى عليه في غرة نوفمبر، قائمة الإصلاحات السياسية؛ حيث شكّل، في حد ذاته، الإطار العام لتطبيق الخطة التي وعد بها الرئيس عبد المجيد تبون في شقها السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي والأمني والهوياتي.

بضعة أسطر غيّرت مجرى التاريخ
دورنا الآن بناء مستقبلنا

بيان 1 نوفمبر 1954

## لأول مرة في تاريخ الجزائر..دسترة بيان نوفمبر

ولأول مرة في تاريخ الجزائر، ولأول مرة منذ الاستقلال، تمت دسترة بيان نوفمبر كمرجعية وطنية وتعززت الحريات وارتسمت الديمقراطية بالخصوصية الجزائرية وتم تثبيت الهوية الجزائرية بكل مكوناتها غير منقوصة.

فمن ضمن أهم الإضافات التي جاء بها الدستور، تعزيزه دور مؤسسات الرقابة التي كانت سابقا مهمشة، ولا تتعدى تقاريرها مجال الملاحظات والتوصيات غير الملزمة للجهاز التنفيذي. وبموجب ذلك وسّع الدستور من صلاحيات مجلس المحاسبة، واستحدث السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، خلفا لما كان يُعرف بالهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته محدودة الصلاحيات.

## في سابقة في الجزائر.. إعطاء مكانة خاصة للمجتمع المدني

وفي سابقة في الجزائر.. أعطى نص الدستور، لأول مرة، مكانة خاصة للمجتمع المدني؛ باعتباره صوت المواطن؛ إذ أنشأ المرصد الوطني للمجتمع المدني، الذي يضطلع بمهمة التطبيق الفعلي للديمقراطية التشاركية، من خلال المشاركة في التسيير، والتعبير عن رأي المواطن في اختيار المشاريع والاستراتيجيات، وتحديد الأولويات الوطنية في مجال التنمية من المستوى المحلي إلى الوطني.

## تحصين ثالوث الدين والإسلام واللغة العربية والأمازيغية

وإذ منح الدستور عناية خاصة بالثوابت الوطنية للهوية الجزائرية بتحصين ثالوث الدين، والإسلام، واللغة العربية والأمازيغية، فقد أعطى مكانة خاصة للتاريخ والذاكرة، معتبرا بيان أول نوفمبر المرجعية الأساسية، وشهادة ميلاد الدولة الجزائرية الحديثة، وما اختيار غرة نوفمبر لتنظيم الاستفتاء إلا تكريس لهذا البعد، وترسيخ لارتباط الأجيال بتاريخها المجيد والمشرف، وعرفان بتضحيات الشهداء وأرواحهم التي سقطت من أجل هذا الوطن المفدّى.

كما حمل الدستور روحا ونفسا جديدا للجزائر، بعدما اعترف بالفضل الكبير للحراك الشعبي في التغيير الذي تشهده الجزائر، ودستر ذلك في الديباجة.

## بيان الرئاسة

# نتائج الإستفتاء تظهر وفاء الرئيس بالتزاماته

على اثر الإعلان عن نتائج الاستفتاء على مشروع تعديل الدستور أصدرت الرئاسة البيان التالي:

«في الفاتح نوفمبر 2020 أدلى المواطنون والمواطنات بأصواتهم حول مشروع مراجعة الدستور الذي اقترحه السيد رئيس الجمهورية.

وقد تعهّد السيد الرئيس في برنامجه الانتخابي بمراجعة عدد من أحكام الدستور، وكلف في هذا الصدد لجنة من الخبراء والجامعيين لإعداد مشروع مراجعة الدستور بشكل يستجيب لتطلعات الشعب الجزائري التي عبر عنها في حراك الثاني والعشرين من فبراير 2019.

وتأتي هذه التطلعات لتغيير جذري في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالبلد، في وقت يواجه فيه العالم بأسره أزمة متعددة الأبعاد فرضتها جائحة مست كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولم تنج منها أية منطقة في العالم.

وحرص السيد رئيس الجمهورية على أن تتم هذه الاستشارة من خلال منح الكلمة مباشرة للشعب الجزائري ليبدي رأيه فيما يراه مناسبا لمستقبله ومستقبل الأجيال القادمة.

ولم يكن اختيار تاريخ الفاتح نوفمبر 2020 صدفة، بل كان بمثابة تلك الصلة الطبيعية بماضينا المجيد الذي كتبناه في الفاتح نوفمبر 1954، يوم قرر الشعب الجزائري تفجير حرب التحرير الوطنية ليستعيد سيادته على ترابه وثرواته ويتحرر من نير الاستعمار.

وأثبتت نتائج الاقتراع أن شفافية هذه الاستشارة ونزاهتها كانتا كاملتين.

وتعتبر النتائج التي أعلنت عنها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بمثابة التعبير الحقيقي والكامل لما كان يريده الشعب. فقد أظهرت أن السيد رئيس الجمهورية قد وفّى بالتزاماته حتى تتم مباشرة المسار الذي يتيح للشعب الجزائري أن يبدي رأيه بكل حرية وديمقراطية في كل ما يخص مستقبله.

ابتداء من هذا التاريخ وامتدادا لانتخابات 12 ديسمبر 2019، ستكون كافة الاستحقاقات بمثابة ذلك التعبير الحقيقي لتطلعات الشعب الجزائري وآماله في بناء مستقبله.

وقد امتنعت الحكومة عن كل تدخل في تنظيم الانتخابات، طبقا لأحكام القانون العضوي رقم 07-19 المؤرخ في 14 سبتمبر 2019، والذي منحت بموجبه كافة الصلاحيات للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وجاءت النتائج في مستوى تطلعاتها في سياق ملزم بشكل خاص، تطبعه الإجراءات الوقائية المتخذة لمكافحة جائحة كورونا.

وفي هذا الظرف التاريخي، أبدى المواطنون والمواطنات مجددا تمسك الشعب الجزائري بوحدته الوطنية وبمصداقية مؤسساته وبسيادته كاملة غير منقوصة»

## عن نتائج الاستفتاء على تعديل الدستور..
## السيد صالح قوجيل يؤكد:

# «الإستفتاء على تعديل الدستور ترجمة لخارطة طريق رئيس الجمهورية، من أجل تكريس عملي وفعلي لمبدأ «الشعب مصدر كل سلطة»

أصدر مكتب مجلس الأمة برئاسة السيد صالح، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم الثلاثاء 3 نوفمبر، بياناً حول النتائج المعبر عنها في الاستفتاء الشعبي على مشروع تعديل الدستور، ليوم الفاتح نوفمبر 2020، هذا نصه:

«إن مكتب مجلس الأمة برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يتشرف بتهنئة الشعب الجزائري بنجاح العملية الاستفتائية التي جرت في جو حر ونزيه وشفاف، في ظل ظروف صحية استثنائية فرضها وباء كوفيد 19... هذه الخطوة تُعد مقدمة أولى نحو عملية إصلاحية عميقة، ستُسهم في تدعيم ركائز الدولة وبناء أسس قوية للمستقبل... فاليوم نلج بالفعل عهداً جديداً تعهد به رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون... لنبدأ مرحلة جديدة، كل واحد مطالب فيها بالمحافظة على تلك الحالة من الانتماء والوطنية وأن تنعكس تلك الحالة إيجابا في ممارساتنا وتحسن أداءنا في كافة مناحي الحياة... مؤكداً بأن الاستفتاء على تعديل الدستور هو ترجمة في الواقع لخارطة الطريق التي خطّها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، من أجل تكريس عملي وفعلي لمبدأ «الشعب مصدر كل سلطة»... كما تبقى الضّمانات التي بادر، السيد الرئيس، بتوفيرها لهذا الاستحقاق التاريخي عنواناً للتغيير الحاصل حالياً في بلادنا ومؤشراً للاستحقاقات القادمة.. وأحد ثمرات التعهدات الصادقة للسيد رئيس الجمهورية.

لقد عكست النسبة المعلن عنها من طرف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات حجم المشاركة الحقيقية والفعلية في هذا الاستحقاق... الأمر الذي سيشكل محطة تاريخية فارقة بين الممارسات السابقة والممارسات التي تنشدها الجمهورية الجديدة في مثل هكذا استحقاقات...

وعليه، يتقدم مكتب مجلس الأمة، ببالغ شكره إلى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات على نجاحها المميز في حسن تنظيم وسير العملية الاستفتائية، وهي ثاني عملية تشرف عليها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بعد الأولى في 12 ديسمبر 2019، وقد أبانت فيهما عن جدارة ومهنية ونزاهة... فلهم منّا كل الثناء والتقدير... والشكر موصول إلى الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة ومختلف الأسلاك الأمنية وأسرة الإعلام وكل أطياف الشعب الجزائري العظيم باعتباره الحامي الحقيقي لهذا البلد، نظير وعيه الوطني ولتحمله وصبره على التحديات وإيمانه بأن الجزائر فوق كل اعتبار مهما كانت التباينات في وجهات النظر ولكن لا خلاف على سلامة الوطن...»

### صدور دستور 2020 في الجريدة الرسمية

صدر في الجريدية الرسمية الجزائرية العدد 82، الموافق لـ30 ديسمبر 2020، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لـ2020.

### اصدار النسخة الامازيغية من الدستور

اصدرت المحافظة السامية للأمازيغية النسخة الامازيغية من الدستور الجزائري، المكتوب بالحروف المعمول بها (التيفيناغ و اللاتيني)، الى جانب النص الاصلي باللغة العربية.

وتم انجاز النسخة الامازيغية من الدستور، على اثر التجمع البيداغوجي في شكل ورشة نظمت بالبويرة تحت اشراف و تأطير مجموعة من المترجمين و الجامعيين و الكتاب.





12 جوان 2021.. بزوغ فجر التغيير باختيار الشعب لممثليه

# رئيس الجمهورية يباشر ثاني ملف في صدارة الاصلاحات..

بعد عودة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، إلى أرض الوطن مُكللا بفضل الله ومشيئته بتمام الصحة والعافية، باشر السيد الرئيس ثاني كبرى محطات الاصلاحات التي التزم بها، آلا وهي تعديل قانون الانتخابات، عنوانه العريض «تكافؤ الفرص أمام كل الجزائريين للوصول إلى المؤسسات المنتخبة».

ليعود، بذلك، لصاحب «السيادة»، الشعب، القرار في اختيار ممثليه بكلّ حريّة ونزاهة وبلا وساطة أو أبوية مثلما طالب الحراك «المبارك» إيذانا، إن شاء العلي القدير، بخروج قطار «الجزائر الجديدة» إلى النور قوية، شامخة، مهيبة الجانب.. كما حلم بها الشهداء الأبرار، بالأمس، ويحلم بها، اليوم، كلّ الجزائريين الأخيار والأحرار.

## تنصيب اللجنة الوطنية المكلفة بإعداد مشروع مراجعة القانون العضوي المتعلق بالنظام الإنتخابي

نصب رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، صباح يوم 19 سبتمبر 2020، اللجنة الوطنية المكلفة بإعداد مشروع مراجعة القانون العضوي المتعلق بالنظام الإنتخابي، برئاسة البروفسور أحمد لعرابة.

وبهذه المناسبة، أعطى السيد رئيس الجمهورية توجيهات إلى أعضاء اللجنة الوطنية بشأن مهمتها ملحا على تحديد مقاييس انتخابية شفافة تقطع نهائيا مع ممارسات الماضي السلبية بمنع المحاصصة (الكوتا) في توزيع المقاعد وشراء الذمم، والفصل بين المال والسياسة، كشروط لا بد منها لأخلقة الحياة السياسية، وضمان انتخابات تعبر حقا ودون منازع عن الإرداة الشعبية، وبذلك تنبثق عنها مؤسسات ديمقراطية نظيفة، ذات مستوى ومصداقية، مفتوحة للشباب لا سيما للجامعيين منهم، والمجتمع المدني، مذكرا بأنه التزم أثناء الحملة الانتخابية بأن تتحمل الدولة للراغبين من الشباب مصاريف حملتهم الإنتخابية، كي لا يقعوا فريسة للمال الفاسد أو المشبوه.

وأوضح السيد الرئيس بأن المقاييس الجديدة يجب أن تراعي في حدود الممكن الجمع بين الكفاءة والتجربة في المترشحين، خاصة في المدن الكبرى، كما لا ينبغي أن تحرم أي مواطنة أو مواطن يتمتع بحقوقه السياسية والمدنية من الترشح لأسباب سياسية، ضمانا لتوفير فرص متكافئة للجميع في الترشح، والرقي الاجتماعي والسياسي.

## رئيس الجمهورية : تشريعيات 12 جوان "رهان حيوي لبناء مؤسسات قوية وذات مصداقية"

ذكر رئيس الجمهورية في رسالته إلى العمال الجزائريين بمناسبة اليوم العالمي للشغل المصادف للفاتح مايو من كل عام، قرأها نيابة عنه يوم السبت 1 يناير 2021، وزير العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي السيد الهاشمي جعبوب، بمقر ولاية الجزائر «إننا على مَقْرُبة من انطلاق الحملة الانتخابية لتشريعيات 12 جوان القادم، ويُشَكِّل هذا ألموعدُ رهانًا حيويًا، سيخوضه الشعب الجزائري بإرادته الحرّة والسَيِّدة من أجل بناء مؤسسات قوية وذات مصداقية .. بعد أن تَمَّتْ إحاطةُ هذا الاستحقاق الوَطني الهامّ بكافّة شروط النزاهة والشفافية، وتَسْخيرُ الإمكانيات اللاّزمة، ليؤديّ الناخبون واجبَهم في كنف السكينة والثقةَ في المُستقبل..»

مستطردا، في ذات السياق، بالقول «إننا هنا لنُهيب بالمترشحين في كلّ القوائم، المنتمية للأحزاب أو الحرة، لخوض غمار الحملة الانتخابيةَ في إطار ما تُمليه ضوابطُ التنافس الشريف، وأخلاقياتُ النشاط السياسي .. وندعو الشّعبَ الجزائري مُجددًا إلى اختيار ممثليه من النّساء والرجال في المجلس الشعبي الوطني من الجَديرين بحَمْل الأمانةَ، وذَوي الوفاء والدراية بالشأن العام المَوْثوق في سيَرهم .. وأنَ يَجعلوا من هذا الاستحقاق موعدًا لإعلاء صوت الديمقراطية .. والمواطنة من أجل التغيير بالإرادة السيّدة للشعب الجزائري الأبيّ.»

## جلسة عمل للمشروع التمهيدي للقانون العضوي لنظام الانتخابات

فور عودته إلى أرض الوطن متمتعا بالصحة والعافية، ترأس رئيس الجمهورية السيّد عبد المجيد تبون، يوم 7 جانفي 2021، جلسة عمل خُصّصت للمشروع التمهيدي للقانون العضوي لنظام الانتخابات.

**أسدى السيد الرئيس خلال اللقاء التوجيهات التالية:**

- الانتهاء في أقرب الآجال من إعداد مشروع القانون العضوي الجديد للانتخابات، تحضيرا للاستحقاقات الانتخابية الهامة التي تنتظر البلاد.

- الأخذ بعين الاعتبار، في مشروع القانون الجديد، الالتزام بأخلقة الحياة السياسية، وإبعاد تأثير المال على المسار الانتخابي وفسح المجال للشباب والمجتمع المدني للمشاركة في صناعة القرار السياسي، من خلال المؤسسات المنتخبة

- ضمان انتخابات شفافة تعبّر حقّا عن الإرادة الشعبية وتُحدث القطيعة نهائيا، مع ممارسات الماضي، تنبثق عنها مؤسسات ديمقراطية ذات مستوى ومصداقية.

- أمر بتوزيع مسودة مشروع القانون على الأحزاب السياسية للمشاركة في إثرائها قبل صياغتها النهائية.

## إنطلاق المشاورات حول قانون الانتخابات

بأمر من رئيس الجمهورية بتسليم وثيقة لجنة أحمد لعرابة حول تعديل قانون الانتخابات إلى الطبقة السياسية والمجتمع المدني والشخصيات الوطنية، يوم الثلاثاء 19 جانفي 2021، انطلقت على المستوى السياسي مرحلة النقاش الوطني والمشاورات قصد إثراء الوثيقة، وإبداء وجهات النظر وتقديم المقترحات حولها، حيث يعوّل على مشروع القانون، ليكون بداية عهد جديد لأخلقة الحياة السياسية ومحاربة المال الفاسد في العملية الانتخابية.

**ثمّن المقاربة التشاورية المنتهجة لمناقشة وإثراء المشروع التمهيدي للقانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.. مكتب مجلس الأمة يؤكد على:**

## صوابية المنهج المعتمد من طرف السيد رئيس الجمهورية

أكّد مكتب مجلس الأمة، برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم الخميس 28 يناير 2021، في مستهل اجتماع مكتب المجلس، موسعاً لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني، «على صوابية المنهج المعتمد من طرف السيد رئيس الجمهورية... إذ ثمّن المقاربة التشاورية المنتهجة لمناقشة وإثراء المشروع التمهيدي للقانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، في وقت تستعد فيه الجزائر لاستكمال ثالث محطة مصيرية في المسار الديمقراطي... معتبراً بأنّ مسودة مشروع قانون الانتخابات هذه تُشكل توليفة سياسية وقانونية تنظيمية موفقة استجابت لرغبات وطموحات الفاعلين السياسيين... مسودة ستفي بعد إثرائها بخيارات الراهن والمستقبل لتُشكل الحجر الأساس لتحصين الجبهة الداخلية بالتمكين فعلياً لممارسة ديمقراطية حقيقية غايتها المتوخاة هو تجسيد سيادة مبدأ سلطة الشعب وسُلطانه في اختيار ممثليه بالبرلمان والمجالس المحلية بكل سيادة وحرية مع تكريس عملي لمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة للجميع للولوج للمجالس المنتخبة...»

## عرض مقترحات المشاورات على السيد الرئيس

واستمع رئيس الجمهورية يوم 15 فبراير 2021، لعرض قدّمه أحمد لعرابة رئيس اللجنة، حول مجمل التوجيهات الرئيسية المستخلصة من دراسة المقترحات التي تقدمت بها بعض الأحزاب بخصوص قانون الإنتخابات.

## حلّ المجلس الشعبي الوطني وتنظيم انتخابات نزيهة تفتح المجال للشباب

وقع رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني يوم الأحد 21 فبراير 2021، المرسوم الرئاسي المتعلق بحل المجلس الشعبي الوطني.

وكان السيد الرئيس قد أعلن في خطاب توجه به إلى الأمة يوم 18 فبراير 2021، عن قراره بحل المجلس الشعبي الوطني والمرور مباشرة إلى انتخابات تشريعية «تكون خالية من المال الفاسد أو غير الفاسد، تفتح المجال للشباب" الذي دعاه إلى "اقتحام المؤسسات السياسية" وسيتم ذلك بتشجيع من الدولة من خلال "التكفل بجزء كبير من تمويل الحملة الانتخابية»، معتبرا في هذا الصدد «إشراك الشباب في الحياة السياسية سيمكن من ضخ دم جديد في أجهزة الدولة، ويجعل البرلمان عين ولسان الشعب، بحيث لن تكون فيه أي شكوك»، على اعتبار أنه «سينتخب تحت مراقبة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات والتي لا يتدخل أحد في صلاحياتها، بما في ذلك رئيس الجمهورية».





ويُعد قرار رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون فيما يتعلق بحل المجلس الشعبي الوطني قرارا صائبا في عملية إعادة هندسة النظام السياسي، وتعبير فعلي على ضرورة وضع مؤسسات تشريعية ذات مصداقية قادرة على مراقبة السلطة التنفيذية.

تجدر الإشارة إلى أن قرار رئيس الجمهورية هذا، يأتي طبقا لأحكام المادة 151 من الدستور التي تنص على أنه "يمكن لرئيس الجمهورية أن يقرّر حل المجلس الشعبي الوطني أو إجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها بعد استشارة رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس المحكمة الدستورية والوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحالة. وتجرى هذه الانتخابات، في كلتا الحالتين، في أجل أقصاه ثلاثة (3) أشهر، وإذا تعذر تنظيمها في هذا الأجل لأي سبب كان، يمكن تمديد هذا الأجل لمدة أقصاها ثلاثة (3) أشهر بعد أخذ رأي المحكمة الدستورية".

## رئيس الجمهورية يمضي الأمر المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات

أمضى السيد الرئيس، يوم 10 مارس 2021 الأمر رقم 21/01، المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

ويرمي الأمر المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات الذي وقعه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، إلى أخلقة الحياة السياسية وإبعاد المال عن العملية الانتخابية وتعزيز تواجد الشباب الجامعي و المرأة في المشهد السياسي.

ولتجسيد أهداف هذا القانون، شدد السيد تبون على ضرورة الاعتماد على محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين من ولايات المترشحين نفسها من أجل مراقبة مالية دقيقة لمصادر التمويل مع التحديد الدقيق لمفهوم وعناصر ومراحل الحملة الانتخابية والابتعاد عن استغلال الأوضاع الاجتماعية للمواطنين أثناء الحملات الانتخابية في مظاهر تجاوزها وعي المواطنين.

كما أكد رئيس الجمهورية أن إبعاد المال بكل أشكاله، لاسيما الفاسد منه عن العملية الانتخابية في كل مراحلها، يندرج في إطار تجسيد مبدأ تكافؤ الفرص والحظوظ بين المترشحين و سد كل منافذ المحاولات أمام تلاعبات كرسها قانون الانتخابات السابق.

وفي هذا الشأن، تضمن الباب الثالث من الأمر مواد متعلقة بالحملة الانتخابية وتمويلها، منها المادة 86 التي حددت مصادر التمويل الحملة سواء تعلق الأمر بمساهمات الأحزاب السياسية، المساهمات الشخصية للمترشح، الهبات النقدية أو العينية المقدمة من طرف المواطنين، مساعدات الدولة المحتملة للمترشحين الشباب، إمكانية تعويض الدولة لجزء من نفقات الحملة الانتخابية، في حين تشترط المادة 90 أن كل هبة يتجاوز مبلغها 1000 دينار يستوجب دفعها عن طريق الشيك أو التحويل أو الاقتطاع الآلي أو البطاقة البنكية».

ومن أجل تشجيع الشباب سيما خريجي الجامعة على الانخراط في الحياة السياسية، دعا السيد تبون إلى مراجعة شرط سن ترشح الشباب ورفع حصته في الترشيحات ضمن القوائم الانتخابية إلى النصف بدل الثلث»، مع رفع حصة الشباب الجامعي إلى الثلث ضمن القوائم الانتخابية دعما للكفاءات الوطنية وخريجي الجامعات في كل ربوع الوطن».

وبهدف تعزيز تواجد المرأة في المشهد السياسي، حث رئيس الجمهورية على «تشجيع التمثيل النسوي في القوائم الانتخابية، بالمناصفة والمساواة لإلغاء نظام المحاصصة» مع «مراعاة التقسيم الإداري الجديد في توزيع المقاعد الانتخابية محليا ووطنيا ومراعاة شرط التوقيعات بالنسبة للمترشحين الأحرار والأحزاب السياسية».

وتوضح المادة الأولى من الأمر المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات إلى أهم أهداف هذا القانون والمتمثلة في «تحديد المبادئ الأساسية والقواعد المتعلقة بالنظام الانتخابي، تجسيد المبادئ الدستورية المتعلقة باستقلالية وحياد وعدم انحياز السلطة المكلفة بتسيير ومراقبة الانتخابات وتجسيد وترسيخ الديمقراطية والتداول على السلطة وأخلقة الحياة السياسية وضمان مشاركة المواطنين والمجتمع المدني لاسيما الشباب والمرأة في الحياة السياسية وضمان اختيار حر بعيد عن كل تأثير مادي».

كما تنص المادة الثانية من هذا الامر الذي ينقسم إلى تسعة أبواب، في المادة الثانية، على أن «السيادة الوطنية ملك للشعب، يمارسها عن طريق ممثليه المنتخبين عبر انتخابات حرة شرعية ودورية، شفافة ونزيهة، وكذا عن طريق الاستفتاء»، ويشكل الانتخاب –حسب المادة الثالثة–، «الوسيلة التي بواسطتها يختار الشعب ممثليه لتسيير الشؤون العمومية على المستوى الوطني والمحلي» ويتمتع كل ناخب وكل مترشح ب»حق الطعن في صحة العمليات الانتخابية طبقا لأحكام هذا القانون العضوي» حسب المادة 5.

وخصص الباب الأول من النص المتكون من 313 مادة لإدارة العمليات الانتخابية ومراقبتها، وهي المهمة التي تتكفل بها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات التي «تمارس صلاحياتها منذ استدعاء الهيئة الناخبة إلى غاية الإعلان عن النتائج»، في حين يحدد الباب الثاني الأحكام المتعلقة بتحضير العمليات الانتخابية والاستفتائية، بما في ذلك الشروط المطلوبة في الناخب وبطاقة الناخب ووضع ومراجعة القوائم الانتخابية.

أما الباب الرابع، فيؤطر الأحكام المتعلقة بالعملية الانتخابية، فيما يتطرق الباب الخامس إلى انتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية والمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، حيث ورد في المادة 167 أن أعضاء المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي ينتخبون «لعهدة مدتها خمس (05) سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة وبتصويت تفضيلي دون مزج».

ويشمل الباب السادس الأحكام المتعلقة بانتخاب رئيس الجمهورية والاستشارات الاستفتائية، حيث تلزم المادة 248 كل مترشح ب»إيداع كفالة لدى الخزينة العمومية قيمتها 250 الف دج»، وتنص المادتان 258 و261 على أن نتائج الانتخابات الرئاسية والاستفتاء تعلن عنها «المحكمة الدستورية في مدة أقصاها عشرة (10) أيام..».

ويفصل الباب السابع في تشكيلات وصلاحيات اللجان الانتخابية البلدية والولائية وتلك التابعة للدوائر الدبلوماسية أو القنصلية، فيما تطرق الباب الثامن الى أهم المخالفات الانتخابية والباب التاسع والأخير الى الأحكام الختامية.

## إستدعاء الهيئة الناخبة

طبقا لأحكام المادة 151 الفقرة 02 من الدستور، أمضى رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، يوم 11 مارس 2021 م، المرسوم الرئاسي رقم 96/01 المتعلق باستدعاء الهيئة الناخبة، الخاصة بالانتخابات التشريعية، والذي يحدد تاريخ تنظيمها يوم السبت 12 جوان 2021 م.

### رئيس مجلس الأمة السيد صالح قوجيل: **تشريعيات 12 جوان «رجوع إلى الشعب واحترام لإرادته»**

أكد رئيس مجلس الأمة، صالح قوجيل، في كلمة ألقاها في ختام جلسة عامة بمجلس الأمة خصصت لطرح الأسئلة الشفوية على عدد من أعضاء من الحكومة، يوم الخميس 25 مارس 2021، على أهمية الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها في 12 يونيو 2021، معتبرا أنها «رجوع إلى الشعب واحترام لإرادته». وهذا نص الكلمة:

« ... في هذه الانتخابات التشريعية، ومع القانون الصادر مؤخرا، إضافة إلى توجيهات السيد رئيس الجمهورية، ألح ثم ألح ثم ألح على أن الشيء الأهم في كل هذا، هو الرجوع إلى الشعب أولا، واحترام إرادة الشعب ثانيا؛ وفي نفس الوقت نحافظ على استقلالية قرارنا السياسي، والضمان في كل هذا هي الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، وإشرافها على عملية الانتخابات، وقد بينت في المرحلة الأولى كما بينت في المرحلة الثانية جدارتها، وهذه سابقة في الجزائر، لأول مرة تنشأ هذه الهيئة العليا لمراقبة الانتخابات والإشراف عليها من البداية حتى النهاية والإعلان عن النتائج، الإدارة ليس لها أي دخل، لا من قريب ولا من بعيد، وهذا هو الضمان.

غدا، لما يعبر الشعب عن رأيه ويختار ممثليه في هذه المؤسسة، الذين يصبحون ممثلي الشعب حقيقة، ويكون باستطاعتهم التكلم باسم الشعب عن حق وجدارة، وهو الأهم في كل هذا، وما نعيشه الآن هو شيء تاريخي، لكن لما نرى بعض التعليقات، التي كُشفت الآن، وعرفنا ماهية أصحابها اليوم وأصبحت أمورا واضحة ومكشوفة.

أولا، كما قلت ذلك في عدة مرات، أعداء الجزائر لا يحبون أن تكون هناك ديمقراطية حقيقية في الجزائر، لأن الديمقراطية الحقيقية هي المناعة التي تحمينا من التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للبلاد، فهم يحبذون المساس بهذا الجانب.

ثانيا، الجانب الثاني، الذي يحمي البلاد، ويسهر على حماية البلاد، 24 ساعة على 24 ساعة، على مد الحدود الواسعة للجزائر، وهو الجيش الوطني الشعبي، وهو بحق جيش وطني شعبي، سليل جيش التحرير عن حق وجدارة، وأكررها دائما، عن حق وجدارة، وأقولها كمجاهد، كجيش التحرير، هذه المؤسسة الهامة في الدولة، هي ضمان لاستقرار البلاد وفي نفس الوقت هي مناعة للجزائر، وهذا ما يود الأعداء المساس به!!...»

### رئيس الجمهورية: **الإنتخابات التشريعية ستكون «نزيهة» وعهد الكوطات «انتهى»**

أكد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، يوم الاحد 4 أفريل 2021، على ضرورة ان تكون الانتخابات التشريعية المقررة يوم 12 يونيو المقبل «نزيهة» و«شفافة»، مشيرا الى ان عهد الكوطات «انتهى».

وقال رئيس الجمهورية في لقائه الدوري مع مسؤولي بعض وسائل الإعلام الوطنية، أنه «مهما كانت نسبة المشاركة في الانتخابات، نطلب ان تكون نزيهة وشفافة وتفرز من يستحق ثقة الشعب».

وأضاف قائلا: «نأمل أن يدرك الشعب الجزائري أننا بصدد بناء دولة جديدة يكون هو أساسها من خلال اختياراته»، معربا عن أمله في ان تكون نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية «عالية» قياسا بتلك المسجلة على المستوى العالمي، والتي تتراوح «بين 40 و 50 بالمائة».

وفي رده عن سؤال حول مخاوف البعض بخصوص هذا الموعد الانتخابي، طمأن رئيس الجمهورية بالقول أنه «لا يميل لأي طرف كان»، لافتا الى أن «الجميع سواسية وأن عهد الكوطات قد انتهى».

وبخصوص عملية التحضير للعملية الانتخابية، لا سيما سحب استمارات الترشح لموعد 12 يونيو المقبل، أعرب الرئيس تبون عن تفاؤله بالأرقام المسجلة لحد الآن، والتي فاقت، مثلما قال، «طموحاتنا».

### المسار الديمقراطي هو اختيار الجزائر السيدة الحرة.. رئيس الجمهورية يدعو الجزائريين إلى:
### **التعبير بكامل الحرية وبأسمى الطرق الحضارية عن اختياره لممثليه**

دعا رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، يوم 15 أفريل 2021، في رسالة له بمناسبة إحياء يوم العلم قرأتها نيابة عنه وزيرة الثقافة، مليكة بن دودة، «كافة الشعب الجزائري، بكل شرائحه وفئاته إلى التعبير بكامل الحرية وبأسمى الطرق الحضارية عن اختياره لممثليه». فجاء في رسالته: «إن المسار الديمقراطي هو اختيار الجزائر السيدة الحرة.. وهو إلى جانب تثبيت دعائم السلم والأمن من الأهداف المرتبطة بالمصلحة العليا للبلاد التي نَتوخّى تجسيدَها بتضافر جهود مؤسسات الدولة، والطبقة السياسية، وفعاليات المجتمع المدني..

وفي هذا الصدد فإنني أغتنم هذا اليوم من أيام الذاكرة الوطنية لأدعو كافة الشعب الجزائري، بكل شرائحه وفئاته إلى التعبير بكامل الحرية وبأسمى الطرق الحضارية عن اختياره لممثليه، ونحن على أبواب استحقاقات سياسية، في ظلّ تحديات داخلية وخارجية، تستوقفُ الجميع، لتغليب مصلحةَ الوطن عنً ما سواها من النَزَعَات والاَعتبارات الضيقةَ، واثقًا من أنّ بنات وأبناء الجزائر سيمضون إلى وضع هذه اللبنة الأَساسية في مسار بناء جزائر جديدة، ولن يَنال من عزمهم خداع أُولئك الذين سَقَطوا في وَحْلِ مُحاولاتِ زعزعةِ الاستقرار، وبثّ الفُرقة.

ويجدر في هذه المناسبة التنويه بجهود الوطنيين المخلصين وتثمين وقوف الشباب بالتزامهم الوطني ووعيّه بالرهانات الحالية، في وجه تكالب المساعي العدائية التضليلية، ومخططاتها التآمرية الرامية إلى المساس بتماسك الشعب الجزائري وقداسة الوحدة الوطنية ..»





## اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات تختار عبارة «التغيير» عنوانا رئيسيا لشعار تشريعيات 12 جوان 2021

كشفت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات يوم 18 أبريل 2021، عن الشعارين الرسميين للانتخابات التشريعية، المقررة يوم 12 جوان 2021 واللذين تضمنا عبارتي «فجر التغيير» و«تريد التغيير، أبصم» باللغتين العربية والامازيغية.

## تمديد آجال إيداع ملفات الترشيح

بطلب من السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وبعد استشارة مجلس الدولة والمجلس الدستوري، وأخذ رأي مجلس الوزراء، وقّع رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون يوم 22 أفريل 2021، أمرًا يعدّل ويتمم الأمر رقم 01-21 المؤرخ في 26 رجب عام 1442 الموافق 10 مارس 2021، والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، يقضي بتمديد آجال إيداع ملفات الترشيح للانتخابات التشريعية ليوم 12 جوان 2021 بـ5 أيام، ويصبح آخر أجل لإيداع ملفات الترشيحات يوم 27 أفريل 2021 عوض 22 أفريل 2021.

وقد أكد المجلس الدستوري «دستورية» أحكام هذا الأمر، لكونها «لا تمس بالضمانات الدستورية لممارسة المواطن لحقه في الترشح»، حسب ما ورد في الجريدة الرسمية.

### على مقربة التشريعيات ومن أجل التغيير.. رئيس الجمهورية يدعو الشعب الجزائري :
### **أن يَجعل من الاستحقاق موعدًا لإعلاء صوت الديمقراطية .. والمواطنة**

قال رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في رسالة إلى العمال الجزائريين بمناسبة اليوم العالمي للشغل المصادف للفاتح مايو من كل عام، قرأها نيابة عنه وزير العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، أننا على مقربة من انطلاق الحملة الانتخابية لتشريعيات 12 جوان القادم، مؤكدا على أن «هذا الموعد رهانا حيويا سيخوضه الشعب الجزائري بإرادته الحرة والسيدة من أجل بناء مؤسسات قوية وذات مصداقية». وهذا هو نص الكلمة:

«(..)إننا على مَقْرُبةٍ من انطلاقِ الحملةِ الانتخابية لتشريعيات 12 جوان القادم، ويُشَكِّلُ هذا الموعدُ رهانًا حيويًا، سيخوضه الشعب الجزائري بإرادته الحُرّة والسيّدة من أجل بناء مؤسسات قوية وذات مصداقية .. بعد أن تَمّتْ إحاطةُ هذا الاستحقاق الوطنيً الهامً بكافةَ شروط النزاهـــة والشفافيـــة، وتَسْخيرُ الامكانيـــات اللّازمـــة، ليؤديّ الناخبون واجبَهم في كنف السكينَة والثقة في المُستَقبل ..

وإننا هنا نُهيب بالمترشحين في كلّ القوائم، المنتمية للأحزاب أو الحُرة، لخَوض غمار الحملة الانتخابية في إطار ما تُمْليه ضوابطُ التنافس الشرَيف، وَأخلاقياتُ النشاط السياسيّ .. وندعو الشّعبَ الجزائري مُجددًا إلى اختيار ممثليه مَن النّساء والرجال في المجلس الشعبي الوطني من الجَديرين بحَمْل الأمانَة، وَذوي الوفاء والدراية بالشأن العام المَوْثوق في سيَرهم.. وَأن يَجعلوا من هذا الاستحقاق موعدًا لإعلاء صوت الديمقراطية .. والمواطنة من أجل التغيير بالإرادة السيّدة للشعب الجزائري الأبيّ(...).

### طالب قيادات الجيش بتطبيق توجيهات ضمان سيرها الحسن.. الفريق شنقريحة:
### **التشريعيات القادمة محطة أخرى واعدة على مسار بناء الجزائر الجديدة**

أكد رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق السعيد شنقريحة، يوم 31 مايو 2021، خلال زيارة عمل قادته إلى الناحية العسكرية الأولى بالبليدة، أن الانتخابات التشريعية القادمة، تعد «محطة أخرى واعدة على مسار بناء الجزائر الجديدة»، مؤكدا أن قيادات الجيش مطالبة بالتطبيق «الصارم» لتوجيهات القيادة العليا بخصوص ضمان السير الحسن لهذا الاستحقاق الهام». وهذا نص الكلمة:

«ستعيش بلادنا، بعد أيام قليلة، استحقاقا انتخابيا هاما، المتمثل في الانتخابات التشريعية، المقرر إجراؤها في الثاني عشر من شهر جوان، وهو حدث وطني بالغ الحيوية بالنسبة لبلادنا ولشعبنا، وبمثابة محطة أخرى واعدة على مسار بناء الجزائر الجديدة، هذه الانتخابات التي تأتي بعد التعديل الدستوري الأخير، الذي بادر به السيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، وزكاه الشعب الجزائري عبر الاستفتاء الشعبي.

وفي هذا الصدد، فإن واجب المواطنة يفرض على أفراد الجيش الوطني الشعبي، القيام بواجبهم الانتخابي، وفقا لقوانين الجمهورية، ويشاركوا إخوانهم المواطنين في أداء هذا الواجب الوطني، من خلال الإدلاء بأصواتهم، بكل حرية وشفافية.

فضلا عن ذلك ومن أجل تأمين وضمان السير الحسن لهذا الاستحقاق الوطني الهام، والسماح للمواطنين بالتعبير عن أصواتهم في جو من السكينة والطمأنينة والاستقرار، فإن كافة القيادات مطالبة بالتطبيق الصارم للتعليمات والتوجيهات الصادرة عن القيادة العليا في هذا الشأن، والسهر على إفشال أي مخطط أو عمل، قد يستهدف التشويش على هذه الانتخابات، أو التأثير على مجرياتها».

«وإننا على يقين تام أن الشعب الجزائري قد أصبح أكثر وعيا، من أي وقت مضى، ولا يمكن تغليطه أو دفعه إلى متاهات محفوفة بالمخاطر، وسيتجند ضد كافة المخططات الخبيثة، وسيتصدى لها ولأصحابها، وسيقف، كما عهدناه، وقفة رجل واحد إلى جانب مؤسسات دولته، في وجه كل المتربصين، مفوتا بذلك الفرصة عليهم، لأنه شعب أصيل شحذته المحن والتجارب، خاض أعظم ثورة تحريرية في التاريخ المعاصر، وأفشل مخططات الإرهاب الهمجي، ويملك من القيم والمبادئ والإرادة والطموح، ما يؤهله لأن يلتحق بركب التقدم والتطور والتنمية، ويشكل قوة حقيقية، وسيواصل، بكل عزيمة وإصرار، المضي قدما على مسار تحقيق تطلعاته المشروعة في بناء دولة قوية، عصرية ومزدهرة».

معبرا عن إرتياحه لمجريات حملة التشريعيات.. مكتب مجلس الأمة:

## أصوات تنعق كالعادة هنا وهناك مع دنو كل موعد انتخابي هام

وإذ تدخُل الحملة الانتخابية لتشريعيات 12 جوان 2021، يومها الثاني عشر (12)، سجل مكتب مجلس الأمة، يوم الإثنين 31 مايو 2021، في اجتماع له برئاسة السيد صالح قوجيل، عن «ارتياحه لوتيرة سير العملية التي تجري في كنف الديمقراطية والتعبير الحرّ والمسؤول... والتي إلتزم رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون بضمان نزاهتها وشفافيتها... كما يثمّن الدور الذي تقوم به السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في تأطير مجريات الحملة الانتخابية عبر السهر على إضفاء الجو المناسب لإنجاح هذا الحدث، وسيتجلى – إن شاء الله – في المشاركة المكثفة والواسعة من لدُن المواطنات والمواطنين الذين سيؤدون حقّهم وواجبهم الانتخابي في اختيار من يمثلهم ويدافع عن مصلحة بلادهم ومصالحهم...»

ولإنجاح المسعى والحفاظ على اللُحمة الوطنية التي يقُضّ من خلالها مضجع المشككين في الداخل والخارج..
مجلس الأمة يحُثّ المواطنات والمواطنين على:

## المشاركة المكثفة والواسعة عبر الإتيان بحقهم وواجبهم في الانتخاب

**أصدر مكتب مجلس الأمة، برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يوم الثلاثاء 8 جوان 2021 بيانا، هذا نصّه:**

« إنّ مكتب مجلس الأمة، برئاسة السّيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، وإذ تصل الحملة الانتخابية لتشريعيات 12 جوان 2021 يومها الأخير، بعد قُرابة 3 أسابيع من التنافس المسؤول بين الفواعل السياسية ومترشحي القوائم الحرة... والذي جرى في جو من السّجال السياسي البنّاء وفي كنف الطمأنينة والسكينة التامتين... ونحن على بُعد 3 أيام من هذا الاستحقاق المصيري، يحُثّ المواطنات والمواطنين على المشاركة المكثفة والواسعة عبر الإتيان بحقهم وواجبهم في الانتخاب لإنجاح هذا المسعى، ومن ثمّ الحفاظ على اللُحمة الوطنية التي يقضّ من خلالها مضجع المشككين في الداخل والخارج... ويدعوهم إلى الاستثمار في الديناميكية التي تشهدها العملية الديمقراطية في البلاد، باعتبارها إحدى ثمرات الوعد الصادق لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، الذي يسعى في كل مناسبة، إلى قطع الطريق أمام أيّ تأويل أو قراءة مجانبة للصواب بخصوص ما يتأسس للجزائريات والجزائريين من معالم مستقبلٍ واعد تتأكد بشائره باستكمال مسار البناء المؤسساتي أفقياً وعمودياً... كما يغتنم مكتب مجلس الأمة هذه السانحة للإشادة بالموقف المعبّر عنه من طرف رئيس الجمهورية لوسائل الإعلام بخصوص المسلكية الجزائرية من مجمل القضايا الدولية، لاسيما بالنسبة للقضيتين الفلسطينية والصحراوية وثباتها في مواقفها المناصرة لقضايا الحق والعدل والإنصاف...

إنّ مكتب مجلس الأمة وهو يتابع الحملات المسعورة المتواترة لزُمر ومنابر برلمانية وإعلامية أجنبية استوطأت مركب الضلالة وجهرت بعدائها للجزائر... يتساءل بمضاضة حول مرامي هاته الأطراف واللوبيات التي لمّا تزل تتصرّف بأجندة وحسابات من وراء ستار لا تتناسب ولا ترقى إلى مستوى ما ينبغي أن تكون عليه أيّ ثقة متبادلة بين طرفين... ويبدو أنها لم تفهم بعدُ بأنّ ساعة التغيير قد حان أوانها وأنّ الجزائريات والجزائريين واعون ومدركون بأنّ قدرهم سيكون الريادة كما كانت الريادة لأسلافهم حين تحرير البلاد... فإنّ مكتب مجلس الأمة يؤكد بأنّ دُعاة الافتراء ومحترفي الصيد في الأوحال والذين بلغوا مستويات مرتفعة من الضغينة والكراهية تجاه كل ما هو جزائري، لم يستخلصوا العبر ولم يستوعبوا واقع السياسة في الجزائر، وأنّ الشعب ومؤسسات الدولة وفي طليعتها الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة ستكون لهم ولعملائهم بالمرصاد وستُقوّض مخططاتهم واستراتيجياتهم الرخيصة وتبدد «أضغاث» أحلامهم...»

من مقرّ السلطة المستقلة للإنتخابات..رئيس الجمهورية:

## المواطن صاحب القرار السيد.. والصندوق هو الفاصل

أكد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، يوم الخميس 10 جوان 2021، أن المواطن هو «صاحب القرار السيد» يوم 12 جوان لاختيار ممثليه في المجلس الشعبي الوطني القادم.

وقال رئيس الجمهورية، خلال زيارة أجراها إلى مقر السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بدعوة من رئيسها، محمد شريفي، أن «المواطن هو صاحب القرار السيد في اختيار ممثليه في المجلس الشعبي الوطني»، مشدّدا على أن «صندوق الاقتراع سيكون الفاصل في تحديد من سيختاره الشعب لتمثيله في البرلمان».

وأضاف رئيس الجمهورية، بأن «عهد الكوطة قد ولى، في ظل احترام القوانين المنظمة للعملية الانتخابية وفقا لما نص عليه الدستور والقانون العضوي الجديد للانتخابات، وتأسيس بذلك لمرحلة جديدة بالجزائر تطبيقا للالتزامات».

وبالمناسبة، أسدى رئيس الجمهورية تعليمات بضرورة «حماية صوت كل مواطن، لتجاوز الممارسات السابقة التي من شأنها المساس بثقة المواطن في مؤسساته»، مؤكدا بأن هذا الاستحقاق يعد «فرصة أولى للشباب والمستضعفين ماديا، ليكونوا ممثلين عن الشعب لا سيما في ظل استبعاد المال الفاسد وغير الفاسد من العملية الانتخابية»، وهو ما يجسد- كما قال – «تحقيق تمثيل حقيقي للمواطن».

وخلص السيد تبون إلى القول، مخاطبا المشرفين على قاعة العمليات الخاصة بالسلطة: «أنتم صمام آمان بالنسبة للثقة التي سيضعها المواطن مستقبلا في مؤسساته»، مشيرا إلى أنه شرع كمرحلة أولى في تجديد المؤسسة التشريعية وقريبا ستتبعها انتخابات المجالس البلدية والولائية وهي المؤسسات القريبة من الحياة اليومية للمواطن».

وللإشارة، كان في استقبال رئيس الجمهورية بمقر السلطة إلى جانب السيد محمد شريفي، رئيس المجلس الدستوري كمال فنيش.





التشريع الوطني

# تحيينٌ لمستجدات الراهن وتأسيسٌ لمرحلة جديدة

بقلم محمّد باركة

المدير العام للمصالح التشريعية بمجلس الأمّة

تعرف الجزائر اليوم تحولا سياسيا نوعيا وغير مسبوق، يُعدّ أحد أهم إفرازات الحراك الشعبي السلمي الأصيل ومخرجاته، الذي انطلق في يوم الجمعة 22 فيفري 2019، في مختلف ربوع وطننا المُفدّى، شارك فيه الشعب الجزائري بكل فئاته وشرائحه ونخبه وأطيافه، رافقه فيه الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة، من أجل حماية ذلك الحراك الشعبي من الاحتواء وانحرافه عن وجهته الأصلية والأهداف النبيلة التي قام من أجلها، ولم يكن له – الجيش – في ذلك أي طموح سياسي سوى الحفاظ على مؤسسات الدولة الجزائرية وضمان ديمومتها والنأي بها عن كل انزلاق، وتفويت الفرصة على من يتربص الدوائر بالبلاد، التي ضحى من أجلها أكثر من مليون ونصف المليون من الشهداء الأبرار من خيرة أبناء هذا الوطن، من أجل الحرية واسترجاع السيادة الوطنية خلال ثورة الفاتح نوفمبر 1954 المظفّرة.

ولقد عرف الشعب الجزائري حقًّا طريقه وأدرك خياره، باختياره قيادة جديدة للبلاد ووضع ثقته في شخص السيد عبد المجيد تبون، فانتخبه رئيسا جديدا للجمهورية الجزائرية، ليحقق ما وعد به في برنامجه الانتخابي الذي تضمن أربعة وخمسين (54) تعهدًا، تيمنًا بثورة الفاتح نوفمبر 1954، يقع في مقدمتها تعديل الدستور، القانون الأسمى للبلاد، وإجراء مراجعة عميقة لأحكامه، ليكون الانطلاقة الأولى على طريق التجديد الوطني والتغيير المنشود لبناء الجمهورية الجديدة، جمهورية تستمد قيمها من مبادئ وقيم ثورة أول نوفمبر الخالدة.

ومن المفيد التذكير هنا أنّ "المراجعة الواسعة للدستور وإعادة صياغة الإطار القانوني للإنتخابات وتعزيز الحكم الراشد عن طريق الفصل بين المال والسياسة" شكّلت واحدة من بين أهم التعهدات والالتزامات الـ 54 التي تعهد بها المترشح الحرّ للانتخابات الرئاسية ليوم 12 ديسمبر من سنة 2019، السيد عبد المجيد تبون، ضمن برنامجه الانتخابي تحت شعار "بالتغيير ملتزمون وعليه قادرون"، بالإضافة إلى "إصلاح شامل للعدالة والتنظيم الإقليمي وتسيير الإدارة المحلية وتعزيز الديمقراطية التشاركية".

كما تعهد ببناء "مجتمع مدني حر ونشيط قادر على تحمل مسؤوليته كسلطة مضادة وتنفيذ خطة عمل للشباب تعتمد على إطار قانوني وتدابير لتسليم المشعل للشباب، بالإضافة إلى تعزيز مكونات الهوية الوطنية المتمثلة في الإسلام والعروبة والأمازيغية".

وفي الشق الاقتصادي، التزم المترشح الحر عبد المجيد تبون، بتنفيذ "سياسة جديدة للتنمية خارج المحروقات واستبدال المنتجات المستوردة بالمنتجات المحلية بهدف توفير احتياطي الصرف وكذا إنشاء الشركات الناشئة والعمل على مضاعفة عددها، إلى جانب تعزيز الدور الاقتصادي للجماعات المحلية في تطوير وتنويع اقتصاد البلاد وتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر".

وفي مجال الدفاع والسياسة الخارجية، تعهد بـ "ترقية صناعة الدفاع في خدمة الأمن والدفاع الوطنيين والتنمية الاقتصادية مع مراجعة الأهداف والمهام الكلاسيكية للدبلوماسية الجزائرية" وكذا "ترقية مشاركة الجالية الوطنية بالمهجر في التجديد الوطني".

وبحسب فقهاء القانون ووجهاء السياسة فإنّ ذلك من المرتقب أن يُحدث ثورة ناعمة في مجال تشريعنا ومنظومتنا القانونية الوطنيين بالنظر إلى التعديلات العميقة التي وعد بها الرئيس الثامن للجمهورية الجزائرية، السيد عبد المجيد تبون، بدءًا بالقانون الأسمى للبلاد وانتهاءً بكافة التشريعات التي تنبثق عنه، هدفها بناء جمهورية جديدة تستجيب لتطلعات الشعب الجزائري، حيث ذكّر بذلك السيد الرئيس في أوّل اجتماع لمجلس الوزراء في عهدته الرئاسية، يوم الأحد 5 جانفي 2020، حين قال: "يستلزم بناء الجزائر التي يطمح إليها المواطنون والمواطنات إعادة النظر في منظومة الحكم من خلال إجراء تعديل عميق على الدستور، الذي يعتبر حجر الزاوية لبناء الجمهورية الجديدة، وعلى بعض النصوص القانونية الهامة مثل القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات. كما أنه يستلزم من جهة أخرى أخلقة الحياة السياسية عبر تكريس الفصل بين المال والسياسة ومحاربة الرداءة في التسيير، إذ أنه يتعين أن ترتكز الجمهورية الجديدة على قيام دولة القانون التي تضمن استقلالية القضاء وترقية الديمقراطية التشاركية الحقة التي تمنح فرص الرقي الاجتماعي والسياسي للجميع".

وعلى الصعيد الاقتصادي، تطرق السيد رئيس الجمهورية في هذا الاجتماع إلى ضرورة تنفيذ نموذج اقتصاد قوي مبني على التنويع، متحرر من العوائق البيروقراطية، يستقطب الثروة ويمتص البطالة، لاسيما لدى الشباب، فضلا عن تحقيق الأمن الغذائي بما يضع الجزائريين في منأى عن التبعية للخارج. كما يحررها من التبعية للمحروقات، خاصة عبر تشجيع الطاقات البديلة والمتجددة والعمل على تصديرها وتعزيز التواجد الطاقوي وإعادة إطلاق المشاريع الكبرى لتصدير الطاقة المتجددة... وكل هذا دون إغفال ضرورة وضع خطط استعجالية لتطوير الزراعة، لاسيما الصحراوية، والصناعة الغذائية والصيد البحري، إلى جانب النهوض بقطاع السياحة التي تعد كلها مصدرا للثروة هي الأخرى إن وجدت الدعم اللازم.

وتابع السيد الرئيس في نفس السياق مشددا على ضرورة مباشرة إصلاحات عميقة على نظامنا الضريبي، وما يصاحبه من تقنين للتحفيزات الضريبية التي تصب في مصلحة المؤسسات، خاصة منها الناشئة والصغيرة والمتوسطة، مع مراعاة تخفيف الضرائب على المؤسسات التي تخلق مناصب الشغل.

وألح السيد الرئيس على أن يحظى المجال الاجتماعي بالعناية اللازمة، وأن تكون له الأولوية المطلقة للارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطن الجزائري، حيث أن الدولة ستكون إلى جانب الطبقة المتوسطة والطبقة الهشة من مجتمعنا لتوفر لهما العيش الكريم، ورفع القدرة الشرائية لجميع المواطنين مع إلغاء الضريبة على أصحاب الدخل الضعيف، وكذا وضع خطة صحية متكاملة تكفل العلاج اللائق للمواطنين، مع دراسة كيفية الرفع من حصة قطاع الصحة في الناتج المحلي الإجمالي قصد التمكن من تشييد مراكز استشفائية ومستشفيات جامعية جديدة تستجيب للمعايير الدولية وتحسين البنى التحتية الموجودة.

كما تطرق السيد الرئيس، في هذا الاجتماع الأوّل لمجلس الوزراء مع بداية عهدته الرئاسية، إلى العديد من المواضيع ذات الصلة بالشأن الوطني والإقليمي والدولي تتعلّق بقضايا الجامعة وعالم الشغل واقتصاد المعرفة، والمنظومة التربوية والمجال الثقافي والإعلامي؛ وقطاع الشباب والرياضة؛ وكذا توجهات سياسة الجزائر الخارجية.

هي كلّها مواضيع وقضايا هامّة ومفصلية في حياة الأفراد والمجتمع، يتم تحديد أسسها وقواعدها ضمن المراجعة العميقة للدستور من جهة، وبالتقنين لها من خلال سن تشريعات وطنية حصيفة يصنعها البرلمان بغرفتيه، من جهة ثانية.

ومن هنا تبرز أهمية التشريع بكافة أنواعه (السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، العلمي، البيئي، الجنائي ...) في بناء النظام القانوني للدولة من خلال الوظائف التي تقوم بها القواعد القانونية في تنظيم العلاقات بين الأفراد وداخل المجتمع؛ وقدرته على التطور والتكيّف مع كافة المتغيرات التي تستجد؛ بالإضافة إلى أهمية التناغم والتناسق بين ذلك التشريع، والانسجام مع الظروف الاجتماعية الراهنة قصد تلبية الحاجات والتطلعات المستقبلية.

ولا يتأتى ذلك إلاّ بتجسيد شراكة واسعة تجمع الحكومة، صاحبة المبادرة التشريعية في غالب الأحيان، والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين على حد سواء، وأن يكون هذا التشريع في ذات الوقت ركيزة أساسية لتعزيز هذه الشراكة.

وقد أظهرت الدراسات أن البلدان التي تتمتع بتشريعات حصيفة، قادرة على تحقيق المساءلة والشفافية والمتابعة والتقييم ومن ثمّ التقويم، بالإضافة إلى كونها تملك نتيجة ذلك مستويات أعلى من النمو الاقتصادي، وتتمتع أيضا بمستويات عالية من التنمية البشرية واحترام لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

إن بناء دولة الحق والقانون والتأسيس للجمهورية الجديدة التي تعني في الأساس أنّها دولة الجميع، حيث تكون كل السلطات بيد الشعب، وهو في ذات الوقت مصدر هذه السلطات بما فيها سلطة تكييف القوانين ومراقبة تطبيقها، من خلال التمثيل الوطني الذي يحوزه البرلمان بغرفتيه: المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة؛ إضافة إلى وظيفتيهما الأساسيتين الأخرتين، المكرستين دستوريًا وقانونًا: التشريع والرقابة على عمل الحكومة.

وهكذا، تولى البرلمان بغرفتيه دراسة ومناقشة وتحديد الموقف من عديد مشاريع القوانين التي جاءت لتنظيم شؤون البلاد في مختلف القطاعات، وتستجيب لمتطلبات الراهن ومستجداته؛ وهي تأتي على قسمين من صنوف التشريع: قسمٌ جاء مُكمّلاً لجهود الدولة بمختلف مؤسساتها في ضمان ديمومتها واستمراريتها في مرحلة حسّاسة من عمرها ووجودها وذلك من خلال سن تشريعات ووضع قوانين تخص قطاعات التعليم العالي والبحث العلمي، والتشغيل والاتصالات الراديوية؛ وقسمٌ ثان وهو المهم في اعتقادنا قبل الأهم الذي نعني به المراجعة العميقة للدستور، فهو مهمٌ لكونه يأتي مع طلائع العهدة الرئاسية الجديدة لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبّون، وحكومته التي يرأسها الوزير الأوّل، السيد عبد العزيز جرّاد.

وفيما يلي نبذة مختصرة عن هذه المشاريع التي تخصّ القسم أو الصنف الأول من التشريع الوطني على النحو الآتي:

### مشروع القانون الذي يعدل القانون رقم 21-15 المؤرخ في 18 ربيع الأول 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015، والمتضمن القانون التوجيهي حول التعليم العالي والتطوير التكنولوجي:

يحتوي مشروع هذا القانون على سبع (7) مواد، تُعدّل بعض الأحكام الواردة في القانون رقم 21-15، وذلك بهدف تكييفها مع الأحكام الواردة في المادتين 206 و207 من دستور سنة 2016 من جهة، وإضفاء الانسجام في المنظومة الوطنية للبحث العلمي وتفادي الازدواجية في الأحكام القانونية المتعلقة بها، من جهة أخرى.

### مشروع القانون الذي يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات:

يحتوي مشروع هذا القانون على تسع وثلاثين (39) مادة، تهدف إلى تحديد المهام الموكلة للمجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات لاسيما في تطوير البحث الجامعي وإدماجه في النمو الاقتصادي والاجتماعي، وحسب الأحكام الواردة في المشروع فإن تشكيلة المجلس المعتمدة أساسا على الكفاءة والمهارة والخبرة، تدلي برأيها في كل مسألة تتعلق بتحديد السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتنفيذها وتقييمها.

### مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 19-04 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004، والمتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، المُعدّل والمتمّم:

يحتوي مشروع هذا القانون على مادتين إثنتين (2)، ويهدف إلى تكييف الأحكام المتعلقة بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل مع التطورات المسجلة على مستوى سوق العمل، وذلك لتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها الهياكل المكلفة بالوساطة، من خلال تقليص آجال معالجة عروض التشغيل.

### مشروع القانون المتعلّق بالاتصالات الراديوية:

يحتوي مشروع هذا القانون على خمس وستين (65) مادة، ويهدف أساسًا إلى تأطير مجال استغلال الشبكات والتجهيزات اللاسلكية الكهربائية وضبط حالات التشويش ومراقبة الطيف على المستوى الوطني، وذلك بما يتماشى مع الاتفاقيات والتوصيات الدولية في هذا المجال.

يجدر الذكر أنّ الظروف الصحية الاستثنائية التي عاشتها البلاد طيلة سنة 2020 جراء جائحة كوفيد19-، فرضت على كافة مؤسسات الدولة التكيّف مع الوضع وتفعيل آليات عمل خاصّة وميكانيزمات استثنائية، حيث تولّت المؤسسة التشريعية مشاريع القوانين التي بادرت بها الحكومة بالدراسة والمناقشة والتصويت و/أو المصادقة باللجوء إلى تفعيل آلية التصويت على مشاريع القوانين مع المناقشة المحدودة ومقتضيات الطابع الاستعجالي لتلك المشاريع، بالتوازي مع مراعاة تدابير الوقاية والحماية من الوباء التي فرضتها السلطات العمومية.

وجاءت التشريعات التي تندرج ضمن القسم أو الصنف الثاني من صنوف التشريع الوطني في سياق استكمال بناء دولة الحق والقانون والشروع في التأسيس للجمهورية الجديدة، وذلك من خلال معالجة مستجدات الراهن، وطرح البدائل والتصورات الممكنة والحلول العملية لجيل جديد من المشاكل وتراكمات العهد البائد في مختلف المجالات وعلى كلّ الأصعدة، حيث برزت ظواهر غريبة عن المجتمع الجزائري، تتنافى مع قيم ومبادىء دينه الحنيف، باتت تهدد وحدته الوطنية واستقراره الاجتماعي كانتشار خطاب الكراهية والتمييز؛ والعنف اللفظي والاعتداء الجسدي تجاه مستخدمي قطاع الصحة الذين أبلوا البلاء الحسن في مواجهة جائحة كوفيد19-، امتدت إلى تخريب أملاك مؤسسات الصحة، والمساس بكرامة المرضى والأشخاص المتوفين؛ كما استفحلت الجريمة المنظمة، لاسيما تلك التي تمس بالاقتصاد والأمن الوطنيين؛ وكذا ظاهرة عصابات الأحياء، التي تقوم بترويع وتخويف المواطن باستعمال الأسلحة البيضاء، وتخلّ بالنظام العام والآداب العامة؛ وتفاقم جرائم اختطاف الأشخاص وبخاصة اختطاف الأطفال والتنكيل بهم والاعتداء عليهم جنسيا، وما صاحبها من توترات اجتماعية وردود أفعال مستهجنة لهذه الظواهر الخطيرة.

كما بادرت الحكومة، بتوجيه من رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبّون إلى تشريع تُلغي بموجبه امتياز التقاضي المعترف به لبعض الموظفين السامين في الدولة، حيث أصبح من اختصاص المحاكم الابتدائية متابعتهم والتحقيق معهم ومحاكمتهم في القضايا التي تورطوا فيها مثلهم مثل المواطن العادي، تحقيقًا لمبدإ مساواة الجميع أمام القانون دون تمييز.

وفيما يلي نورد باختصار مشاريع القوانين المتعلّقة بهذا المجال من التشريع الوطني على النحو الآتي:





### مشروع القانون المتعلّق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما:

يحتوي مشروع القانون المتعلّق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما على ثمان وأربعين (48) مادة، ويهدف أساسًا إلى صيانة الوحدة الوطنية بكل مُكوناتها وأخلقة الحياة السياسية العامة وصونها من الانحراف، وتحديد آليات الوقاية من جريمتي التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما وحماية الضحايا، حيث أكّد السيد وزير العدل، حافظ الأختام عند عرضه لهذا المشروع أمام أعضاء مجلس الأمة أنّ الجمهورية الجديدة قوامها العدل والإنصاف، وأن الدولة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز العنصري والتصدي لها بصرامة، موضحا بأن محاربته لا يمكن أن تمس بحرية التعبير المكفولة دستوريا؛ كما ثمّنت اللجنة القانونية للمجلس كل أحكام هذا المشروع، لاسيما وأنها تهدف بالدرجة الأولى إلى أخلقة الحياة العامة ونشر ثقافة التسامح والحوار ونبذ العنف بكل أشكاله، ووضع برامج تعليمية وتكوينية لهذا الغرض.

### مشروع القانون الذي يُعدّل ويُتمّم الأمر رقم 156-66 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات:

يحتوي مشروع القانون الذي يُعدّل ويُتمّم الأمر رقم 156-66 والمتضمن قانون العقوبات على اثني عشرة (12) مادة، ويهدف أساسًا إلى تكييف قانون العقوبات مع التحولات الجارية في بلادنا، بهدف التكفل بالأشكال الجديدة للإجرام الناتجة عنها، وسد الفراغ القانوني المسجل في المنظومة القانونية، في مجال تسيير الأزمات وتجريم الأفعال التي عرفت انتشارا كبيرا خلال السنوات الأخيرة وصلت إلى درجة تهديد الأمن والاستقرار في البلاد.

### مشروع القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 20-01 المؤرخ في 9 ذي الحجة عام 1441 الموافق 30 يوليو سنة 2020 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 156-66 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات:

يحتوي مشروع هذا القانون على ثلاث (3) مواد؛ ويهدف إلى سد الفراغ القانوني المسجل في مجال تعزيز الحماية الجزائية لمستخدمي الصحة وكذا توفير الحماية القانونية لهم من كل الاعتداءات اللفظية أو الجسدية، وتسليط العقوبات على كل من يقوم بتخريب أملاك مؤسسات الصحة، عقارية كانت أم منقولة، وعلى كل من يستغل شبكة التواصل الاجتماعي للمساس بكرامة المرضى والنيل من الاحترام الواجب نحو الأشخاص المتوفين.

### مشروع القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 20-04 المؤرخ في 11 محرم عام 1441 الموافق 30 غشت سنة 2020 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 155-66 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية:

يحتوي مشروع هذا القانون على ثماني (8) مواد، ويندرج في إطار تدعيم قطاع العدالة بجهاز قضائي متخصص في محاربة الجريمة المنظمة، لاسيما تلك التي تمس بالاقتصاد والأمن الوطنيين، وتمديد الاختصاص في جرائم الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطن، واستعمال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية عن بُعد في مرحلة التحقيق القضائي وفي مرحلة المحاكمة، وإلغاء إمتياز التقاضي المعترف به لبعض الموظفين السامين في الدولة.

وتراهن الحكومة على مشروع هذا القانون في تجسيد نجاعة أكبر للعدالة من خلال التحكم الأفضل في آليات تحريك الدعوى العمومية وممارستها، وملاحقة المجرمين واسترجاع الأموال المنهوبة داخل الوطن وخارجه؛ والرفع من مردودية القضاء الجزائري ونوعية الأحكام الصادرة عنه، قصد تمكينه من التكفل بكل أنواع القضايا والنزاعات المعروضة عليه مهما كانت درجة تعقيدها.

ومن بين أهم الأحكام التي جاء بها المشروع، إنشاء القطب الجزائي الاقتصادي والمالي على مستوى محكمة مقر مجلس قضاء الجزائر، المتخصص في مكافحة الجريمة الاقتصادية والمالية ويمتد اختصاصه إلى كافة إقليم الجمهورية.

وبخصوص مكافحة الارهاب والجريمة العابرة للحدود، ينص مشروع القانون على تمديد الإختصاص الإقليمي لمحكمة مقر مجلس قضاء الجزائر التي يسند لها اختصاص نوعي حصري بخصوص الجرائم ذات الخطورة الخاصة، وذات البعد الوطني أو الدولي من حيث آثارها.

كما يأتي من أجل إلغاء امتياز التقاضي المعترف به لبعض الموظفين السامين في الدولة والمنصوص عليه في المادة 573، وأصبح من اختصاص المحاكم الابتدائية متابعتهم والتحقيق معهم ومحاكمتهم في القضايا التي تورطوا فيها مثلهم مثل المواطن العادي، عملا بالأحكام العامة للاختصاص المنصوص عليها في المواد 37 و 40 و 329 من قانون الإجراءات الجزائية، وهو توجّه اعتمده السيد رئيس الجمهورية منذ انتخابه رئيسا للجمهورية، يقوم أساسا على مساواة الجميع أمام القانون دون تمييز.

### مشروع القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 20-03 المؤرخ في 11 محرم عام 1442 الموافق 30 غشت سنة 2020 والمتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها:

يحتوي مشروع هذا القانون على أربعين (40) مادة، حيثُ تضمّن أحكاما تهدف أساسا إلى محاربة ظاهرة إجرامية تعرف بعصابات الأحياء، تقوم بترويع وتخويف المواطن باستعمال الأسلحة البيضاء، وتخل بالنظام العام والأداب العامة، وهو ما دفع الحكومة إلى المبادرة بتقديم هذا المشروع للتكفل بتحقيق الأمن والسكينة للمواطنين، من خلال آليات للوقاية من عصابات الأحياء، علاوة على عقوبات مشددة بحق كل من ينشىء أو ينظم عصابة أحياء أو ينخرط أو يشارك فيها أو يقوم بتجنيد شخص أو أكثر لصالحها.

### مشروع القانون المتعلق بالوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص ومكافحتها:

يتضمن مشروع هذا القانون أربعا وخمسين (54) مادة؛ ويهدف إلى سد الفراغ القانوني المسجل في التشريع الوطني في مجال جرائم الاختطاف، وتكييفه مع التطور الذي عرفته هذه الجرائم، ولاسيما في ظل تفاقم جرائم اختطاف الأشخاص في بلادنا وبخاصة اختطاف الأطفال والتنكيل بهم والاعتداء عليهم جنسيا، وما صاحبها من توترات اجتماعية وردود أفعال مستهجنة، وسط تضامن اجتماعي واسع، يلح على تطبيق عقوبة الإعدام على مرتكبي هذه الجرائم.

وأكد ممثل الحكومة، وزير العدل، حافظ الأختام أثناء تقديمه للمشروع أمام أعضاء مجلس الأمة أنّه يتميز عن القوانين الأخرى بخاصية الجمع بين الوقاية من جرائم الاختطاف، من ناحية، وحماية الضحايا والتكفل بهم وبأسرهم من ناحية أخرى، مشيرا إلى أن الوقاية من هذه الجرائم ستكون عن طريق وضع استراتيجية وطنية واستراتيجيات محلية، أما حماية ضحايا الاختطاف، فتكون بالتكفل بهم صحياً ونفسياً واجتماعياً وبمساعدتهم قضائياً.

كما أكد أن المشروع نص على مباشرة تحريك الدعوى العمومية تلقائيا من قبل النيابة العامة، علاوة على تمكين الجمعيات الوطنية والهيئات الناشطة في مجال حقوق الإنسان وحماية الطفل من إيداع شكوى أمام الجهات القضائية والتأسيس بصفتها طرفاً مدنياً في الجرائم المنصوص

عليها في هذا المشروع، كما نص على تشديد العقوبات على المختطف، ولاسيما إذا كان الضحية طفلا واقترنت جريمة الاختطاف بالعنف أو طلب فدية أو اعتداء جنسي.

وأبرز أنّ الهدف منه هو وضع استراتيجية وطنية واستراتيجيات محلية للوقاية من جرائم الاختطاف والتي تشارك في وضعها وتنفيذها مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع المدني وفقاً للشروط والكيفيات المحددة عن طريق التنظيم، مردفاً بأنه ينص على ضرورة أن تتضمن السياسة الجزائية الوطنية تدابير الوقاية من جرائم الاختطاف على الصعيدين الوطني والمحلي؛ وأن تشمل الوقاية من جرائم الاختطاف اعتماد آليات لليقظة والإنذار والكشف المبكر عنها وإجراء دراسات حول أسبابها، بهدف فهم دوافع ارتكابها وتطوير سياسات مناسبة للوقاية منها وحماية الفئات المستهدَفة وترقية التعاون المؤسساتي وضمان تبادل المعلومات وتنسيق العمل بين مختلف المتدخلين في مجال الوقاية من جرائم الاختطاف وضمان تغطية أمنية متوازنة لكامل التراب الوطني.

كما أوضح السيد وزير العدل، حافظ الأختام، بأن مشروع هذا القانون يتضمن عدة أحكام أخرى تسمح بالتعاون القضائي الدولي وتحديد أبعاده وكيفياته.

## مشروع القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 20-02 مؤرخ في 11 محرم عام 1442 الموافق 30 غشت سنة 2020 الذي يعدل ويتمم القانون رقم 11-18 المؤرخ في 18 شوال عام 1439 الموافق 2 يوليو سنة 2018 والمتعلق بالصحة:

يحتوي مشروع هذا القانون على مادتين إثنتين (2)؛ يهدف إلى تعديل بعض أحكام القانون رقم 11-18 المؤرخ في 18 شوال عام 1439 الموافق 2 يوليو سنة 2018 والمتعلق بالصحة؛ والمتعلقة بتفتيش المؤسسات الصيدلانية وتحديد قائمة المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية الأساسية، بالإضافة إلى النشاطات داخل القطاع الصيدلاني، وتحويل وصاية الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية إلى وزارة الصناعة الصيدلانية، إضافة إلى استعمال الأدوية وكذا إجراء الدراسات العيادية مع المصنعين المحليين أو مع الشركاء الأجانب.

وواصلت الدولة بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، المبادرة بالتشريعات وإيداعها لدى غرفتي البرلمان لصناعة القوانين، التي تأتي دائمًا لتنظيم شؤون الدولة وقطاعاتها المختلفة بما يتواءم مع مستجدات الراهن ويستجيب لمتطلبات التسيير اليومي للحياة العامة للمواطنين في مختلف المجالات، بما في ذلك التشريع الذي يتناول قضايا التاريخ والذاكرة الجماعية للأمة، حيث بادرت الحكومة بمشروع قانون يُخلّد المجازر التي ارتكبتها فرنسا الاستعمارية في حق الشعب الجزائري غداَة انتهاء الحرب العالمية الثانية (1945-1939) والانتصار على ألمانيا النازية وحلفها، جزاءً وفاقًا على خروجه في مظاهرات سلمية يحتفل بهذا النّصر الذي شارك فيه، ومذكرًا السلطات الاستعمارية بوعودها في تمكين الشعب الجزائري من حقّه في تقرير مصيره، لكن الطبيعة الاستعمارية القائمة على الغدر أبت، وعكس ذلك ارتكبت مجازر فظيعة في حق الشعب الجزائري.

وتخليدًا لهذه المجازر والمحطة المؤلمة في تاريخ نضال الشعب الجزائري في سبيل الانعتاق من ربقة الاستعمار واسترداد حريته وسيادته الوطنية، بادرت الحكومة بمشروع قانون يتضمّن اعتماد 8 ماي يومًا وطنيًا للذاكرة.

يحتوي مشروع هذا القانون على أربع (4) مواد؛ ويأتي أساسًا من أجل أن لا تنسى الأجيال الحاضرة والصاعدة مجازر الثامن من ماي 1945 التي تعد محطة مهمة من محطات تاريخ نضال الشعب الجزائري وتضحياته الجسام، في سبيل انتزاع حريته واستقلاله واسترجاع سيادته على أرضه من الاحتلال الفرنسي، ولا أدل على ذلك من سقوط أكثر من خمسة وأربعين ألف شهيد في تلك المجازر، توجت بثورة التحرير المباركة في الفاتح من نوفمبر 1954، ثورة استشهد فيها أكثر من مليون ونصف المليون من الشهداء الأبرار، استعاد بها الشعب الجزائري حريته وسيادته الكاملة على كل شبر من أرضه الطاهرة.

إن من أهم أهداف مشروع هذا القانون هي أن يظل هذا اليوم، على الدوام، راسخا في ذاكرة الأمة وفي أذهان الأجيال الصاعدة، وذلك من خلال تنظيم نشاطات وتظاهرات محلية ووطنية بهذه المناسبة عبر كامل التراب الوطني، وعلى مستوى ممثلياتنا الدبلوماسية في الخارج، تخليدا لهذه الذكرى الأليمة والعظيمة من تاريخ هذه الأمة، وتخليدا لضحايا المجازر التي اقترفها الاستعمار الفرنسي في هذا اليوم في حق الشعب الجزائري، وتكريما وتمجيدا لهم ولبطولاتهم في سبيل الحرية والاستقلال.

هذا، وقد آلت الدولة بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، على نفسها التكفّل أيضًا بما نجم من آثار اقتصادية واجتماعية صعبة جراء جائحة كوفيد19-، خلال سنة 2020، سواء أكان ذلك تأثيرًا مباشرًا على المواطنين أم على مؤسسات الإنتاج العمومية والخاصّة، حيث انخفضت أسعار المحروقات في السوق العالمية إلى مستوى مدنٍ نتيجة انخفاض الطلب عليها، وكذا انخفاض الموارد وبروز تحدياتٍ صحية واقتصادية ومالية جمّة، مما جعل الحكومة تسارع الزمن وتبادر بمشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020 بهدف تصحيح بعض المؤشرات المالية والاختلالات التي شابت قانون المالية العادي لسنة 2020 وتكييفها مع الراهن المستجد، قبل استشراف التوجّه الاقتصادي والسلوك المالي بعنوان سنة 2021 من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2021.

كما بادرت الحكومة، في هذا المجال دائمًا، إلى إعداد وإيداع مشروعي قانوني تسوية الميزانية لسنتي 2017 و2018 لدى غرفتي البرلمان، في إطار تعزيز الرقابة البعدية لهما على تنفيذ موارد الميزانية العمومية للدولة.

وفيما يلي نورد بإيجاز الأهداف التي حوتها مشاريع قوانين المالية التكميلية والعادية وكذا الرامية إلى تسوية الميزانية على النحو الآتي:

## مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020:

يحتوي مشروع هذا القانون على إثنتين وسبعين (72) مادة، ويهدف أساسًا إلى تصحيح بعض المؤشرات المالية التي نصّ عليها قانون المالية العادي لسنة 2020 وتكييفها مع الوضع الجديد، الذي صاحب انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وانخفاض أسعار المحروقات إلى مستوى متدني، والتحكّم في التحديات الصحية والاقتصادية والمالية المرافقة، والحدّ من انخفاض الموارد، من خلال تخفيض الإنفاق مع ضمان استمرار تقديم الخدمات، ومواصلة الدعم الاجتماعي، والحفاظ على ديمومة الحركية الاقتصادية ومناصب الشغل.

كما تضمّن مختلف التدابير التشريعية الجديدة، والتي تتعلق لاسيما بـ: تعزيز القدرة الشرائية للأسر، إنعاش الاقتصاد، تشجيع إنشاء وتطوير المؤسسات الناشئة.

## مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2021:

يتضمن مشروع هذا القانون مائة وتسع وستين (169) مادة.

وتتمثل أهم مؤشرات التأطير الاقتصادي الكلي والمالي للمشروع، وكذا مشتملات الميزانية العامة للدولة فيما يلي:

أولا: مؤشرات التأطير الاقتصادي الكلي والمالي لمشروع قانون المالية لسنة 2021 والتوقعات لسنتي 2023-2022

تم إعداد التأطير الاقتصادي الكلي والمالي لمشروع قانون المالية لسنة 2021، متبوعا بتوقعات 2022 و2023، تبعاً لإطار ميزانياتي – متوسط الأجل – وفقًا لما نص عليه قانون المالية لسنة 2017.

ونورد فيما يلي أهم الفرضيات التي على أساسها أُعدّت التوقعات





الميزانياتية للفترة الممتدة بين 2023-2021:

يقدر السعر المرجعي لبرميل النفط الخام بـ 40 دولارًا أمريكيًا.

يتوقع بلوغ سعر صرف الدينار الجزائري، على التوالي، 142,2 دينارا/ للدولار الأمريكي سنة 2021، 149,3 دينارا/ للدولار الأمريكي سنة 2022، ثم 156,8 دينارا/ للدولار الأمريكي سنة 2023.

يقدر معدل التضخم لسنة 2021 بنسبة 4,5 %، ثم 4,0 % لسنة 2022، و4,7 % لسنة 2023.

من المتوقع أن يحقق النمو الاقتصادي انتعاشا بنسبة 3,98 % في سنة 2021، بعد انكماشه بنسبة 2,63 % حسب تقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2020.

سترتفع كميات المحروقات المتوقع تصديرها في سنة 2021 بنسبة 9,9 % مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2020.

من المتوقع أن تنخفض واردات السلع بنسبة 10,4 % في الحجم ونسبة 19,34 % في القيمة الجارية لسنة 2021 مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2020.

وفقًا للمنحى الجديد للتجارة الخارجية، سيشهد ميزان المدفوعات عام 2021 توازنا في الميزان التجاري على عكس سلوكه، في السنوات السابقة، لينتقل اعتبارًا من سنة 2022 إلى حالة فائض، في ظل التأثير المشترك للزيادة التدريجية في صادرات المحروقات وخارجها والانخفاض التدريجي في واردات السلع.

ثانيا: الميزانية العامة للدولة لسنة 2021

سيسمح الإطار الميزانياتي متوسط الأجل خلال الفترة 2021-2023 بمواصلة تنفيذ الإستراتيجية القائمة على التحكم في الإنفاق العام والتحسين التدريجي للإيرادات الجبائية مع الحفاظ على دعم الدولة للسكان المحتاجين من خلال التحويلات الاجتماعية.

أ/ إيرادات الميزانية:

ستنتقل إيرادات الميزانية من 5395,84 مليار دج متوقعة في قانون المالية التكميلي لسنة 2020 إلى 5328,18 مليار دج في مشروع قانون المالية لسنة 2021، بانخفاض قدره 1,25 %، حيث سيتوزع إجمالي الإيرادات كما يلي:

ستبلغ الجباية البترولية المدرجة في الميزانية المتوقعة لسنة 2021 مبلغ قدره 1919,23 مليار دج أي (+ 37,61 %) وستبلغ الجباية البترولية المحصلة المتوقعة مبلغا قدره 2183,51 مليار دج أي (+ 36,76 %).

وستنخفض الموارد العادية بنسبة 14,80 % مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2020، بحيث ستنتقل من 4001,13 مليار دج في قانون المالية التكميلي لسنة 2020 إلى 3408,95 مليار دج في سنة 2021، وهو ما يرجع إلى الانخفاض الذي تشهده الإيرادات الجبائية (- 7,24 %) والانخفاض المعتبر في الإيرادات الاستثنائية (- 39,44 %).

ب/ نفقات الميزانية:

ستسجل نفقات الميزانية في مشروع قانون المالية لسنة 2021 مبلغ 8113,0 مليار دج، بارتفاع قدره 740,3 مليار دج (+ 10,0%) مقارنة بمبلغ 7372,7 مليار دج في توقعات قانون المالية التكميلي لسنة 2020.

وتجدر الإشارة إلى أنه ستنتج هذه الزيادة في إجمالي النفقات عن ارتفاع كل من نفقات التسيير (+ 11,8 % ) ونفقات التجهيز (+ 6,8 % ) مقارنة بتوقعات قانون المالية التكميلي لسنة 2020.

وقد أبرز ممثل الحكومة، السيد وزير المالية، في تقديمه للمشروع أمام أعضاء مجلس الأمة أنّه ومع الأخذ بعين الاعتبار لآثار الحجر الصحي على النشاط الاقتصادي سنة 2020 وبالتالي على مستوى التحصيل لسنة 2021، فمن المتوقع أن يشهد مشروع قانون المالية لسنة 2021 زيادة في إيرادات الميزانية بنحو 6.8 % وذلك نتيجة للانخفاض في الموارد العادية بنسبة 5.2 % والارتفاع في الجباية البترولية المدرجة في الميزانية بنسبة 37.61 %، فيما سترتفع نفقات الميزانية في السنة المقبلة بـ (+ 10.04 %) نتيجة للزيادة المتوقعة في كل من نفقات التسيير بنحو (+ 11.83 % ) ونفقات التجهيز بـ (+ 6.8 %).

كما أوضح السيد وزير المالية بأن أهم الأحكام والتدابير التشريعية المدرجة في مشروع قانون المالية لسنة 2021، تتمحور حول الأهداف التالية:

ترشيد استخدام موارد الميزانية؛
تشجيع الانتاج الوطني وترقية المنتوج الوطني؛
توسيع الوعاء الجبائي وتبسيط الإجراءات الجبائية؛
تعزيز تجسيد مبدأ العدالة الجبائية؛
تعزيز الضمانات الممنوحة لدافعي الضريبة عند المراقبة الجبائية؛
محاربة الغش والتهرب الجبائيين وكذا تضخيم الفواتير؛
تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي؛
حماية الاقتصاد الوطني.

## مشروع القانون المتضمّن تسوية الميزانية لسنة 2017:

يحتوي مشروع هذا القانون على ثماني (8) مواد؛ ويتضمّن نتائج تنفيذ الميزانية العامة للدولة التي أقرها البرلمان بغرفتيه بموجب قانون المالية لسنة 2017، والمتمثلة أساسا في الفائض أو العجز الناجم عن الفارق الصافي بين الإيرادات والنفقات الخاصة بالميزانية العامة للدولة والنتائج المثبتة عند تنفيذ العمليات المرتبطة بالحسابات الخاصة للخزينة ونتائج تسيير عمليات الخزينة والتغيرات الصافية للحسابات الخاصة وكذا الاقتراض والمساهمة.

ويندرج هذا المشروع في إطار أحكام الدستور الذي يكرس مبدأ رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، حيث يشكل هذا المبدأ أحد أهم الركائز التي تقوم عليها الأنظمة الديمقراطية الحديثة، في مجال أضحى يسترعي اهتمام الرأي العام، الذي أصبح ينادي بالشفافية والحوكمة في تسيير الشؤون العمومية، والمطالبة بالمساءلة إزاء الممارسات غير القانونية التي تشوبها.

كما يندرج هذا المشروع أيضا في إطار أحكام القانون رقم 17-84 المؤرخ في 7 يوليو 1984، المعدل والمتمم، والمتعلق بقوانين المالية، والذي يُضفي على قانون تسوية الميزانية طابع قانون المالية، من جهة، ويُوضح الدور الذي يضطلع به في مجال تقديم الحسابات وتخصيص نتائج قانون المالية المعني لمتاح ومكشوف الخزينة، من جهة أخرى.

## مشروع القانون المتضمّن تسوية الميزانية لسنة 2018:

يحتوي مشروع هذا القانون على ست (6) مواد؛ ويتضمّن نتائج تنفيذ الميزانية العامة للدولة التي أقرها البرلمان بغرفتيه بموجب قانوني المالية العادي والتكميلي لسنة 2018.

ويندرج تقديم مشروع قانون تسوية الميزانية، في إطار أحكام الدستور الذي يكرس مبدأ رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية في مجال الشأن المالي لاسيما البعدية منها على الميزانية العمومية للدولة، عن طريق التصويت على قانون تسوية الميزانية بعد نهاية كل سنة مالية، حيث تعرض الحكومة على غرفتي البرلمان حصيلة تنفيذ الميزانية، ويقوم البرلمان بالمقارنة بين ما تمت المصادقة عليه في قانون المالية السنوي الذي يمثل نظرة تقديرية للمبالغ التي سيتم تحصيلها وإنفاقها خلال فترة مالية مستقبلية خلال السنة المقبلة، وبين الحصيلة النهائية بعد التطبيق الفعلي، ولا تختتم السنة المالية إلا بمصادقة غرفتي البرلمان على قانون تسوية الميزانية مثلما نصّت عليه أحكام المادة 179 من الدستور.

ويختلف قانون تسوية الميزانية عن غيره من قوانين المالية - قانون المالية السنوي العادي وقانون المالية التكميلي- في بعض المسائل مثل إجراءات المصادقة عليه، وطريقة عرضه على غرفتي البرلمان، وميعاد عرضه عليهما مثلما هو جار العمل به في الوقت الحالي ببلادنا، حيث يتم عرض قانون تسوية الميزانيّة للسنة (س2-).

ويندرج هذا المشروع أيضا في إطار أحكام القانون رقم 17-84 المؤرخ في 7 يوليو 1984، المعدل والمتمم، والمتعلق بقوانين المالية.
وعليه، يُحدّد مشروع قانون تسوية الميزانية نتائج تنفيذ قانون المالية للسنة المعنيَة والتي تتمثل في الآتي:
الفائض أو العجز الناتج عن الفرق الصافي بين إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة.
النتائج المثبتة عند تنفيذ العمليات المرتبطة بالحسابات الخاصة للخزينة.
نتائج تسيير عمليات الخزينة.
التغيّرات الصافية للحسابات الخاصّة، الاقتراض والمساهمة.
ويُرفق مشروع قانون تسوية الميزانية، الذي يُعرض ضمن الشروط التي حددتها الأحكام القانونية لممارسة مهمة الرقابة من طرف مجلس المحاسبة بـ:
تقرير تفسيري يوضح شروط تنفيذ الميزانية العامة للدولة للسنة المعنية،
كشف تنفيذ الاعتمادات المصادق عليها،
تقرير تقييمي يعده مجلس المحاسبة.

وتفعيلاً لدور الجزائر على مستوى امتدادها الجغرافي داخل قارة إفريقيا، لاسيما في المجال التجاري، وتنفيذًا للإرادة السياسية القوية لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبّون، في تعزيز دور وتواجد الجزائر ضمن المشهد الإفريقي، وبتوجيه منه بادرت الحكومة بإيداع مشروع الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحُرة القارية الإفريقية، الموقّع بكيجالي في 21 مارس سنة 2018 لدى غرفتي البرلمان قصد الموافقة عليه وتمكين بلادنا بالتالي من الولوج إلى السوق الإفريقية الواعدة.

ويحتوي مشروع هذا القانون على ثلاثة بروتوكلات، وهو مشروع يشكل فضاء جهويا وتكتلا قاريا مهما يمنح إفريقيا القدرة على تجسيد إرادتها سياسيا واقتصاديا، ويمدها بالبنى المؤسسية والبرامج التي تمكنها من إحراز التقدم والتنمية المستدامة، ولاسيما أنه يعد سوقا واعدة للدول الإفريقية، وفضاء تجاريا استراتيجيا للجزائر التي تتمتع بامتداد جغرافي وتاريخي واقتصادي في إفريقيا، سيجعل منها بوابة لهذه القارة.

ويهدف مشروع هذا القانون، من جملة ما يهدف، إلى إنشاء سوق موحدة للسلع والخدمات ميسرة لتنقل الأشخاص، من أجل تعميق التكامل الاقتصادي للقارة الإفريقية، وفقا للرؤية الإفريقية المتمثلة في إفريقيا متكاملة ومزدهرة، وإنشاء سوق محررة للسلع والخدمات تساهم في حركة رأس المال والأشخاص الطبيعيين وتسهل الاستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات في الدول الأطراف والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها مما جاء في العرض.

تلك هي مجمل مشاريع القوانين التي استهدفت بالدرجة الأولى معالجة وتسوية قضايا الراهن المستجد وكذا استشراف ما قد ينجم عن تطور المجتمع الجزائري، في حين تبقى المراجعة العميقة للدستور التي بادر بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بهدف بناء الجمهورية الجديدة هي الوجه الأبرز للمنظومة التشريعية الوطنية باعتبار أن الدستور هو أسمى القوانين؛ إذ يُعدُّ الدستور أمرًا أساسيا وهاما من قواعد وأركان الدولة وهو ضروري وحيوي جداً لها إذ أنه الأساس لأي نظام سياسي؛ فهو الذي يصنعُ القوانين والتشريعات التي تعمل على تحديد الهوية والطبيعة السياسية للدولة ونظام حكمها وطرق الحكم فيها؛ وهو المرجع الأساسي لكافة القوانين والتشريعات.

كما أنّه يقوم بتوضيح وشرح أبعاد الحقوق الاجتماعية والقوانين الاقتصادية الحاكمة للأفراد وتوضيح دور الدولة في تنظيم اقتصادها بما يتماشى مع سياستها والعمل على تحقيق التوازن بين مصلحة الأفراد والدولة؛ كما يعمل كضامن أساسي لحماية المجتمع والدولة ومقوماتها وثوابتها ومرجعيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية .

ولقد كان مشروع تعديل الدستور، واحدًا من الالتزامات الـ 54 للمترشح الحرّ للانتخابات الرئاسية، السيد عبد المجيد تبون، ضمن البرنامج الذي خاض به حملته الانتخابية تحت شعار "بالتغيير ملتزمون وعليه قادرون"، لتأسيس "جمهورية جديدة"، تتسع لجميع أبنائها وتحفظ لهم كرامتهم، وتكون "دار الجميع" مثلما عبّر عنها المجاهد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، في أكثر من مناسبة وقالها بلسانه الأمازيغي الفصيح: (ذا خام أنّاغ أكّل)؛ وتستمد قيمها من مبادئ ثورة أول نوفمبر الخالدة؛ هدفُها - أي الجمهورية الجديدة – "إنقاذ الوطن" الذي يُشكّل واجبًا وطنيًا وحقًا مشروعًا لكل الجزائريات والجزائريين، مثلما كَان بالأمس هدفها هو "تحرير البلاد" من ربقة الاستعمار الغاشم وتحقيق الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية.

وحلّ يوم الخميس 12 ديسمبر 2019، الذي وصفه المجاهد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بـ "يوم الوغى واليوم الأكبر"، الذي شكّل محطة أخرى هامّة من محطات تاريخ الجزائر المعاصرة ونقلة نوعية في تطور الحياة السياسية للشعب الجزائري، وهو تاريخ إجراء الانتخابات الرئاسية التي تنافس فيها خمسة (5) مترشحين؛ اصطفى الشعب الجزائري فيها واحدًا منهم، ممثّلاً في شخص السيد عبد المجيد تبون، رئيسًا للجمهورية، بناءً على برنامج طموح يستهدف تغييرًا هيكليًا شاملاً لأركان الدولة ومؤسساتها ونمط حوكمتها.

وجدّد رئيس الجمهورية المُنتخب، السيد عبد المجيد تبون، مباشرةً بعد تنصيبه، يوم الخميس 19 ديسمبر 2019 التزامه بتعديل الدستور الذي يُعدُّ حجر الأساس لبناء الجمهورية الجديدة، مبرزًا في ذات الوقت أنّ التغيير الهيكلي للدولة الجديدة يتطلب "دستورا جديدا يأخذ العبرة من كل الدساتير الماضية ليكون توافقيا ويدوم لأطول مدة ممكنة"، مشددا على "ضرورة إعادة اللحمة بين الجزائريين".

وكان السيد رئيس الجمهورية عند وعده ووفّى بالتزامه عندما أصدر بتاريخ 8 جانفي 2020، قرارا بإنشاء لجنة خبراء، برئاسة الأستاذ أحمد لعرابة، تضم كفاءات جامعية وطنية مشهود لها بذلك، مكلفة بصياغة مقترحات لمراجعة الدستور؛ وهو القرار الذي جاء تجسيدا لالتزام كان السيد رئيس الجمهورية قد جعله على رأس أولويات عهدته في رئاسة الجمهورية، ألا وهو تعديل الدستور، من أجل تحقيق مطالب الشعب الجزائري التي عبّرت عنها هبّته الشعبية السلمية والمتحضرة.

ودعا السيد رئيس الجمهورية، في رسالة التكليف بمهمة للأستاذ أحمد لعرابة وأعضاء لجنة الخبراء إلى الإسهام بأفكارهم واقتراحاتهم وتوصياتهم حول سبعة (7) محاور رئيسة في ورشة تعديل الدستور، نوجزها على النحو الآتي:

المحور الأول: حقوق وحريات المواطنين.
المحور الثاني: أخلقة الحياة العامة ومكافحة الفساد.
المحور الثالث: تعزيز فصل السلطات وتوازنها.
المحور الرابع: تعزيز سلطة الرقابة البرلمانية.
المحور الخامس: تعزيز استقلالية السلطة القضائية.
المحور السادس: تعزيز المساواة بين المواطنين أمام القانون.
المحور السابع: التكريس الدستوري لآليات تنظيم الانتخابات.
وبتاريخ 24 مارس 2020 استقبل رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الأستاذ أحمد لعرابة، رئيس لجنة الخبراء المكلفة بصياغة مقترحات مراجعة الدستور، الذي كان مرفوقا بمقرر اللجنة، الدكتور وليد العقون، حيثُ تسلم السيد رئيس الجمهورية المشروع التمهيدي للتعديلات التي اقترحتها اللجنة في إطار المحاور السبعة الواردة في رسالة تكليفها.





غير أنّه بالنظر للظروف التي كانت وما تزال تمر بها بلادُنا في مواجهة جائحة كورونا فيروس المستجد (كوفيد-19) فقد تأجل توزيع هذه الوثيقة على الشخصيات الوطنية، وقيادات الأحزاب السياسية والنقابات وجمعيات ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، إلى حين تحسّن الوضع الصحي للبلاد.

هذا وقد باشرت مصالح رئاسة الجمهورية يوم الخميس 7 ماي 2020 في توزيع المشروع التمهيدي لتعديل الدستور على الشخصيات الوطنية والأكاديمية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات والمنظمات الطلابية بهدف مناقشته وإثرائه.

وبتاريخ 27 جويلية 2020 قدّم الأستاذ أحمد لعرابة رفقة وفد عن لجنة الخبراء المكلّفة بمراجعة الدستور لدى استقباله من قبل السيد رئيس الجمهورية عرضًا عن أشغال اللجنة والمنهجية المعتمدة لدراسة الاقتراحات المتعلقة بالمشروع التمهيدي لمسودّة الدستور.

وقامت اللجنة بدراسة الاقتراحات الواردة إليها مسترشدةً برؤية السيد رئيس الجمهورية، في صياغة المشروع النهائي للتعديل الدستوري، قبل عرضه على البرلمان بغرفتيه للتصويت ثم طرحه على الاستفتاء الشعبي، حيث تلقت اللجنة مجموعة هائلة من الملفات والمذكرات وعددها (610)، واردة من مختلف الفاعلين من المجتمع المدني والأحزاب السياسية ومؤسسات الدولة والشخصيات الوطنية والمنظمات المهنية والمواطنين والأكاديميين.

وبتاريخ 6 سبتمبر 2020، عقد مجلس الوزراء اجتماعا برئاسة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، خُصّصَ لدراسة مشروع التعديل الدستوري الذي بادر به السيد رئيس الجمهورية، والمصادقة عليه قبل إحالته على البرلمان طبقا للمادة 208 من الدستور للتصويت عليه ثم عرضه على استفتاء الشعب.

قدّم السيد الوزير الأول المشروع، أمام مجلس الوزراء، وأكّد أنه يأتي تنفيذا لأحد الالتزامات الرئيسية السياسية الواردة في البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية، موزعا على عدة محاور صيغت في ضوء العناصر التي استخرجتها لجنة الخبراء المكلفة بمراجعة الدستور من الاقتراحات التي تلقتها من مختلف الشرائح الاجتماعية والشخصيات الوطنية، والقوى السياسية، وعددها (5018) مقترحًا.

وقد أُحيل مشروع القانون المتضمّن تعديل الدستور على مجلس الأمة، بعد أن صوّت عليه نواب المجلسَ الشعبي الوطني، يوم الخميس 10 سبتمبر 2020؛ والذي وبالنظر إلى استثنائية هذا النص، باعتباره القانون الأسمى في البلاد، قانونٌ يُعنى بحاضر البلاد ومستقبلها، ومقترن بديناميكية التغيير التي تشهدها بلادنا؛ وبطلب من الحكومة بتفعيل أحكام المادتين 16 و36 من القانون العضوي رقمَ 12-16 الذي يُحدّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلَاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ وبتوجيه من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، فقد تمّ توسيع اللجنة القانونية المُختصّة إلى أعضاء مكتب المجلس ورؤساء المجموعات البرلمانية وعدد من الأعضاء عن كل مجموعة برلمانية والمراقب البرلماني بالإضافة إلى أعضاء المجلس غير المنتمين إلى المجموعات البرلمانية.

هذا، وبعد إحالة مكتب مجلس الأمة، مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور، على لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، للمجلس، بتاريخ 10 سبتمبر 2020؛ عقدت اللجنة القانونية الموسعة اجتماعًا بمقر المجلس، يوم الجمعة 11 سبتمبر 2020، برئاسة السيد سليمان زيان، رئيس اللجنة؛ حضر أشغاله السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، واستمعت فيه اللجنة إلى عرض حول مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور، قدمه الوزير الأوّل، السيد عبد العزيز جرّاد، بحضور وزير العدل، حافظ الأختام، السيد بلقاسم زغماتي؛ ووزيرة العلاقات مع البرلمان، السيدة بسمة عزوار؛ والسيد أحمد لعرابة، رئيس لجنة الخبراء المكلفة بصياغة اقتراحات مراجعة الدستور؛ والسيد وليد العقون، مقرر لجنة الخبراء؛ تطرق فيه إلى أسباب تقديم مشروع هذا القانون وأهدافه وأهميته بالنسبة للأمة وللأجيال الحاضرة والصاعدة؛ وضمّ المشروع ستة (6) أبواب تتعلّق بتعديل مائة وثلاث وعشرين (123) مادة وإدراج ثمان وثلاثين (38) مادة جديدة، وهو ما يعني أنّ الأمر يتعلّق بتعديل دستوري عميق.

وحين تناوله الكلمة في مستهل هذا الاجتماع، أكّد السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة أن تحديد تاريخ الفاتح نوفمبر موعدا للاستفتاء على مشروع تعديل الدستور، بناءً على قرار السيد رئيس الجمهورية، يُعد خياراً يُترجم دلالة رمزية عميقة في تاريخ الجزائر، على اعتبار أن نوفمبر 1954 شكّل انطلاق المشروع الوطني التحرري، وذلك ما يجعلنا مرة أخرى أمام مشروع وطني آخر وكبير، تكون انطلاقته في الفاتح نوفمبر 2020 بموجب استفتاء شعبي يرمي إلى تشييد جمهورية جديدة.

وأضاف أنّ مشروع تعديل الدستور لن يكون بعد المصادقة عليه دستور مرحلة بل دستور أجيال، تبقى فيه الدولة واقفة؛ وأننا في المحطة الأخيرة للمصادقة عليه قبل عرضه للاستفتاء أمام الشعب؛ وأنّه يحتاج إلى إرادة ومشاركة الجميع، تعتمد خلاله الديمقراطية أسلوب ارتقاء في الحياة السياسية، مذكراً في هذا الصدد بأن مشروع تعديل الدستور مستوحى من مبادئ نوفمبر، قائلا: "نحن نوفمبريون لأن البداية نوفمبر والنهاية نوفمبر ونبقى دائما ملتزمين بشعار "من الشعب وإلى الشعب".

ومن جانبه، أوضح السيد الوزير الأول خلال عرضه لمشروع القانون المتضمن تعديل الدستور أمام اللجنة القانونية الموسعة، أن هذا التعديل الدستوري، جاء بمبادرة من السيد رئيس الجمهورية، الهدف منها تجسيد وتنفيذ واحد من الالتزامات الأساسية التي التزم بها سياسيا أمام الشعب من أجلً بناء جمهورية جديدة.

واعتبر السيد الوزير الأول أن هذا التعديل الدستوري يأتي في أولوية الوعود الانتخابية التي قدمها السيد رئيس الجمهورية، وهو اليوم يسعى جاهدا إلى الوفاء بها وتجسيدها في الميدان وفق رؤية استراتيجية واضحة ورزنامة محددة تستدعي منّا جميعاً التحلي بالواقعية والتركيز على القضايا الجوهرية للأمة ذات العلاقة بالأسس الدائمة للدولة.

وأكد أنّ مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور يُعد قطيعة تامة مع ممارسات الماضي سواء من حيث طريقة إعداده أو من حيث مضمونه، مشيرا إلى أنه يستجيب لتطلعات الشعب في بناء دولة ديمقراطية حقيقية، تجعل الجزائر في منأى عن الانحرافات الاستبدادية والتسلطية.

وأضاف أنّ هذا التعديل الدستوري يؤسس لدولة عصرية تعمل على خدمة المواطن واسترجاع ثقته، وتتميز بحياة سياسية تحكمها مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة والكفاءة ولا تخلط المال مع السياسة، كما تعمل على إصلاح شامل للعدالة وتعزيز حرية الصحافة وترقية الديمقراطية التشاركية وبناء مجتمع مدني حر ونشيط.

كما أبرز جانباً من المحاور التي تضمنها مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور لاسيما ما يتعلق بالديباجة التي صارت تمثل جُزءًا مُهمًا من الدستور، تعبر عن مختلف مراحل النضال التي عرفتها الجزائر من أجل الوصول إلى الجمهورية الجديدة، وعن القيم والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الدولة، لقد ذُكرت بأهم وثيقة في تاريخ الجزائر المعاصر، وهي بيان أول نوفمبر الذي حدد أهداف الثورة الجزائرية المجيدة، ومعالم الدولة الوطنية، كما كرست أيضا أهم حدث عرفته الجزائر مؤخرا، وهو الحراك الشعبي الأصيل، الذي أنهى فعليا ممارسات مرفوضة شعبيا استمرت لأكثر من عقد من الزمن.

كما أوضح أنّ هذه الديباجة تشير إلى أن الدستور يصبو إلى بناء مؤسسات تقوم على مشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون

العمومية، والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، وضمان الحريات وتعزيز الروابط الوطنية؛ وكذا الفصل الحقيقي والمتوازن بين السلطات وتعزيز التعاون والتنسيق بين الحكومة والبرلمان وتوسيع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وغيرها من الأحكام الدستورية الهامة.

من جهة أخرى، تم التأكيد في مشروع التعديل الدستوري على أن الدولة ستحافظ على طابعها الاجتماعي وتعزز قيم التضامن والتماسك المجتمعي، بالحدِّ من الفوارق الاجتماعية، والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي.

وفي هذا الإطار، ثمّن أعضاء اللجنة القانونية الموسعة لمجلس الأمة مقاربة السيد رئيس الجمهورية في مبادرته بهذا التعديل الدستوري التي زاوجت بين النهج الأكاديمي والاستشارة الواسعة لمختلف الفاعلين من المجتمع المدني والأحزاب السياسية ومؤسسات الدولة والشخصيات الوطنية والمنظمات المهنية والمواطنين والأكاديميين؛ كما ثمّنوا أيضًا قراره القاضي بإخضاع مشروع التعديل الدستوري للنقاش العام، ثم عرضه على غرفتي البرلمان ومن ثمّ تقديمه للاستفتاء الشعبي، وذلك على الرغم من أن السيد رئيس الجمهورية وبصفته منتخباً من طرف الشعب يملك كامل السيادة والتفويض كي يختار مساراً آخر، ورغم ذلك وقع اختيار السيد الرئيس على المسار الذي يُمهّد للوصول إلى وضع "دستور توافقي"، يكون بمثابة الدستور المرتبطَ بالجزائر ومستقبلها بمنأى عن الارتباط بالمراحل والأشخاص؛ بل وسيكون دستوراً لأجيال اليوم والغد، ليشكل حجر الزاوية واللبنة الأساس لبناء الجمهورية الجديدة، التي تقوم على أخلقة الحياة السياسية عبر تكريس الفصل بين المال والسياسة ومحاربة الرداءة في التسيير، وترتكز على قيام دولة القانون التي تضمن استقلالية القضاء وترقية الديمقراطية التشاركية الحقة، دستور دولة تتعمق فيها الممارسة الديمقراطية لتُثمر دولة لجميع الجزائريات والجزائريين.

وتضمن مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور جملة من المقترحات موزعة على ستة (6) محاور، تتمثل في "الحقوق الأساسية والحريات العامة"؛ "تعزيز الفصل بين السلطات وتوازنها"؛ "السلطة القضائية" و"المحكمة الدستورية"؛ "الشفافية، الوقاية من الفساد ومكافحته" و"السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات"؛ بالإضافة إلى مقترحات هامّة أخرى، جديرة بالذكر فيما يأتي:

دسترة الحراك الشعبي ليوم 22 فيفري 2019 في إطار ديباجة الدستور.
حظر خطاب الكراهية والتمييز.
إمكانية تخصيص بعض البلديات بنظام خاص.
تعزيز دور الدولة في إطار حماية البيئة والماء الصالح للشرب وتحسين نوعية الحياة.
تكريس مبدإ حياد الإدارة، ومبدإ الشرعية، وعدم تماطلها في علاقتها مع الجمهور.
إلزامية تعليل الإدارة لقراراتها والرد على الطلبات في الآجال التي يحددها القانون.
تكريس مبادئ المساواة، عدم التمييز، الاستمرارية، التكيف، النوعية، الكفاءة والاستشراف للمرافق العمومية.
لا يحتج بتطبيق القوانين والتنظيمات إلا بعد نشرها بالطرق الرسمية.
تكريس مجلس وطني اقتصادي واجتماعي وبيئي.
إدراج لغة تمازيغت ضمن الأحكام التي لا تخضع للتعديل الدستوري.
إمكانية إنشاء مجالس استشارية عند الضرورة بموجب قانون أو تنظيم حسب الحالات.
دسترة مشاركة الجزائر في عمليات حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة.
دسترة مشاركة الجزائر في منطقة المحيط أو الجوار على استعادة السلم في إطار الاتفاقيات الثنائية مع الدول المعنية.
هذا، وقد جاءت ردود ممثل الحكومة، وزير العدل، حافظ الأختام شاملة لجميع ما أبداه أعضاء اللجنة القانونية الموسعة لمجلس الأمة خلال مداخلاتهم حول وثيقة مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور، حيث أكّد أن مسعى السيد رئيس الجمهورية يصب في اتجاه تأسيس جزائر جديدة، تتأسس على العمل المؤسساتي المتكامل، جزائر لا يُظلم فيها أحد، جزائر تُحمى فيها الحقوق والحريات، جزائر الأمن والسلم، جزائر تثمّن المبادرات الخيرة وتشجعها، جزائر تقضي على كافة أشكال الانحراف والتسلط والاستبداد التي طالما عانى الشعب الجزائري منها؛ مذكرا أن مشروع التعديل الدستوري جاء ثمرة منهجية تأسست على مقاربة ديمقراطية تشاركية بامتياز.

وفي الجلسة العلنية التي عقدها مجلس الأمة صبيحة يوم السبت 12 سبتمبر 2020، برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، والتي حضرها إلى جانب الوزير الأول، السيد عبد العزيز جراد، عدد من أعضاء الحكومة؛ صادق أعضاء مجلس الأمة على مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور باعتماد آلية التصويت مع المناقشة المحدودة، بعد الاستماع لعرض مشروع القانون من قبل ممثل الحكومة، وكذا تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، حول الموضوع؛ وذلك عملاً بأحكام المادتين 16 و36 من القانون العضوي رقم 16 - 12 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

وبالنظر إلى الأحكام التي جاء بها هذا المشروع، يتبيّن أنّه جاء في حقيقة الأمر ليؤسس لعهد جديد، يُكرّس مبدأ الدولة الحديثة ويُرسي قواعد متينة لجمهورية جدّيدة ولجزائر عصرية، مستقرة وآمنة، يبنيها الجميع للجميع باعتبار أن الشعب هو وحده مصدر كلّ السلطات؛ وكلّ شيء يبدأ من عنده ويتمّ به وينتهي عنده: من الشعب وبالشعب وإلى الشعب؛ وفاءً للقيم والمثل النوفمبرية ورسالة الشهداء الأبرار والمجاهدين الأخيار.

وبتعديل الدستور في نوفمبر 2020، يكون رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون قد جسّد أحد أبرز التزاماته وتعهداته لتكون هذه المراجعة الدستورية "التوافقية" بداية مسار إصلاحي وطني شامل وعميق على طريق التأسيس لعهد جديد، يُميّزه تغييراً جذرياً في أسلوب الحكم من أجل التحضير لبناء جمهورية جديدة.

وبعد التوقيع على المرسوم الرئاسي المتضمن الإصدار والنشر في الجريدة الرسمية للدستور المعدل، الذي حظي بالتزكية الشعبية في استفتاء أول نوفمبر 2020، تكون الجزائر قد ودّعت مرحلة سياسية شابها الكثير من مظاهر الفساد والتسلّط والدوس على قوانين الجمهورية، وتلج مرحلة جديدة تتسم بتغيّرات واسعة ولافتة، لا سيما من الناحية السياسية، تكون أولى خطواتها تجديد المؤسسات المنتخبة؛ وسيُتيحُ ذلك انطلاق ورشات كبرى لإعادة النظر في جملة من النصوص القانونية المسيرة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها؛ وسينطلق مسار التغيير الديمقراطي الذي شكّل مطلبا شعبيا ملحا وأحد أهم تعهدات البرنامج الانتخابي والرئاسي للسيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية.

كما تكون الجزائر قد حقّقت مكسبا سياسيا هاما من خلال تمرير الدستور عبر آلية الاستفتاء الشعبي، وهو مظهر من مظاهر الديمقراطية، وتؤكد بذلك أن الشعب هو مصدر كل السلطات وأكثر من ذلك هو السلطة التأسيسية ذاتها؛ وأن الخطوة تشكّل "لبنة أساسية لبناء جزائر جديدة تناسب وتتسع للجميع ولا تقصي أحدًا".

هكذا، يتضح مما سبق أنّ التشريع الوطني خلال سنة 2020، السنة الأولى من العهدة الرئاسية للسيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، كان في خدمة بناء الدولة الجزائرية ضمن إطار التأسيس لمرحلة جديدة على طريق بناء الجمهورية الجديدة.





«بالتغيير ملتزمون وعليه قادرون»..

# انجازات وتحديات في صدارة ألتزامات رئيس الجمهورية

تميزت السنة الأولى من عهدة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بتحقيق خطوات مشجعة في مجالات حيوية، في سياق استعادة سلطة الدولة وهيبتها واسترجاع ثقة المواطن، حيث التزم القاضي الأول في البلاد بتجسيد تعهداته الـ 54 التي التزم بها خلال حملته الانتخابية وأثناء أدائه اليمين الدستورية باعتبارها أولوية، على غرار مواصلة مكافحة الفساد الذي عشش خلال السنوات الأخيرة في دواليب الإدارة، وأعطاء نفس جديد للدبلوماسية، واحداث «ثورة» اقتصادية بالإضافة إلى تعزيز الإجراءات لمواجهة تأثيرات «كوفيد - 19» على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، والتخطيط لنهضة شاملة تعيد الاعتبار للمدرسة..

فكانت التحديات.. وتحققت انجازات.. وأخرى مازالت قيد التحقيق.. ورئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون يواكب السرعة القصوى على كل الجبهات لتجسيد التزاماته في بناء جزائر جديدة.. فبعد كبرى اصلاحاته المتمثلة في تعديل كل من الدستور والقانون العضوي للانتخابات كانت صدارة الالتزامات والتحديات لرئيس الجمهورية.

## رئيس الجمهورية..

- **يعطي نفسا جديدا للدبلوماسية**
- **يضرب بقوة البيادق ويقطع دابر الفساد**
- **استراتيجية استباقية لمحاصرة جائحة كوفيد19**
- **يخرج مناطق الظل إلى النور**
- **إجراءات ثورية لاقتصاد جديد**

# صوت الجزائر يصدح عاليا

# رئيس الجمهورية يعطي نفسا جديدا للدبلوماسية

على الصعيد الدبلوماسي، مكنت العودة القوية للجزائر على الساحة الاقليمية والدولية منذ انتخاب السيد عبد المجيد تبون، رئيسا للجمهورية، من تسجيل حضورها الدبلوماسي عبر المنابر القارية والدولية. وتحولت الجزائر إلى وجهة لقادة العالم، في عامه الأول، وعادت الجزائر، فعلا، إلى المحافل الدولية.

وخلال ترؤسه لثاني مجلس للوزراء، رسم رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في 6 فيفري 2020، الخطوط العريضة للسياسة الخارجية. فكانت أولى مبادئها اعتماد سياسة نشطة وسابقة التأثير، وانتهاج دبلوماسية فعالة في المجال الاقتصادي والثقافي والديني، بهدف تعزيز مكانة الجزائر الطبيعية على المستوى الاقليمي والدولي من خلال: حسن الجوار، عدم التدخل في شؤون الآخرين وإيلاء الأولية للحوار في حل النزاعات.

ولم تدخر الجزائر برئاسة السيد عبد المجيد تبون جهدا في المرافعة عن القضايا العادلة على غرار قضيتي فلسطين والصحراء الغربية، فضلا عن متابعة الأوضاع في الساحل والتأكيد على مواقفها الثابتة تجاه انتهاج المقاربات السلمية في حلّ الأزمات ودعم الجهود والمبادرات الرامية لإحلال الأمن والسلم في المنطقة، حيث أفضت جهود الجزائر بخصوص الأزمة الليبية إلى توقيع اتفاق إطلاق النار بين طرفي النزاع. وفيما يتعلق بتطورات الأوضاع فيما يخص القضية الصحراوية، فقد أكدت الجزائر على موقفها الصريح الداعي لضرورة استرجاع الشعب الصحراوي سيادته وفق مقتضيات الشرعية الدولية ولوائح الأمم المتحدة، مستنكرة الانتهاكات الخطيرة لوقف إطلاق النار التي وقعت في منطقة الكركرات.

وبالنسبة لقضية فلسطين فقد جدّد السيد الرئيس صراحة موقف الجزائر المطالب بإقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس، لاسيما بعد إقدام دول عربية على التطبيع مع الكيان الصهيوني، حيث أكد في هذا الصدد "أن القضية الفلسطينية مقدسة بالنسبة إلينا وإلى الشعب الجزائري برمته وهي أم القضايا"، معربا عن أسفه بشأن "الهرولة للتطبيع والتي لن نشارك فيها ولن نباركها".

وفيما يخص الملف المالي، دعمت الجزائر العودة الفورية للشرعية وانتخاب مؤسسات جديدة في المالي.

أولى مبادئ الدبلوماسية الجزائرية المقدسة

إعتماد سياسة نشطة وسابقة التأثير

إنتهاج دبلوماسية فعالة في المجال الاقتصادي والثقافي والديني

بهدف:

تعزيز مكانة الجزائر الطبيعية على المستوى الاقليمي والدولي من خلال:

حسن الجوار،

عدم التدخل في شؤون الآخرين،

إيلاء الأولية للحوار في حل النزاعات

وما هي إلا أيام بعد تنصيبه، شارك الرئيس في مؤتمر برلين حول الوضع في ليبيا بدعوة من أنجيلا ميركل مستشارة جمهورية ألمانيا الاتحادية. فأرسى بمشاركته مبدأ دوليا في الملف الليبي أصبح ركنا أساسيا في حل النزاع: أن لا حل في ليبيا من دون الجزائر. كما أعلن عن استعداد الجزائر استقبال القمة العربية واستعدادها أيضا لرعاية حوار بين الليبيين.

وتنقل السيد الرئيس في زيارة إلى السعودية بدعوة من ملكها خص فيها باستقبال كبير نَجَمَ عنه اتفاق على تعميق التعاون.





رئيس الجمهورية يجدد مواقف الجزائر أمام الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة

# مواقف الكبار

كما شارك رئيس الجمهورية في اجتماع الدورة العادية للجمعية العامة الأممية رافع فيه للجزائر وافريقيا وانتصر للقضية الفلسطينية وجعل فلسطين أم القضايا بالنسبة للجزائر تدافع عنها مهما كانت الظروف.

**ألقى رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، يوم الاربعاء 23 سبتمبر 2020، كلمة عبر تقنية التواصل المرئي عن بعد، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها العادية 75 المنعقدة بنيويورك. هذا نصها الكامل :**

« بسم الله الرحمن الرحيم
السيد رئيس الجمعية العامة
السيد الأمين العام
أصحاب الفخامة والجلالة والسمو والمعالي والسعادة
السيدات والسادة،
إنه لشرف لي أن أتوجه إلى هذه الجمعية الموقرة باسم الجزائر الجديدة التواقة إلى بناء نظام ديمقراطي يلبي طموحات شعبها الذي أعطى أسمى وأرقى الأمثلة في الدفاع عن قيم الحرية والعدالة.

وأود بداية أن أعرب عن تمنياتي بالتوفيق لسعادة السيد فولكان بوزكير الذي يتولى رئاسة دورتنا خلفا لسعادة السيد محمد تيجاني باندي، الذي أدار باقتدار الدورة السابقة، ومنوها بالمناسبة بالجهود القديرة للسيد انطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة.

إن منظمتنا التي أنشئت في أعقاب مأساة بشرية رهيبة، لا تزال أدوارها وأداؤها محل تباين بين نجاح وإخفاق، في ظل تحديات دولية متعددة ومتزايدة أبرزت الكثير من الاختلالات في النظام الدولي لاسيما في ظل الظروف الصحية الراهنة.

## ضرورة الدفع بملف الإصلاح الشامل لمنظمة الأمم المتحدة

إن إيماننا بحاجتنا إلى منظمة أممية قوية، يجعلنا نؤكد مجددا على ضرورة الدفع بملف الإصلاح الشامل لمنظمتنا لتحسين أدائها وتعزيز كفاءتها.

## الجزائر تجدد تمسكها بموقف الاتحاد الإفريقي لتمثيل العادل في مجلس الأمن و زيادة عدد أعضائه

وتجدد الجزائر، بهذا الخصوص، تمسكها بموقف الاتحاد الإفريقي وفق توافق إيزلويني وإعلان سرت، داعية إلى ضرورة التوصل إلى حلول سريعة من خلال المفاوضات الحكومية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن و زيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة.

خلال ثمان وخمسين سنة مضت على انضمامها لمنظمة الأمم المتحدة، سعت بلادي للدفاع عن السلم والأمن الدوليين من خلال بناء سياستها الخارجية حول مبادئ ترقية الحلول السلمية للنزاعات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها ووحدتها وحق الشعوب في تقرير مصيرها والتصرف في ثرواتها.

## كلنا فخر بالنتائج المحققة للدبلوماسية الجزائرية

وكلنا اليوم فخر بالنتائج المحققة و التي أكدت أن الوساطة المخلصة للدبلوماسية الجزائرية كانت محورية في حل العديد من الأزمات الشائكة والصراعات الاقليمية والدولية وهي لا تزال متجندة لخدمة هذا الهدف النبيل، مع الاحترام لقرارات الأمم المتحدة.

## رفض كل التدخلات الخارجية التي تعد مساسا بسيادة ليبيا

وبناء على هذه المقاربة، عملت الجزائر ولا تزال على التقريب بين الإخوة في ليبيا ودعوتهم للانخراط بشكل بناء في العملية السياسية برعاية الأمم المتحدة من أجل الخروج من الأزمة وفقا لإرادة الشعب الليبي ورفضَ كل التدخلات الخارجية التي تعد مساسا بسيادته. وترحب الجزائر بإعلاني وقف إطلاق النار المعبر عنهما مؤخرا داعية الأطراف المعنية إلى ترجمته على أرض الواقع دون انتظار.

**وشارك السيد الرئيس في قمة الصين-إفريقيا معززا التحالف الإستراتيجي مع الصين**

**شارك رئيس الجمهورية في الدورة العادية ال33 للاتحاد الافريقي بالعاصمة الإيثيوبية أديس أبابا، يوم 8 فبراير** 2020، دافع فيها عن فلسطين وتقرير مصير الشعب الصحراء الغربية وليبيا وعن التنمية في إفريقيا، ورسخ التعامل بندّية مع كل الدول في إطار الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية.

من جهة أخرى، أمر رئيس الجمهورية، السيد تبون بمراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي بهدف صياغة اتفاق جديد متوازن. وأسس الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية، وكثف من التضامن مع دول الساحل على خلفية انتشار وباء كورونا. وقام، في ذات الوقت، بالتصديق على الاتفاق المؤسس وبروتوكولاته لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.

# لا تطبيع اليوم وغدا..

## الموقف الثابت والراسخ للجزائر حكومة وشعبا بقيادة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية اتجاه أم القضايا.. القضية الفلسطينية المقدسة

كانت الجزائر ولا تزال وستظل أفضل داعم للقضية الفلسطينية.. فلم يفصل البعد الجغرافي الجزائر عن فلسطين بل بالعكس فالموقف الجزائري الداعم للقضية الفلسطينية ما هو إلا موقفا اخويا أصيلا يعبر عن عمق العلاقات الأخوية بين الشعبين الفلسطيني والجزائري، حيث إن فلسطين هي امتداد طبيعي للجزائر، فالثورة الفلسطينية ولدت من رحم ثورة أبناء الجزائر.

وتجسد كلمات الرئيس الراحل السيد هوراي بومدين (مع فلسطين ظالمة او مظلومة) الجزائر رئيسا وحكومة وشعبا، وان الدعم المعنوي والمادي والروحي والتقني والفني للثورة الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية تواصل عبر المراحل المختلفة.

ولعل تلك التصريحات التي اطلقها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون منذ توليه سدة الحكم جاءت لتؤكد عمق الترابط الوطني النضالي والأسس الثابتة ما بين الجزائر وفلسطين قلب الامة العربية النابض.

وإن تصريحات وتأكيدات السيد الرئيس عكست حقيقة مشاعر الشعب الجزائري لتسجل بحروف من نور موقف عربي مهم في ظل الظروف الحرجة التي تمر بها القضية الفلسطينية، وتعيد التأكيد مجددا على اهمية الدعم العربي للشعب الفلسطيني، وان فلسطين ليست وحدها حيث تقف الجزائر مع القضية الفلسطينية قلب وقالبا..

إن صوت الرئيس الجزائري جاء واضحا ليخترق حالة الصمت إزاء مؤامرات تصفية القضية الفلسطينية، وتطبيق ما يسمى صفقة القرن الامريكية، ومخططات الاستيطان، وتصاعد العدوان الاسرائيلي الهمجي، ضد الشعب الفلسطيني، وقد شكل الموقف الجزائري نموذجا للموقف العربي.

ان الموقف الجزائري بات في غاية الاهمية ويشكل انطلاقة متجددة لرسم معالم التضامن العربي المشترك، والسعي دوما لبناء علاقات قومية معبرة وهادفة وتعبر عن اماني الشعوب العربية وتطلعاتها الاستراتيجية، وهي تخوض مراحل التكامل الوطني من خلال الحرص القومي على عدم فقدان البوصلة وضرورة التأكيد والعمل بقدر ما

يمكن الإسترشاد من الموقف الجزائري، والتأكيد على الرفض العربي لاستمرار نهب الحقوق الفلسطينية، وانه لا أمن ولا استقرار ولا سلام في المنطقة دون إنهاء الاحتلال.

وبلغة التاريخ، فعلى مدار عقود لم تدخر الجزائر وسعا في محاولات مضنية ومخلصة لإقامة الدولة الفلسطينية، ليس منة أو تعطفا، بل استحقاق تاريخي، واجب مستوجب.. وبقيت الجزائر متمسكة بموقفها الداعم لفلسطين والرافض للاحتلال الإسرائيلي والتطبيع معه، منذ الحركة الوطنية الجزائرية (1954–1918)، ثم ثورة التحرير ضد المستعمر الفرنسي (1954)

وعقب الاستقلال عام (1962) شاركت الجزائر في حروب الشرق الأوسط ضد إسرائيل عامي 1967 و1973. وخلال السبعينيات كانت عبارة الرئيس الراحل هواري بومدين، «الجزائر مع فلسطين ظالمة أو مظلومة» عنوانا للموقف الجزائري.

وفي 15 نوفمبر 1988، أعلن الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، في مؤتمر بالعاصمة الجزائرية، قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس. وكان هذا الإعلان الثاني من نوعه، فقد أعلنت حكومة «عموم فلسطين» الوثيقة الأولى للاستقلال في أكتوبر 1948.

وعليه أصبحت الجزائر أول دولة في العالم تعترف بالدولة الفلسطينية إذ أقامت رسميا علاقات دبلوماسية كاملة معها في 18 ديسمبر 1988.

وللإشارة كذلك، فإن فلسطين انضمت إلى اليونيسكو عام 2011 بفضل طلب تقدمت به الجزائر للأمم المتحدة بحيث تم قبولها بعد عام من ذلك بصفة دولة ملاحظ غير عضو يوم 29 نوفمبر 2012 ب 138 صوتا مقابل 9 أصوات رافضة و 41 ممتنعا عن التصويت.

بين سنتي 2008 و 2014، قام الكيان الصهيوني بثلاث اعتداءات على غزة مخلفا الآلاف من القتلى والجرحى في صفوف الفلسطينيين.

وهنا أيضا لم تسكت الجزائر وبفضل جهود الدبلوماسية الجزائرية، تم استدعاء الجمعية العامة للأمم المتحدة في أغسطس 2014 من أجل وقف الاعتداء على غزة.

وألزمت المبادرة الجزائرية مجلس الأمن على بحث مشروع قرار أعدته الأردن وفلسطين بدعم من الدول العربية.

ويطلب مشروع القرار من الأمين العام الأممي أن يبحث الوضع الراهن في غزة وفي الأراضي المحتلة وأن يقدم في غضون شهرين تقريرا يتضمن مقترحاته بشأن سبل ووسائل ضمان حماية المدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال, بما في ذلك, سبل تشكيل آلية للحماية الدولية.

ويشترط مشروع القرار اتخاذ خطوات فورية من أجل إنهاء الحصار والقيود التي تفرضها إسرائيل على عمليات التنقل والدخول والخروج في قطاع غزة, بما في ذلك فتح معابر دائمة نحو هذا القطاع لإيصال المساعدات الإنسانية وضمان تنقل السلع والأشخاص.

يصنع الاستثناء..

رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون يشدد:

## «لن نشارك ولن نبارك الهرولة للتطبيع مع الكيان الصهيوني»

**أبرز رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون خلال لقاء مع بعض مسؤولي وسائل الإعلام الوطنية بث سهرة الاحد 20 سبتمبر 2020، أن مواقف الجزائر «ثابتة» إزاء القضية الفلسطينية «كما أنها قضية مقدسة بالنسبة إلينا والى الشعب الجزائري برمته»، متأسفا في ذات الصدد عن «الهرولة للتطبيع (مع الكيان الصهيوني) والتي لن نشارك فيها ولن نباركها».**

**واعتبر أن القضية الفلسطينية هي «أم القضايا في الشرق الأوسط وجوهرها»، مضيفا بقوله «لا أعتقد أن يكون هناك أي حل في المنطقة بدون حل هذه القضية والذي يجب أن يكون بالإعلان عن فلسطين دولة مستقلة وفق حدود 67 وعاصمتها القدس الشريف».**

## تصريحات السيد الرئيس أثلجت قلوب الفلسطينيين

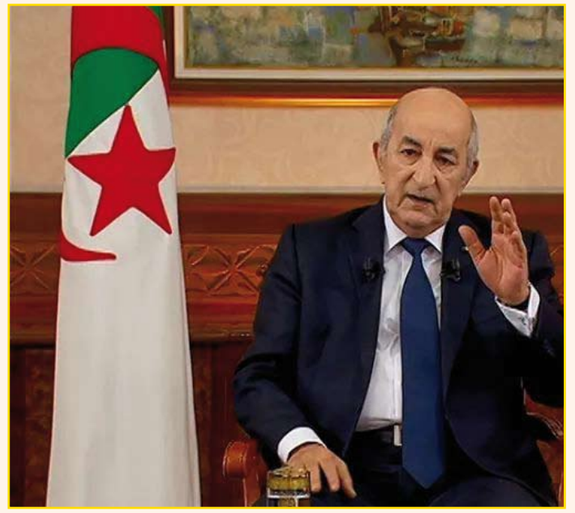

حظي موقف السيد الرئيس بالإشادة من قبل الفلسطينيين الذين أكدوا أنه يُعبر عن أصالة الموقف الجزائري تجاه قضيتهم العادلة، حيث أكد سفير دولة فلسطين في الجزائر، السيد أمين مقبول، ان تصريحات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون تؤكد ان «الشعب الفلسطيني ليس وحده بل الى جانبه جزائر الثورة، جزائر المليون ونصف مليون شهيد بثقلها العربي والعالمي».

وأوضح سفير دولة فلسطين لدى الجزائر السيد امين مقبول أن «الموقف الرسمي والشعبي للجزائر لا يوجد له مثيل في كامل الدول العربية فموقفه يبقى الوحيد والمميز لدعم الشعب الفلسطيني».

ففي «الوقت الذي يتخلى فيه الكثيرون عن القضية الفلسطينية يأتي الموقف الجزائري ليشكل دعما قويا لشد أزر الشعب الفلسطيني ودفعه لمواصلة النضال والجهاد والتشبث بمواقفه المبدئية.»

مضيفا، في ذات السياق، أن إعلان الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، في الظرف الدقيق الذي تمر به القضية الفلسطينية، «جاء كالبلسم على الجرح الفلسطيني. وأن الجزائر تعيش قضية فلسطين بكل جوارحها وبكل معاناتها وأفراحها.»

واوضح السفير مقبول أن تصريحات الرئيس تبون «لاقت ترحيبا كبيرا لدى ابناء الشعب الفلسطيني بكل فئاته ورفعت من معنوياته وزادته تصميما على مواصلة النضال والتمسك بثوابته الوطنية»، كما تؤكد ان «القضية الفلسطينية قضية مركزية وهي قضية الجزائر وقضية الامة العربية والاسلامية ولن يكون هناك امن واستقرار في المنطقة ما لم تحل هذه القضية بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.»

## وفاءًا بالعهد الجزائر تعبر عن رفضها لـ «صفقة القرن» وتجدد دعمها القوي والدائم للقضية الفلسطينية

جددت الجزائر يوم الأربعاء 30 جانفي 2020، على إثر الإعلان عن ما يسمى ب «صفقة القرن» دعمها القوي والدائم للقضية الفلسطينية ولحق الشعب الفلسطيني الشقيق غير القابل للتصرف أو السقوط بالتقادم في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وسيدة عاصمتها القدس الشرقية.»

وأكدت الجزائر، أنه لا سبيل للحل من دون إشراك الفلسطينيين، ناهيك إذا كان هذا الحل موجها ضدهم. مجددا تمسكها بمبادرة السلام العربية المعتمدة خلال القمة العربية ببيروت والمبنية على مبدأ الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، كل الأراضي العربية، مقابل السلام في إطار الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لاسيما القرارين رقم 242 و 338.

ودعت الجزائر إلى التحلي بروح المسؤولية وإلى ضرورة رص الصف الفلسطيني وتوحيد كلمته، و إلى أهمية تنسيق العمل العربي والدولي المشترك من أجل تجاوز الانسداد القائم.





## نحج إلى القدس بأرواحنا..

## متابعة عن قرب لما يشهده قطاع غزة جراء القصف الهمجي

عبرت الجزائر عن انشغالها العميق على المستويين الرسمي والشعبي لما يشهده قطاع غزة جراء القصف الهمجي المتواصل ضد المدنيين الفلسطينيين خلال الأيام الأخيرة من الشهر الكريم لـ2021.

وأدانت بشدة الممارسات العنصرية والمتطرفة التي يعتمدها الكيان الصهيوني الذي يصر على مواصلة حملات التهويد وطمس الهوية العربية لبيت المقدس.

وتجلى رد الفعل الرسمي للجزائر عبر دعوتها خلال الاجتماع الطارئ لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، يوم الخميس 13 مايو 2021، لبحث التحرك العربي في مواجهة جرائم الاحتلال في فلسطين، مشيرة إلى أن حملات التهويد وطمس الهوية العربية لبيت المقدس تمثل جوهر سياسة الاحتلال المقيتة، التي يتم تنفيذها على مرأى ومسمع الجميع في ظل غياب صارخ للمساءلة الدولية.

وكانت الجزائر قد دعت، في هذا الصدد، إلى تكثيف الجهود لحمل المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن للاضطلاع بمسؤولياته التاريخية والقانونية والأخلاقية في حماية الشعب الفلسطيني وضمان احترام قواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، تفاديا لتأزيم الأوضاع في منطقة مثقلة بالنزاعات والصراعات.

وهو الموقف الذي تقاسمته التشكيلات الوطنية الممثلة في الأحزاب والجمعيات والنقابات التي تفاعلت مع التطوّرات الخطيرة، حيث ما انفكت تطلق حملة تضامن ودعم للقدس والشعب الفلسطيني، تحت شعار «القدس يدا بيد»، في رد على محاولات التهجير والانتهاكات المتواصلة للاحتلال الإسرائيلي في القدس المحتلة، خصوصا في المسجد الأقصى وحي الشيخ جراح.

## الجزائر تدين الإعتداءات الإسرائيلية «المتطرفة» ضد الفلسطينيين في القدس المحتلة

أدانت الجزائر، يوم الأحد 09 ماي 2021 ، بأشد العبارات «الاعتداءات العنصرية والمتطرفة» للاحتلال الاسرائيلي على الفلسطينيين في القدس المحتلة، ومنعهم من أداء شعائرهم الدينية في المسجد الأقصى في انتهاك فاضح لقرارات الشرعية الدولية.

وقالت وزارة الخارجية في بيان لها «تدين الجزائر بأشد العبارات الاعتداءات العنصرية والمتطرفة المسجلة في مدينة القدس المحتلة على المدنيين الفلسطينيين وحرمانهم من حرية ممارسة الشعائر الدينية بالمسجد الأقصى المبارك وكذا المحاولات المتكررة الرامية لشرعنة منطق الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة وفرض السيادة على هذه المدينة المقدسة، في انتهاك فاضح لقرارات الشرعية الدولية».

و«أمـــام هذه الانتهاكات الخطيرة التي تتمادى سلطات الاحتلال الاسرائيلي في تنفيذها ضد الشعب الفلسطيني الأعزل»، يضيف البيان، «تدعو الجزائر المجتمع الدولي وبالخصوص مجلس الأمن الأممي للتحرك العاجل لتوفير الحماية الضرورية للشعب الفلسطيني ومقدساته ووضع حد لهذه الأعمال الاجرامية ولسياسة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية».

وأكدت الجزائر «تضامنها الكامل ووقوفها الدائم إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله البطولي ضد الاحتلال الإسرائيلي»، مجددة «موقفها الثابت والراسخ لدعم القضية الفلسطينية حتى استرجاع الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة، وغير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في اقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف».

## الجزائر تدعو مجلس الأمن إلى إتخاذ موقف حازم لإنهاء الاحتلال في فلسطين

جددت الجزائر على لسان وزير الخارجية الجزائري، السيد بوقادوم، يوم 16 مايو 2021، خلال أشغال الاجتماع الطارئ الافتراضي لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، دعوتها المجتمع الدولي و بالخصوص مجلس الأمن للاضطلاع، بمسؤولياته التاريخية والقانونية والأخلاقية في حماية الشعب الفلسطيني، كما دعا إلى «العمل الفوري لوضع حدّ لآلة القتل والدمار ومواجهة الاعتداءات الوحشية على حياة وممتلكات هذا الشعب الشقيق وضمان احترام قواعد القانون الدولي.

وشددت الجزائر، بالمناسبة، إدانتها القوية والصريحة للأعمال الهمجية التي ترتكبها قوات الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني، وأكدت موقفها المبدئي والثابت في دعم القضية الفلسطينية العادلة، ووقوفها مع الأشقاء الفلسطينيين في هذه الظروف العصيبة.

أكدت الجزائر، عن قناعتها الراسخة بأنه لا يمكن تحقيق السلام في فلسطين دون اتخاذ المجتمع الدولي، ولاسيما مجلس الأمن، موقفا حازما و شجاعا لإعادة بعث مسار التسوية السياسية بما يمكن من إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية، والسماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

## مصداقية النظام الدولي على المحك

واعتبرت الجزائر أن الاعتداءات السافرة التي تنتهك بصفة علنية كافة القوانين والأعراف الدولية ومواثيق حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، تضع مجددا مصداقية النظام الدولي المتعدد الأطراف على المحك، كيف لا والحصانة الممنوحة للاحتلال تتذر بتماديه في ارتكاب أبشع الجرائم ومواصلة سياساته العنصرية، بما يقوّض آفاق حل عادل وشامل، ناهيك، يضيف، عن تأزيم الأوضاع في المنطقة برمتها مثلما تؤكده الأحداث الراهنة.

## مكتب مجلس الأمة يصدر بيان صحفي بخصوص المستجدات التي تشهدها مدينة القدس المحتلة

أصدر مكتب مجلس الأمة، برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يوم الثلاثاء 11 مايو 2021 بيانًا صحفيًا بخصوص المستجدات التي تشهدها مدينة القدس المحتلة، جاء فيه:

«إنّ مكتب مجلس الأمة برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يعرب عن استهجانه وقلقه البالغ من التطورات الخطيرة الحاصلة في القدس المحتلة ولا سيما ما تشهده باحات المسجد الأقصى المبارك وأسواره من اعتداءات سافرة تقوم بها قوات الاحتلال الصهيوني الغاصب، التي اعتادت الدّوس على القانون الدولي وتحدي المجموعة الدولية العاجزة للأسف على التصدي لهمجيته.

لقد استباح هذا الكيان المحتل حرمة الأقصى، في هذه الأيام المباركة من شهر رمضان الفضيل، وبالغ في استفزاز مشاعر المسلمين وكل أحرار العالم من خلال طرد الفلسطينيين من مساكنهم وهم أصحاب الأرض الشرعيين، وترويعهم وهم مسالمين عزل، خدمة لأجندة استيطانية دنيئة.

إن مجلس الأمة أمام هذه المأساة المتواصلة التي تتجدد على مرأى ومسمع من العالم، يتساءل عن الغياب المريب لمنظمات حقوق الإنسان والهيئات التي تدعي حماية الحريات والحقوق الأساسية للشعوب، والتي تتفنن في التنظير والتدخل في شؤون داخلية لدول ذات سيادة، وتختفي حين يتعلق الأمر بشعب أعزل يتم سحقه كل يوم ظلما وعدوانا.

إن مكتب مجلس الأمة، وإذ يجدد موقف الجزائر الثابت والراسخ من القضية الفلسطينية العادلة، والذي عبر عنه السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، أمام الدورة الـ 75 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بتأكيده على حق الشعب الفلسطيني غير القابل للمساومة في إقامة دولته وعاصمتها القدس، فإنه يدعو البرلمانات العربية والإسلامية، للقيام بدورها التاريخي في نصرة الشعب الفلسطيني الشقيق وقضيته العادلة، ويهيب بالمجتمع الدولي التخلي عن سياسة الكيل بمكيالين، و تحمل مسؤولياته كاملة في حماية الشعب الفلسطيني وأن يحرص على تمكينه من حقه في الحرية والسيادة على أرضه، كما هو حريص عليه في أماكن أخرى من العالم.





في كلمة وجهها إلى الجمعية الـ142 للاتحاد البرلماني الدولي

## رئيس مجلس الأمة يدعو المجموعة الدولية إلى إحترام واجبها «الأخلاقي والسياسي» تجاه فلسطين والصحراء الغربية

دعا رئيس مجلس الأمة، السيد صالح قوجيل الخميس 27 مايو 2021، في كلمة وجهها إلى الجمعية الـ142 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة من 24 إلى 27 ماي 2021 حول موضوع «تنظيم ودور البرلمانات في ظل الجائحة» والتي جرت بواسطة تقنية التحاضر المرئي عن بعد، المجموعة الدولية إلى احترام واجبها «الأخلاقي والسياسي» تجاه القضية الفلسطينية وكذا النزاع في الصحراء الغربية، مجددا التأكيد على تمسك الجزائر بالقانون الدولي باعتباره «مرجعية أساسية لتسوية الخلافات والنزاعات».

وهذا هو نص الكلمة:

«...من جهة أخرى، أود التذكير بأن بلادي تؤمن بالقانون الدولي، وبالشرعية الدولية بوصفهما مرجعيات أساسية من أجل تسوية الخلافات والنزاعات.

فيما يخص القضية الفلسطينية، يقع على المجموعة الدولية واجب أخلاقي وسياسي يدفعها للوقوف ضد الظلم والمعاناة التي يكبدها المحتل الإسرائيلي للشعب الفلسطيني الأعزل.

إن الجزائر من جهتها، تدين بشدة وحزم كل الانتهاكات والهجومات المقترفة من طرف الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني، وتعتبرها أعمال عنف بربرية ذات طبيعة عنصرية ومتطرفة تتكامل مع منطق النهب والاستيلاء بالقوة على الأراضي الفلسطينية، وتتماشى ومخطط تهويد مدينة القدس، وذلك في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

وعليه، تدعو بلادي المجموعة الدولية، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن الدولي ومنظمة الأمم المتحدة، إلى تحمل مسؤولياتها، والتحرك على نحو استعجالي من أجل ضمان الحماية الضرورية للشعب الفلسطيني وأماكنه المقدسة، وكذا إنهاء نظام الابارتيد الصهيوني الجديد، ولسياسة الاحتلال الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية.

أود أيضا تجديد التأكيد على موقف الجزائر الثابت وغير المشروط تجاه قضية الشعب الفلسطيني، والداعم لحصوله على كل حقوقه المسلوبة، ولحقه في إقامة دولته السيدة والمستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس وفقا لما تنص عليه مبادرة السلام العربية.

وفي هذا الإطار، ترفض بلادي كل تعديل يتم إدخاله على الوضعية القانونية للقدس الشريف، وتجدد دعمها الحازم للحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني الشقيق، من أجل إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشريف.

..على أساس هذه المبادئ، تدعو الجزائر إلى ضرورة تسوية النزاع في الصحراء الغربية وفقا لمتطلبات الشرعية الدولية، من أجل استخلاص حل سياسي وعادل ودائم ومرضي لكل الأطراف، يستند على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره... وتؤكد إلزامية الانتهاء من مسار تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، بواسطة بعثة الأمم المتحدة من أجل تنظيم استفتاء تقرير المصير للشعب الصحراوي، طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي.

وفي انتظار ذلك، يجدر بالبرلمانيين من مختلف بقاع العالم، دعم وتعزيز التضامن مع الشعب الصحراوي، وعلى وسائل الإعلام الرفع من وتيرة المساندة عبر توسيع التغطية الإعلامية، من أجل إحاطة الرأي العام العالمي بالنشاطات غير الشرعية التي ترتكبها قوات الاحتلال والمؤسسات المتواطئة معها، فلا مجال لإنكار أن استيراد الموارد الطبيعية المنهوبة من الأراضي الصحراوية يعد نشاطا غير شرعي يدعم الاستعمار بشكل مباشر، ويجب حتما أن يتوقف.

إن الجزائر تشجع أيضا مواصلة مختلف الجهود التي تُبذل بهدف إيجاد حل سياسي للوضع في ليبيا وسوريا واليمن، آملين أن تتمكن هذه الدول الشقيقة من استعادة السلم والاستقرار على أراضيها..»

خلال مشاركته في الجلسة الطارئة للبرلمان العربي وفعاليات الاجتماع الإستثنائي لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

## مجلس الأمة يستنكر الاعتداءات الهمجية التي يمارسها الكيان الصهيوني على الشعب الفلسطيني وعنجهيته المتزايدة تجاه الشرعية الدولية

جدد مجلس الأمة خلال الجلسة الطارئة التي نظمها البرلمان العربي حول إنتهاكات الاحتلال الإسرائيلي التي شارك فيها ممثل مجلس الأمة السيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان العربي، يوم الأربعاء 19 مايو 2021، وخلال مشاركته في فعاليات الاجتماع الإستثنائي للجنة شؤون فلسطين التابعة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي مثلها السيد علي جرباع، رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي لمجلس الأمة، عضو اللجنة العامة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي، رئيسا للوفد بمعية السيدين محمد أخموك، وفؤاد سبوتة، يوم الاثنين 24 مايو 2021، عن استنكار الجزائر للاعتداءات الهمجية التي يمارسها الكيان الصهيوني على الشعب الفلسطيني وعنجهيته المتزايدة تجاه الشرعية الدولية، وعلى استهجان البرلمان الجزائري لسياسة الكيل بمكيالين والدعم السياسي والمادي والمعنوي الذي تقدمه بعض الدول الغربية لتغذية احتلال غاصب رغم ما ترفعه من شعارات حول الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

كما ذكر ممثلي مجلس الأمة خلال الاجتماعين بموقف الجزائر الثابت والداعم وغير القابل للمساومة من القضية الفلسطينية العادلة، والذي يجدد السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، التعبير عنه في كل مناسبة، كما دعا كافة البرلمانات العربية إلى التوافق والانسجام للقيام بدورها التاريخي تجاه القضية المركزية للعالمين العربي والإسلامي، والمجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته كاملة في حماية الشعب الفلسطيني وتمكينه من حقه المشروع في الحرية والسيادة على أرضه.

# قضية الصحراء الغربية هي مسألة تصفية استعمار وتضامن الجـــــزائر معها نابع من قناعات تاريخية وقانونية

يظل موقف الجزائر تجاه القضية الصحراوية وكفاح شعبها، ثابتا مهما كانت الظروف لكونه موقف يجسد مبادئ الثورة التحرير الجزائرية المجيدة.. فالدعم الجزائري للشعب الصحراوي ليس وليد اليوم، بل يعود لسنوات ويتعزز يوما بعد يوم، سواء على المستوى الرسمي أو من قبل المجتمع المدني وذلك لإيمان ويقين الجزائر شعبا وحكومة أن الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير والإستقلال هو حق متأصل ولا يقبل التقادم أو الإلتفاف عليه تحت أية ظروف أو مبررات كيف ما كانت.

وينبع موقف الجزائر تجاه قضية الشعب الصحراوي ودعمها لكفاحه العادل، من المبادئ السامية لثورة الفاتح من نوفمبر المجيدة، ويعكس أيضا إلتزامها تجاه إحترام القانون والشرعية الدوليين.

## تحت قيادة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون الجزائر تجدد موقفها الداعم لقضية الصحراء الغربية كمسألة تصفية إستعمار

أكد السيد الرئيس، في عدة مناسبات، أن قضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار مطروحة على مستوى هيئة الأمم المتحدة.

ودعا رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الى تنسيق الجهود الافريقية و العمل على بلورة حل دائم للنزاع في الصحراء الغربية، آخر مستعمرة في القارة السمراء.

وفي ذات السياق، ذكر السيد الرئيس ان التصعيد الخطير الذي يعرفه النزاع في الصحراء الغربية، ما هو الا نتاج عقود من سياسة العرقلة والتعطيل الممنهجة لخطط التسوية والالتفاف على مسار المفاوضات وكذا المحاولات المتكررة لفرض الامر الواقع على اراضي دولة عضو مؤسس لمنظمة الاتحاد الافريقي.

## البرلمان الجزائري: القضية الصحراوية التي تبقى قضية تصفية استعمار

أصدر البرلمان الجزائري، يوم الإثنين 16 نوفمبر 2020، بياناً بخصوص الوضع في الصحراء الغربية، هذا نصّه:

«إن البرلمان الجزائري وهو يتابع بقلق شديد التطورات الأخيرة في أراضي الصحراء الغربية المتعلقة بالخروقات المغربية لاتفاق وقف إطلاق النار (الموقع سنة 1991) والاتفاق العسكري رقم 1 الذي أبرمتهما المملكة المغربية مع جبهة البوليساريو، وتحت رعاية ومتابعة منظمة الأمم المتحدة... فإنه يعتبر بأن هذه الخروقات غير القانونية من طرف المملكة المغربية، تعد بمثابة تعد على الالتزامات الأممية بحل القضية الصحراوية في إطار الأمم المتحدة وقراراتها ولوائحها ذات الصلة، بما يمكن بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو، القرار 690 ليوم 29 أبريل 1991) من أداء مهمتها الأساسية وهي تنظيم استفتاء تقرير المصير حر ونزيه في أقرب الآجال، مما يمكّن الشعب الصحراوي من تحديد مستقبله فوق أرضه وحقه في تقرير مصيره غير القابل للتصرف...

وكما هو معلوم، فإن النزاع في الصحراء الغربية، يُعتبر بحسب وصف كل القرارات واللوائح والتقارير الأممية، بما في ذلك قرار مجلس الأمن رقم 2548 (الصادر في 30 أكتوبر 2020) وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الأوضاع في الصحراء الغربية (المؤرخ في 23 سبتمبر 2020)، قائماً على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير بكل ديمقراطية كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة واللائحة رقم 1514 للجمعية العامة للأمم المتحدة (14 ديسمبر 1960).

إن البرلمان الجزائري يعتبر أي محاولة للتغطية على حقيقة صيرورة هذه القضية العالقة، تَجاوزاً صريحاً لما هو مكرس في التعاطي والتعامل مع القضية الصحراوية التي تبقى قضية تصفية استعمار تكفل للشعب الصحراوي حقه غير القابل للتصرف من أجل تقرير مصيره... وعليه، فإنه يؤكد على أهمية أن تنأى مؤسسات العمل العربي المشترك عن المسائل الخلافية والعالقة العربية - العربية، خاصة وأن القضية الصحراوية قضية مدرجة في أجندة عمل الأمم المتحدة... كما يتوجب علينا جميعا مراعاة التوافق والتقارب بين البرلمانات العربية بما يحقق طموحات شعوبنا وتطلعاتها في هذه المرحلة الحساسة والحرجة.

## الجزائر: القرار الأمريكي حول الصحراء ليس له أي أثر قانوني

أصدرت وزارة الخارجية الجزائرية يوم السبت 12 ديسمبر 2020، بيانا ردا على إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية.

وقالت الخارجية الجزائرية إن القرار الأمريكي بالإعلان عن سيادة المغرب على الصحراء ليس له أي أثر قانوني ويتعارض مع جميع قرارات الأمم المتحدة.

وأكدت الجزائر ردا على الإعلان الأمريكي، أن قضية الصحراء الغربية قضية تصفية استعمار. وشددت الخارجية الجزائرية على أن القرار الأمريكي يقوض كل جهود خفض التصعيد المبذولة لحد الآن.

وأفادت الخارجية بأن موقف الجزائر يستند إلى الشرعية الأممية وضد منطق القوة والصفقات المشبوهة، مجددة دعمها الثابت لقضية الشعب الصحراوي.

وأوضحت أن حل مسألة الصحراء الغربية يرتكز على القانون الدولي والعقيدة الراسخة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.

للتذكير، كان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، قد أعلن يوم الخميس 10 ديسمبر 2020، أن المغرب وإسرائيل قد توصلا إلى اتفاق من أجل إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين البلدين.

وكتب ترامب، في حسابه عبر تويتر: «اتفقت صديقتانا العظيمتان إسرائيل والمملكة المغربية على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة – اختراق هائل للسلام في الشرق الأوسط!»

وأضاف ترامب أنه وقع على إعلان بموجبه تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بسيادة المغرب على الصحراء المغربية المتنازع عليها بين المغرب وجبهة البوليساريو منذ سبعينات القرن الماضي.

وقال ترامب إن «اقتراح المغرب الجاد والواقعي والجاد للحكم الذاتي هو الأساس الوحيد لحل عادل ودائم لتحقيق السلام الدائم والازدهار».

وأشار ترامب إلى أن المغرب اعترفت بالولايات المتحدة في 1777 «ومن ثم فإنه من المناسب أن نعترف بسيادتهم على الصحراء الغربية»، على حد قوله.

وفي بيان له نشره البيت الأبيض، قال ترامب: «تعتقد الولايات المتحدة أن قيام دولة صحراوية مستقلة ليس خيارًا واقعيًا لحل النزاع».

## رئيس الجمهورية يستقبل السيد إبراهيم غالي، رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية

استقبل رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، يوم 25 فبراير 2021، السيد إبراهيم غالي، رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، بمقرّ الرئاسة عشية ذكرى اعلان الجمهورية الصحراوية.

## الرئيس الصحراوي: المنظمات الدولية مطالبة بحماية الصحراويين العزل

طالب الرئيس الصحراوي في تصريح أدلى به، عقب الاستقبال، المنظمات الدولية المدافعة عن حقوق الإنسان بالتدخل لحماية المواطنين الصحراويين العزل، الذين يتعرضون لانتهاكات من قبل الاحتلال المغربي، منددا بهذه الممارسات المسلطة على الشعب الصحراوي. واستنكر غالي الانتهاكات التي يواجهها الشعب الصحراوي الأعزل من قبل سلطات الاحتلال المغربي، مضيفا أنه تناول رفقة الرئيس تبون «الأوضاع الجهوية والإفريقية والدولية، خصوصا بعد الاعتداء المغربي الأخير وانتهاكه لوقف إطلاق النار المبرم بين جبهة البوليزاريو والمملكة المغربية، تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل تنظيم استفتاء تقرير مصير الشعب الصحراوي». وقال إن الشعب الصحراوي وجد نفسه مرة أخرى مضطرا لمواصلة الكفاح المسلح من أجل الحصول على حقه في الحرية والاستقلال وتقرير المصير»، وبقناعة أنه «أعطى ما يكفي من الوقت للمجتمع الدولي، أي حوالي ثلاثين سنة من أجل تطبيق مخطط التسوية لتنظيم استفتاء تقرير المصير».

## المغرب يواصل عرقلة الجهود الأممية الرامية إلى تصفية الاستعمار

وأوضح أن هذا الهدف «لم يتم نتيجة العرقلة المتواصلة للمملكة المغربية للجهود الأممية النبيلة الرامية إلى تصفية الاستعمار من آخر مستعمرة في إفريقيا وسكوت المجتمع الدولي عن العراقيل المغربية وانتهاكات حقوق الإنسان المتواصلة ضد المواطنين الصحراويين العزل في الأرضي المحتلة». وخص بالذكر «النساء الصحراويات المقاومات اللائي يعنفن يوميا في الشوارع، لأنهن طالبن بتطبيق الشرعية الدولية وبتمكين شعبهن من تقرير مصيره واستقلاله». وأشار الرئيس، غالي إلى أنه حظي «باستقبال أخوي من فخامة الرئيس يومين قبل احتفالات الشعب الصحراوي بالذكرى الـ45 لإعلان الجمهورية

العربية الصحراوية الديمقراطية»، مضيفا في هذا الصدد «باركنا له استكمال شفائه بعد الوعكة الصحية التي أصابته مؤخرا، كما باركنا له كذلك استعادة الجزائر لمكانتها الإقليمية والدولية»، في حين أشاد بهذا اللقاء الذي وصفه بـ«المثمر والأخوي».

## الجزائر تجدد الدعم «الثابت واللاّمشروط» لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير

بناء على تكليف من السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، شارك السيد غازي جابري، نائب رئيس مجلس الأمة، في فعاليات الذكرى الـ 45 للإعلان عن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية الشقيقة، التي احتضنتها يوم السبت 27 فبراير 2021، ولاية آوسرد، بمخيمات اللاجئين...

بعد تهنئته للقيادة الصحراوية، وعلى رأسها السيد إبراهيم غالي، رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، الأمين العام لجبهة البوليساريو، ومن خلاله الشعب الصحراوي الشقيق، بمناسبة إحياء هذه الذكرى المجيدة، جدّد السيد غازي جابري، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الوفد البرلماني الجزائري، دعم الجزائر الثابت واللا المشروط، بقيادة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، لنضال الشعب الصحراوي المشروع في ممارسة حقه في تقرير مصيره غير القابل للتصرف، عبر تنظيم استفتاء تحت رعاية الأمم المتحدة... وهو ما يُعتبر جوهر الدبلوماسية الجزائرية الرسمية منها والبرلمانية، لاسيما في عهد الجمهورية الجديدة التي يحرص السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية على أن تستلهم قوة مؤسساتها من روح الاستقلال في ثورة نوفمبر الخالدة... داعياً بالمناسبة إلى حماية الشعب الصحراوي من الانتهاكات الخطيرة على غرار ما حدث في الآونة الأخيرة في منطقة الكركرات... مؤكداً بأن القضاء على الاستعمار في العالم هو المحك الوحيد لقياس مصداقية المجتمع الدولي نحو تحقيق السلام والأمن والاستقرار للشعوب، مبرزاً بأن وجود مستعمرات إلى حد اليوم يطعن في أيّ استراتيجية إقليمية أو دولية لتحقيق الأمن والسلام والتنمية، ويضع علامة استفهام كبيرة حول أطراف تنادي بالحرية والمساواة وتدعم في ذات الوقت حاضرا استعماريا هو مرآة لماضيها غير المشرف في احتراف اغتصاب الأرض والثروة والهوية..

رئيس الوفد البرلماني الجزائري، وفي كلمته، أشار إلى أن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية باتت اليوم تشكل رمزاً للعزيمة والصمود، وشعاراً عالمياً لقوة الشرعية بفضل دماء الشهداء ومقاومة أبنائها..

## إطمأن على صحة الرئيس الصحراوي، رئيس الجمهورية: الجمهورية الصحراوية لا تخرج أبدا عن القانون

قام رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، عبد المجيد تبون، يوم الأربعاء 2 جوان 2021، بالاطمئنان على صحة الرئيس الصحراوي، إبراهيم غالي، المتواجد بالمستشفى المركزي للجيش «محمد الصغير نقاش» بعين النعجة للعلاج.

تنقل رئيس الجمهورية رفقة رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق السعيد شنقريحة، إلى المصلحة التي يتواجد بها الرئيس الصحراوي ليطمئن على حالته الصحية، حيث يستكمل العلاج جراء إصابته بكوفيد- 19.

### احترام العدالة من شيم المناضلين والثوريين

خاطب رئيس الجمهورية الرئيس الصحراوي بالقول: «زيارتنا لكم واجب، وما أعجبني وأعجب الفريق السعيد شنقريحة أنك مثلت أمام العدالة الاسبانية وأعطيت صورة (للعالم) بأنّ الجمهورية العربية الصحراوية جمهورية قانون ولا تخرج أبدا عن القانون».

وأضاف رئيس الجمهورية أنّ «احترام العدالة من شيم المناضلين والثوريين، وذلك عكس ما يقال»، لافتا إلى أنّ «الصحراويين يطالبون العالم بتحقيق العدالة ولا يمكن لهم أن يتخلوا عنها».

وجدّد الرئيس تبون موقف الجزائر الداعم للقضية الصحراوية، مؤكدا أنه بالنسبة للقضايا العادلة في العالم، فإنّ الجزائر «لم تتأخر يوما» عن دعمها وذلك «منذ أول يوم بعد الاستقلال».

وبذات المناسبة، تقدم رئيس الجمهورية بالشكر للسلطات الإسبانية على الجهود المبذولة وعلى استقبالها للرئيس الصحراوي على أراضيها وتوفير العلاج الذي قال الرئيس تبون إنه «كان صعبا».

وفي نهاية زيارة الاطمئنان، أعرب الرئيس تبون رفقة الفريق شنقريحة للسيد إبراهيم غالي، عن تمنياتهما له بالتعافي «في أقرب وقت».

### غالي: نحن مناضلون من أيّ موقع ومن أيّ مكان

ومن جهته، عبر الرئيس الصحراوي عن امتنانه للرئيس تبون، مؤكدا أنه يتواجد «في أحسن الظروف بالجزائر، نفسيا ومعنويا وجسديا»، وأنّ حالته الصحية في «تحسّن مستمر».

وبشأن مثوله أمام العدالة الإسبانية، قال غالي: «نحن مناضلون من أيّ موقع ومن أيّ مكان وفي أيّ ظروف، والعدالة من ركائز نضالنا»، مشدّدا على أنّ الجزائر «تبقى شامخة إلى الأبد».

يذكر أنّ رئيس الجمهورية الصحراوية كان قد وصل، فجر الأربعاء، إلى الجزائر عائدا من إسبانيا، وهذا بعد أن ارتأى طاقمه الطبي أنّ حالته الصحية لا تستدعي بقاءه في المستشفى الإسباني.

ووصل الرئيس غالي إلى الجزائر عائدا من إسبانيا، في حدود الساعة الثالثة صباحا، لاستكمال فترة النقاهة.





## عن الشأن الليبي

### الجزائر عملن على الحفاظ على وحدة ليبيا ولم شمل الفرقاء

جدد السيد الرئيس من خلال مختلف دعم الجزائر لحل دائم مستمد من الشرعية الشعبية الانتخابية تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، مبرزا، دوما، أن المسألة تعني الجزائر أيضا بصفتها بلد مجاور يتقاسم مع ليبيا حدود كبيرة ما يلزم على الجزائر أن تفرض رأيها ولا يمكن أن يكون هناك حل بدونها.

وأعرب رئيس الجمهورية عن أمله في أن يتوج المسار القائم بليبيا بحل دائم وليس ظرفي لا سيما في ظل الترحيب الواسع بفكرة إقامة انتخابات التي تدعمها الأمم المتحدة وأن يتم لم شمل الإخوة الليبيين لا سيما ما بين بنغازي وطرابلس والذهاب الى تعيين أسماء لتولي مسؤوليات.

وتأسف في العديد من المناسبات لاستمرار الصراع الدولي داخل ليبيا، مبرزا أن الشعب الليبي يستحق أن يعيش في كنف الأمن والأمان والوحدة وأن يستغل إمكانياته وثروات بلاده.

### رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون يرحب بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا

رحب رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، يوم الأربعاء 10 مارس 2021، بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا الشقيقة، ومنحها الثقة من قبل مجلس النواب الليبي، كما عبر عن تأييده واستعداده التام لمساندة هذه الأخيرة، آملا في إنهاء حالة الانقسام، وتوحيد الصفوف لضمان نجاح الاستحقاقات الهامة نهاية هذا العام.

وأكد رئيس الجمهورية أن الجزائر التي أثبتت قولا وفعلا وقوفها إلى جانب الشعب الليبي وتضامنها اللا مشروط معه، لن تدخر جهدا في سبيل تحقيق السلم والمصالحة الوطنية في هذا البلد الشقيق، منوها في هذا السياق بالضرورة الملحة لوضع حد للتدخلات الخارجية بكل أشكالها، لتمكين الشعب الليبي الشقيق من تقرير مصيره والحفاظ على سيادة ليبيا واستقلالها ووحدة أراضيها.

## عن الشأن المالي

### الإلتزام باتفاق الجزائر

أكد رئيس الجمهورية منذ توليه مهامه، على أن الجزائر تتابع عن كثب ما يجري في مالي وتتواصل معها بشكل مستمر، معربا عن أمله في أن تكون الفترة الانتقالية مقلصة الى أدنى حد وأن يكون على رأس الدولة شخصية مدنية حتى نشارك في ايجاد الحل بهذه الدولة.

وأضاف في هذا الجانب أن الجزائر لم تتحادث ولم تتشاور مع أي طرف دولي خارجي بخصوص هذه المسألة»، مؤكدا «أن 90 بالمائة من الحل المالي جزائري ونؤكد أنه ليس هناك حل بشمال مالي سوى بالرجوع الى الاتفاق الذي احتضنته الجزائر وكذا الشرعية الدستورية بهذا البلد.

### الجزائر على استعداد كلي لمواصلة دعمها متعدد الأشكال للمرحلة الإنتقالية بمالي

يذكر أن رئيس الدولة المالي السيد باه انداو، قام يوم السبت 13 مارس 2021، بزيارة عمل وصداقة إلى الجزائر. وقد سمحت هذه الزيارة باستعراض العلاقات الثنائية الأخوية التي تجمع الجزائر ومالي وسبل تطويرها وترقيتها، خدمة للمصالح المشتركة. كما وقف الرئيسان بهذه المناسبة، على تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر.

وأفاد بيان للرئاسة الجزائرية، صدر عقب زيارة الرئيس المالي باه نداو للجزائر، بأنّ «الجزائر على إستعداد كلي لمواصلة دعمها متعدد الأشكال للمرحلة الانتقالية، مشدداً على عدم إدخار أي جهد من أجل التعجيل في تنفيذ الاتفاق»، ومواصلة المرحلة الانتقالية في أجواء هادئة حتى تنظيم انتخابات في البلد وفقاً لمواعيدها المحددة.

وأكد البيان أنّ الرئيس تبون عبّر عن «ارتياحه لتفعيل جميع الهيئات الانتقالية، طبقاً لميثاق وخريطة الطريق الانتقالية، خاصة بعد تصديق المجلس الوطني الانتقالي على مخطط عمل الحكومة، لكونه يهدف، من خلال محاور عمله الستة، إلى توفير الشروط الضرورية لتنظيم الانتخابات العامة المقبلة والعودة إلى الحياة الطبيعية في البلاد».

ووفقاً للبيان، عبّر الرئيس نداو، من جهته، عن «تقديره الكبير للدور المحوري الذي تلعبه الجزائر بصفتها بلداً جاراً يقود الوساطة الدولية ورئيسة لجنة متابعة الاتفاق من أجل استعادة السلام والأمن والاستقرار إلى مالي، في ظل الاحترام التام للوحدة وسيادة البلد على كامل أراضيه، وتطبيق تدابير «اتفاق الجزائر» .

كذلك عبرّ الرئيس نداو عن «أمله الكبير في أن تواصل الجزائر هذا الدور، لأجل تعزيز أكبر للشراكة القائمة بين البلدين وتنويعها لتكون في مستوى الإمكانات والفرص، بما فيها مجال التعاون العسكري، وتطبيق نتائج انعقاد اللجنة العسكرية المختلطة في التاسع من فبراير بباماكو، وترقية إنجاز المشاريع الهيكلية مثل الطريق العابر للصحراء، وخاصة مقطع تمنراست جنوبي الجزائر، وكيدال شمال مالي».

للإشارة، يقصد بـ«اتفاق الجزائر»، الاتفاق الموقع بين الحكومة المالية والحركات المسلحة التي تمثل الأزواد الطوارق، سكان شمال مالي، الذي وُقع في مايو 2015 في الجزائر، ويقضي بإعادة سيطرة الحكومة المالية على مناطق التوتر في الشمال، والدمج التدريجي لعناصر هذه الحركات ضمن الجيش المالي، ومكافحة الإرهاب، ووضع برامج تنمية موجهة إلى هذه المناطق، وضمان تمثيلها في مؤسسات الدولة المالية.

## تفعيل التعاون المتبادل بين البلدان وحسن الجوار

مباشرة بعد ظهور وباء كورونا في الصين، أمر رئيس الجمهورية بإجلاء الرعايا الجزائريين والتكفل بهم بدءا من ووهان.. كما أمر السيد الرئيس، أيضا، إجلاء رعايا أجانب بطلب حكومات من دول الجوار لم يتمكنوا من إجلائهم، وأمر، في ذات السياق، بمواصلة إجلاء الجزائريين حول العالم وعلى حساب الدولة نقلا وحجرا في فنادق لائقة ثم اعادتهم إلى ولاياتهم الاصلية تجسيدا لوعده الانتخابي بصيانة كرامة الجزائريين في الخارج. وقد فاق تعداد الجزائريين الذين تم اجلاؤوهم 40 ألفا من مختلف القارات.

## الجزائر تهبّ لمساعدة لبنان

وفي اطار التعاون المتبادل بين البلدان وحسن الجوار، أمر رئيس الجمهورية بإرسال مساعدات إنسانية لعديد من البلدان الافريقية، وإلى لبنان بعد كارثة ميناء بيروت.

فقد أمر رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون على إثر مكالمة هاتفية أجراها يوم 5 آوت 2020، مع أخيه الرئيس ميشال عون بتقديم مساعدة فورية للشعب اللبناني الشقيق.

وتنفيذا لهذا الأمر، أقلعت أربع طائرات جزائرية باتجاه العاصمة بيروت على النحو التالي:

- طائرة تقل أطقما من الأطباء والجراحين ورجال الحماية المدنية،
- طائرة محملة بالمواد الطبية والصيدلانية،
- طائرة محملة بالمواد الغذائية،
- وطائرة رابعة تحمل الخيم والأغطية وغيرها..
- كما أبحرت باخرة جزائرية وعلى متنها شحنات من مواد البناء للمساعدة في إعادة بناء وتعمير ما دمره الإنفجار.

## ..وتدعو إلى التعامل بشفافية في إيصال اللقاح ضد كورونا إلى فقراء العالم

في سياق آخر، طالب السيد الرئيس بتفعيل دور منظمة دول عدم الانحياز كما دعا خلال مشاركته يوم 4 ماي 2020، في دورتها الأخيرة إلى التعامل بشفافية في ايصال اللقاح ضد كورونا إلى فقراء العالم.

وأهم ما جاء في كلمة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون أمام القمة الافتراضية لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز:

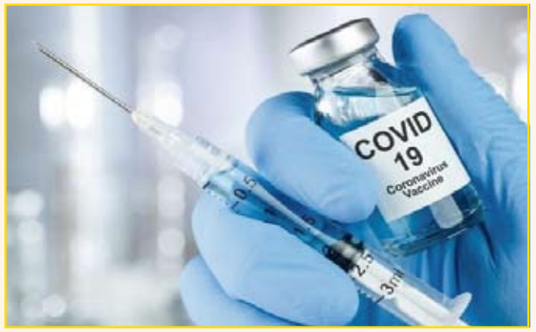


تنعقد القمة في سياق دولي تشوبه القرارات الأحادية لمجابهة الوباء وهذا مبعث قلق عميق و تحد للدول والحكومات وحافز في الوقت ذاته للعمل متعدد الأطراف.

التحديات التي تفرضها الجائحة تنبئ بتغيير جذري في العلاقات الدولية، وتضع حركة دول عدم الانحياز أمام مسؤولياتها لنشر السلم والأمن الدوليين.

قامت الجزائر باتخاذ عدة إجراءات للاستفادة المثلى من الموارد البشرية والمادية لمجابهة الوباء، وتدابير اقتصادية تحد من آثاره وتساعد على عودة وتيرة الانتاج الطبيعية، بالإضافة إلى خطة تضامنية مع الفئات الهشة خلال انتشار الجائحة،فضلا عن إجلاء رعايانا العالقين في مختلف دول العالم وفق تدابير وقائية.

تحدو بلادي قناعة راسخة بضرورة تعزيز الجهود الوطنية، بتدابير دولية من أجل التعاون وتبادل الخبرات.

أشدد على الوصول المنصف والفعال وفي الوقت المناسب إلى أي لقاحات مستقبلية، لكل الدول خاصة النامية منها،ودعم جهود منظمة الصحة العالمية.

أدعو لاجتماع عاجل لمجلس الأمن للخروج بقرار وقف الأعمال العدائية في العالم فورا،لاسيما في ليبيا دون إغفال الأراضي التي تعيش الاحتلال مثل فلسطين والصحراء الغربية.

أقترح البدء من الآن في بلورة خطة تقلل إلى أقصى الدرجات من آثار الجائحة على الدول النامية، والدول الإفريقية.

أجدد التزام الجزائر بكل المساعي المنضوية تحت لواء حركة عدم الانحياز من أجل رص الصفوف لمجابهة الجائحة.

نثمن قرار تشكيل فوج عمل لدول الحركة لمجابهة الوباء وتقاسم المعلومات وتبادل الخبرات.

الجزائر على قناعة، بأن استمرار نجاح الحركة مرهون بوحدتها واحترامها للتنوع بين أعضائها.

## رئيس الجمهورية في خطاب للأمة يؤكد:
## السياسة الخارجية للجزائر تبقى ثابتة

لدى تطرقه، للسياسة الخارجية، أعرب رئيس الجمهورية في خطاب للأمة يوم 18 فراير 2021، عن سعادته لاتفاق "الأشقاء الليبيين في سويسرا مع قيادتهم الجديدة"، مؤكدا أن هذا الاتفاق "يشرفهم ويطمئننا". كما أبدى ارتياحه لهذا التطوّر "لأنه منذ أن برز صوت الجزائر في المحافل الدولية وأصبحت الدبلوماسية الجزائرية أكثر نشاطا، كان التأكيد دائما على أن المشكل ليبي-ليبي، وأن الجزائر لا تتحاز إلى أي طرف وأن الحل هو في تنظيم انتخابات عامة وهي المهمة التي أسندت للقيادة الجديدة من طرف الأمم المتحدة الأمم المتحدة، بهدف إجراء انتخابات قبل 24 ديسمبر المقبل". أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فجدّد الرئيس تبون التأكيد على أن موقف الجزائر "واضح" بشأنها، وكذلك الأمر بالنسبة للقضية الصحراء الغربية "التي تخص آخر مستعمرة في إفريقيا وينبغي الوصول إلى حق تقرير المصير لفائدة الشعب الصحراوي".

وبخصوص الأوضاع في الساحل، لفت الرئيس تبون، إلى مشاركة الجزائر في إعادة إحياء اتفاقية السلم والمصالحة في مالي المنبثقة عن مسار الجزائر، مشيرا إلى أنه بعد سنوات من توقيع الأطراف المالية على هذه الوثيقة، نظمت لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق اجتماعا، مؤخرا في مدينة كيدال (شمال مالي)، برعاية السلطات المالية، من شأنه أن يدفع قدما نحو تطبيق بنوده، بما يمكن من استعادة السلام المفقود في شمال البلاد. وأشاد بهذه الخطوة، معربا عن أمله في أن "تتضافر الجهود مع باقي الدول التي تسعى إلى تحقيق استقرار مالي والعمل سويا من أجل استرجاع الطمأنينة والهدوء للأشقاء في هذا البلد".

## رئيس مجلس الأمة يؤكد لمجلة الجيش
## لا تدخل في الشؤون الخارجية للدول ولا تدخل في شؤوننا الداخلية

«لم يحدث أن سعت الجزائر للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وبالتالي لا نقبل أبدا أن يتدخل الآخرون في شؤوننا الداخلية. هذه المبادئ التي ذكرتها للتو تشكل في جزء منها جوهر التوجه الجزائري وعقيدته، ومن المهم أن نتذكر أن مساره يتبلور وفقًا للمبادئ التأسيسية لسياستنا الخارجية، والتي تتمثل في تعزيز احترام الشرعية الدولية والحوار والتشاور بين جميع الأطراف المعنية من أجل التسوية السلمية للنزاعات...».

### قضية الصحراء الغربية قضية تصفية آخر مستعمرة في القارة الافريقية

«قضية الصحراء الغربية فالأمر يتعلق بقضية تصفية أخر مستعمرة في القارة الافريقية وبحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وهو مبدأ ناضلنا من أجله إلى أن استعادت بلادنا حريتها واستقلالها.

ملف الصحراء الغربية موجود على مستوى الهيئة الأممية، والأمر يتعلق بشعب يسعى إلى الحصول على حقه في تقرير المصير، ومن ثم لا بد من تطبيق قرارات الشرعية الدولية القاضية بتنظيم استفتاء يعبر فيه الشعب الصحراوي عن رأيه الحر في الاستقلال، هذا الشعب الذي عانى طويلا من الاحتلال الإسباني سابقا ثم الاحتلال المغربي حاليا، وهنا يجب أن نفرق بين الشعب المغربي الشقيق ونظام المخزن الإحتلالي».

# رئيس الجمهورية يضرب بقوة البيادق.. ويتصدي بيد من حديد لكل المحاولات العبثية والآمال الوهمية للنيل من الجزائر

ما أشبه البارحة باليوم، وما أشبه المتكالبون على الجزائر الأم، بين الماضي والمتربصون بحاضرها ومستقبلها..

تكالب شرس على جبهة من حديد درعها الحصين أشاوس أبنائها الأحرار وأبناء جيش التحرير، بالأمس، وبواسل الجيش الشعبي الوطني، اليوم..

وما يحز في القلب، اليوم، أن تكالب العدو على الجزائر يُستغل فيه أيادي داخلية من خونة باعوا وطنهم وشرفهم وحادوا عنه.. ليرتموا في أحضان أعدائها لإغراءات مالية، أو تضليل مُبرمج..

حرب جيل رابع مُعلنة على الجزائر بتكريس كل وسائل الإعلام والتضليل والوسائل التأثير النفسي والبسيكولوجي والدعاية من أجل إضعاف معنويات الشعب وخلق مناخ البلبلة من أجل سقوط الدولة واحتلالها من جديد تحت مختلف الصيغ التي طبقت على دول شقيقة وجارة.. كحجة الدفاع على الأقلية أو استتباب السلم..

غير أن الجزائر وحدة متكاملة إذا اشتكى عضو منها هب الجميع لها.. ولن ينجرّ شبر منها برغم كل المؤامرات والدسائس، إلى مستنقع الفتنة الكبرى التي خططت لها بعض الجهات الناقمة على الجزائر في الداخل والخارج وهذا حتى آخر نفس لأشاوسها الأحرار..

## مجلة الجيش: التفكير في المساس بأمنها وسيادتها من قبيل الوهم والسراب

شدّدت مجلة «الجيش» في عددها لشهر جانفي 2021، على أن الجزائر ستظل عصية على الأعداء، مؤكدة بأن التفكير في المساس بأمنها وسلامتها وسيادتها هو «من قبيل الوهم والسراب».

وأكدت «الجيش» في افتتاحيتها لشهر جانفي، أن الشعب الجزائري «يدرك يقينا ويؤمن بالقطع أن جيشه سيبقى درعا متينا وقوة ردع ضد أي تهديد أو حتى مجرد نية من أي جهة أو تحالف كان، لأن التفكير في المساس بأمن وسلامة وسيادة الجزائر الغالية هو من قبيل الوهم والسراب».

وبعد تذكيرها بالعلاقة الوثيقة التي تجمع بين الشعب بجيشه، لفتت الافتتاحية، مرة أخرى، إلى أن الجيش الوطني الشعبي يعد «السند القوي للشعب»، كما أن هذا الأخير يمثل «العمق الاستراتيجي» للجيش و«زاده البشري الذي لا ينضب»، مؤكدة في ذات الصدد بأن الجيش الوطني الشعبي «سيظل يواجه التحديات الأمنية المتسارعة في محيطنا الجغرافي ويتصدى لكل المحاولات العبثية والآمال الوهمية»، وأبرزت في نفس السياق، استعداده للتضحية في هذا السبيل، مستندا في ذلك إلى «ترسانته القوية ووحداته المحنكة، وقبلهما عزيمة الرجال الأشاوس الذين لا ترهبهم التهديدات ولا التحالفات، لأنهم بكل بساطة يحملون الجزائر في قلوبهم ويؤمنون بعقيدة جيشهم».

## وزارة الدفاع :الكشف عن الإعداد لمؤامرة خطيرة تستهدف البلاد من طرف الحركة الانفصالية

كشفت المصالح الأمنية التابعة لوزارة الدفاع الوطني عن الإعداد لمؤامرة خطيرة تستهدف البلاد من طرف الحركة الانفصالية «MAK»، حسبما أفاد به، الأحد 25 ابريل 2021، بيان لوزارة الدفاع الوطني.

وأوضح البيان أنه و«استكمالا للتحقيقات الأمنية المتعلقة بالعملية المنفذة في أواخر شهر مارس 2021، من طرف المصالح الأمنية التابعة لوزارة الدفاع الوطني والمتعلقة بتفكيك خلية إجرامية متكونة من منتسبين للحركة الانفصالية (MAK) متورطين في التخطيط لتنفيذ تفجيرات وأعمال إجرامية وسط مسيرات وتجمعات شعبية بعدة مناطق من الوطن،بالإضافة إلى حجز أسلحة حربية ومتفجرات كانت موجهة لتنفيذ مخططاتها الإجرامية،تم الكشف عن الإعداد لمؤامرة خطيرة تستهدف البلاد من طرف هذه الحركة».

وأضاف البيان أنه «اتضح من خلال الاعترافات الخطيرة التي أدلى بها العضو السابق في حركة الماك التخريبية المدعو (ح.نور الدين)، للمصالح الأمنية عن وجود مخطط إجرامي خبيث يعتمد على تنفيذ هذه التفجيرات ومن ثم استغلال صور تلك العمليات في حملاتها المغرضة والهدامة كذريعة لاستجداء التدخل الخارجي في شؤون بلادنا الداخلية، حيث تورط في هذا المخطط عدة عناصر منتمية للحركة الانفصالية (MAK)، تلقت تدريبات قتالية في الخارج وبتمويل ودعم من دول أجنبية».

وأشار المصدر ذاته أن «هذه العملية التي تعكس مدى يقظة المصالح الأمنية لوزارة الدفاع الوطني وقدرتها على إحباط المخططات الإجرامية، لا تزال متواصلة لتوقيف جميع المتورطين في هذه المجموعة التخريبية التي تستهدف زعزعة أمن واستقرار ووحدة البلاد».

## ولتوعية الرأي العام بالحجة والدليل.. التلفزيون الجزائري يبث اعترافات أحد عناصر حركة «ماك» الانفصالية

بعد يوم واحد على بيان وزارة الدفاع الجزائرية، التلفزيون الجزائري يبث مقاطع فيديو لأحد أعضاء حركة «الماك» الانفصالية، والذي يتحدث فيه عن المخطط الذي كانت هذه الحركة تريد تنفيذه في الجزائر.

عملية بث هذه الاعترافات تأتي بعد يوم واحد على بيان وزارة الدفاع الجزائرية والذي كشفت من خلاله عن وجود مخطط إرهابي كانت حركة «ماك» تعتزم تنفيذه وذلك عن «طريق استهداف مسيرات الحراك الشعبي بعمليات إرهابية ثم الدعوة لضرورة تدخل أجنبي في الجزائر تحت مبرر حماية الجزائريين».

وكانت مديرية أمن الجزائر العاصمة قد أعلنت أيام قبل بث البيان عن توقيف «جماعة إجرامية» تعمل تحت غطاء جمعية ثقافية ممولة من إحدى الممثليات الدبلوماسية التابعة لدولة أجنبية كبرى بالجزائر، بعد دعواتها التحريضية خلال مسيرات الحراك.

## في خطاب صريح وواعي.. رئيس مجلس الأمة السيد صالح قوجيل يؤكد على:

## ضرورة «تعزيز وتقوية» الجبهة الداخلية لمواجهة كل أشكال التهديدات

أكد رئيس مجلس الأمة، صالح قوجيل، على ضرورة «تعزيز وتقوية» الجبهة الداخلية، من أجل رفع التحديات و«مجابهة أي شكل من أشكال التهديدات والمؤامرات والدسائس» التي تحاك ضد البلاد.

وقال السيد قوجيل في حوار مع مجلة «الجيش» لشهر مارس 2021، بأن «تقوية وتعزيز وتمتين الجبهة الداخلية ورص الصفوف، ستمكننا حتما من مواجهة كل التحديات والرهانات»، مشيرا إلى أن «أعداء الجزائر باتوا اليوم معروفين، ويحاولون عبثا تأجيج الوضع من خلال أبواق متواجدة في الخارج، يستهدفون بلادنا باسم حرية التعبير».

وأوضح بأنه يجب في هذا الاطار، «التفريق بين حرية التعبير وحرية التهريج»، لافتا الى أنه ب»اسم هذه الحرية يبثون معلومات مغلوطة ومغرضة لا يمكن مواجهتها إلا بتوحيد الصف والعمل باستمرار والتحلي بمزيد من اليقظة والفطنة».

وتابع رئيس مجلس الأمة قائلا بأن المؤامرات ضد الجزائر «تحاك منذ مدة، لكنها أصبحت معلنة وصريحة في المرحلة الحالية و يتم تغذيتها من أطراف وجهات عديدة، يريدون أن يجعلوا من الجزائر دولة عادية، في حين أن الجزائر بتاريخها الطويل والمشرف وبشعبها الأبي لا يمكن إلا أن تكون دولة عظيمة».

كما أكد السيد قوجيل بأن الجزائر تتعامل مع الدول «وفق مبدأ الندية»، مبرزا أنه «ينبغي علينا جميعا أن نعمل معا لتحقيق هدف مشترك وهو بناء الجزائر الجديدة المستقرة والمزدهرة، وفقا لتطلعات الشعب و وفاء للتضحيات التي قدمها الشهداء (...) وهو ما نعمل من أجل تجسيده وتكريسه تحت قيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون».

وبعد أن أشاد ب»وقوف» الجيش الوطني الشعبي إلى جانب الشعب في مظاهراته السلمية والحضارية و»مرافقا إياه طوال تلك الفترة»، أكد رئيس مجلس الامة بأن الجزائر مرت ب»مرحلة صعبة وتمكنت في نهاية المطاف من تجاوزها بتنظيم انتخابات رئاسية ديمقراطية ونزيهة (12 ديسمبر 2019) باعتراف المترشحين أنفسهم سمحت للبلاد بالانتقال إلى الشرعية الديمقراطية».

رئيس مجلس الأمة السيد صالح قوجيل:

## أطراف «تتكالب» على الجزائر وتحاول عرقلة مسار «إعادة بناء الدولة»

حذر رئيس مجلس الأمة، السيد صالح قوجيل، في ختام جلسة علنية بمجلس الأمة خصصت للأسئلة الشفوية، يوم الخميس 11 مارس 2021، من أطراف «تتكالب» على الجزائر، وتحاول عرقلة مسار «إعادة بناء الدولة». هذا نص كلمته:

صحيح، إننا في مرحلة تعتبر صعبة، وهي صعبة حقا، لأننا بصدد بناء دولة من جديد، دولة لا تزول بزوال الحكام، وهذه الدولة ليست قائمة بقرار أو تصريح فقط، بل بالعمل المتواصل يوميا؛ لما نلاحظ الشهور والأيام الأخيرة التي مضت وكأننا ما زلنا في المرحلة الانتقالية، لكننا تجاوزنا تلك المرحلة الانتقالية بعد رفض العهدة الخامسة ورفض امتداد العهدة الرابعة ورجعنا للشرعية الدستورية، ونظمنا انتخابات، وكانت شفافة ومراقبة من طرف هيئة وطنية مستقلة معترف بها عالميا، وبعد هذه الاستحقاقات، انتخب رئيس الجمهورية بكل حرية وشفافية وباعتراف الداخل والخارج، وحتى الإخوة الذين ترشحوا لمنصب رئيس الجمهورية، اعترفوا بفوز السيد عبد المجيد تبون، وهذه سابقة في التاريخ الجزائري، وقد كانت رسالة من الرسائل الهامة التي بعثت بها الجزائر للخارج.

بعد كل هذا وطبقا لبرنامج الرئيس، الذي انتخب عليه الشعب، الذي جاء بتعديل الدستور، الذي انتخب عليه حاليا، والذي من خلاله تمت قراءة مفهوم «بناء الدولة»، ولن نستكمل هذا البناء في شهر أو شهرين أو حتى في مدة سنة، بل يتطلب ذلك مراحل؛ صحيح الوضع الصحي الذي عشناه أدى إلى تعطيل بعض الأمور، ولكننا واصلنا المضي تدريجيا محطة بمحطة، وماضون نحو الانتخابات التشريعية ثم المحلية (البلدية والولائية) لنستكمل هذه الهياكل وبعد ذلك نمر لأمور أخرى.ولكن لما نرى رد الفعل من الداخل وبصفة خاصة من الخارج، نتساءل لماذا؟ بالنسبة للديمقراطية فنحن بصدد تطبيقها، بناء الدولة كذلك، نحو بنائها تدريجيا، فلم كل هذا؟! الجواب هو لأنهم لا يريدون أن تتمتع الجزائر بالديمقراطية الحقيقية!!.. ولا يحبون أن ترفع الجزائر رأسها أبدا، وأن تكون كلمتها مسموعة في المحافل الدولية، وأن تكون كلمتها مسموعة أيضا في كل القضايا المطروحة في العالم، وبصفة خاصة في القضايا الجهوية؛ فمثلا بالنسبة للقضية الفلسطينية، هل غيرنا شيئا من موقفنا تجاه الشعب الفلسطيني حتى الآن رغم كذا وكذا وكذا؟

في سنة 1967 قطعنا العلاقات مع أمريكا، ومن ذا الذي قطع العلاقات مع أمريكا؟ وأمريكا تفهمتنا آنذاك، ليس من أجل الجزائر، بل من أجل فلسطين، فكيف نسكت اليوم عن القضية الصحراوية وهي مع حدودنا وهي قضية تصفية استعمار، والملف مطروح على مستوى جمعية الأمم المتحدة والعالم كله معترف بها؟ ويقال: لماذا تؤيدهم الجزائر؟ الله غالب، هذه هي الجزائر، دائما مع تقرير مصير الشعوب، وكذا الاستقرار في المنطقة، وموقف الجزائر مع ليبيا معروف منذ البداية، موقف رئيس الجمهورية، منذ البداية ثابت، حيث قال: «أن القضية ليبية، ليبية» وهي خط أحمر، ونحن ضد التدخلات الأجنبية من حيثما أتت، والمشكل يحل ما بين الليبيين، والحمد لله تحاور الليبيون فيما بينهم، وأقاموا حكومة واعترفوا بها وهي تسير في الطريق الصحيح، لكن لا أحد يقول هذا هو رأي الجزائر منذ البداية! لكننا نذكر أنفسنا حتى لا ننسى موقف الجزائر منذ بداية الأزمة.نحن نلاحظ ونشاهد كل هذا التكالب على الجزائر، وإن شاء الله ستكون لنا مناسبات أخرى وكثيرة لنرد عليه، لأننا نسير على الطريق الصحيح، ولأن شعارنا هو شعار أول نوفمبر «من الشعب وإلى الشعب»، هذا هو شعارنا، مصدر الحكم من الشعب ويخدمه في نفس الوقت، في دولة مستقرة ودائمة لنا وللأجيال القادمة.على كل حال في كل مناسبة نحاول أن نذكر ببعض الأشياء وأمامنا نضال ومعارك سياسية يجب علينا أن نواجهها بكل ديمقراطية؛ الذي انتخبه الشعب فأهلا وسهلا به مهما كان لونه، المهم أن يمثل الشعب، والشعب هو الوحيد الذي باستطاعته تغييره، لكن الشيء الوحيد غير القابل للتغيير هي الدولة، لأنها ملك للجميع وليست هي الحكم، فالحكم يتغير من مرحلة إلى أخرى، من محطة إلى محطة، حسب رغبات الشعب، ولكن الدولة تبقى واقفة دائما، تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛ والجلسة مرفوعة.»

## مكتب مجلس الأمة ينوه بعدم تسامح الدولة مع الأطراف التي تحاول العبث براهن البلاد ومستقبلها

نوه مكتب مجلس الأمة الموسع في اجتماعه برئاسة رئيس المجلس، صالح قوجيل، يوم الاربعاء 7 أفريل 2021، «بقرارات المجلس الأعلى للأمن، برئاسة السيد رئيس الجمهورية، الذي شدد على عدم تسامح الدولة مع الأطراف التي تحاول العبث براهن البلاد ومستقبلها عبر عرقلة المسار الديمقراطي والتنموي في الجزائر»، مثمنا، في ذات الوقت، «حرص القاضي الأول في البلاد على ضمان النزاهة والشفافية في الانتخابات التشريعية لـ12 جوان المقبل».

واعتبر المكتب «قرارات المجلس الأعلى للأمن رسالة واضحة أخرى لعرابي الفتنة ودعاة الخراب الذين لازالوا يعيشون ذهنيا ونفسيا في أجواء المرحلة الانتقالية التي تجاوزناها وتجاوزها الشعب الجزائري بعد انتخابات 12 ديسمبر 2019 من خلال الانسياق إلى مستويات غير مسبوقة من المجازفة بمصالح البلاد الاستراتيجية لصالح أمزجة تحاول يائسة تسيد المشهد الإعلامي لصالح أجندات مشبوهة».

## الرئيس تبون يدعو إلى المضي قدما في محاربة الفساد و كشف مساعي الباحثين عن إثارة الفتن

دعا رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، يوم الجمعة 19 مارس 2021، الجزائريين بكافة فئاتهم إلى المضي في محاربة الفساد و كشف مساعي الباحثين عن إثارة الفتن.

وفي رسالة له بمناسبة إحياء الذكرى الـ 59 لعيد النصر التي احتضنت فعالياتها ولاية تلمسان، قرأها نيابة عنه الأمين العام لوزارة المجاهدين و ذوي الحقوق لعيد ربيقة، أكد الرئيس تبون أن جميع الجزائريين من الطبقة السياسية و المجتمع المدني والتنظيمات والنقابات والنخب مدعوون اليوم إلى «إحداث القطيعة الجذرية مع ممارسات الخزي والوبال والمضي بعزم وحزم في محاربة الفساد وكشف نوايا ومساعي المفسدين وبقاياهم الباحثين عن فرص زرع الشكوك .. وإثارة النعرات والفتن».

وأعرب رئيس الجمهورية عن يقينه بأن الشعب الجزائري «الذي زرع بوعيه في الحراك المبارك أمل الجزائر الجديدة، سيتجند لبناء دولة الحق والقانون، دولة المؤسسات».

كما لفت مرة أخرى إلى أن هذه الدولة المنشودة «تبنى بإرادة الشعب من خلال الاختيار الديمقراطي الحر وعبر التنافس الشريف النزيه بالأفكار والبرامج في موعد 12 جوان القادم»، الذي سيشهد تنظيم الانتخابات التشريعية وهو الاستحقاق الذي «تمت إحاطته بكافة ضمانات النزاهة والشفافية».

وفي هذا السياق، ذكر رئيس الدولة بالقرارات التي اتخذها و التي تندرج في سياق «تهيئة الظروف للتغيير المنشود» الذي يتطلع إليه الشعب الجزائري، خاصة منه الشباب المدعو لـ»الانخراط في مسار بناء مؤسسات جديدة ، تحظى بالثقة والمصداقية».

وأردف يقول بهذا الخصوص: «لقد كانت تلك القرارات منسجمة تماما مع التعهدات التي التزمت بها وشرعت في تجسيدها منذ الأيام الأولى، سواء على الصعيد السياسي أو على المستويين الاقتصادي والاجتماعي».

## الفريق شنقريحة يدعو إلى ضرورة «التحلي باليقظة والسهر على حماية الوحدة الوطنية»

دعا رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق السعيد شنقريحة، يوم الاربعاء 19 أفريل 2021، أبناء الجزائر الى «التحلي بيقظة شديدة وحس وطني رفيع، مع السهر على الحفاظ على الوحدة الوطنية»، خاصة في ظل «ما تفرضه الأحداث الجارية من تداعيات على الصعيدين الإقليمي والدولي».

وأكد السيد شنقريحة خلال لقاء توجيهي مع إطارات ومستخدمي الناحية العسكرية الثانية بوهران، بأنه «يتعين على كافة أبناء الجزائر التحلي بيقظة شديدة، وحس وطني رفيع، علاوة على السهر على الحفاظ على الوحدة الوطنية،الترابية والشعبية، التي يتعين التشبث بها بقوة، خاصة في ظل ما تفرضه الأحداث الجارية من تداعيات على الصعيدين الإقليمي والدولي».

وقال في هذا الشأن :»وها هي بلادنا اليوم، تعيش مرحلة حاسمة من تاريخها المعاصر، جراء ما تفرضه الأحداث الجارية على الصعيدين الإقليمي والدولي، على كافة أحرار الجزائر وأبنائها المخلصين، الأوفياء لكيان الدولة الوطنية الجامعة، التي أرستها الثورة التحريرية المباركة، ورسم معالمها بيان أول نوفمبر الخالد، ما تفرضه هذه الأحداث المتسارعة من يقظة شديدة، وحس وطني رفيع، علاوة على السهر على الحفاظ على الوحدة الوطنية، الترابية والشعبية، التي يتعين علينا جميعا أن نتشبث بها بقوة، ونفيها حقها ونحييها في النفوس والعقول، ونستميت في الدفاع عنها».

وأضاف الفريق شنقريحة قائلا: «أغتنم هذه المناسبة لتحذير المغامرين، بكل أطيافهم وخلفياتهم الأيديولوجية، من محاولة المساس بالوحدة الوطنية، ولهؤلاء نقول أننا في الجيش الوطني الشعبي سنتصدى بحزم وقوة لكل من ينوي العبث بمقومات الأمة، وسنعمل دون هوادة على فضح مخططاتهم الدنيئة أمام الرأي العام الوطني والدولي، لأننا

نؤمن إيمانا قاطعا أن الوحدة الوطنية، هي النبراس الذي ينير دربنا، ويقوي عزائمنا كلما اشتدت الأزمات والمحن، ولأنها كذلك الضمانة الأكيدة لبناء جزائر جديدة قوية، موحدة، متطورة، وفية لقيم أسلافنا الميامين ومثلهم العليا، وبالتالي فرض وجودنا والبقاء في عالم يموج بالتحديات، ولا يرحم الضعيف والمتخاذل».

وكان الفريق شنقريحة قد استهل كلمته التوجيهية مع إطارات ومستخدمي الناحية، ب»دعوة الحضور لاستحضار ذكرى مجازر الثامن من ماي 1945 الأليمة، التي كانت محطة مفصلية من حيث تأثيرها على مجرى الأحداث».

وقال في هذا الاطار:» أود أن نستحضر معا ذكرى وطنية خالدة، ألا وهي ذكرى مجازر الثامن من ماي 1945 الأليمة، التي احتفلنا هذه السنة بذكراها السادسة والسبعين (76)، وهي الذكرى التي رسمها العام الماضي، السيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، يوما وطنيا للذاكرة».

وتابع قائلا :»ولا شك أن هذه الذكرى الخالدة، كانت محطة مفصلية من حيث تأثيرها على مجرى الأحداث، إذ أن الشرارة الأولى للثورة التحريرية المباركة، كانت من نتائج هذه الإبادة الاستعمارية الرهيبة، التي أظهرت بجلاء الحقد الدفين الذي كانت تكنه فرنسا الاستعمارية للشعب الجزائري، وراح ضحيتها أكثر من 45 ألف شهيد».

## مجلس الأمة يدعو إلى تغليب المصلحة العليا للوطن وعدم الانسياق وراء أطراف تريد جر البلاد نحو الفوضى...

حذر مجلس الأمة، يوم الخميس 29 أفريل 2021، من الانسياق وراء الأطراف التي تريد جر البلاد نحو الفوضى عبر نشر الإشاعات والأخبار المزيفة، داعيا إلى تغليب المصلحة العليا للوطن في بيان أصدره مكتب المجلس عقب اجتماع له برئاسة رئيس المجلس، السيد صالح قوجيل، هذا نصّه:

« إن مكتب مجلس الأمة، برئاسة السّيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، وهو يتابع بكامل الاهتمام الحركية التي تعرفها الساحة الوطنية من مطالب اجتماعية، يؤكد على أنّه وعلى الرغم من التداعيات التي خلفتها جائحة كورونا، فقد قامت السلطات العمومية وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية باتخاذ خطوات جريئة لصالح الجبهة الاجتماعية والمحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة... كما يذكر بالمساعي الجادة والصادقة التي تبذلها الحكومة، التي انتهجت وتنتهج أسلوب اليد الممدودة إلى الشركاء الاجتماعيين، في إطار منظم وفق ما تُمليه قوانين الجمهورية وبالاعتماد على برنامج أولويات يراعي فيه الوضع الداخلي وعدم المساس بما تحقق ويتحقق لعموم المواطنين، بعيداً عن أولئك الذين يحاولون إسقاط مغالطات وانتقاصات على المسار السياسي والاقتصادي المنتهج من طرف الدولة.. فينبري بعض المُندسين ممن يخترق هذه الحركات بتصويب أحكامه الهدّامة الجاهزة على الرفّ بعبارات التقزيم والإنقاص والاستنكار وإلى إدخال الشك والبلبلة في صفوف الطبقة العمالية بل وعامة المواطنين.

إنّ مكتب مجلس الأمة وإذ يؤكد على أهمية الحركات المطلبية التي تبقى أحد أهم عناصر حيوية المجتمع الجزائري التي تبغي المرافعة من أجل تحسين الوضع الاجتماعي لمنتسبيها ومن خلالهم المواطنات والمواطنين، فإنه يحث على ضرورة احترام الأطر القانونية المنظمة

لذلك، ومضاعفة الجهد وتدبير الأدوات التي تساعد على حلحلة الأزمات الاجتماعية بما تتلاءم مع الوضع الاقتصادي وتتواءم مع مطالب وطموحات عاملاتنا وعمالنا الذين يُقبلون على الاحتفال هذا السبت بعيدهم العالمي، ومن خلالهم عموم المواطنات والمواطنين... كما يدعو إلى تغليب المصلحة العليا على أية مصلحة أخرى، والنأي بها عن إكراهات اللحظة... وعدم الانصياع إلى الأطراف التي تريد جرّ البلاد نحو الفوضى عبر نشر الإشاعات والأخبار المزيفة والأكاذيب بصفة مستمرة في مختلف المنصات والوسائط».

## ...ومكتب مجلس الأمة: أصوات تنعق كالعادة هنا وهناك مع دنو كل موعد انتخابي هام

جدّد مكتب مجلس الأمة في اجتماعه، يوم 31 مايو 2021، «رفضه القاطع لكل تدخل في الشأن الداخلي الوطني» من طرف جهات «تحن الى الماضي الاستعماري».

جاء في بيان للمجلس عقب اجتماع لمكتبه برئاسة رئيس المجلس صالح قوجيل، خصّص لتقييم نشاطات المجلس خلال الفترة المنقضية، أنّه مع «مع دُنُو كل موعد انتخابي وطني هام، تنعق – كالعادة – أصوات من هنا وهناك، وهذه المرة من أطراف ممثلة لحزب متهالك ومهزوم في بلدها، تحنّ إلى الماضي الاستعماري، وتحاول الاستثمار في الشأن الداخلي الوطني تحت ذريعة الدفاع عن الحقوق والحريات الفردية والجماعية في الجزائر، في سياسة تنم عن وضاعة وإفلاس أخلاقي وسياسي... فإنّ مكتب مجلس الأمة، يرفض قطعاً كل تدخل في الشأن الداخلي للجزائر من أيّ جهة كانت ويؤكد على أنه مهما تشبّعت لغة المتآمرين بكل أطياف الإنسانية في صياغة عبارات التعاطف والتضامن، فإنه يشدد على أنّ الشأن الداخلي يبقى شأناً داخلياً، وهو مؤطر ومضمون دستورياً وقانونياً... وعلى هذه الجهات أن تكفّ لسانها عن التدخل في أمور لا تعنيها... وهي نفس الجهات التي تستأسد حين يتعلق الأمر بالأوضاع في فلسطين والصحراء الغربية وتغضّ الطرف عما يحدث في بلدانها أو بلدان لها مصلحة فيها»





نهج أساسي في مسار استرجاع هيبة الدولة وثقة الشعب وإرساء دولة القانون..

# رئيس الجمهورية يقطع دابر الفساد

**أولت القيادة السياسية للبلاد بقيادة السيد الرئيس موضوع مكافحة الفساد أولوية خاصة في مسار استرجاع هيبة الدولة وثقة الشعب في مؤسسات الدولة، تلبية للشعارات التي رفعها الحراك الشعبي.. «كليتو البلاد يالسراقين» و«تتحاسبو قاع»، من جهة، وإرساء دولة القانون التي يكون فيها جميع المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات، من جهة أخرى.**

وعلى هذا الأساس تواصلت بعد الانتخابات الرئاسية وإلى حد الساعة، محاكمات كبار المسؤولين السابقين في الدولة ووزراء وشخصيات ورجال أعمال، تورطوا في جرائم اقتصادية؛ كاستغلال النفوذ والمنصب لنهب المال العام، وتوزيع الصفقات العمومية الخاصة بالاستثمار العمومي على زمرة من المستثمرين، خارج إطار القانون ودفتر شروط المناقصات العمومية والتي شدت فضول المواطن الذي كان حاضرا في أروقة المحاكم للتأكد من أن مبدأ المساواة أمام العدالة، ليس مجرد شعار في الجزائر الجديدة وإنما واقع ملموس، وأن المحاكمات ليست حقن تهدئة لشراء سلم الشارع المنتفض.

ومضت القيادة السياسية في سياسة مكافحة الفساد، بعدما وسعت دور مجالس الرقابة، وفي مقدمتها مجلس المحاسبة في الدستور المستفتى عليه، مقابل استحداثها السلطة العليا للشفافية ومكافحة الفساد والوقاية منه، التي ستوكل لها مهمة إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والوقاية منه.

## نقطة التحول.. وزراء وكبار مسؤولين إلى سجن الحراش

تسارعت الأحداث خلال شهر أفريل وماي وجوان 2020، بفتح تحقيقات معمقة مع كبار المسؤولين في الدولة ووزراء سابقين.. وكم كانت الدهشة كبيرة بعد استدعاء أحمد أويحيى ومعه عبد المالك سلال وحتى محمد لوكال للإدلاء بشهادتهم حول عديد من قضايا الفساد المفتوحة للتحقيق قبل أن يتحول كل هؤلاء إلى متهمين ومعهم عدد كبير من المسؤولين والوزراء في حكومة الرئيس السابق، الذين باشر المستشار المحقق لدى المحكمة العليا، التحقيق معهم وفقا لإجراء الامتياز القضائي قبل أن يقرر إيداعهم الحبس المؤقت تباعا ليتم اقتيادهم لسجن الحراش تحت تهليلات وتصفيقات المواطنين الذين ضاقوا ذرعا لسنوات من ممارسات هؤلاء المسؤولين واستثنائهم من الحساب والعقاب.

## سقوط شرعية الحصانة وإنتصار كلمة العدالة

في سياق متصل، تقرر رفع الحصانة عن عدد كبير من البرلمانيين وحتى الوزراء أعضاء مجلس الأمة لمباشرة إجراءات التحقيق معهم، فكانت البداية بطلب قدمه وزير العدل لرئيس مجلس الأمة لمباشرة إجراءات رفع الحصانة عن جمال ولد عباس وسعيد بركات وبعدها عمار غول والنائب محمد جميعي وبوجمعة طلعي وبهاء الدين طليبة.. وعدد كبير من المسؤولين السابقين في عهد نظام بوتفليقة، فمنهم من تخلى عنها طواعية ومنهم من كابر وتحايل إلى أن تقرر وبإجماع من النواب رفعها عنه، ليزج بكل هؤلاء في سجن الحراش.

### إنطلاق المحاكمات التاريخية

ولم يكن ليصدق الجزائريون كل تلك التحقيقات والملفات المفتوحة ضد كبار المسؤولين في الدولة ورجال الأعمال المقربين منهم، إلا بعدما شهدوا بأم أعينهم أول محاكمة علنية للوزيرين الأولين أحمد أويحيى وعبد المالك سلال ومعهم وزراء الصناعة محجوب بدة، يوسف يوسفي، وزير النقل عبد الغني زعلان، الوالية السابقة يمينة زرهوني، وعبد السلام بوشوارب المتواجد في حالة فرار الذي تم الحكم عليه بعقوبة 20 سنة سجنا مع إصدار أمر بالقبض ضده، ومعهم مجموع رجال الأعمال المعروفين في مجال تركيب السيارات ، والتي جرت بمحكمة سدي أمحمد بتاريخ 5 ديسمبر وانتهت بعقوبات متفاوتة في حق رجال الأعمال الوزراء، ومحاكمات أخرى لعدد من ولاة الجمهورية الذين شغلوا مناصب وزراء في عهد بوتفليقة مع اللواء عبد الغني هامل وعدد من أفراد عائلته.

### إضفاء الطابع الدستوري على سلطة محاربة الفساد

لما كانت مسألة مكافحة الفساد من أهم مطالب الحراك المبارك، عزز دستور 2020، مكانة وقدرات هيئات مكافحة الفساد من خلال التأسيس للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، التي جعلها مؤسسة رقابية ودستر علاقاتها بالمجتمع المدني وأوكل لها مهمة تدعيم قدراته في مجال مكافحة الفساد

وتعمل هذه الهيئة على «إيجاد الآليات والميكانزمات الضرورية لتكريس وتفعيل دور المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحته»، وذلك من خلال بعث مشروع الشبكة الوطنية للنزاهة.

فقد أضفى رئيس الجمهورية الطابع الدستوري على سلطة الشفافية والوقاية ومحاربة الفساد في القانون الأساسي، حيث أكد أن العفو الرئاسي لن يشمل المدانين والمتورطين في قضايا الفساد، من منطلق أن «حجم» الفساد الذي كشفت عنه المحاكمات الأخيرة أظهر «عمق الضرر الذي لحق بمؤسسات الدولة»، ما جعل التعديل الدستوري يخصص جزءا هاما لأخلقة الحياة العامة والسياسية.

وسبق للرئيس تبون أن أصدر خلال دراسة مجلس الوزراء للمشروع التمهيدي لقانون المالية 2021، تعليمات تقضي بصياغة «قانون يعاقب الغش والتهرب الضريبي لمكافحة تبييض الأموال والفساد».

### رسم إستراتيجية وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته

يهدف المشروع التمهيدي للإستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته والتي يمتد تنفيذها على مدار 5 سنوات 2025-2021، إلى «ترقية ثقافة نبذ الفساد في أوساط المجتمع، تعزيز الديمقراطية التشاركية والرقابة المجتمعية على تسيير الشأن العام، تفعيل دور الحركة الجمعوية في مجال الوقاية من الفساد، إشراك وسائل الإعلام في الوقاية من الفساد ومكافحته وتشجيع التبليغ عن الفساد».

فمكافحة الفساد، في هذه المرحلة المفصلية، تتطلب من الجميع التحلي بروح المسؤولية والعمل على تحقيق الأهداف الأسمى وهي إرساء دولة الحق والقانون وتعزيز ثقة المواطن بمؤسساته وإعادة بناء منظومة القيم الوطنية في ظل جزائر جديدة مناهضة للفساد.

في عيد النصر

## رئيس الجمهورية يدعو إلى المضي قدما في محاربة الفساد و كشف مساعي الباحثين عن إثارة الفتن

دعا رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، يوم الجمعة 19 مارس 2021، في رسالة بمناسبة إحياء الذكرى ال 59 لاحتفالات عيد النصر بتلمسان والتي قرأها نيابة عنه الأمين العام لوزارة المجاهدين وذوي الحقوق، لعيد ربيقة، الجزائريين بكافة فئاتهم إلى المضي في محاربة الفساد وكشف مساعي الباحثين عن إثارة الفتن.

«إننا اليوم مدعوون وبمشاركة الجميع من الطبقة السياسية والمجتمع المدني والتنظيمات والنقابات والنخب لإحداث القطيعة الجذرية، مع ممارسات الخزي والوبال، والمضي بعزم وحزم في محاربة الفساد وكشف نوايا ومساعي المفسدين وبقاياهم الباحثين عن فرص زرع الشكوك .. وإثارة النعرات والفتن.. وإنني لعلى يقين بأن الشعب الجزائري، لاسيما بناتنا وأبناءنا من شبابنا الذي زرع بوعيه في الحراك المبارك أمل الجزائر الجديدة، سيتجند لبناء دولة الحق والقانون، دولة المؤسسات التي تبنى بإرادة الشعب، من خلال الاختيار الديمقراطي الحر ، وعبر التنافس الشريف النزيه بالأفكار والبرامج في موعد 12 جوان القادم، الذي تمت إحاطته بكافة ضمانات النزاهة والشفافية. «

### رئيس الجمهورية يوجه الحكومة بإستحداث صندوق خاص بالأموال والأملاك المنهوبة

وجه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون،في اجتماع لمجلس الوزراء يوم الأحد 16 ماي 2021، الحكومة بإدراج أحكام ضمن مشروع الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2021 ، تتعلق باستحداث صندوق خاص بالأموال والأملاك المنهوبة المصادرة في إطار قضايا محاربة الفساد . ويخص هذا الصندوق «الأموال والأملاك المنهوبة المصادرة و التي سيتم مصادرتها مستقبلا بناء على أحكام قضائية نهائية، في إطار قضايا محاربة الفساد».





إستراتيجية وقائية إستباقية ناجحة لمحاصرة جائحة كوفيد - 19 ..

# الحمل الثقيل الذي أضيف على مسؤوليات الرئيس

زاد الوضع الوبائي الذي أصاب العالم برمته وعصف باقتصادياتها، من مسؤوليات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، غير أن السياسة التي اعتمدها السيد الرئيس والاجراءات الاستباقية التي أقرها والتي تواصى بالحكومة تطبيقها، إلى غاية الساعة، مكنت من احتواء الوباء، مقارنة بوضع الدول المجاورة والمتقدمة التي كبدتها الجائحة خسائر بشرية ومادية جد معتبرة، من جهة، وكبح تداعياته نخره اقتصاد البلاد وتأزيم معيشة المواطنين، خاصة ،»الزاوالية» منهم، من جهة أخرى.

فمنذ ظهور الفيروس حرصت الدولة الجزائرية بقيادة السيد الرئيس على اتخاذ جملة ومن الإجراءات الاحترازية للحد من وقع انتشاره وتأمين المواطنين

## إجلاء 31 جزائريا رفقة 17 رعايا تونسيين وليبيين وموريتانيين من الصين

في إطار تجسيد التزامات السيد رئيس الجمهورية بحماية ومرافقة الجالية الوطنية بالخارج والتجاوب الفوري مع انشغالاتها لاسيما في الظروف الخاصة، وتنفيذا لتعليمات السيد الرئيس القاضية بترحيل أفراد الجالية الجزائرية المقيمة بمدينة ووهان، تم تخصيص طائرة للخطوط الجوية الجزائرية لإنجاز هذه المهمة، سمحت الرحلة الخاصة التي وصلت يوم الاثنين 3 مارس 2020، إلى مطار هواري بومدين بترحيل 31 مواطنا جزائريا أغلبهم طلبة، ومن بينهم رعيتان كانتا في زيارة عائلية للصين.

وفي إطار التزام الجزائر الثابت بتقاليد التضامن مع الأشقاء في البلدان المغاربية، خاصة في هذه الظروف الصعبة وبناء على طلب سلطات بلدانهم، قامت الجزائر، على متن نفس الرحلة، بإجلاء 10 مواطنين تونسيين و03 ليبيين 04 موريتانيين.

من جانب آخر، فإن الطائرة المذكورة كانت حملت هبة من الجزائر الى الصين تحتوي على 500 ألف قناع ثلاثي الطبقات و20.000 نظارة وقائية و 300.000 قفاز، وهي مبادرة لقيت استحسان السلطات الصينية التي أعربت، عبر سفارتها بالجزائر، عن شكرها «الخالص» للجزائر على هذه المساعدات التي تسهم في مواجهة انتشار حمى هذا الفيروس.

وكانت وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات قد اعلنت عن اتخاذها اجراءات احترازية للوقاية من الفيروس من خلال تنصيب كاميرات حرارية على مستوى المطارات الرئيسية لمراقبة المسافرين القادمين من مختلف المطارات . وسيسهر على متابعتهم طبيا ونفسيا حسب وزارة الصحة فريق طبي متخصص لمدة 14 يوما كاملة وهي الفترة التي يحتضن فيها الجسم الفيروس قبل ظهوره، حماية لصحتهم وصحة المواطنين.

## أول حالة مؤكدة للإصابة بفيروس كورونا بالجزائر

أعلنت وزارة الصحة الثلاثاء 25 فبراير 2020، انه تم تأكيد حالة اصابة بفيروس كورونا «كوفيد 19» من بين حالتين اشتبه في اصابتهما وهما رعيتان ايطاليتان.

## إجراءات إستعجالية إحترازية للتصدي للوباء

كانت أولى القرارات إجلاء الجالية الجزائرية العالقة بووهان الصينية، وتجهيز كلي للمطارات بوسائل الكشف والحماية، ثم تعليق الرحلات الجوية والبرية، وبناء استراتيجية لمكافحة الوباء، حيث أمر الرئيس يوم 12 مارس 2020، بغلق مدارس التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعات ومعاهد التعليم العالي ما عدا الكليات التي مازالت تجري فيها الامتحانات الاستدراكية.

كما شمل هذا القرار أيضا المؤسسات التكوينية التابعة لقطاع التكوين والتعليم المهنيين، ومدارس التعليم القرآني، والزوايا، وأقسام محو الأمية، وجميع المؤسسات التربوية الخاصة، ورياض الأطفال والمساجد والملاعب، توقيف النقل بكل أنواعه ما بين الولايات وداخلها إلا ما يتعلق بالبضائع، وتكثيف حملات التوعية والتحسيس، وتوقيف عدد من الأنشطة الاقتصادية والتجارية، وفرض حجر منزلي كلي أو جزئي في بعض الولايات.

إرساء قواعد الحماية في أماكن العمل، وتشجيع المؤسسات على اعتماد نظام العمل عن بعد مع ضمان الاحترام الصارم للقواعد لمن يحضر منح عطل سنوية مدفوعة الأجر لما لا يقل عن 50 بالمائة من العمال، وأعطى رئيس الجمهورية الأولوية في ذلك للمرضى المزمنين وكل مصاب بالهشاشة الصحية بالإضافة للنساء الحوامل واللواتي يتكفلن بتربية الأطفال الصغار.

## مرافقة المواطن ماديا ومعنويا لتجاوز الجائحة

ومن بين الاجراءات الاستراتيجية لمجابهة وباء كورونا تمديد آجال التصاريح الضريبية وشبه الضريبية، وتمديد آجال دفع الاشتراكات وتسديد القروض، ورفع تطبيق العقوبات وغرامات التأخير، وصرف منحة لفائدة أصحاب المهن الحرة لمدة ثلاثة أشهر تعويضا عن توقف نشاطهم، وتوفير مواد صيدلانية وكواشف حرارية لوقاية أعمّ، وتثبيت النفقات المرتبطة بالصحة العمومية دون المساس بالميزانية، وتسخير عاجل ل100 مليون دولار لاقتناء الألبسة الواقية وأجهزة التحاليل الكيميائية، وإنشاء خلية وطنية عملياتية للتحقيق الوبائي.

كما كلف الداخلية بتعقب المضاربين المستغلين لظرف الوباء والتشهير بهم إعلاميا، واستحداث لجنة علمية لليقظة من كبار الأطباء والمختصصين تحت إشراف وزير الصحة، وتسهيل جمركة المواد الغذائية وتسريع الاجراءات المصرفية المرافقة لها بسبب كورونا.

وعرفانا بالمجهودات التي بذلتها، قرر السيد الرئيس إعادة تصنيف الجمعيات التي برزت خلال الأزمة الصحية إلى جمعيات ذات منفعة عامة، كما أمر الرئيس بالاسراع في اعتماد الجمعيات غير السياسية والجادة وطنيا أو محليا.

## رئيس الجمهورية: حياة المواطن والمواطنة فوق كل اعتبار وقبل كل شيء

وجه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، مساء يوم الثلاثاء 18 مارس 2020، خطابا للأمة حول الوضع الراهن الذي تمر بها الجزائر. فيما يلي نصه الكامل :

«تشاء الأقدار أن تمر الجزائر هذه الأيام بمحنة أخرى يحملها «وباء فيروس كورونا» المستجد العالمي الآخذ في التفشي في الكثير من بلدان العالم.

لقد اتخذت الدولة منذ الإعلان عن ظهور هذا الوباء في القارة الآسيوية إجراءات استعجالية احترازية للتصدي له بكل فعالية في حال الانتقال إلى بلادنا لأنه لا شيء أغلى عند الإنسان من صحته ولا شيء أعز عند الدولة من صحة المواطن وهنائه وكرامته.

إن هذا التحرك المبكر ساعد على الكشف على رعية أجنبية قادمة من أوروبا مصابة بهذا الوباء مما جعلنا نعلن ما يشبه حالة طوارئ في جميع المؤسسات والوحدات الاستشفائية لتجنب الانتشار كما حدث في بلدان أوروبية أكثر منا تجربة وقدرة على المواجهة.

## رئيس الجمهورية يقف شخصيا على ما جندته الدولة من وسائل مادية وبشرية في مجابهة الفيروس

وفي اجتماع باللجنة العلمية المشرفة على المتابعة العلمية لوباء كورونا، بمقر وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، وقف رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون يوم 13 أفريل 2020، على المخزون الوطني من الأدوية والمستلزمات الطبية بالصيدلية المركزية، كما استمع لشروحات المسؤولين. وعاين أوضاع السلك الطبي وشبه الطبي بمستشفى بني مسوس واستمع للأطباء والعمال.

## توسيع منحة الخطر للمهنيين

لتثمين جهود الأطقم الطبية التي كانت في الصفوف الأولى لمواجهة خطر جائحة كورونا الداهم، فإن رئيس الجمهورية لم يتأخر في اقرار توسيع منحة الخطر لمستخدمي قطاع الصحة المسخرين لمجابهة فيروس "كورونا" المستجد، لتشمل عدة فئات أخرى، على غرار القابلات والأخصائيين النفسانيين وأعوان الصحة العمومية والمخبريين والمختصين في البيولوجيا.

واستكمالا للإجراءات التحفيزية لفائدة الفئات المسخرة لمكافحة انتشار وباء فيروس كورونا، وجّه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بصرف منحة شهرية قَدّرَتها الوزارة بخمسة آلاف دج لفائدة المستخدمين





المسخّرين في إطار نشاطات النظافة والتطهير والتعقيم للوقاية من انتشار هذا الوباء. وتقرر أن تكون المنحة سارية المفعول ابتداء من أول مارس وإلى غاية الإعلان عن انتهاء التدابير الاستثنائية الخاصة بالوقاية من الوباء ومكافحته.

## رئيس الجمهورية يمنح عددا من شهداء «الجيش الأبيض» أوسمة «عشير»

عرفانا لما قدمه أفراد «الجيش الأبيض»، قرر رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، منح وسام بدرجة «عشير» من مصف الاستحقاق الوطني، لعدد من شهداء «الجيش الأبيض» أثناء مواجهتهم فيروس كورونا، على غرار المرحوم البروفسور سي أحمد مهدي، رئيس مصلحة الجراحة العامة بالمستشفى الجامعي «فرانز فانون» بالبليدة، والمرحومة الطبيبة بمستشفى رأس الوادي ببرج بوعريريج، وفاء بوديسة، إلى جانب المرحوم جمال طلحي، سائق سيارة إسعاف بمستشفى بوفاريك

## ملف «جيوب الزاولية» في صدارة الأولويات.. واستحداث آلية لتقييم الأضرار المادية للمؤسسات المتوقفة قصد تعويضها

وضع رئيس الجمهورية في صدارة الأولويات، في مجابهة وباء كورونا، ملف جيوب الزاولية، فقرر إعادة النظر في الأجر الأدنى الذي رفعه إلى 20 ألف دينار، وإلغاء الضريبة على الدخل الأقل من 30 ألف دينار.

في ذات السياق، قرر رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في اطار عمليات التضامن مع الاسر المحتاجة بالنسبة لشهر رمضان وكذا دعما للأسر المتأثرة بتدابير الوقاية من وباء كورونا، تقديم منحة عشرة آلاف (10.000) دينار لكل أسرة.

كما خصصت الحكومة بأمر من رئيس الجمهورية منحة لتغطية نفقات العمال المستقلين أصحاب المصالح الصغيرة والمشاريع الموقوفة خلال أزمة كورونا، كأصحاب قاعات الحفلات وقاعات الرياضة والألعاب وقاعات الإنترنت والحمامات وقاعات الحلاقة، أما بالنسبة لتجار التجزئة، فتتعلق بمحلات المرطبات والحلويات والألبسة والأحذية والتجهيزات والأدوات الكهرومنزلية والأواني المنزلية والأقمشة والخياطة والمنسوجات. وتم تحديد منح المساعدات المالية على أساس تقييم دقيق لوضعية التجار خلال أشهر مارس وأفريل وماي وجوان من سنة 2020.

وتخصيص إعانات مالية للمتضررين من فيروس "كورونا"، يجري تطبيقها بداية من جانفي 2021، بغرض مساعدتهم على تحمل تكاليف الفحوصات والأعباء المالية، حيث تقرر تخصيص مبلغ 5 آلاف دينار، لتغطية تكاليف إجراء الفحص بـ"السكانير" الصدري الخاص بفيروس "كورونا"، ومبلغ 3500 دينار، لتغطية تكاليف إجراء الاختبار بواسطة تقنية "بي. سي. آر"، وكذا مبلغ 1500 دينار لتغطية تكاليف إجراء اختبار سريع للمضادات الجينية الخاصة بفيروس "كورونا".

## إلتزما بتعليمات رئيس الجمهورية.. الجزائر تستلم أولى شحنات لقاح كورونا

حطت يوم الجمعة 29 جانفي 2021، الطائرة العسكرية التي تقل الشحنة الأولى للقاح سبوتنيك المضاد لفيروس كورونا على أرضية مطار بوفاريك قادمة من العاصمة الروسية موسكو. وإنطلقت حملة التلقيح يوم السبت 31 جانفي 2021، رمزيا من ولاية البليدة.

وكان رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، قد أمر الوزير الأول، في ال20 ديسمبر 2020، بالإسراع في اختيار اللقاح الأنسب ضد فيروس كورونا والشروع في عملية التلقيح خلال شهرجانفي 2021 مؤكدا ان صحة المواطن ليس لها ثمن.

ويتابع رئيس الجمهورية عملية التزود باللقاح لحظة بلحظة مع الوزير الأول عبد العزيز جراد وكذا وزيري الصحة عبد الرحمان بن بوزيد و الخارجية صبري بوقدوم، و كان قد وجه تعليماته لهذا الأخير حتى يتصل بنظيره الروسي سيرغي لافروف لأجل تمكين الجزائر من الحصول على لقاح سبوتنيك v.

## تخصيص أزيد من 12 مليار دج لشراء اللقاحات

خصصت الدولة مبلغ يفوق 12 مليار دج موجهة لاقتناء اللقاح المضاد لكوفيد- 19، حسب مرسوم رئاسي صادر في الجريدة الرسمية رقم 30. ويتعلق الأمر بالمرسوم الرئاسي رقم 143-21، المؤرخ في 15 ابريل من طرف رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والمتعلق بتحويل اعتماد إلى ميزانية تسيير وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

ووفقا لهذا النص، «يخصص لميزانية سنة 2021 اعتماد قدره 12.737.461.000 دج يقيد في ميزانية تسيير وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، وفي الباب رقم 44 – 07 : مساهمة استثنائية لمعهد باستور الجزائر بعنوان شراء لحساب الدولة لقاح ضد كوفيد- 19 .

## التوجه نحو توطين إنتاج اللقاح

تستعد الجزائر بالتعاون مع روسيا إلى توطين إنتاج لقاح سبوتنيك 5 بمجمع صيدال، بموجب تعليمات رئيس الجمهورية للتعامل الفوري مع اقتراح فدرالية روسيا التي أبدت استعدادها لتسليم تكنولوجيا اللقاح الروسي إلى الجزائر.

وفي هذا الصدد، استقبل الوزير الأول، السيد عبد العزيز جراد يوم 31 جانفي 2020، بقصر الحكومة سفير روسيا الاتحادية بالجزائر، إيغور بلياييف، حيث اتفق الطرفان على الشروع في اتصالات بين المصالح المختصة في البلدين بهدف إقامة تعاون ثنائي في مجال تصنيع اللقاح الروسي سبوتنيك ( V) في الجزائر.

بقرارات حاسمة وصارمة ومتابعة عن قرب..

# رئيس الجمهـــــورية يخرج مناطق الظـــــل إلى النور

جعل رئيس الجمهورية من أولويات المهام التي إنطلق في تنفيذها، فور فوزه في الرئاسيات واعتلائه سدة الحكم، الاهتمام ب»مناطق الظل» التي تمثل سكان الجزائر العميقة المهمشين، ولإنجاح هذا البرنامج الواعد، عيّن الرئيس مستشارا خاصا مكلفا بهذه المهمة، وصار ملف «تنمية مناطق الظل» يحظى باهتمام الوزارة الأولى، التي أسدت، في فيفري 2020، تعليمات للولاة و»الأميار» وممثلي المجتمع المدني بالعمل التنسيقي، للإسراع في إحصاء مناطق الظل، وأشركت العديد من القطاعات الأخرى ذات الصلة، كالطاقة والمناجم، الموارد المائية والأشغال العمومية.

للإشارة، ظهر مصطلح "مناطق الظل" لأول مرة في برنامج رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الذي تعهد خلال حملته الانتخابية، بالاهتمام بسكان الجزائر العميقة، ويركز على تحسين الإطار المعيشي للمواطنين، الذين يقطنون بالمناطق الفقيرة والأحياء البعيدة عن أعين المسؤولين..

## في اللقاء الأول حكومة-ولاة.. رئيس الجمهورية يشدد:

## توقيف بعض المسؤولين المحليين «ماهي إلا بداية»

أكد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون يوم الاربعاء 12 آوت 2020، أن القرارات التي اتخذها مؤخرا بإنهاء مهام عدد من المسؤولين المحليين «ما هي الا بداية» في مسار محاسبة المتقاعسين في التكفل بانشغالات المواطنين ومشاكلهم في مناطق الظل.

وقال رئيس الجمهورية في كلمة له خلال افتتاح اجتماع الحكومة-الولاة :» لقد اتخذت بعض القرارات الجزئية (...) في توقيف بعض المسؤولين المحليين، وما هي الا بداية حيث سنحاسب كل من يتقاعس في حل مشاكل المواطنين».

واستطرد الرئيس تبون قائلا :»لا أفهم أنه في سنة 2020 وبعد الحراك المبارك وكل القرارات التي اتخذتها الدولة لتخفيف الوضع على المواطن في الحياة اليومية، وجود مناظر بشعة كان يعرفها المواطن خلال السنوات الاخيرة (...) كنت اعتقد أن هذه التصرفات قد اختفت» وهي – مثلما قال – أمور تشكل «مواصلة للخطاب السلبي للعصابة».

## تحريات لتحديد المسؤولين عن عرقلة صرف منح عمال قطاع الصحة ومحاسبتهم

كما أعلن رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون عن مباشرة «تحريات» لتحديد المسؤولين عن «عرقلة» صرف المنح التي تم إقرارها لصالح عمال قطاع الصحة ومحاسبتهم.

وقال السيد تبون أن «قرارات اتخذت خلال مجلس الوزراء لتشجيع عمال القطاع الصحة الذين أعطيناهم امتيازات»، منتقدا أسباب عدم تطبيق هذه القرارات وعدم صرف المنح المخصصة للأطقم الطبية «لمدة ثلاثة أشهر»، متسائلا «أين هم الولاة والمسؤولون».

وحذر الرئيس تبون من «قوات تعمل ضد استقرار البلاد بتواطؤ من أطراف من داخل الإدارة»، متوعدا ب»محاسبة المسؤولين» ومعلنا عن وجود «تحريات» لتحديد المسؤوليات.

وأضاف السيد تبون أن الهدف من هذه التصرفات هو «عرقلة» مسار تنمية الدولة، مؤكدا على ضرورة «تطبيق القرارات فورا»، مشيرا إلى أن المسؤولين الذين يهابون تطبيق قرارات الدولة «خوفا من المحاسبة القانونية»، عليهم أن يدركوا أنهم لن تتم محاسبتهم إذا طبقوا القرارات التي «تكون في صالح المواطن»، بالرغم من أن «ظروف العمل هي صعبة ولم يسبق لها مثيل في المسار المهني للكثير من المسؤولين».

## الرئيس تبون يحيي جهود بعض الولاة في مكافحة تفشي فيروس كورونا

من جهة أخرى، حيا رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون جهود بعض ولاة الجمهورية الذين «أبلوا البلاء الحسن» في الحد من تفشي الوباء(كوفيد- 19) في ولاياتهم، مؤكدا بالمقابل بأن مثل هذه الجهود «لم يتم لمسها» في ولايات أخرى.

## في اللّقاء الثاني حكومة-ولاة: تعليمات صارمة للتكفل بانشغالات المواطن ومحاربة الفساد والبيروقراطية

أعطى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، يوم الأحد 16 فبراير 2020، بمناسبة اجتماع الحكومة بالولاة، تعليمات صارمة للمسؤولين المحليين بضرورة التقرب من المواطن والاستجابة لانشغالاته، مشددا على ضرورة محاربة كل اشكال الرشوة والفساد والبيروقراطية.

من خلال عرض وثائقي:

## رئيس الجمهورية يكسر التقليد ويواجه الولاة بالواقع المزري لمناطق الظل

في سابقة هي الأولى من نوعها، متخلي عن الطابع الرسمي، مرتديا قبعة الوالي، معتمدا لغة مباشرة وصريحة، كسر رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون يوم 16 فبراير 2020، تقليد تنظيم الاجتماع الأول الذي جمعه مع الولاة، بل وبأسلوب قيادي كشف رئيس الجمهورية المستور للحاضرين وضعهم أمام الأمر الواقع بالحقائق والاثباتات وذلك بتعمده بث فيديو أُنجز بأمر منه بالتنسيق بين الطاقم الإعلامي للرئاسة والتلفزيون الجزائري. عرض وثائقي أظهر الواقع المأساوي للوضع التنموي في الجزائر العميقة، كما توقف الفيديو عند الشكاوى المتعددة للمواطنين الذين يعانون من نقص الماء والكهرباء والتزود بالغاز، فضلا عن نقص التمدرس الجيد للأطفال... حالة مزية لواقع مناطق الظل جعلت الوزير الأول، السيد عبد العزيز جراد يبكي..

فقد وضع رئيس الجمهورية الأصبع على الجرح، وشخّص الداء المستشري على مستوى التسيير المحلي، الصفقات المشبوهة، غياب المراقبة التقنية، استلام مشاريع غير مطابقة للمعايير ودفتر الشروط، وغيرها من الممارسات التي أثقلت الخزينة العمومية وأثرت المسؤولين دون أن تثمر النتائج المرجوة، بل كرست الفقر والحرمان لدى سكان الأرياف والمناطق النائية وكذا الجنوب الكبير.

ممارسات كان رئيس الجمهورية صارما بشأنها وأمر بالتعجيل بمحوها على أن يكون التقييم بعد سنة من العمل في الميدان وليس في المكتب، حتى تذهب أموال الدولة للمواطنين وتساهم في ترقية حياتهم اليومية وتوفر لهم ضروريات الحياة، وليس للبزنسية والرشوة والصفقات المشبوهة ومسؤولي المكاتب.

وخاطب رئيس الجمهورية في كلمة له خلال هذا اللقاء الذي احتضنه قصر الامم بنادي الصنوبر، المسؤولين المحليين، حاثا إياهم على العمل من أجل التغيير والقطيعة مع الممارسات القديمة والتقرب من المواطن «لكسر الحاجز الذي بناه العهد البائد بين المواطن والدولة حتى تسترجع الثقة المفقودة».

كما طالبهم ب»الكف عن تقديم الوعود الكاذبة» والالتزام بما يستطيعون فعلا تقديمه للمواطن مع العمل على «محاربة اللامبالاة والاستخفاف بقضايا المواطن»، مبرزا أنه «لا يمكن تحقيق ذلك إلا بالاعتماد على «الاطارات الكفؤة».

كما شدد الرئيس تبون بالمناسبة على ضرورة الاستمرار في «محاربة الرشوة واستغلال النفوذ بصرامة»، لافتا الى أن المواطن «يعاني أكثر»، جراء ما أسماه ب»الرشوة الصغيرة».

وأضاف رئيس الجمهورية بأنه من «حق المواطن الاستفادة من خدمات الإدارة وطلب الوثائق (...) التي يريدها دون مقابل»، مشددا على وجود ممارسات «غير مقبولة» تنتهجها الإدارة، الامر الذي اعتبره رئيس الدولة «أخطر من الرشوة الكبيرة».

كما شدد على ضرورة محاربة السلوكات المرتبطة باستغلال الوظيفة من أجل الثراء، داعيا المسؤولين الى «الوفاء بالتزاماتهم» تجاه المواطن الذي يعي جيدا –كما قال– التفريق بين «المسؤول الصادق ومن يريد ربح الوقت».

## الرئيس يشهر «سيف الحجاج» على المتهاونين والمتقاعسين

كشفت الوتيرة التي فرضتها الحكومة، من أجل تطبيق برنامج مناطق الظل الواعد، أن العديد من المسؤولين المحليين شكلوا حجر عثرة، حالت دون تسجيل تقدم في العديد من المشاريع، مما جعل رئيس الجمهورية، يصدر مراسيم إنهاء مهام عدد من الولاة ورؤساء الدوائر، وتوقيف عدد من رؤساء البلديات وإحالتهم على التحقيق، على خلفية عدم إنجاز مشاريع مسطرة بمناطق الظل.

## توبيخ.. مهلة.. وعقاب

وقّع رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في الثامن أوت 2020، مراسيم إنهاء مهام ثلاث رؤساء دوائر، كما تم توقيف أربع رؤساء بلديات الذين أحيلوا على التحقيق بعد تحقيقات عديدة، أظهرت خيانة الأمانة وتلاعبات في مسؤوليات إنجاز مشاريع بمناطق ظل، كما تم إنهاء مسؤولي الأقسام الفرعية لقطاعي السكن والأشغال العمومية في كل من ثلاث دوائر. كما تم إنهاء مهام المسؤول الأول عن القسم الفرعي للموارد المائية بدائرة الرمكة بولاية غليزان.

وطبقا للمادة 92 من الدستور، أجرى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، يوم 31 آوت 2020، حركة جزئية في سلك الولاة والولاة المنتدبين، أسفرت عن إنهاء مهام ثمانية ولاة، وستة ولاة منتدبين

كما قرر رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، يوم 2 سبتمبر 2020، إنهاء مهام خمس أمناء عامين بكل من ولاية خنشلة، وجيجل، وورقلة، ووعين تموشنت، وولاية تبسة.

بينما أجرى يوم 14 سبتمبر 2020، في ذات السياق، حركة واسعة في سلك رؤساء الدوائر شملت:

– إنهاء مهام 127 رئيس دائرة.
– تحويل 110 رئيس دائرة.
– ترقية 131 رئيس دائرة.

وأجرى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الإثنين 14 سبتمبر 2020،حركة جزئية في سلك رؤساء المحاكم الإدارية ومحافظي الدولة لدى المحاكم الإدارية. ففي سلك رؤساء المحاكم الإدارية، تم تعيين 7 رؤساء محاكم ادارية وتحويل 6 وانهاء مهام 6 آخرين. أما في سلك محافظي الدولة لدى المحاكم الإدارية فقد تم تعيين 5 محافظ إداري وتحويل 11 وانهاء مهام اثنان.

## الرئيس أكثر حرصا على تجسيد البرنامج

يظهر أن رئيس الجمهورية، الذي اقترح البرنامج، وحرص على تجسيده، وشدد على الولاة والمسؤولين المحليين ومسؤولي القطاعات ذات الصلة بالملف، لم ينس هذا الأمر، حتى وهو في فترة نقاهته بألمانيا، بعد أن تعافى من مرضه، حيث جاء في كلمته التطمينية عبر الفيديو الذي نشر على صفحته على "تويتر"، حيث قال؛ «أوصي السيد وزير الداخلية والولاة بالتطبيق الحرفي لما اتفقنا عليه بالنسبة لمناطق الظل»، لأنه يعلم أن هذا يمس شريحة كبيرة من المواطنين، تعدّ بالملايين، إذ لا يطلبون المستحيل، ولا تتعدى مطالبهم، سوى توفير ضروريات الحياة من ماء وكهرباء وطرق لفك العزلة، تفعيلا لدولة المساواة والعدل.

## التكفل بمناطق الظل بالأرقام

بلغ عدد المشاريع المقترحة للتكفل بساكنة مناطق الظل عبر مختلف مناطق الوطن إلى غاية نهاية شهر جانفي 2021، 32700 مشروع بغلاف مالي مقترح قدره 48 ألف مليار سنتيم، حسب حصيلة قدمها إبراهيم مراد المكلف بمهمة برئاسة الجمهورية.

عدد مناطق الظل المحصاة: 15044 منطقة.
عدد السكان المعنيين : 8 ملايين نسمة.
عدد المشاريع المقترحة : 32700 مشروع.
المبلغ المالي المقدر لتغطية هذه الاحتياجات: 480 مليار دج.
عدد المشاريع الممولة: 13089 مشروع بمبلغ مالي يقدر بأكثر من 190 مليار دج، نحو 39,5 %
المشاريع المنتهية: 8191 مشروع أي 62 % بمبلغ مالي يقدر بنحو 92 مليار دج.
المشاريع قيد الإنجاز: 2353 مشروع، أي بنسبة 19 % .
المشاريع غير المنطلقة: 2545 مشروع، أي ما نسبته 19 %

وضعية المشاريع المنتهية حسب القطاعات:
الطرقات (إنجاز وتهيئة) :1877 مشروع تم بموجبها إنجاز 1323 كلم من الطرق الجديدة، إعادة تأهيل 2800 كلم، وفتح مسالك ريفية بالمناطق المعزولة بطول 884 كلم لفائدة حوالي 1،5 مليون مواطن.
التزويد بالمياه الصالحة للشرب: 1581 مشروع تم بموجبه إنجاز 2700 كم من الشبكات الجديدة وإعادة تأهيل 495 كم من الشبكات القديمة حيث تم ربط 173 ألف منزل لفائدة 870 ألف نسمة.
تحسين وضعية التمدرس:
إنجاز 375 قسم وإعادة تأهيل 298 مدرسة.
إنجاز 84 مطعما مدرسيا، وإعادة تأهيل 51 مطعما آخر.
دعم حضيرة النقل المدرسي بـ471 حافلة جديدة واستئجار 515 حافلة لنقل المتمدرسين.
المراكز الصحية:
إنجاز 32 قاعة علاج جديدة وإعادة تأهيل 175 قاعة أخرى.
شبكة الصرف الصحي:
1162 عملية تم بموجبها إنجاز 1100 كلم طولي وربط 79 ألف منزل لفائدة 398 ألف نسمة.
الكهرباء والإنارة والغاز:
764 مشروع تم بموجبه إنجاز 2180 كم طولي من شبكة الكهرباء لربط 33 ألف منزل لفائدة 368507 نسمة، وتجهيز 2531 منزل بالطاقة الشمسية.
535 مشروع تم بموجبه إنجاز 600 كلم من الشبكة الجديد وإعادة تأهيل 235 كلم لفائدة 569041 نسمة.
479 مشروع للغاز تم بموجبه إنجاز 2055 كلم لربط 56 ألف منزل لفائدة 284 ألف نسمة.
ملاعب جوارية:
261 ملعب لفائدة 322641 نسمة.
الحماية من الأخطار الطبيعية:
72 عملية لفائدة 253211 نسمة (الحماية من أخطار انجرافات التربة، الفيضانات، الحد من زحف الرمال).

## 50 مليار دينار لمناطق الظل في قانون المالية 2021

مواصلة لدعم مناطق الظل، والقضاء على مظاهر العزلة والبؤس، خصصت الدولة أكثر من 50 مليار دينار، لتمويل إنجاز مشاريع بمناطق الظل، في إطار قانون المالية لسنة 2021 الذي وقعه رئيس الجمهورية يوم 31 ديسمبر 2020.

وينتظر أن تكون سنة 2021، محطة حاسمة لإنهاء معاناة حوالي 8 ملايين نسمة يعيشون في أزيد من 15 ألف منطقة ظل تم نسيانهم، وأجحفوا في حقهم في التنمية والتوزيع العادل للثروة.

## رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون لأعضاء الحكومة ومسؤولي الأمن:

## " لا تأخذوا بالرسائل المجهولة "

أهاب رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، يوم الجمعة 18 سبتمبر 2020، بأعضاء الحكومة والمسؤولين الأمنيين، إلى «عدم الأخذ بالرسائل المجهولة بعين الاعتبار من الآن فصاعدًا».





حدّد إستراتيجية دقيقة..

# السيد الرئيس يُعلن عن «إجراءات ثورية» لإقتصاد جديد

وفق الوضعية الاقتصادية للبلاد ونوعية كل الثروات الطبيعية وخاصة المنجمية، حدد رئيس الجمهورية استراتيجية دقيقة تستعيد من خلالها الجزائر هيبتها وتعزز أكثر سيادتها.

فتمثلت خطوطها العريضة في تنفيذ نموذج اقتصاد مبني على التنويع ومتحرر من العوائق البيروقراطية، واستقطاب الثروة وامتصاصا البطالة، لا سيما لدى الشباب، واعتماد نظام مؤسسات ناشئة خلاقة للثروة ومناصب الشغل، وتحقيق الامن الغذائي والتحرر فعلا لا قولا من التبعية للمحروقات، وتشجيع استعمال الطاقات البديلة والمتجددة والعمل على تصديرها إعادة إطلاق المشاريع الكبرى لتصدير الطاقة المتجددة، ووضع خطط استعجالية لتطوير الزراعة، لا سيما الصحراوية منها بناء صناعة غذائية حقيقية. في ذات السياق، أعطى رئيس الجمهورية توجيهات وأوامر لتطوير الصيد البحري والنهوض بقطاع السياحة.

فكانت أولى المؤشرات الايجابية القاعدية لهذه الاستراتيجية بدأت تظهر، فلم تسجل الجزائر طيلة عام كامل أية قضية فساد كالتي عهدها الجزائريون سابقا، وبرزت مؤسسات ناشئة قوية خاصة مع الأزمة الوبائية ساهمت في تقليص عبء استيراد بعض المستلزمات الصحية الوقائية وأثمرت أوامر الرئيس لتحديد خارطة جديدة للثروات الطبيعية والمنجمية بتحديد مخزون جديد من الذهب يصل إلى 124 طن يؤهل الجزائر إلى أن تكون أول دولة عربيا وافريقيا من حيث احتياطي الذهب وفي مقدمة أهم دول العالم لمخزون الذهب.

## رئيس الجمهورية يعطي دفعا للمؤسسات الناشئة.. «قاطرة» النموذج الاقتصادي الجديد

في قطاع المؤسسات الناشئة أمر السيد الرئيس بإنشاء صندوق خاص بها تقليصا للبيروقراطية البنكية على الشباب، ودعا كل الوزارات لاعتماد دور الحاضنات ضمن هيئة بيداغوجية تحت اشراف الوزير الأول للتكامل بين القطاعات مع المؤسسات الصغيرة والناشئة

وأمر السيد الرئيس بالتخلص من البيروقراطية لتحديد شروط الاستفادة من الصندوق الخاص لدعم المؤسسات الصغيرة والناشئة.

وفي سياق متصل، أمر السيد الرئيس بمزيد من التسويق بين الوزارات المعنية بملفات الرقمنة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والمؤسسات الناشئة. كما أمر بإلحاق «أونساج» بوزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة لدواع اقتصادية.

وأمر رئيس الجمهورية، في ذات السياق، باعتماد مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بالمؤسسات الناشئة سريعا، ووضع تحت تصرف القطاع الوعاءات العقارية لاستقبال الحاضنات والمسرعات، ووجه الحكومة لاستقطاب المؤسسات الناشئة المستقرة في الخارج على أن تُضمن لها في الجزائر نفس الشروط التي تتمتع بها هناك.

## ..ويسدي تعليمات لإحداث «ثورة» نوعية في قطاع الصحة والصناعات الصيدلانية خاصة بعد جائحة كوفيد - 19

استحدث لأول مرة وزارة خاصة بالصناعات الصيدلانية، وأنشأ الوكالة الوطنية لأمن الصحي توخيا لأزمات صحية مستقبلا، وأمر بوضع كل وحدات الإنتاج الصيدلانية وشبه الصيدلانية تحت وصاية وزارة الصناعة الصيدلانية، وأمر بالعمل على اعادة شركة صيدال إلى سابق عهدها ضمن حصتها في السوق الوطنية كما أمر بالاعتماد على الأدوية المصنعة محليا لتخفيض فاتورة استيراد الدواء.

وتلبية للحاجيات الوطنية، أمر رئيس الجمهورية بتسريع دخول الوحدات الجديدة في الانتاج ويفوق عددها ال40 وحدة تساهم في تلبية 70 بالمائة من الحاجيات وقادرة على إنعاش الصادرات في هذا المجال على المدى القريب وحقق اقتصاد قرابة مليار دولار من استيراد المنتجات الصيدلانية مطلع 2021.

كذلك ألح السيد الرئيس على ضرورة وضع حد للنفوذ المتزايد للوبيات وجماعات المصالح في السياسات العمومية، فأمر بصياغة منظومة قانونية صالحة لمدة طويلة لا تقل عن 10 سنوات تحفيزا للاستثمار

## ..ويدعو إلى الإستثمار ويعلن عن تحفيزات لإعطائه دفعا قويا

أمر السيد الرئيس خلال السنة الأولى من حكمه بإعادة النظر في قاعدة 49/51 باستثناء القطاعات الاستراتيجية وأنشطة شراء وبيع المنتجات رفع معدل الاقتطاع من المصدر للشركات الأجنبية العاملة بعقود تأدية الخدمات بهدف تشجيعها على فتح مكاتب بالجزائر إلغاء حق الشفعة واستبداله بالترخيص المسبق لاستثمارات الأجنبية وإلغاء إلزامية تمويلها باللجوء إلى التمويلات المحلية إعفاء من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة لسنتين قابلة للتجديد للمكونات المقتناة محليا بالنسبة لمتعاملي الباطن في صناعات الميكانيك والكهرباء والإلكترونيك وقطع الغيار، وإنشاء نظام تفضيلي بالنسبة لأنشطة التركيب مع إلغاء النظام التفضيلي لإستيراد مجموعات CKD/SKD لتركيب السيارات.

وأعطى السيد الرئيس، الترخيص لوكلاء السيارات باستيراد المركبات السياحية الجديدة، والتعجيل بالرقمنة لضمان الشفافية في محاربة التهرب الضريبي والفساد، وإصدار تعليمات لربط البلديات بشبكة الرقمنة.

## ..ويصدر تعليمات لإنعاش قطاع الصناعة والمناجم

وجه السيد الرئيس تعليماته بشأن الاستغلال الأمثل والشفاف لكافة الطاقات المنجمية، وأعاد منجم الحديد بغار جبيلات بولاية تندوف إلى العمل، ومنجمي الزنك والرصاص بواد أميزور ببجاية، وبعث مشروع صناعة المواد الفوسفاتية بالعوينات بولاية تبسة.

من جهة أخرى، أمر السيد الرئيس بالاعداد الفوري لخارطة جيولوجية تضم كل الحقول القابلة للإستغلال في مجال المعادن النادرة والتنغستين والفوسفات والباريت وغيرها من المعادن. وأعطى موافقته على مقترح صياغة النصوص المرخصة لاستغلال مناجم الذهب بجانت وتمنراست لتعاونيات شبانية.

أما بالنسبة للجهات غير القابلة للاستغلال الصناعي وإطلاق شراكات بالنسبة للمناجم الكبرى، فقد أمر بالاستعانة بالكفاءات المؤهلة في التسيير وتجنب الوسطاء في استيراد المواد الخام، والإنتهاء في أقرب الأجال من إعداد دفاتر الشروط لاستيراد السيارات الجديدة بكل أنواعها بشرط أن يكون الاستيراد مباشرة من بلدها الأصلي، ومنع استيراد السيارات الملوثة والاهتمام بمناطق النشاطات البلدية لخلق الشغل وأن يكون المستورد متخصصا ويقدم جميع الضمانات لحماية الاقتصاد الوطني من الممارسات السلبية السابقة، كما أمر بتنويع الصناعة الوطنية المبنية على اقتصاد المعرفة وعقلنة إنتشارها التنموي الإقليمي.

أما فيما يخص قضية مصنع الحجار للحديد والصلب فقد أمر رئيس الجمهورية بحلها ومراقبة التجهيزات والخدمات مراقبة صارمة.

في ذات القطاع، أمر رئيس الجمهورية بتشجيع الاستثمارات الخاصة مع تخصيص الأموال العمومية للاستثمار في القطاعات الاستراتيجية، ودعم الاستثمار الخاص بتحفيزات هامة إذا كان يستخدم المواد الأولية المصنعة محليا.

من جهة أخرى، أمر الرئيس بتقييم وضعية العقار الصناعي وتطهيره وتنظيم جلسات وطنية حول السياسة الصناعية، وشدد على ضرورة الابتعاد عن منح العقار الصناعي للمغامرين تجنبا لتكرار أخطاء الماضي محبذا في هذا الاطار إشراك الكفاءات الجزائرية من الخارج ومختلف الفاعلين الاقتصاديين.

في ذات السياق، أمر السيد الرئيس بإنشاء أقطاب تنافس قطاعي ومخابر لتحويل التكنولوجيا بالشراكة مع الصناعيين والجامعات والمدارس الكبرى، وإطلاق مشاريع تصنيع وتحسين مناخ الأعمال.

وأمر المسؤول الأول عن الدولة بتطوير الصناعات العسكرية وإدماجها في المنظومة الصناعية لتساهم في التنمية الاقتصادية ومواصلة محاربة الإرهاب إعطاء الأولوية المُطلقة لتحويل المواد الأولية الوطنية وتشجيع أي مشروع بنسبة تمويل 90 بالمائة والترخيص لجمركة الخطوط والمعدات التي تم تجديدها في إطار النشاطات الإنتاجية ومنح الامتيازات للفاعلين الاقتصاديين الحقيقيين الذين ينشطون في مجال المناولة.

## .. والإسراع في رقمنة قطاع المالية وإعادة هيكلته جذريا

تحسبا للعام الجديد 2021، ثبّت السيد الرئيس اصراره على أخلقة الحياة السياسية بتكريس الفصل بين المال والسياسة ومحاربة الرداءة في التسيير، وأمر بمواصلة مكافحة وتجريم وتشديد العقوبات على المستوردين المضخمين للفواتر، ومباشرة إصلاح عميق للنظام الضريبي بتبني سياسة تحصيل جبائي مقبول المعدل، مع الشروع في استرجاع القروض الممنوحة من قبل البنوك العمومية، وتخفيف الضرائب على المؤسسات الخلاقة للشغل واعتماد قواعد جديدة لحكومة الميزانية، وإطلاق الصيرفية الاسلامية لأول مرة في الجزائر وتشجيع المنتوجات الممولة بهذا النظام، وإنشاء شبكة متفاعلة للإحصائيات تمتد عبر كل التراب الوطني، وتسجيل تقليص فاتورة الاستيراد من 41 إلى 31 مليار دولار.

في ذات السياق وترشيدا للنفقات، أمر الرئيس بتخفيض نفقات التسيير بـ 30 بالمائة بما فيها نفقات الدولة دون المساس بأعباء الرواتب، مع تمديد العمل بتخفيض 50 بالمائة من فائدة المداخيل المحققة في مناطق الجنوب إلى غاية 2025

في سياق متصل شدد رئيس الجمهورية على ضرورة توقيف إنجاز الدراسات التقنية مع مكاتب أجنبية مما وفر للخزينة 7 مليار دولار في عام واحد ، واستبدال الضريبة على الأملاك بالضريبة على الثروة ورفع الاقتطاع للشركات الأجنبية المرتبطة بعقود خدمات

إلغاء حق الشفعة واستبداله بالترخيص المسبق للاستثمارات الأجنبية، وإلغاء إلزامية تمويل الاستثمارات الأجنبية باللجوء إلى التمويلات المحلية، وإعفاء المناولين في الميكانيك وقطع الغيار من عدة رسوم لسنتين مع إنشاء نظام تفضيلي لأنشطة التركيب والشروع في رقمنة الضرائب والجمارك ومسح الاراضي.

كذلك من بين الأوامر التي صاغها رئيس الجمهورية في القطاع المالي، إدراج كميات الذهب والأموال المجمدة لدى الجمارك ضمن الاحتياطات الوطنية، كما أمر السيد الرئيس أيضا بفتح بنوك جزائرية وطنية أو ذات رأسمال مشترك في أوربا وافريقيا لتمكين المغتربين الجزائريين من تحويل أموالهم وإقامة منظومة وطنية متكاملة للاحصاء والرقمنة

## ..تقليص فاتورة الواردات وتعزيز قطاع التجارة

أما في قطاع التجارة فقد أعطى السيد الرئيس تعليمات لإنشاء مخابر في كل المنافذ الحدودية للبلاد وفي الموانئ والمطارات بالتعاون مع وزارة الصحة، وإشراك الجامعات في إنشاء مخابر بمقاييس عالمية لتعزيز الرقابة على الواردات الغذائية، وحماية المواطنين من المواد المغشوشة وتعزيز التدابير القضائية ضد الغش.

وأعطى المسؤول الأول على الدولة أوامر بإنشاء مناطق حرة للتجارة مع الدول الافريقية للقضاء على التهريب، وتوسيع قائمة المنتجات الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت الوقائي

إخضاع نشاط الاستيراد لمبدأ التخصص والاكتتاب في دفتر الشروط، ورقمنة التجارة الخارجية والبطاقية الوطنية للمنتجات الصناعية الفلاحية، وتحليل هيكل الواردات لتحديد قائمة المنتجات التي يمكن تقليص استيرادها، وتعزيز صلاحيات وزارة التجارة للتدخل وإضافة مقياس السن كشرط لحيازة السجل التجاري للحد من التحايل، مع الشروع بعد استشارة وزارة الدفاع الوطني في استئناف التجارة الحدودية مع الجنوب ومراجعة تكاليف تعويض النقل من وإلى الجنوب وتحيين قائمة السلع المعنية تجنبا لتزوير الفواتير، والاستعداد لتجسيد مشروع المنطقة القارية للتبادل الحر باستكمال دراسة قواعد المنشأ التصديق والبروتوكولات المُلحقة به.

ومن بين توجيهات رئيس الجمهورية، في ذات القطاع، الشروع في تقييم تواجد التجار الأجانب وخاصة اللاجئين ومراقبة نشاطهم الفعلي والشروع في تقييم الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف الجهوية والثنائية لاسيما اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي وإقامة منظومة بيانات وطنية دقيقة خاصة بالاستهلاك الحقيقي للسلع والمنتجات.

## ..وتحقيق تطور حقيقي في قطاعات السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي..

وضع السيد الرئيس أسس إقلاع القطاع باستراتيجية تبعثه من جديد، بدأت بتطهير العقار السياحي وتشجيع الاستثمارات السياحية الايكولوجية، وفتح الاستثمار السياحي ذو المردودية للجزائريين المقيمين بالخارج لنقل الخبرات.

ولأول مرة، شهدت الجزائر في عهده، الانفتاح أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مناطق التوسع السياحي.

من جهة أخرى، أولى رئيس الجمهورية اهتماما كبيرا.. بفتح كل الأبواب أمام الحرفيين الجزائريين لمباشرة تجربة تصدير منتجاتهم إلى الخارج واتخاذ كل التدابير والآليات للمحافظة على المهن والنشاطات الآلية للزوال بهدف الحفاظ على الاصالة والتقاليد الضاربة في القدم والعاكسة للهوية الجزائرية وأمر السيد الرئيس بتشجيع المشاريع الانتاجية العائلية ضمن ما أصبح يُعرف باقتصاد البيت، وأمر في ضوء ذلك بتمكين أرباب البيوت النشطين من قروض مصغرة دعما لهذا الاقتصاد الجديد.

## .. واتباع إستراتيجية محكمة للإنتقال الطاقوي

قرر السيد الرئيس تجسيد هذا الانتقال بشكل يستجيب للاستهلاك الوطني في السنوات الخمس القادمة وذلك بالاستعمال الفوري للطاقة الشمسية في الإنارة العمومية وفي كل بلديات الجمهورية، وتحويل استهلاك سيارات القطاع العمومي إلى نظام «سير غاز» وتشجيع اقتناء السيارات الكهربائية، وتأهيل الاطار التنظيمي وإعادة تأهيل شبكات نقل وتوزيع الكهرباء.

كما أمر السيد الرئيس بوضع استراتيجية تصدير الفائض في إنتاج الكهرباء وإشراك المستثمرين الوطنيين في مشاريع الطاقات المتجددة، واختيار ولايات نموذجية للتوسع في تطبيق تجربة الانتقال الطاقوي بدءا من الإنارة العمومية، ووضع سياسة صارمة للنجاعة الطاقوية للحد من التبذير والحفاظ المستمر على الموارد الطاقوية للبلاد، مع تشكيل المجلس الأعلى للطاقة من الكفاءات الوطنية وتلك المقيمة بالخارج.

## ..ويأمر بإصلاحات جذرية للنقل.. جوا وبرا وبحرا

أمر السيد الرئيس بإعادة النظر في منظومة النقل بكل أشكالها برية، بحرية وجوية، وإعادة النظر في النقل الجوي كلية ولو اقتضى الأمر تأسيس شركة نقل جوية وطنية إضافية، وأمر باستغلال أفضل للمطارات الداخلية حتى تكون ذات مردودية مقبولة، وأمر بفتح خطوط جوية دولية جديدة للزيادة في قدرات النقل الجوي الوطني، واستعمال تقنية الغاز المميع والكهرباء في القطارات والكف عن شراء قاطرات تسير بمادة المازوت مع التشديد على ضرورة احترام مقاييس النظافة في محطات القطارات والنقل البري، وأمر أيضا بمراجعة منظومة النقل البحري بتحسين تسيير الموانئ وفتح محطات بحرية جديدة.

وأمر رئيس الجمهورية الحكومة بالإغلاق الفوري للموانئ الجافة غير المرخص لها، واشتراط التجهيز بالسكانير بالنسبة للمرخص لها تسهيلا لرقابة الجمارك، وكلف الحكومة بإعادة تنظيم الموانئ الجافة وإلحاقها بالموانئ الوطنية بما يوفر خدمة الصيانة بعد البيع ويضمن الأمن القومي والسيادة الوطنية.

## رئيس الجمهورية: الإرادة السياسية لتسريع الإنعاش الاقتصادي إزدادت صلابة

من رسالة رئيس الجمهورية إلى العمال الجزائريين بمناسبة اليوم العالمي للشغل المصادف للفاتح مايو من كل عام، قرأها نيابة عنه يوم السبت 1 يناير 2021، وزير العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي ،الهاشمي جعبوب، بمقر ولاية الجزائر:

« ..وفاءً لما قطعناه على أَنْفُسنا، سَهرْنا منذ أكثر من سنة على الإعْدَاد للدخول في حَركيّة اقتصادَية مُتحَرّرة من قيود البيروقراطية، ومنَ مُمَارسات الانتهازيِّين المُفسدين، ولَئِنْ كَانَتْ الأوضاعُ الطارئة بفعل الوباء حالَتْ دون تحقيق بعض أهدَافنا، في الآجال المرسومة، فإن الإرادةَ السياسية، إزْدَادتْ صلاَبةً من أجل تسريع الانعاش الاقتصادي في سياقِ حوارٍ واسعَ مع الشركاء الاجتماعيين والمتعاملينَ الاقتصاديين .. وَلَنا كُل الثِّقة في امكانيات بلادنا وثرواتها .. وفي نجاعة الالتزام بخارطة الطريَق الواقعية الجريئة الَتي اعتمدناها وهي كفيلةٌ بإحداث القطيعة مع ما كان سائدًا من أنماطٍ لإدارة الشأن الاقتصادي بذهنيات الريع والاتكال والنهب.»





# إصابة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون بفيروس كوفيد ـ 19 وتعافيه منه

# نقل الرئيس تبون إلى ألمانيا لإجراء «فحوصات طبية معمقة»

**دأب رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون منذ إصابته بوعكة صحية جراء إصابته بـ«كوفيد-19»، على التواصل مع المواطنين سواء عبر حسابه الشخصي على موقع «تويتر» أو عبر بيانات رئاسة الجمهورية، بناء على التعليمات التي أسداها للفريق الطبي لإطلاع الرأي العام على تطوّر حالته الصحية.**

ففي مساء يوم الأربعاء 28 أكتوبر 2020، نقل رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، إلى ألمانيا لإجراء «فحوصات طبية معمقة» وذلك «بناء على توصية الطاقم الطبي»، حسب ما أفاد به بيان لرئاسة الجمهورية.

وعلى اثر نقله إلى ألمانيا، أصدر ديوان رئاسة الجمهورية مساء يوم الخميس 29 أكتوبر 2020، بيانا حول صحة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون. أكد، من خلاله، «تفاؤل الفريق الطبي بنتائج الفحوصات» «بعد خضوع رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون لفحوصات طبية معمقة في أحد أكبر المستشفيات الألمانية المتخصصة». وأن «السيد الرئيس قد باشر تلقي العلاج المناسب وأن حالته الصحية مستقرة ولا تدعو للقلق.»

وكانت الرئاسة قد أعلنت مساء الثلاثاء 27 أكتوبر 2020، أنّ الرئيس تبون «دخل إلى وحدة متخصصة للعلاج بالمستشفى المركزي للجيش بعين النعجة» وذلك «بناءً على توصية أطبائه» «مع الإشارة إلى أن حالته الصحية مستقرة، ولا تستدعي أي قلق، بل إن السيد رئيس الجمهورية يواصل نشاطاته اليومية من مقر علاجه»، حسب ما أفاد به بيان لرئاسة الجمهورية:

ويذكر أن الرئاسة قد أعلمت في بيان لها يوم السبت 24 أكتوبر 2020، أن «الطاقم الطبي للرئاسة نصح» رئييس الجمهورية، «بمباشرة حجر صحي طوعي لمدة خمسة أيام ابتداء من 24 أكتوبر 2020»، وذلك «بعدما تبين أن العديد من الإطارات السامية برئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة، قد ظهرت عليهم أعراض الإصابة بفيروس كورونا».

كما أعلم رئيس الجمهورية، في ذات اليوم، الشعب الجزائري دخوله الحجر «الطوعي» من خلال تغريدة على حسابه الخاص على التويتر.



### رسالة الشكر والعرفان من رئيس الجمهورية للشعب وملوك ورؤساء الدول والحكومات، وكذا الهيئات والمنظمات الدولية

«يتوجه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون بجزيل شكره إلى الشعب الجزائري لاهتمامه بحالته الصحية والتفافه الكبير حول رئيسه، ويقدّر عاليا دعواته له بالشفاء وتمنيات الاطمئنان الصادقة النابعة من أصالة ونبل مواطنينا.

ويطمئن السيد الرئيس الشعب الجزائري الذي ينتظر عودته إلى أرض الوطن، بأن وضعه الصحي في تحسن، متضرعا للمولى عز وجل أن يعافي المصابين بفيروس كورونا المستجد، ويرحم المتوفين ويلهم ذويهم جميل الصبر والسلوان.

كما يسجل رئيس الجمهورية بامتنان برقيات الشفاء والاطمئنان الواردة من ملوك ورؤساء الدول والحكومات، وكذا الهيئات والمنظمات الدولية، شاكرا لهم اهتمامهم وصدق مشاعرهم، سائلا المولى عز وجل أن ينعم عليهم بدوام الصحة وتمام العافية.»

وأعلمت مصالح الرئاسة الشعب الجزائري، يوم الثلاثاء 3 نوفمبر 2020، متابعة رئيس الجمهورية «تلقيه العلاج بأحد المستشفيات الألمانية المتخصّصة، عقب إصابته بفيروس كوفيد – 19 المستجد»،وأن «الطاقم الطبّي يطمئن بأنّ السيّد الرئيس يستجيب للعلاج وحالته الصحية في تحسن تدريجي وفق ما يقتضيه البروتوكول الصحي.» حسب ما أفاد به بيان لرئاسة الجمهورية.

و«التزاما بإطلاع الرأي العام على مستجدات الحالة الصّحية لرئيس الجمهورية السيّد عبد المجيد تبون، المتواجد في أحد المستشفيات الألمانية المتخصّصة»، أكد «الطاقم الطبّي أنّ السيّد الرئيس بصدد إتمام بروتوكول العلاج، وأنّ وضعه الصحي في تحسن إيجابي» وذلك حسب ما أفاد به بيان للرئاسة نُشر يوم الأحد 8 نوفمبر 2020.

وفي ذات اليوم، توجه رئيس الجمهورية بجزيل الشكر إلى الشعب الجزائري لاهتمامه بحالته الصحية، والتفافه الكبير حول رئيسه، مُقدرا دعواته له بالشفاء كما سجل بامتنان برقيات الشفاء والاطمئنان الواردة من ملوك ورؤساء الدول والحكومات، وكذا الهيئات والمنظمات الدولية، شاكرا للكل اهتمامهم وصدق مشاعرهم في بيان أفادت به مصالح الرئاسة، هذا نصه:

و«تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون بإطلاع الرأي العام على تطور حالته الصحية»، أكد الفريق الصحي المرافق لرئيس الجمهورية يوم الأحد 15 نوفمبر 2020، «أن الرئيس قد أنهى بروتوكول العلاج الموصى به، ويتلقى حاليا الفحوصات الطبية لما بعد البروتوكول»، حسب ما أفاد به بيان رئاسة الجمهورية.

وفي يوم الاثنين 30 نوفمبر 2020، أعلمت الرئاسة في بيان لها أن رئيس الجمهورية قد غادر المستشفى المتخصص في ألمانيا وأنه «امتثالا لتوصيات الفريق الطبي، يواصل رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون ما تبقى من فترة النقاهة بعد مغادرته المستشفى المتخصص بألمانيا». وطمأن السيد الرئيس الشعب الجزائري، بالمناسبة، «بأنه يتماثل للشفاء، وسيعود إلى أرض الوطن في الأيام القادمة بحول الله.»

# الكلمة المطمئنة

## التي توجه بها رئيس الجمهورية على تويتر

**قبيل أسابيع من عودته إلى أرض الوطن، طمأن رئيس الجمهورية، يوم الأحد 13 ديسمبر 2020، الجزائريون في فيديو تم بثه في صفحته عبر موقع "تويتر" حول تحسّن وضعه الصحي، مؤكدا أنه بدأ مرحلة "التعافي" التي قد تأخذ "بين أسبوع إلى ثلاثة أسابيع"، معلنا، في ذات السياق، عن عودته قريبا إلى أرض الوطن من أجل مواصلة بناء الجزائر الجديدة.**

### أهم رسائل السيد الرئيس:

- الحمد لله على العافية بعد الابتلاء
- موعدنا عما قريب على أرض الوطن
- العودة قد تكون بين أسبوعين إلى ثلاثة
- سنواصل بناء الجزائر الجديدة
- ستبقى الجزائر دوما واقفة بشعبها وجيشها الباسل سليل جيش التحرير الوطني ومؤسسات الدولة
- أنا أتابع ساعة بساعة شؤون الدولة
- أسدي تعليمات يوميا لمصالح الرئاسة
- الجزائر قوية وأقوى من كل ما يظنه البعض
- الأوضاع السياسية في المنطقة كانت منتظرة بالنسبة لنا.
- الجزائر لن تتزعزع
- أسديت تعليماتي لوزير الداخلية والولاة بتطبيق كل ما يتعلق بمناطق الظل
- قانون الانتخابات سيكون جاهزا بعد أسبوعين





عودة مُعلنة من ألمانيا.. رئيس الجمهورية:

# موعدنا قريب على أرض الوطن لمواصلة بناء الجزائر الجديدة

**كانت العودة الميمونة المُكللة بالصحة والعافية مُعلنًا عنها من قبل رئيس الجمهورية، وذلك قبل أيام قلائل من عودته. ففي مقطع فيديو نشره الرئيس يوم الأحد 13 ديسمبر 2020، عبر صفحته على موقع تويتر، من مكان إقامته بألمانيا حيث كان يواصل فترة النقاهة أعلم الرئيس الشعب بعودته القريبة إلى أرض الوطن.**

وتضمنت كلمة الرئيس عدة رسائل قوية اطمئن من خلالها الشعب على صحته، من جهة، وعلى وفائه بالعهد الذي قطعه على نفسه بالمضي بالجزائر الجديدة إلى بر الأمان، من جهة أخرى.

وقد أرفق رئيس الجمهورية، الفيديو بمنشور كتب فيه «الحمد لله على العافية بعد الابتلاء، شفى الله المصابين ورحم المتوفين وواسى ذويهم»، ليستطرد في هذا الصدد «موعدنا قريب على أرض الوطن، لنواصل بناء الجزائر الجديدة». كما أكد أن الجزائر «ستبقى دوما واقفة بشعبها العظيم وجيشها الباسل سليل جيش التحرير الوطني ومؤسسات الدولة».

وقد تضمنت كلمة الرئيس عدة رسائل قوية اطمئن من خلالها الشعب الجزائري على صحته من جهة، وعلى وفائه بالعهد الذي قطعه بالمضي بالجزائر الجديدة إلى بر الأمان

قال رئيس الجمهورية، السيد تبون في الفيديو الذي تم بثه في صفحته عبر موقع تويتر: «منذ ما يقارب شهرين تم نقلي إلى الخارج على جناح السرعة، لما كان قد أصابني من وباء كورونا واليوم والحمد لله وبفضله وعنايته ولطفه وبفضل أطبائنا في المستشفى العسكري (عين النعجة) والأطباء الألمان، بدأت مرحلة التعافي التي قد تأخذ بين أسبوع أو أسبوعين أو ثلاثة أسابيع، لكن إن شاء الله سأسترجع كل قواي البدنية».

وأضاف الرئيس تبون أن بُعده عن الوطن «ليس معناه نسيانه»، مضيفا أنه يتابع «يوميا وساعة بساعة كل ما يجري في الوطن وعند الضرورة أسدي تعليمات إلى الرئاسة».

وتطرّق رئيس الجمهورية إلى المسار السياسي الذي سطره للبلاد وسبق أن أعلن عنه خلال الحملة الانتخابية لرئاسيات ديسمبر 2019 التي مرّت عليها سنة.

فبعد تجديد شكره للجزائريين على انتخابه رئيسا للبلاد، أكد أنه طلب من رئاسة الجمهورية التنسيق مع اللجنة الوطنية المكلفة بإعداد مشروع مراجعة القانون العضوي المتعلق بالنظام الانتخابي، من أجل أن تكون هذه الوثيقة جاهزة «في أقرب وقت، أي من 10 إلى 15 يوما «بهدف» الانطلاق في العملية التي تأتي بعد الدستور».

ولدى تناوله الوضع الصحي بالبلاد في ظل انتشار وباء «كوفيد19-»، أبدى رئيس الجمهورية ارتياحه لتراجع عدد الإصابات «من 1300 حالة يوميا إلى ما يقارب 520 حالة»، موجها شكره إلى «كل من ساهم في انخفاض هذا العدد».

أما بالنسبة للحياة الاقتصادية، فأكد السيد تبون بأن الميزانية المسطرة «تظهر بأننا في الطريق الذي سطرناه»، مشدّدا على «عدم إضافة أي ضرائب جديدة على المواطنين من ذوي الدخل الضعيف».

وفي حديثه عن الأوضاع السياسية في المنطقة، جدّد رئيس الجمهورية التأكيد على أن «الجزائر قوية وأقوى مما يظنه البعض»، وأنها «لا تتزعزع»، مشيرا إلى أن التطوّرات الأخيرة كانت متوقعة، حيث استدل في هذا الصدد بمقولة الولي الصالح عبد الرحمان الثعالبي عندما قال «إن الجزائر في أحوالها عجب ولا يدوم فيها للناس مكروه، ما حل بها عسر أو ضاق متسع إلا ويسر من الله يتلوها». وبخصوص الدخول المدرسي والجامعي، أوصى الرئيس تبون وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية وكذا ولاة الجمهورية بـ«التطبيق الحرفي لما تم الاتفاق عليه بالنسبة لمناطق الظل، وبالأخص تقديم الوجبات الدافئة وتحسين النقل المدرسي»، وذلك في ظل الظروف المناخية الحالية المتميزة بانخفاض درجات الحرارة وتساقط الثلوج والأمطار.

مكتب مجلس الأمة برئاسة السيد صالح قوجيل:

## «كان وقع كلمة الرئيس بلسما بعث السكينة والاطمئنان والأمان في قلوب الجزائريات والجزائريين»

**«إن مكتب مجلس الأمة برئاسة السيد صالح قوجيل، قد تابع الكلمة المطمئنة التي توجه بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، يوم الأحد 13 ديسمبر 2020، مباشرة إلى مواطناتنا و مواطنينا، والتي تزامنت والذكرى الأولى لانتخابه من قبل الشعب الجزائري الذي زكى برنامجه الواعد في رئاسيات 12 ديسمبر 2019 ... فكان وقع الكلمة بلسما بعث السكينة والاطمئنان والأمان في قلوب الجزائريات والجزائريين...**

**إن مكتب مجلس الأمة وإذ يرفع أكف الضراعة إلى المولى العلي القدير شاكرا إياه على ألطافه ظاهرة وباطنة، فإنه يتوجه بجزيل شكره وتقديره إلى المواطنات والمواطنين على نبل مشاعرهم وصدق دعواتهم والتمسك بخيارهم الحر من خلال التفافهم حول السيد الرئيس...**

**كما يدعو مكتب مجلس الأمة، إلى رص الصفوف أكثر من أي وقت مضى والتأسي بمآثر وصور التلاحم التي عاشها شعبنا إبان ثورة نوفمبر المجيدة، بمواصلة الانخراط الدائم والداعم في مسعى رئيس الجمهورية من أجل بناء الجمهورية الجديدة، القوية بشعبها العظيم وجيشها الباسل،الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة، والاستعداد للاستحقاقات والرهانات المقبلة التي تشكل لبنة جديدة في مسار التأسيس لجزائر قوية، كما يحث شعبنا الأبي على البقاء متأهبا من أجل إسقاط كل المحاولات والدسائس التي تحاك ضد الجزائر من قبل أطراف و جهات معروفة... والتي اعتادت المكر واقتناص فرص واهية لبث الشك والخوف والريبة، بهدف زعزعة أمن واستقرار الوطن ومؤسساته... وقد اعتاد شعبنا على مواجهتها وإحباط مخططاتها بمزيد من الوحدة واليقظة والوعي، وكذا الثبات على مواقف الجزائر دولة وحكومة وشعبا المؤيدة والمناصرة لحق الشعوب في تقرير مصيرها غير القابل للتصرف، والمثل ومبادئ الحق والعدل والإنصاف، وسمو القانون والشرعية الدولية في العالم...**

**حفظ الله الجزائر وشعبها وجيشها... عاشت الجزائر حرة سيدة أبية والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار...»**

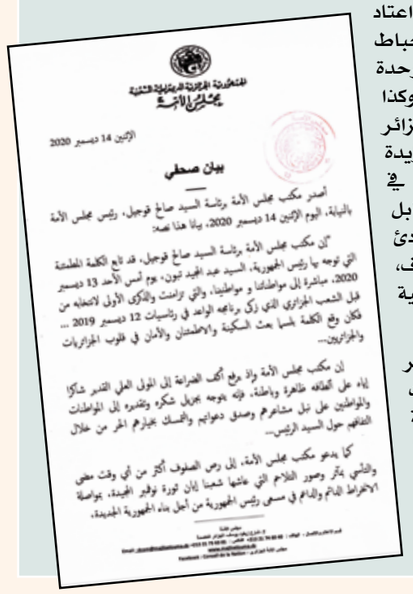

الاثنين 14 ديسمبر 2020

**بيان صحفي**

أصدر مكتب مجلس الأمة برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، اليوم الاثنين 14 ديسمبر 2020، بيانا هذا نصه:

"إن مكتب مجلس الأمة برئاسة السيد صالح قوجيل، قد تابع الكلمة المطمئنة التي توجه بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، يوم أمس الأحد 13 ديسمبر 2020، مباشرة إلى مواطناتنا و مواطنينا، والتي تزامنت والذكرى الأولى لانتخابه من قبل الشعب الجزائري الذي زكى برنامجه الواعد في رئاسيات 12 ديسمبر 2019 ... فكان وقع الكلمة بلسما بعث السكينة والاطمئنان والأمان في قلوب الجزائريات والجزائريين...

إن مكتب مجلس الأمة وإذ يرفع أكف الضراعة إلى المولى العلي القدير شاكرا إياه على ألطافه ظاهرة وباطنة، فإنه يتوجه بجزيل شكره وتقديره إلى المواطنات والمواطنين على نبل مشاعرهم وصدق دعواتهم والتمسك بخيارهم الحر من خلال التفافهم حول السيد الرئيس...

كما يدعو مكتب مجلس الأمة، إلى رص الصفوف أكثر من أي وقت مضى والتأسي بمآثر وصور التلاحم التي عاشها شعبنا إبان ثورة نوفمبر المجيدة، بمواصلة الانخراط الدائم والداعم في مسعى رئيس الجمهورية من أجل بناء الجمهورية الجديدة.

بعد قضائه فترة علاج بألمانيا إثر تعرضه لمرض كوفيد- 19

# رئيس الجمهورية يعود الى أرض الوطن

عاد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، مساء يوم الثلاثاء 29 ديسمبر 2020، إلى أرض الوطن بعد قضائه فترة علاج بألمانيا إثر تعرضه لمرض كوفيد- 19.

و كان في استقبال الرئيس تبون بمطار بوفاريك العسكري رئيس مجلس الامة بالنيابة، السيد صالح قوجيل، ورئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد سليمان شنين، ورئيس المجلس الدستوري، السيد كمال فنيش، والوزير الاول السيد عبد العزيز جراد، وقائد أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق سعيد شنقريحة، ومدير ديوان رئاسة الجمهورية، السيد نور الدين بغداد دايج.

## في تصريح له بالقاعة الشرفية للمطار.. رئيس الجمهورية:

- **البعد عن الوطن صعب، خاصة عندما تتراكم المسؤولية.**
- **العودة كانت ميمونة والحمد والشكر لله.**
- **أتمنى للشعب الجزائري برمته كل الخير.**
- **أتمنى سنة جديدة ملؤها السعادة وقضاء الحاجة خاصة بالنسبة للمحتاجين والمعوزين.**
- **الدولة مع هذه الفئات صباحًا و مساءً بكل مؤسساتها وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني.**

في تصريح مقتضب له بالقاعة الشرفية للمطار، حمد الرئيس الله تعالى على تعافيه وعودته إلى أرض الوطن، وقال إنه لم يتبق إلا القليل ليتعافى كلية. كما تمنى الرئيس للجزائريين كل الخير خلال سنة 2021، مجددا التزام الدولة ومؤسساتها وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، بمساعدة الفئات المعوزة لا سيما في تجاوز صعاب فصل الشتاء.

وجاء في تصريح رئيس الجمهورية، «الحمد لله والشكر لله ولا حول ولا قوة إلا بالله، البعد عن الوطن صعب ولما تتراكم عليه المسؤولية يكون أصعب.. الحمد لله على العودة الميمونة ولم يتبق إلا القليل جدا..».

وأضاف السيد تبون «أتمنى للشعب الجزائري برمته كل الخير إن شاء الله، وسنة جديدة ملؤها السعادة وقضاء الحوائج إن شاء الله، للمحتاجين والمعوزين ومتمنيا أن لا يكون فصل الشتاء صعبا عليهم..»، قبل أن يستطرد بالقول «على كل حال مهما كان، فالدولة وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير وكل مؤسسات الدولة، ستساعدهم صباحا مساء».

وختم الرئيس تصريحه بالقول «أتمنى أن تكون سنة 2021 أحسن بكثير من سنة 2020.. وفي الأخير الحمد لله والشكر لله».

## مكتب مجلس الأمة يعرب عن ابتهاجه لعودة الرئيس تبون إلى أرض الوطن

**أعرب مكتب مجلس الأمة، في بيان له يوم الأربعاء 30 ديسمبر 2020، عن «ابتهاجه» لعودة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون إلى أرض الوطن سالما معافى.**

وعبر مكتب مجلس الأمة، برئاسة رئيس الهيئة بالنيابة صالح قوجيل، عن «غبطته و ابتهاجه بمناسبة عودة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون إلى وطنه و شعبه، محفوفا برعاية المولى اللطيف الخبير و رعايته، مكللا بفضل الله و مشيئته بتمام الصحة و العافية، فلله المنة و الحمد...».

وأضاف البيان: «بهذه المناسبة السعيدة، يتضرع مكتب مجلس الأمة برئاسة صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، نيابة عن السيدات و السادة أعضاء مجلس الأمة، إلى المولى عز وجل أن يمد السيد رئيس الجمهورية بتوفيق من لدنه و قوة لاستكمال مهامه النبيلة و التاريخية في تجسيد المثل و القيم النوفمبرية الخالدة و إرساء معالم الجمهورية الجديدة تجسيدا لبرنامجه الانتخابي الواعد».

كما تابع في ذات الصدد «نبتهل إلى الخالق جلت قدرته أن يجعل من السنة القادمة 2021 سنة مسرات و إنجازات...إنه نعم المولى و نعم النصير».

عودة الرئيس المُبرمجة الى ألمانيا لاستكمال العلاج

# رئيس الجمهورية السيّد عبد المجيد تبون قُبيل توجهه إلى ألمانيا:

- **كانت عودتي إلى ألمانيا مبرمجة كما سطّرها الأساتذة الأطباء، مواصلة للبروتوكول الصحي.**
- **أتمنى أن تكون مدّة الرحلة العلاجية قصيرة إن شاء الله**
- **من الممكن أن أخضع لعملية جراحية بسيطة على مستوى القدم.**
- **إن كنت سأغادر الوطن فإنني في متابعة يومية لشؤون الدولة مع المسؤولين.**
- **أنا شاكر تجنُد المسؤولين وبالأخص الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني على كل مجهوداته المبذولة في مساعدة المواطنين وإرساء الطمأنينة على مستوى الوطن.**
- **الحمد لله الدولة واقفة بمؤسساتها، المؤسسات المنتخبة تقوم بدورها و الحكومة مثلما قلنا «فيها وعليها» .**

عودتي إلى ألمانيا «كانت مبرمجة» لاستكمال العلاج.. الرئيس تبون :

## الدولة واقفة بمؤسساتها..والحكومة «فيها وعليها»

**أكد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، يوم الأحد،10 جانفي 2021، أن عودته إلى ألمانيا «كانت مبرمجة» وذلك بهدف استكمال بروتوكول العلاج، معربا عن أمله في أن تكون فترة العلاج «قصيرة جدا».**

وقال السيد تبون في كلمة وجهها للمواطنين قبيل مغادرته أرض الوطن، بالقاعدة الجوية ببوفاريك (البليدة) حيث كان في تودعيه كبار مسؤولي الدولة، أن عودته إلى ألمانيا لمواصلة العلاج «كانت مبرمجة»، وذلك بهدف «استكمال البروتوكول الذي سطره الأساتذة والذي تبقى منه القليل، لكنه ضروري»، مضيفا أنه «ممكن أن تكون هناك عملية جراحية بسيطة على القدم»، معربا عن أمله في أن تكون مدة العلاج «قصيرة جدا».

وأردف الرئيس تبون بالقول: «حتى وإن غادرت البلد جسديا، غير أن متابعتي يومية لشؤون الدولة مع كل المسؤولين».

وبذات المناسبة، أكد رئيس الجمهورية أن «الدولة واقفة بمؤسساتها»، مثمنا «تجند» كافة المسؤولين في هذا الشأن، وخص بالذكر «الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير، نظير جهوده المبذولة في مساعدة المواطنين وإرساء الطمأنينة على مستوى الوطن». كما توجه بالشكر لـ«المؤسسات المنتخبة» فيما قال أن الحكومة «فيها وعليها».

يذكر أن عودة رئيس الجمهورية إلى ألمانيا لمعالجة مضاعفات في قدمه نتيجة إصابته السابقة بفيروس كوفيد- 19، ، كانت مبرمجة قبل عودته إلى أرض الوطن يوم 29 ديسمبر الماضي، غير أن التزاماته داخل الوطن حالت دون ذلك، حسب رئاسة الجمهورية.

للإشارة، كان في توديع الرئيس تبون بالقاعدة الجوية ببوفاريك، كل من رئيس مجلس الأمة بالنيابة، السيد صالح قوجيل، ورئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد سليمان شنين، ورئيس المجلس الدستوري، السيد كمال فنيش، والوزير الأول، السيد عبد العزيز جراد، وقائد أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق سعيد شنقريحة ،ومدير ديوان رئاسة الجمهورية نور الدين بغداد دايج.

## رئيس الجمهورية يجري عملية جراحية ناجحة

**كانت رئاسة الجمهورية، قد أعلنت يوم الأربعاء 20 جانفي 2021، ان رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، أجرى عملية جراحية ناجحة على قدمه اليمنى، وسيعود إلى الجزائر خلال أيام.**

**« أجرى رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، اليوم، بألمانيا عملية جراحية على قدمه اليمنى، كللت بالنجاح.**

**وكان السيد الرئيس قد صرّح يوم 10 جانفي 2021، قبيل مغادرته أرض الوطن متوجها إلى ألمانيا، باحتمال إجراء عملية جراحية على قدمه، نتيجة مضاعفات كورونا. وسيعود السيد الرئيس إلى الجزائر، بحول الله، خلال الأيام القادمة، فور حصوله على موافقة الفريق الطبي.»**

## مكتب مجلس الأمة يتمنى العودة الميمونة للرئيس لاستكمال مهامه التاريخية والنبيلة في خدمة الجزائر

أصدر مكتب مجلس الأمة برئاسة السيد صالح قوجيل، يوم الخميس 21 جانفي 2021، بيانا صحفيا رفع من خلاله مكتب المجلس باسمه الخاص، واسم أعضاء مكتب المجلس، وباسم السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، «أكف الضراعة إلى المولى اللطيف الخبير على أن يسط خفي ألطافه وأديمها، وأذن بأن تتكلل العملية الجراحية التي أجراها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون بالنجاح... متمنيا، له عودة ميمونة إلى أرض الوطن، لاستكمال مهامه التاريخية والنبيلة في خدمة الجزائر»

# رئيس الجمهورية يعود إلى أرض الوطن
# مُكللا بتمام الصحة والعافية

**من أجل استكمال مهمة بناء الجزائر الجديدة التي حلم بها الشهداء الأبرار بالأمس ويحلم بها اليوم كل الجزائريين الأخيار والأحرار، عاد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، يوم الجمعة 12 فيفري 2021، إلى وطنه وشعبه، محفوفا برعاية المولى اللطيف الخبير، مُكللا بفضل الله ومشيئته بتمام الصحة والعافية بعد نجاح العملية الجراحية التي أجراها.**

وكانت رئاسة الجمهورية، قد أعلنت يوم الأربعاء 20 جانفي 2021، ان رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، أجرى عملية جراحية ناجحة على قدمه اليمنى، وسيعود إلى الجزائر خلال أيام، بعد عودته المبرمجة إلى ألمانيا يوم الأحد 10 جانفي 2021، وذلك بهدف استكمال بروتوكول العلاج.

وكان رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، قد عاد يوم الثلاثاء 29 ديسمبر 2020، إلى أرض الوطن بعد قضائه فترة علاج بألمانيا إثر تعرضه لمرض كوفيد- 19.

عودة أعلن عنها رئيس الجمهورية خلال ظهوره في مقطع فيديو نشره يوم الأحد 13 ديسمبر 2020، عبر صفحته على موقع تويتر من مكان إقامته بألمانيا حيث كان يواصل فترة النقاهة، والذي طمأن من خلاله الشعب الجزائري بشأن تحسن وضعه الصحي، مؤكدا أنه بدأ مرحلة «التعافي» التي قد تأخذ «بين أسبوع إلى ثلاثة أسابيع».

فمنذ تعرض رئيس الجمهورية لمرض كوفيد19- كانت له عدة محطات تواصل من خلالها مع الشعب ليطمئنه على صحته، من جهة، وليوجه إليه مجموعة من الرسائل تعبر على وفائه بالعهد الذي قطعه بالمضي بالجزائر الجديدة إلى بر الأمان، من جهة أخرى.

عودة الرئيس الميمونة، كانت الاجابة المفصلية التي تبدد بها القلق وزاغت الاشاعات المغرضة وخرس صناع البلبلة والدعايات والأراجيف من وراء البحار والمحيطات..

كما حملت رسائل الاطمئنان التي تلقاها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون الواردة من ملوك ورؤساء الدول والحكومات، وكذا الهيئات والمنظمات الدولية، الكثير من الأبعاد السياسية التي أكدت على المكانة التي تحظى بها الجزائر، اليوم، على المستوى الاقليمي والجهوي.

حيث لم تقتصر هذه الرسائل على التعبير عن مشاعر الغبطة بعد تماثل السيد الرئيس، للشفاء وتغلبه على «كوفيد 19»، بل إنها عززت ملامح التعاون بين الجزائر وشركائها في الفترة المقبلة، على ضوء التحديات التي تعرفها منطقة المتوسط والعالم أجمع.. فالرسائل التي تلقاها الرئيس، تُعد خير دليل على الثقل الدبلوماسي الذي أضحت تتمتع به الجزائر في المنطقة المغاربية والمتوسطية، باعتبارها بوابة إفريقيا وركيزة أساسية في المنطقة العربية، مما يجعلها محل اهتمام كبير من قبل القوى الكبرى..





مجلس الأمة يرحب بعودة رئيس الجمهورية
ويتضرع للمولى أن يعينه بعزيمة أقوى لاستكمال:

## بناء جمهورية تتجذر فيها الممارسة الديمقراطية عبر ترقية الديمقراطية التشاركية

بيان صحفي صادر عن مكتب مجلس الأمة

السبت 13 فبراير 2021

**أصدر مكتب مجلس الأمة، برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم السبت 13 فبراير 2021 بيانًا حول عودة رئيس الجمهورية، لأرض الوطن، هذا نصّه:**

«إنّ مكتب مجلس الأمة، برئاسة السّيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يغتنم سانحة العودة الميمونة، لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، إلى أرض الوطن، وقد أنعم الله عليه بالصحة وتمام العافية... ليتضرع إلى المولى السميع العليم لأن يمد السيد الرئيس ويعينه بعزيمه أقوى لاستكمال مهامه الوطنية النبيلة والتاريخية... ومواصلة بناء صرح الجمهورية الجديدة الذي تم ويتم إرساؤه على أرضية صلبة وأسس صحيحة ستتجاوز بنجاح صعاب وظروف المرحلة... جمهورية تنعمق وتتجذر فيها أكثر الممارسة الديمقراطية عبر ترقية الديمقراطية التشاركية أفقيا وعموديا، بما من شأنه المساهمة في تعزيز المناعة المؤسساتية والمجتمعية لإحباط كل المؤامرات ومحاولات المس بوحدة شعبنا واستقرار بلادنا...

إن مكتب مجلس الأمة وإذ يهيب بالمواطنات والمواطنين، بالعمل كالبنيان المرصوص من أجل ترقية وتجسيد قيم الأخوة والتلاحم، حماية لمقومات الوطن ومقدساته واستلهاما للمثل النوفمبرية الخالدة... فأنه يشيد بدور الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة في الذود عن حياض الوطن وحدوده، ومجابهة جميع التحديات والإرهاصات الأمنية في سياق جيوسياسي متقلب إلى جانب مختلف الأسلاك الأمنية...»

## رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون.. في لحظات تاريخية مع..
## عودة رفات أشاوس الجزائر إلى أرض الوطن وافتتاح «مسجد الجزائر» الأعظم

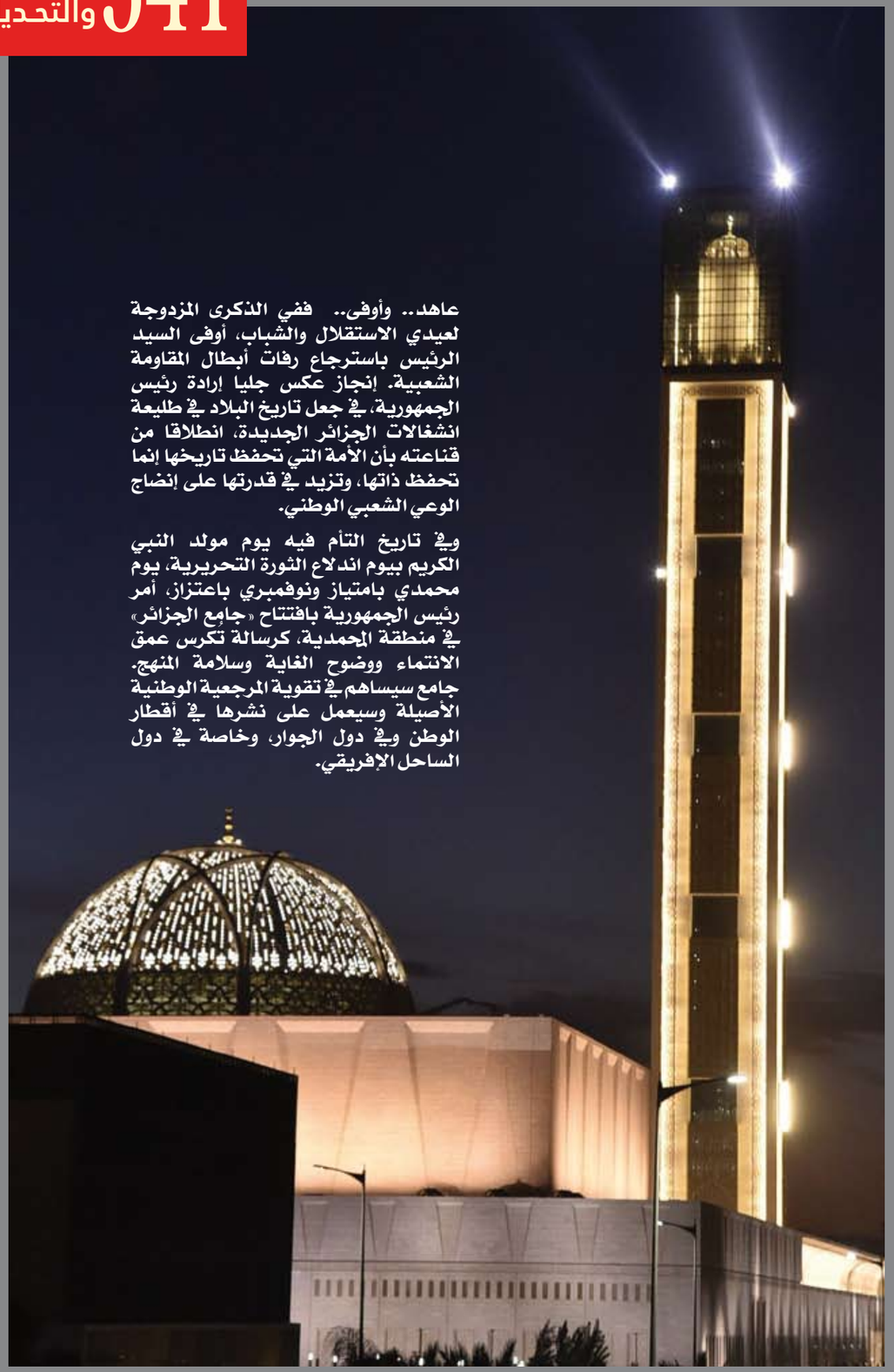

عاهد.. وأوفى.. ففي الذكرى المزدوجة لعيدي الاستقلال والشباب، أوفى السيد الرئيس باسترجاع رفات أبطال المقاومة الشعبية. إنجاز عكس جليا إرادة رئيس الجمهورية، في جعل تاريخ البلاد في طليعة انشغالات الجزائر الجديدة، انطلاقا من قناعته بأن الأمة التي تحفظ تاريخها إنما تحفظ ذاتها، وتزيد في قدرتها على إنضاج الوعي الشعبي الوطني.

وفي تاريخ التأم فيه يوم مولد النبي الكريم بيوم اندلاع الثورة التحريرية، يوم محمدي بامتياز ونوفمبري باعتزاز، أمر رئيس الجمهورية بافتتاح «جامع الجزائر» في منطقة المحمدية، كرسالة تكرس عمق الانتماء ووضوح الغاية وسلامة المنهج. جامع سيساهم في تقوية المرجعية الوطنية الأصيلة وسيعمل على نشرها في أقطار الوطن وفي دول الجوار، وخاصة في دول الساحل الإفريقي.

# رئيس الجمهورية يسترجع رفات شهداء المقاومة بعد أسرهم زهاق قرنين

وفى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، في الذكرى المزدوجة لعيدي الاستقلال والشباب، بالعهد الذي قطعه على نفسه أمام الشعب الجزائري باسترجاع رفات أبطال المقاومة الشعبية ليلتئم شمل جميع شهدائنا فوق الأرض التي أحبوها وضحوا من أجلها بأعز ما يملكونَ.

إنجاز عكس جليا عملية الجدية والإخلاص التي أظهرتها الإرادة السياسية للقيادة الجديدة في التعامل مع ملف الجماجم المحجوزة في فرنسا، كونه يتعلق بالذاكرة الوطنية للدولة الجزائرية التي لا يمكن لها أن تُبنى دون كل مكوناتها، خاصة وأن هذه الرفات تعود لقادة لهم باع في المقاومة الشعبية، وكانوا الأرضية الأولى التي رسمت أولى ملاحم الكفاح ضد المستعمر.

وتبرز إرادة رئيس الجمهورية، جلية في جعل تاريخ البلاد في طليعة انشغالات الجزائر الجديدة، انطلاقا من قناعته بأن الأمة التي تحفظ تاريخها إنما تحفظ ذاتها، وتزيد في قدرتها على إنضاج الوعي الشعبي الوطني.

## بناء المستقبل ينطلق من «شرف التاريخ»،

إن قوة الرمزية في الإرادة السياسية للرئيس عبد المجيد تبون، باسترجاع رفات أشاوس الجزائر تؤسس لمنهجية واضحة: آلا وهي بناء المستقبل ينطلق من «شرف التاريخ»، من مقاومة أبناء الأمس ومن الثورة ومن تضحيات ملايين الجزائريين، من أجل حرية وسؤدد جزائر اليوم، جزائر الكرامة.

قال السيد رئيس الجمهورية في كلمته في حفل تقليد الرتب والأوسمة لضباط الجيش الوطني الشعبي: «...إن احتفالات هذه السنة بعيد الاستقلال، ستكون أيضا لحظة من اللحظات الحاسمة في تاريخ الأمة، فهي تتميز باسترجاع رفات مجموعة من شهداء المقاومة الشعبية الأبطال الذين تصدوا للاحتلال الفرنسي الغاشم، في الفترة ما بين 1832 و1865، وأبى العدو المتوحش إلا أن يقطع آنذاك رؤوسهم عن أجسامهم الطاهرة نكاية في الثوار، ثم قطع بها البحر حتى لا تكون قبورهم رمزا للمقاومة ودليلا على رفض الاحتلال، ظنا منه أن معركة الحرية والكرامة والاستقلال ستنتهي بنفيهم ومحو آثارهم، وغاب عنه أن أرواحهم باقية في وطنهم وهي الآن معنا في هذه الرحاب، شاهدة على هذه الوقفة التاريخية لأحفادهم...».

## الذاكرة لا تقبل؛ لا التفاوض ولا التنازل

بل أكثر من ذلك، فإن الحدث التاريخي والتأريخي الذي عايشه الشعب الجزائري بفضل الحرص الشخصي و سهر رئيس الجمهورية على متابعة مسار عملية الاسترجاع من بدايتها الى غاية عودة رفات شهداء المقاومة في هذه المناسبة المباركة، أضفى «القدسية «على مساعي حماية أرواح الشهداء ورموز الثورة، وعدم التنازل بأي شكل من الأشكال عن أي جزء من تاريخ البلاد حفاظا على الذاكرة الوطنية، والتي بموجبها سيتم تقييم الحاضر، ويضمن بناء مستقبل زاهر وآمن، تحترم فيه مقومات الأمة وقيمها وأخلاقها.

وغير مبالغ فيه اعتبار هذا الإنجاز استكمال لمقومات السيادة الوطنية، من منطلق أن الرفات كانت محل ابتزاز ومساومة من لوبيات بقايا الاستعمار دعاة العنصرية.

## ترسيخ الرابطة التاريخية بين الأجيال

إن الإنجاز الذي حققه رئيس الجمهورية باستعادة رمز من رموز ثورتنا المجيدة انتصار تاريخي سيسجله التاريخ بأحرف من ذهب.

وإن إشراف الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني على عملية نقل رفات شهداء المقاومة الشعبية، على رأسه القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني، عبد المجيد تبون، يعكس في المقام الأول، ترسيخ الرابطة التاريخية بين الأجيال، بدليل أن الرفات تعود للقرن التاسع عشر وعملية الاسترجاع تمت في القرن الواحد والعشرين.

وفي المقام الثاني، تدل العملية على أن الجيش الوطني الشعبي هو سليل جيش التحرير الوطني مفجّر الثورة، وحامل رسالة الشهداء وحاميها، وهو الذي عقد العزم على أن لا يحيد عن هذه الرسالة ويبقى يسير على درب أسلافه ممن ضحوا من أجل أن يحيا الوطن.

كما أن الجيش الوطني الشعبي ينظر لجماجم شهداء المقاومة الشعبية كقادة أدوا دورهم في الدفاع عن الوطن منذ تأسيس الدولة الجزائرية على يد الأمير عبد القادر.

## قطيعة مع ماضي قديم وعهد غير بعيد من أجل الجزائر الجديدة

إن اختيار توقيت استرجاع رفات شهداء المقاومة يحمل رسالة قوية لقطيعة مع ماضي قديم من أجل جزائر جديدة.

فكما كان الثالث جويلية 1962، يخلد قطيعة الشعب الجزائري العظيم مع الاستعمار من خلال استفتائه على الاستقلال والانفصال عن فرنسا الاستعمارية، فإن برمجة عملية دفن الرفات في يوم عيد الاستقلال المصادف لـ5 جويلية، تنطبق مع هذا التوجه.

وبالتالي فهذا التوقيت يعكس في العمق رغبة الجزائر في الانفصال عن ماضي بعيد استعماري وعهد قريب رسمت نهايته الهبّة الشعبية، لركوب قطار التقدم والازدهار.

من جهة أخرى، أعلن رئيس الجمهورية السيد تبون استجلاء مصير المفقودين أثناء حرب التحرير وتعويض ضحايا التجارب النووية.. اللذان ملفهما سيظل محل المتابعة والاهتمام إلى أن يجدا مخرجا ينصفهما.

وفي سياق ذي صلة، عدل رئيس الجمهورية تسمية وزارة المجاهدين لتصبح «وزارة المجاهدين وذوي الحقوق» وذلك تكريسا لبقاء حقوق المجاهدين والشهداء محل متابعة رسمية من الدولة.

كما أعطى السيد الرئيس أمرا للجهات المعنية بإعطاء الجنسية الجزائرية لبيار أودان نجل موريس أودان اعترافا لما قدمه والده للثورة الجزائرية، فيما أمر، في ذات السياق، بالاهتمام والتكفل بكل من ساعد الثورة الجزائرية من الأجانب.

## رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المجاهد صالح قوجيل يُرجع الفضل في تحريك ملف الذاكرة لرئيس الجمهورية

في كلمة بمناسبة إحياء اليوم الوطني للشهيد، المصادف لـ 18 فبراير من كل سنة، عرّج السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، خلال جلسة علنية عقدها مجلس الأمة صبيحة يوم الخميس 18 فبراير 2021، خُصصت لطرح أسئلة شفوية على ملف الذاكرة، قائلاً في هذا الصدد بأن الفضل في تحريك هذا الملف يرجع إلى السيد رئيس الجمهورية، مُعدّدا المكاسب المتصلة بهذا الملف كاعتماد يوم 8 ماي 1945 كيوم وطني للذاكرة، وإطلاق قناة تابعة للتلفزيون الجزائري تُعنى بالذاكرة، بالإضافة إلى تحريك ملف الذاكرة بين الجزائر وفرنسا... مشيراً إلى أن التقرير الذي أعده بنجامان ستورا، المؤرخ الفرنسي، يبقى شأن فرنسي - فرنسي أما موقفنا من الموضوع فسيكون في حينه مذكرا أن الفترة الاستعمارية لا تعني فقط سنوات الحرب التحريرية المباركة (54 62-) وإنما تمتد من 1830 إلى 05 حويلية 1962...

## رئيس الجمهورية يعلن الثامن ماي «يوم للذاكرة»

أعلن رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، يوم الأربعاء 27 أبريل 2020، يوم الثامن ماي من كل سنة «يوما وطنيا للذاكرة»، بمناسبة إحياء الذكرى ال75 لمجازر 8 ماي 1945، تكريسا لإرادة سياسية تسعى إلى إنصاف الحق وعدم التفريط في تاريخ الوطن مع تحديد المسؤوليات التاريخية. وفي رسالته إلى الأمة بذات المناسبة، ذكر السيد الرئيس ب»الثمن الباهظ الذي دفعه شعبنا في التصدي لوحشية الاحتلال الاستعماري»، مؤكدا على أن «تاريخنا سيظل في طليعة انشغالات الجزائر الجديدة وانشغالات شبابها ولن نفرط فيه أبدا في علاقاتنا الخارجية».

كما اعتبر أن مجازر الثامن ماي «كشفت بصفة قطعية عن الوجه الحقيقي للاستعمار الفرنسي الاستيطاني وقمعه الدموي الوحشي الذي سيظل وصمة عار في جبين قوى الاستعمار التي اقترفت طيلة 132 سنة، جرائم ضد الإنسانية وضد القيم الحضارية.. لا تسقط بالتقادم رغم المحاولات المتكررة لتبييضها».

## معالجة ملفات الذاكرة : رئيس الجمهورية يعين السيد شيخي ممثلا عن الجانب الجزائري في العمل الجاري مع فرنسا

كشف رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، يوم 19 جويلية 2020، عن تعيين المستشار لدى رئاسة الجمهورية المكلف بالأرشيف الوطني و الذاكرة الوطنية عبد المجيد شيخي ممثلا عن الجانب الجزائري في العمل الجاري مع الدولة الفرنسية حول الملفات المتعلقة بالذاكرة الوطنية و استرجاع الأرشيف الوطني.

«إننا لن نتخلى على ذاكرتنا أبدا، ولا نتاجر بها. الأمور تحل بذكاء وبهدوء وليس بالشعارات»..رئيس الجمهورية في لقاء مع وسائل الإعلام يؤكد:

### «الجزائر لا تقيم علاقات طيبة على حساب التاريخ ولا على حساب الذاكرة»

أكد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، مساء الاثنين 1 مارس 2021، أن الجزائر تقيم علاقات طيبة مع فرنسا بعيدا عن عقدة المستعمر السابق، غير أن هناك لوبيات داخل فرنسا تسعى إلى تقويض هذه العلاقات.

وقال السيد تبون خلال لقاء مع بعض مسؤولي وسائل الإعلام الوطنية، أنّ «علاقته طيبة مع الرئيس الفرنسي، وهو ما سمح بالقضاء على نوع من التشنج في المواقف».

وأوضح أن «هناك لوبيات قوية بفرنسا، أحدها قوي جدا، يضم جيرانا لنا، يشوش على العلاقات بين البلدين، والأخر يضم الأشخاص الذين فقدوا جنتهم (الجزائر)، وهو الأمر الذي بقي كغصة في قلوبهم».

وأكد في هذا الخصوص، أن «الرئيس الفرنسي على دراية بوجود لوبي قوي يسعى إلى تقويض العلاقات بين البلدين».

وفي رد على سؤال بخصوص ملف الذاكرة، واعتراف فرنسا بجرائمها المرتكبة ابان استعمارها للجزائر لا سيما التجارب النووية، أكد الرئيس تبون، أن «الجزائر لا تقيم علاقات طيبة على حساب التاريخ ولا على حساب الذاكرة».

وأضاف في هذا الصدد قائلا: «إننا لن نتخلى على ذاكرتنا أبدا، ولا نتاجر بها. الأمور تحل بذكاء وبهدوء وليس بالشعارات»، مؤكدا أن السلطة الجزائرية «تسير مع فرنسا بحزم، وبعلاقات طيبة، بحكم أن العلاقات الطيبة تفيد دائما».





وفاءًا للرسالة المقدسة للشهداء الأبرار بمناسبة إحياء
ذكرى مجازر الثامن من ماي 1945.. رئيس الجمهورية يُجزم:

# لا يمكن بأي حال التنازل عن ملفات الذاكرة

**أكد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، السبت 8 ماي 2021، في رسالة بمناسبة إحياء اليوم الوطني للذاكرة المخلد لذكرى مجازر الثامن من ماي 1945، قرأها بسطيف نيابة عنه الأمين العام لوزارة المجاهدين العيد ربيقة، أن «جودة العلاقات مع جمهورية فرنسا لن تأتي دون مراعاة التاريخ ومعالجة ملفات الذاكرة والتي لا يمكن بأي حال التنازل عنها مهما كانت المسوغات»، مشيرا إلى ضرورة تنقيتها من الرواسب الاستعمارية. هذا نصها الكامل:**

«بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أيتها الفضليات،أيها الأفاضل،

نحيي اليوم بفخر واعتزاز اليوم الوطني للذاكرة المخلد لذكرى مجازر الثامن ماي سنة 1945؛ تلك المحطّة الحاسمة من تاريخ كفاحنا المجيد

ضد الاستعمار، التي عقد بنات وأبناء الشعب الجزائري العزم على التوثّب وركوب المخاطر لانتزاع الحرية والاستقلال.

إن يوم الثامن ماي من سنة 1945 تاريخ خالد كان ولا يزال رمزًا للتضحية والفداء باعتباره منعطفاً حاسماً في كشف حقيقة الاستعمار وبلورة الوعي بحتمية الإعداد للثورة المباركة، ذلك أن هذا اليوم التاريخي كان قبسا أضاء القلوب إيمانا بالتضحية والجهاد وأنار دروب الخلاص والحرية والاستقلال، وفي هذه المناسبة التاريخية نترحّم على أرواح الشهداء الأبرار ومن لحقهم من المجاهدين الأخيار.

إنّنا نستحضر في يوم الذاكرة الوطنية، شهداء الكرامة والحرية من خيرة بنات وأبناء الشعب الجزائري، وننحني بخشوع وإكبار أمام أرواحهم الطاهرة، بعد إقرار الثامن من ماي يومًا للذاكرة الوطنية قبل سنة، تعبيرًا عن الوفاء لذاكرة شهدائنا الأبرار ولتضحياتهم.

إنّ الرسالة المقدّسة التي ورثناها عن شهدائنا الذين عبّدوا بدمائهم الزكية طريق الحرية، رسالة ثقيلة تتطلب منا رصّ الصفوف والتوجّه جميعا نحو المستقبل فنجعل من بنات الجزائر وأبنائها طاقة متكاملة وقوة موحّدة وافري الاستعداد لكسب الرهانات بقلوب ملؤها الثقة في النجاح، ولا يتأتّى ذلك إلاّ بالتمسك بتلك القيم النبيلة والمثل العليا التي كرّسها نضال شعبنا على مرّ السنين والعصور وهي المعاني السامية التي ما فتئت تترسّخ في النفوس وتتوطّد في الوجدان بفضل المجهودات الكبيرة التي تبذلها الدولة على كافة المستويات والتي تهدف في مجملها إلى حماية ذاكرة الأمة، وقد تجلّى ذلك في التعديل الدستوري الجديد الذي كرّس بيان أول نوفمبر 1954، وأكّد على احترام رموز الثورة التحريرية وترقية كتابة التاريخ الوطني وتعليمه للناشئة وذلك تأكيدا للدور الاستراتيجي للذاكرة الوطنية في تنمية الشعور الوطني والحسّ المدني وتقوية روابط الانتماء والاعتزاز بأمجاد الوطن.

إنّ تثمين ذاكرتنا ونقلها لشباب الجزائر المستقلة أكبر ضمان لتحصين الأمة وتمتين صلتها بوطنها، مُعتدّة بأمجاد ماضيها قادرةٌ على التفاعل مع حقائق عصرها وتحقيق النجاح المأمول في بناء الجزائر الجديدة التي هي مقبلة على استحقاقات تشريعية في جوان المقبل، والتي ستتعزّز بفضلها مسيرة التجديد الوطني الذي التزمنا به والمبنية على قيم المصارحة والثقة والشفافية ومحاربة الفساد بكلّ أشكاله.

وإنا لعلى ثقة أنّ بنات وأبناء الشعب الجزائري تحدوهم الإرادة والوعي لتثبيت أسس الاختيار الديمقراطي الحر، الكفيل بإرساء دولة المؤسسات والحق والقانون، وبناء الجزائر السيّدة القوية التي يحلم بها الشهداء والمجاهدون.

أيتها الفضليات،أيها الأفاضل،

ونحن اليوم نحيي اليوم الوطني للذاكرة لابدّ أن نشير إلى أن جودة العلاقات مع جمهورية فرنسا لن تتأتّى دون مراعاة التاريخ ومعالجة ملفات الذاكرة والتي لا يمكن بأي حال أن يتم التنازل عنها مهما كانت المسوّغات، ومازالت ورشاتها مفتوحة كمواصلة استرجاع جماجم شهدائنا الأبرار، وملف المفقودين واسترجاع الأرشيف وتعويض ضحايا التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية.

فإذا كان النظر إلى المستقبل الواعد يعتبر الحلقة الأهم في توطيد وتثمين أواصر العلاقة بين الأمم، فإن هذا المستقبل يجب أن يكون أساسه صلباً خالياً من أي شوائب، فالجزائر مصمّمة دوما على تجاوز كلّ العقبات وتذليل كل الصعوبات نحو مستقبل أفضل، وتعزيز الشراكة الاستثنائية، لترتقي علاقاتها إلى المستوى الإستراتيجي إذا ما تهيأت الظروف الملائمة لذلك، ومعالجة كل ملفات الذاكرة بجدّية ورصانة وتنقيتها من الرّواسب الاستعمارية، فالشعبان يتطلعان إلى تحقيق قفزة نوعية نحو مستقبل أفضل تسوده الثقة والتفاهم، ويعود بالفائدة عليهما في إطار الاحترام المتبادل والتكافؤ الذي تحفظ فيه مصالح البلدين.

أخواتي الفضليات، إخواني الأفاضل،

إن العمل على إعادة تشكيل الذاكرة الوطنية وحمايتها من التخريب والتحريف والضياع، يعدّ تحديا كبيرا ينبغي رفعه، لأنّ الذاكرة ليست مسألة معرفية عادية وفقط تتوقف عند حدود العلم، بل هي معالم وضاءة نسترشد بها طريقنا نحو المستقبل الأفضل لأمتنا ووطننا، وبودّي أن أثني على علو همّة شبابنا وتعلقهم الوجداني بمفاخر وملاحم تاريخهم الوطني، وأسأل الله أن يوفق أبناءنا على درب تثمين عناصر الذاكرة الوطنية والانطلاق منها لبناء المستقبل المشرق وتحقيق الذات.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

عاشت الجزائر حرّة أبية.

تقبّل الله منا ومنكم الصيام والقيام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.»

## تقرير فرنسي – فرنسي.. رئيس مجلس الأمة يؤكد:
# تقرير ستورا نسخة ثانية من سلم الشجعان

بمناسبة اليوم الوطني للشهيد الذي يصادف ال18 فبراير من كل سنة والذكرى الثانية لليوم الوطني للأخوة و التلاحم جيش امة من اجل الديمقراطية خص السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، مجلة الجيش في عددها رقم 692 الصادر شهر مارس بحوار قال فيه حول:

### ملف الذاكرة

« ينبغي التذكير أنّ الفضل اليوم يعود لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، الذي أصدر قرار اعتبار يوم الثامن ماي من كل سنة يوما وطنيا للذاكرة.

بالنسبة لموضوع الذاكرة لا بد من التأكيد أن ورقة الطريق للتحاور حول الذاكرة يكون مع الدولة الفرنسية بغض النظر عن الأشخاص أو الرؤساء... ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه عندما أعلننا الحرب على فرنسا، كنا نفرق بين الاستعمار الفرنسي والشعب الفرنسي، فثورتنا كانت ضد الاستعمار ولم تكن أبدا ضد الشعب».

### تقرير بنجامين ستورا

«والملف الذي قدمه المؤرخ بنجامين ستورا للرئيس الفرنسي حول الذاكرة، يمكن القول أن هذا التقرير هو تقرير فرنسي–فرنسي لا يعنينا،لكن عند إبدائي ملاحظاتي الشخصية حول هذا التقرير كمجاهد عايشتُ الثورة التحريرية، أقول أن فرنسا تريد تسيير ملف الذاكرة بفكرة «سلم الشجعان»، تماما مثلما حاول ديغول القيام به مع الثوار، وبالتالي فإن فشل هذه الإستراتيجية إبان ثورة التحرير سيؤدي لا محالة لفشلها فيما يتعلق بملف الذاكرة اليوم».

### الإستعمار الفرنسي

«لابد من التأكيد بأن الاستعمار الفرنسي للجزائر يختلف تماما عن كافة أشكال الاستعمار الذي شهدته الشعوب الأخرى، لأنه كان استعمارا استيطانيا وإستداماريا بكل ما تحمله الكلمة من معنى، هدفه الرئيسي كان منذ 1830 إبادة الشعب الجزائري كليا واستبداله بشعب آخر.

أقول وبكل موضوعية أن الإحتلال الفرنسي إرتكز على سياسة تجريد الجزائري من إنسانيته وتدميره الاجتماعي والسياسي والثقافي والحضاري، بل قام حتى بتغيير ألقابنا وأسمائنا... ذلك ما يجعل الطبيعة الإجرامية لهذه السياسة التي استمرت 132 عامًا ثابتة بأدلة دامغة وغير قابلة للتقادم».

### بيان أول نوفمبر

«قام أعضاء مجموعة الست بتحرير نداء أول نوفمبر بأنفسهم حفاظا على السرية، فالأمر يتعلق بقادة متشبعين بأدبيات الحركة الوطنية وبثقافة عالية، بالإضافة إلى ذلك فإن المصلحة العليا اقتضت أن يتخلوا عن انتماءاتهم حيث حرروا نداءً يحمل في طياته دعوة لكل الجزائريات والجزائريين من كل الفئات والأطياف للالتحاق بالثورة كأفراد وليس كتنظيمات أو أحزاب، ومن ثم الانصهار في حركة واحدة بغرض تحقيق الاستقلال وهي جبهة التحرير الوطني التي شملت الجميع تحت شعار هام ذو بعد استراتيجي مفاده الثورة «من الشعب وإلى الشعب».

### من جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي

« اتُخذ قرار في طرابلس بتحوير جيش التحرير الوطني، وإثر نقاشات مستفيضة تم الإجماع على أن هذا الجيش الذي يستمد جذوره من الشعب، لا بد أن يبقى مرتبطا بالشعب وبالوطن، ومن ثم تم الاتفاق على تسميته بالجيش الوطني الشعبي، وهذا الارتباط نعيشهِ ونلمسه اليوم في العلاقة الوطيدة بين الشعب والجيش. وأنا أضيف دائماً بالقول: «الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة».

# رئيس الجمهورية يأمر بافتتاح «جامع الجزائر»

تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، أشرف الوزير الأول السيد عبد العزيز جراد يوم 28 أكتوبر 2020، على افتتاح قاعة الصلاة لمسجد الجزائر الذي أطلق أول أذان لصلاة العشاء، ليلة إحياء ذكرى المولد النبوي الشريف.

وأقيمت بالمناسبة، صلاتا المغرب والعشاء، أداهما السيد جراد رفقة رئيس مجلس الأمة بالنيابة، صالح قوجيل، ورئيس المجلس الشعبي الوطني، سليمان شنين، ورئيس المجلس الدستوري كمال فنيش ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى بوعبد الله غلام الله، إلى جانب أعضاء من الحكومة ومستشارين لرئيس الجمهورية ومسؤولين سامين في الدولة، وكذا ممثلين عن السلك الدبلوماسي بالجزائر وأئمة ومشايخ زوايا وحفظة للقرآن الكريم. ورفع الأذان لأول مرة في هذا الصرح الديني الكبير بطابع جزائري أصيل.

### رئيس الجمهورية يقوم بزيارة تفقد وعمل الى «مسجد الجزائر»

أكد رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، خلال زيارة العمل والتفقد التي قادته يوم الخميس 20 أوت 2020، إلى جامع الجزائر على ضرورة إنشاء هيئة علمية «على أعلى مستوى وشركة كبرى» لتسيير هذه المنشأة.

وقال السيد الرئيس، خلال تفقده لمرافق الجامع الذي جاء تزامنا مع الاحتفاء برأس السنة الهجرية واليوم الوطني للمجاهد، «مبدئيا فإن تدشين الجامع الأعظم سيكون أول نوفمبر المقبل، وذلك تبركا بهذا الشهر باعتبارنا نوفمبريين».

وأعطى رئيس الجمهورية تعليمات لوزير الشؤون الدينية، بضرورة إنشاء «هيئة علمية على أعلى مستوى» تتكفل بالجانب العلمي في هذا الصرح، داعيا إلى «الاستعانة بالمعاهد الكبرى في العالم، شرط احترام المرجعية الدينية الوطنية الوسطية وكذا الاستعانة بإسهامات دولية من العالم الاسلامي، ماعدا ما يتعارض مع توجهاتنا».

كما أسدى رئيس الجمهورية توجيهات بضرورة التنسيق مع الوزير الأول للتعاقد مع شركة «كبرى» للتكفل بالصيانة والاعتناء بكل المرافق، مستطردا بالقول أن الاعتناء ب «ثالث مسجد في العالم بعد الحرمين يتطلب شركة تكون في مستوى الشركة التي تسير أحد الحرمين».

وأوضح أن مهام هذه الشركة التي «ينبغي أن يكون في استطاعتها الاعتناء ب30 هكتارا بما فيها من مرافق»، ستخص «الأمن والصيانة والتعليم»، مع منحها إمكانية «المناولة مع شركات ناشئة» للقيام بمختلف المهام.

وبشأن الشخصية الوطنية التي سترأس هذا الصرح الديني، أوصى السيد الرئيس بأن تكون «شخصية تتمتع بالكفاءة الدينية والعلمية»، لأن الأمر يتعلق –كما قال– ب»مجمع كبير يتضمن مسجدا ومعهدا ومكتبة ومصلحة لاستغلال وترميم المخطوطات وسيعرف استقطابا كبيرا».

وبهذا الصدد، أمر رئيس الجمهورية بأن يشمل الصرح العلمي على «تكوين ما بعد التدرج بالنسبة للجامعات الجزائرية والدول الإفريقية مع تكوين الأئمة في مستوى عال».

وقد وقف السيد الرئيس خلال زيارته عند مختلف مرافق الجامع، حيث طاف – بعد متابعة شريط توضيحي حول مراحل إنجاز هذا المعلم – بجناح الإمام، أين تفقد النظام المضاد للزلازل الذي تم اعتماده في هذا المشروع.

كما تفقد السيد الرئيس قاعة الصلاة، حيث أدى ركعتي تحية المسجد، ليبرز بعدها أهمية «الحفاظ على هذه القاعة المنجزة بمواد محلية الصنع والتي تتضمن زخرفات من إنجاز أيادي جزائرية».

وخلال ذات الزيارة، تفقد رئيس الجمهورية منارة الجامع والمرافق الملحقة بها إلى جانب المركز الثقافي والمكتبة ودار القرآن.

# أكبر مسجد في افريقيا والثالث في العالم..

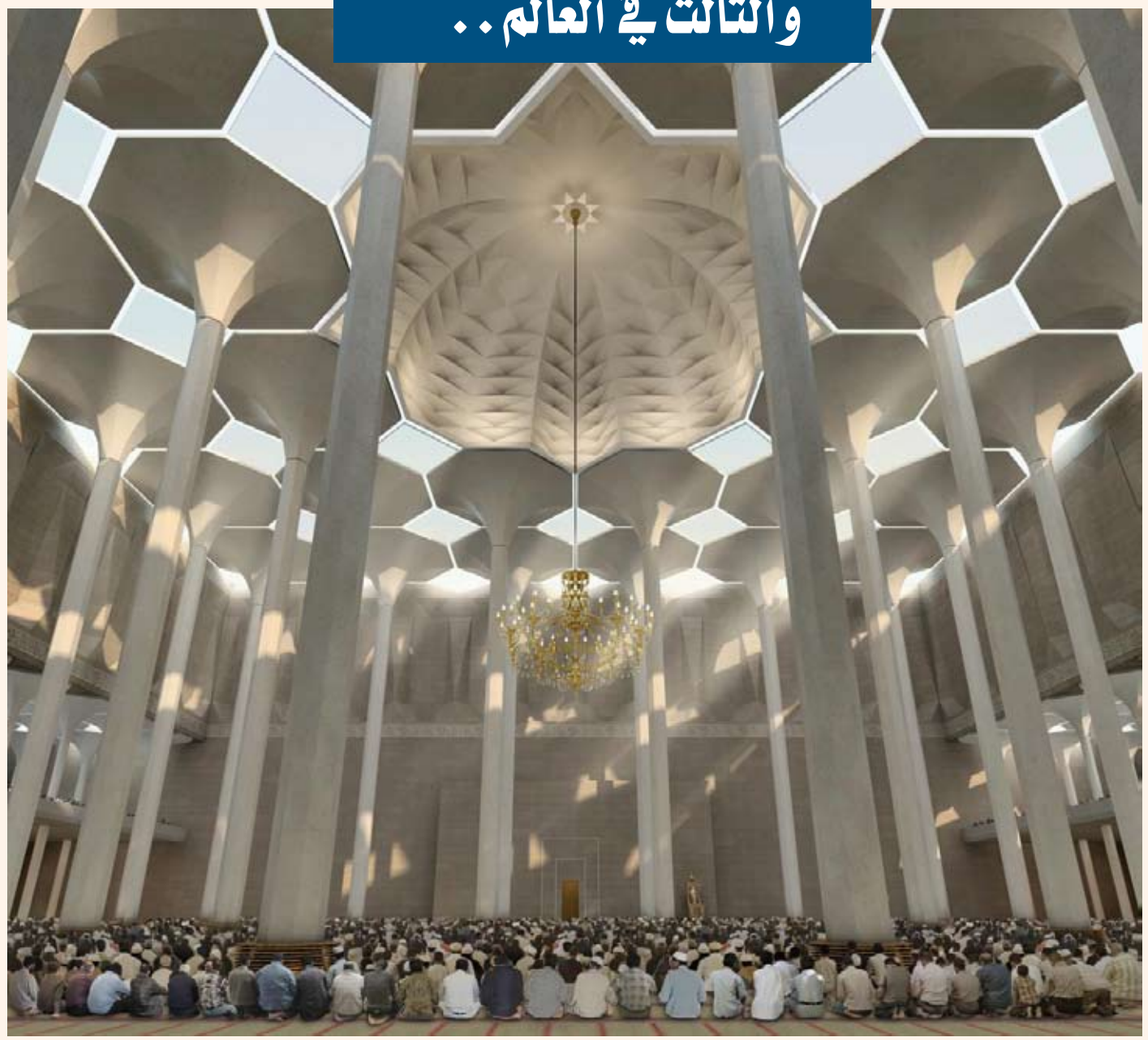

يمتد هذا الصرح الديني والعلمي والسياحي على مساحة 30 هكتارا، خصص منها 400 ألف متر مربع لاحتواء 12 بناية متواصلة ومتكاملة.

ويضم هذا المبنى الضخم، المتواجد ببلدية المحمدية بقلب الجزائر، قاعة صلاة كبيرة تتربع على مساحة 20.000 متر مربع وتتسع لأكثر من 120 ألف مصل وزينت هذه القاعة بشكل بديع، وتحوي على دعائم رخامية مميزة ومحراب كبير، تم انجازه من الرخام والجبس المتعدد الألوان ولمسات فنية تعكس الزخرفة الجزائرية الأصيلة. وتم تزيين قاعة الصلاة ومختلف مباني جامع الجزائر بفن الخط العربي على امتداد 6 كلم.

ويعتبر جامع الجزائر أكبر مسجد في إفريقيا والثالث في العالم بعد المسجد الحرام بمكة المكرمة والمسجد النبوي الشريف في المدينة المنورة، كما يعد قطبا متعدد الوظائف يجمع طابعه المعماري بين العصرنة والبساطة.

واعتمد التصميم الهندسي لجامع الجزائر الذي يعتمد على معايير مضادة للزلازل بقدرة امتصاص 70 بالمائة من شدة الزلزال على نمط تقليدي يتميز بحضور قوي للأعمدة مزينة بالرخام الناصع البياض التي تعد ركيزة المبنى.

من جهة أخرى، يضم المسجد أكبر مئذنة في العالم تفوق 265 متر ودعائم بعمق 60 مترا، وتتشكل المئذنة من 43 طابقا خصص 15 منها كفضاء لاحتضان متحف يخص تاريخ الجزائر و10 طوابق كمركز للبحوث بالإضافة إلى محلات تجارية، كما تم وضع في القمة منظار ليتمكن زوار الموقع من الاستمتاع بجمال خليج العاصمة.

ويحتضن جامع الجزائر كذلك «دارا للقرآن» بطاقة استيعاب تقدر بـ 1500 مقعد موجه للطلبة الجزائريين والأجانب ما بعد التدرج في العلوم الاسلامية والعلوم الانسانية، وتضم المدرسة قاعات لإلقاء الدروس وقاعة متعددة الوسائط وقاعة للمحاضرات وكذا إقامة داخلية. كما يتضمن الجامع بنايات أخرى على غرار مركز ثقافي يحتوى بهوا للعرض ومكتبة تستوعب 1 مليون كتاب. ويحتوي الجامع على فضاء مخصص لنزول المروحيات وحظيرة للسيارات تتسع لـ4.000 سيارة مبنية على طابقين اثنين في الطابق السفلي لساحة كبيرة تحيط بها عدة حدائق وأحواض.





## من قرارات رئيس الجمهورية التاريخية

إقرار الثامن من مايو من كل سنة يوم للذاكرة
**التاريخ يأبى النسيان**

إقرر يوم 22 فبراير من كل سنة
**يوماً وطنياً للأخوة والتلاحم بين الشعب وجيشه من أجل الديمقراطية**

إقرار يوم 27 ماي من كل سنة
**يوما وطنيا للكشافة الإسلامية الجزائرية**

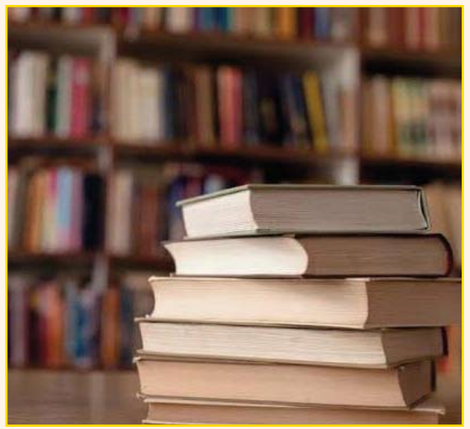

إقرار 7 جوان من كل سنة
**يوما وطنيا للكتاب والمكتبة**

**يجسد المبادئ الإنسانية والقيادية..**

**ويؤسس ثقة وعهد جديدين**

**السيد الرئيس في لحظة صدق..**

**..يرحم الصغير ويوقر الكبير..**

### رئيس مجلس الأمة بالنيابة، السيد صالح قوجيل:

## السياسة المنتهجة من طرف السيد رئيس الجمهورية ستعمق الممارسة الديمقراطية الحقيقية

اعتبر رئيس مجلس الأمة بالنيابة، السيد صالح قوجيل، يوم 23 ديسمبر 2020، بمناسبة ترأسه اجتماعاً لمكتب المجلس، موسعاً لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني، أن «السياسة المنتهجة من طرف رئيس الجمهورية، "ستُعمّق الممارسة الديمقراطية الحقيقية لتُثمر نموذجاً ديمقراطياً تشاركياً يقود إلى جبهة داخلية قوية ومتراصة ستكون عصيّة على الذين يتربصون شراً بالجزائر وشعبها وجيشها من الخارج، تيمناً وتأسياً بقيم ثورة نوفمبر الخالدة... كما سيُفضي ذلك حتما إلى وأد التحالف المريب والذي لا يبغي الخير لبلادنا بين المال الفاسد وعرّابيه من ممارسي الفعل السياسي خارج إطار القانون والشرعية، والتي تشكل أرضية خصبة للدسائس والمؤامرات التي تحاك ضد الجزائر».

### مكتب مجلس الأمة الموسع لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني يؤكد على:

## صوابية المنهج المعتمد من طرف السيد رئيس الجمهورية

أكّد مكتب مجلس الأمة، برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة،، يوم الخميس 28 يناير 2021 في مستهل اجتماع لمكتب المجلس، موسعاً لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني،، على صوابية المنهج المعتمد من طرف السيد رئيس الجمهورية... إذ ثمّن المقاربة التشاورية المنتهجة لمناقشة وإثراء المشروع التمهيدي للقانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، في وقت تستعد فيه الجزائر لاستكمال ثالث محطة مصيرية في المسار الديمقراطي... معتبراً بأنّ مسودة مشروع قانون الانتخابات هذه تُشكل توليفة سياسية وقانونية تنظيمية موفقة استجابت لرغبات وطموحات الفاعلين السياسيين... مسودة ستفي بعد إثرائها بخيارات الراهن والمستقبل لتُشكل الحجر الأساس لتحصين الجبهة الداخلية بالتمكين فعلياً لممارسة ديمقراطية حقيقية غايتها المتوخاة هو تجسيد سيادة مبدأ سلطة الشعب وسُلطانه في اختيار ممثليه بالبرلمان والمجالس المحلية بكل سيادة وحرية مع تكريس عملي لمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة للجميع للولوج للمجالس المنتخبة...

## رئيس الجمهورية الأسبق السيد اليمين زروال يعبّر للرئيس تبون عن تقديره للجهود التي تبذلها الدولة لمكافحة تفشي جائحة كورونا

تلقى رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون يوم 20 ماي 2020، مكالمة هاتفية من أخيه رئيس الجمهورية الأسبق السيد اليمين زروال، بلّغه فيها تهانيه بحلول عيد الفطر المبارك، وعبّر له عن تقديره للجهود التي تبذلها الدولة لمكافحة تفشي جائحة كورونا، وما تقدّمه من مساعدات للفئات الهشة وذوي الدخل المحدود.

وبدوره شكر رئيس الجمهورية أخاه الرئيس اليمين زروال على مكالمته، وبادله تهاني العيد وتمنياته له ولعائلته بالصحة والهناء، وجدّد له بالغ الإحترام والتقدير اللذين يكنهما له، و معبّرا عن مشاعر الصداقة والأخوة الجامعة بينهما منذ زمن بعيد.

## مجلة الجيش: عام على انتخاب رئيس الجمهورية.. ما أنجز وما ينتظر تحقيقه

تحت عنوان «عام على انتخاب رئيس الجمهورية..ما أنجز وما ينتظر تحقيقه" أبرزت مجلة الجيش في عددها لشهر ديسمبر 2020، عددا من الإنجازات التي تحققت على غرار "تعزيز الجبهة الداخلية" حيث رأت أن «أحد الإنجازات التي تم تحقيقها منذ تولي رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون مقاليد الحكم، يتمثل في تزكية الشعب الجزائري للتعديل الدستوري في الفاتح نوفمبر 2020».

وأبرزت المجلة «الموقف الثابت والدور المشرف للجيش الوطني الشعبي في هذه المرحلة الهامة من تاريخ الجزائر» من خلال «وقوفه إلى جانب الشعب ومرافقته لتحقيق مشروعه الوطني منذ أن خرج في مسيراته الشعبية يوم 22 فيفري 2019» و«تعهد قواتنا المسلحة آنذاك على إفشال جميع مخططات العصابة».

كما استعرضت المجلة «الإجراءات الفعّالة» المتخذة في الجانب الاقتصادي «كتخفيض فاتورة الاستيراد من 41 مليار دولار إلى 31 مليار دولار» و«تقليص نفقات ميزانية التسيير بـ 30 %» و«إطلاق مشروع الإنعاش الاقتصادي الذي يهدف لتحقيق الرفاه الاجتماعي».

## سيدة الأرض الفلسطينية تختار رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون شخصية العام 2020.. وتشكر دعمه الدائم ورفضه التطبيع مع الكيان الإسرائيلي

قامت مؤسسة «سيدة الأرض المقدسية» يوم الاثنين 28 ديسمبر 2020، بتكريم رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، خلال وقفة أقيمت على حاجز قلنديا قرب مدينة رام الله بالضفة الغربية، بالتزامن مع احتفال آخر في قطاع غزة وذلك لاختياره شخصية العام 2020.

وقام المشرفون على التكريم بإطلاق بالونات احتفالية بعد إسدال الستار عن شخصية العام 2020، والتي حظي بها الرئيس عبد المجيد تبون، معربين عن شكرهم للجزائر رئيسا وحكومة وشعبا لموقفهم الداعم للقضية الفلسطينية والرافض للتطبيع مع الكيان الإسرائيلي. وفي غزة، نظم الاحتفال بالتزامن مع الضفة الغربية داخل مقر جمعية الأخوة الفلسطينية – الجزائرية وبحضور عدد من الشخصيات الفلسطينية ووجهاء عائلات ورؤساء بلديات وجالية جزائرية. وأعرب الجميع عن شكرهم للقيادة الجزائرية الداعم لقضاياهم العادلة مذكرين بدعمها الدائم للثورة الفلسطينية منذ اندلاعها منذ قبل عام 1956.

وكانت مؤسسة «سيدة الارض الفلسطينية» قد زرعت شتلة زيتون الثلاثاء 22 ديسمبر 2020، علي جبل الزيتون باسم السيد الرئيس «تكريما لمواقفه الثابتة وكشخصية العالم التي نالت احترام الشعب الفلسطيني والشعوب الرافضة للتطبيع».

وذكرت المؤسسة أن «هذه الشجرة المباركة تضرب في أرض مباركة أصلها فلسطيني ثابت وفرعها جزائري في السماء».

وفي اتصال هاتفي من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.. رئيس الجمهورية:

## «الشكر والتقدير لمن زرعوا باسمي شجرة زيتون على جبل الزيتون، قبالة القدس الشريف»

طلب رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، يوم 27 ديسمبر 2020، في اتصال هاتفي من أخيه رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، السيد محمود عباس، «تبليغ شكره وتقديره الخاص مرفوقا بمشاعر الأخوة لمن زرعوا، باسمه، شجرة زيتون على جبل الزيتون، قبالة القدس الشريف، ومن خلالهم، إلى الشعب الفلسطيني كافة.»

### رئيس وزراء إيطاليا للرئيس تبون:

## السنة الأولى من حكمكم تميّزت بإصلاحات هامة

أعرب رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي عن تهنئته للرئيس الجزائري عبد المجيد تبون بمناسبة مرور عام على توليه الرئاسة بالجزائر، مضيفا أن العام الأول للرئيس تبون تميز بحزمة من الإصلاحات الهامة قائلا:

«بعد حوالي سنة من لقائنا بالجزائر العاصمة، يطيب لي أن أهنئك بمناسبة مرور أول سنة على عهدتكم التي تميزت بحزمة من الإصلاحات الهامة، بدءًا بمراجعة الدستور التي جرت في سياق من التحديات العالمية غير المعهودة تتطلب تعاونا متينا دوليا لمواجهتها».. «بالرغم من الطابع الاستثنائي لسنة 2020 إلا أنها كانت سنة مميزة لبعث الشراكة بين الجزائر وإيطاليا ميزها تبادل استثنائي للزيارات السياسية بالجزائر وروما على حد سواء»..

### رئيس البرلمان العربي:

## الرئيس تبون دعم الأمن والاستقرار في الجزائر

أشاد رئيس البرلمان العربي، بالجهود التي يقوم بها الرئيس عبد المجيد تبون، في دعم أمن واستقرار الجزائر والنهوض بها وسعيها الحثيث لتحقيق ما يصبو إليه الجزائريون من آمال وتطلعات، معربا عن تقديره واعتزازه بجهوده ودوره في تعزيز العمل العربي المشترك وترسيخ العلاقات العربية.

وأضاف عادل بن عبد الرحمن العسومي، خلال لقائه مع السفير محند صالح لعجوزي، سفير الجزائر لدى مصر ومندوبها الدائم بجامعة الدول العربية، يوم 24 ماي 2021، أنه يتمني للشعب الجزائري أن يعيش في أمن وأمان واستقرار وتقدم وازدهار في ظل قيادة الرئيس عبد المجيد تبون، ومن جانبه أشاد السفير الجزائري بدور البرلمان العربي وجهوده المثمرة في دعم وتعزيز العمل العربي المشترك، مؤكدا أهمية دوره في دعم القضايا العربية ومساندة الأشقاء والدفاع عن قضايا المنطقة والتفاعل معها بشكل واضح من خلال التفاعل مع شواغل الرأي العام العربي والانفتاح على البرلمانات الدولية والإقليمية بهدف خدمة قضايا المنطقة العربية.

## واشنطن تايمز: الجزائر ستخرج قوية أكثر من الأزمة بفضل الإصلاحات «الشجاعة» للرئيس تبون

نشرت يومية واشنطن تايمز الامريكية يوم الاثنين 11 ماي 2020، تحليلا جديدا اعتبرت فيه أن الإصلاحات الاقتصادية والدستورية «الشجاعة» التي باشرها الرئيس عبد المجيد تبون من شأنها مساعدة الجزائر على تجاوز الأزمة الاقتصادية و الخروج منها أقوى من أي وقت مضى.

وكتب صاحب التحليل السيد دافيد كين «يبدو أن الرئيس تبون عازم على إتباع السبيل الذي يجعل الجزائر قدوة حديثة يقتدى بها في كيفية تجاوز الأزمة و الخروج منها قوية أكثر مما كانت عليه في بداية الأمر».

وحسب واشنطن تايمز، «يظهر الرئيس تبون قائدا قويا و محنكا» في الوقت الذي يواجه فيه البلد الذي يعتمد بشكل كبير على مداخيل المحروقات، «تحديات غير مسبوقة» مرتبطة بالأزمة الاقتصادية الناجمة عن وباء فيروس كورونا.

وأشار دافيد كين و هو محرر في واشنطن تايمز و رئيس سابق للجنة الوطنية الجمهورية، إلى رفض السيد تبون اللجوء إلى الاستدانة الخارجية لتفادي عبء الدين على الأجيال المستقبلية، مضيفا أن رئيس الجمهورية قرر في هذا السياق، تقليص ميزانية الحكومة إلى النصف لتفادي «رهن مستقبل الأمة» لدى بلدان أخرى.

وتساءل دافيد كين عن عدد القادة الوطنيين الذين لديهم شجاعة الرئيس تبون «لتحمل الانتقادات على المدى القصير» لأجل ضمان بلاده من عدم الوقوع في وضعية صعبة في نهاية الوباء.

وفي الوقائع، يضيف دافيد كين «القليل من القادة الذين يخشون ضغط المصالح الخاصة، مستعدون لإجراء تخفيضات في الميزانية في الوقت الذي تكون هذه الأخيرة ضرورية. فالأمثلة كثيرة سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في بلدان أخرى متطورة مع جدارة ائتمان جيدة، حيث فضل القادة والمنتخبون اللجوء إلى الاستدانة و جعل عبء الدين على عاتق من يخلفهم».

وقال دافيد كين أن هنا تكمن النتائج، ثقيلة هي على مواطني هذه البلدان التي وجب عليها تحمل زيادة الضرائب و التضخم لإمكانية تسديد الديون التي أبرمتها الحكومات.

وخلاصة القول، فإن القرارات التي اتخذها الرئيس تعد «عبرة» للرؤساء بشأن «الشجاعة و الريادة الضروريين للحوكمة في وقت الأزمة».

وفي ذات السياق أكد السيد كين ان الانتقادات التي كانت تتكهن «بانتخابات رئاسية فوضوية»، والتي لم يكن لها صدى في الجزائر

«كانت على خطأ».

وحرص على التذكير بأن «عبد المجيد تبون تم انتخابه بنسبة 54 بالمائة من الأصوات خلال تصويت اتفق الملاحظون على وصفه بالحر والعادل والذي شهد على الأقل مشاركة احدى الأصوات الأكثر انتقادا في الحكومة».

ويتوقع دافيد كين المحلل المحنك ان تخضع هذه القرارات المشجعة في الميزانية، لمعارضة مجموعات مصالح خاصة سواء على المستوى المحلي او الدولي.

ولم يستبعد ان تدخل جرائد يومية دولية معروفة في اللعبة لتتهجم على السياسة الاجتماعية للحكومة.

وتوقع المحلل انه «في وقت دخلت فيه الاقتطاعات في الميزانية حيز التنفيذ، ستقوم مصالح خاصة وطنية ودولية بمعارضتها. وستقوم يوميتي «واشنطن بوست» و «نيويورك تايمز» بنشر مقالات حول السكان الفقراء والأقليات التي ستفقد المساعدة».

وأكد قائلا «نأمل في ان يتغلب العقل لأنه ليس هناك شك في ان الجزائر من خلال مواجهة هذه العاصفة، ستكون أفضل من (البلدان) التي افتقدت للشجاعة والفطرة السليمة».

واعتبرت اليومية الامريكية ان أكبر تحدي لإدارة تبون يتمثل في تعزيز ثقة الشعب بحكومته. ولهذا فقد شرع الرئيس في إصلاحات جبائية وتنظيمية لاستحداث مناصب شغل وتقليص تبعية البلد الكبيرة للمحروقات، في وقت ارغمته جائحة كوفيد19- على تأجيل جزء كبير من البرنامج الذي كان يريد تطبيقه.

وبالموازاة مع هذه الإصلاحات الاقتصادية، اقترحت الجزائر سلسلة من الإصلاحات المؤسساتية التي تحدد عهدات الرئيس وكذا عهدات المنتخبين في البرلمان الى عهدتين (2)، وفي ذات الوقت تعزز استقلالية السلطة القضائية. وذكر صاحب التحليل ان الحكومة تلعب دورا أكثر أهمية في إقرار السلم في المنطقة.

## رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون ضمن أبرز 21 شخصية عربية في 2020

وضع موقع «روسيا اليوم» قائمة من 21 شخصية عربية اعتبرها «الأكثر تأثيرا» خلال سنة 2020.

وجاء رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون ضمن هذه القائمة من الشخصيات، التي عرضت للجماهير من أجل التصويت واختيار الشخصية الأبرز لعام 2020.

"إننا اليوم ملزمون جميعا أينما كنا وأينما وجدنا ومهما تباينت مشاربنا الثقافية والسياسية، بوضع اليد في اليد من أجل تحقيق حلم الآباء والأجداد وتحقيق حلم شباب الحاضر وأجيال المستقبل، في بناء جمهورية جديدة قوية مهيبة الجانب، مستقرة ومزدهرة، مسترشدين في ذلك ببيان ثورة نوفمبر الذي كلما انحرفنا عنه إلا وأصابتنا عوامل التفرقة والتشتت والضعف والهوان".

رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون في أول خطاب للأمة،
عقب أدائه اليمين الدستورية بقصر الأمم، يوم 19 ديسمبر 2019

مطلع بزوغ فجر التغيير.. يوم 12 جوان 2021 تيّمن بـ «جزائر جديدة» شامخة ومهيبة الجانب

# 541 يوما من إنجازات وتحديات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون..ما هي إلا البداية...

كما تبين من خلال مختلف صفحات هذا العدد الخاص، كانت الخمس مائة والواحد والأربعين يوما من رئاسة السيد عبد المجيد تبون، سنة للتحدّي والتصدّي بامتياز، بسبب الوضع "الكارثي" الذي كانت عليه الجزائر منذ سنة على العديد من الأصعدة، والوضع الصحي الوبائي العالمي الذي ركّع العالم.

فبناء "الجزائر الجديدة" التي إلتزم به رئيس الجمهورية، وُضعت أساساته على أنقاض جزائر "منكوبة" بزلزال الحكم السابق. الذي يُندى له الجبين من حدة وحجم الفساد الذي نخر بعمق الفضاء السياسي والإداري للبلاد، وعن الانحراف العميق الذي أصاب منظومة الحكم، وذراعها الاقتصادي الذي نهب أموال الخزينة العمومية، ووضعها على أبواب الإفلاس، و خير دليل على ذلك، وقائع المحاكمات «لرُعاة الفساد»، الذين استغلوا المناصب لنهب المال العام والثراء عبر إبرام صفقات مشبوهة، ومنح مشاريع الاستثمار العمومي خارج القانون، كمشروع الطريق السيار شرق – غرب، ومصانع نفخ العجلات، والقروض الاستثمارية الوهمية، ورخص الاستيراد التي كانت تغطي عمليات تهريب العملة الصعبة نحو الخارج ومختلف عمليات تبييض الأموال.

ولم تكن لهذه الحالة "الكارثية" أن تتغير لولا توفر الإرادة السياسية العازمة والحاسمة، والمؤمنة بالتغيير، والمُلتزمة به، والمُتفائلة بالقدرة على تحقيقه والتي شكلت الوقود المحرك لدواليب القرارات والانجازات والتحديات، في أي جانب من مناحي الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وغيرها.

عزم واصرار ومتابعة ومراقبة وحساب وعقاب... تجسدت جليا في العديد من الملفات التي حققها رئيس الجمهورية على أرض الواقع، كملف مناطق الظل، على سبيل الذكر، لا الحصر، الذي لو لم يكن بإيعاز من أعلى هرم في السلطة، لكان كباقي القطاعات والملفات، التي تعطل بعضها وبقي البعض الآخر في أدراج النسيان.

فقطار بناء الجزائر الجديدة انطلق، منذ الوهلة الأولى التي استلم فيها السيد الرئيس زمام الحكم، وبمساعدة الوزير الأول والطاقم الحكومي، والعيون الساهرة للجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، وهاهو، اليوم، مع بداية 2021، يساير السرعة القصوى بتكاثف الجهود والتآزر والتضامن مع أبناء الوطن الأحرار لإخراج الجزائر إلى نور التفوق والازدهار..

### "بالتغيير ملتزمون وعليه قادرون"

"بالتغيير ملتزمون وعليه قادرون"، شعار الرئيس عبد المجيد تبون، لتغييرات جذرية تمس منظومة الحكم، السياسة ، التشريع، الاقتصاد وكل ما له علاقة باستكمال بناء الدولة الوطنية.

إعتمادا على تجربة اكتسبها في توليه مهام سياسية سيادية وتسيير جماعات محلية، وبلغة بسيطة صريحة أزال الرئيس الشكوك، معطيا تطمينات أكبر للجزائريين الذين أنهكتهم الأزمة وجعلتهم يهبون بالملايين بحثا عن الخيارات الممكنة المؤمنة لبناء جزائر جديدة مؤمنة من الداخل والخارج. فكانت أول محطة في ورشات الإصلاحات، للسيد الرئيس، مراجعة الدستور اعتمادا على أهل الاختصاص قبل الاستفتاء

دستور حدد العهدات الرئاسية بدرجة تسمح بالتداول على الحكم، وبالفصل بين السلطات وأعطى للمعارضة ولو أقلية حقها الدستوري في المراقبة التشريعية والقانونية ومنح لها حيزا في البناء الوطني دون تركها على الهامش عرضة للإقصاء.

يضاف إلى هذا، ورشات أخرى مكملة كمراجعة القانون الانتخابي والفصل بين المال والسياسة ووضع آليات تضمن نزاهة الموظفين العموميين وتحويلهم إلى قوة اقتراح وتسيير وتأمينهم من السقوط في فضائح الفساد لإحداث القطيعة مع التجربة الماضية التي هزت خلالها قضايا نهب المال العام، أركان الدولة، شوهت صورتها وكادت أن ترهن مستقبلها...

وسيظل موضوع هذا الملف مفتوحا.. إلى أن يصل قطار "الجزائر الجديدة" بر الأمان، في هذا العالم المتماوج.. لأن 541 يوما من عهدة الرئيس.. ما هي الا البداية...